

النظريات الأمنية وتطبيقاتها في العالم العربي



النظريات الأمنية

وتطبيقاتها في العالم العربي

النظريات الأمنية وتطبيقاتها في العالم العربي
مركز «شارك» (sharekshabab.com)

الطبعة الأولى ٢٠٢٣

حقوق الطبع محفوظة

«شارك»: مركز فكر، إلكتروني، تفاعلي، عابر للتصنيفات السياسية والتيارات الفكرية، يعمل على إدماج الشباب العربي في مجالات صنع القرار، واحتضان طاقاتهم الكامنة وإبداعاتهم الفكرية والبحثية، وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في التنمية وبناء المجتمع، عبر التأسيس لثقافة التميز، وتحفيز المسؤولية، وترسيخ روح المبادرة.

عنوان بريدي:

456 Bromyard House, Bromyard Avenue, LONDON, W3 7BY, United Kingdom

المملكة المتحدة

بريد إلكتروني:

contact@bashirzain.com

«All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in any retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing from the author.»

«جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف.»

رقم الناشر الدولي: 978-605-7896-85-8

النظريات الأمنية

وتطبيقاتها في العالم العربي

د. بشيرزين العابدين

فهرس الكتاب

١١ مقدمة

الفصل الأول: النظريات الأمنية

١٥ نشأة الدراسات الأمنية وتطورها
٣٣ المناهج الكلاسيكية
٤٧ النظرية الواقعية
٦٥ النظرية الليبرالية
٨١ النظرية البنائية
٩٣ نظرية المباريات
١٠٣ المدرسة النقدية

الفصل الثاني: الأمن العربي المعاصر

١١٧ أزمة المعيارية الأوروبية
١٢٧ الخصائص الإقليمية
١٣٥ تشوهات التأسيس
١٤٧ المعضلة الأمنية
١٥٩ الثقافة الأمنية المعاصرة
١٦٩ تحديات التغيير
١٩١ حقبة ما بعد الفرد

الفصل الثالث: تطبيقات الأمن الإقليمي

٢٠٧ الأبعاد التطبيقية
٢١٩ الموازنة بين النظريات
٢٢٩ الإجراءات التأسيسية
٢٣٩ صياغة الإستراتيجية الأمنية
٢٥٣ تطبيقات معاصرة
٢٦٧ إستراتيجيات إدارة الصراع
٢٧٩ العودة إلى الأصول
٢٨٧ المراجع

فهرس الأشكال

- شكل (١) الأسئلة المحورية التي تحاول النظريات الأمنية الإجابة عنها..... ١٧
- شكل (٢): مستويات الأمن..... ٢٣
- شكل (٣): أدوات حماية الأمن الوطني..... ٢٦
- شكل (٤): خيارات المصالح في نظرية المباريات..... ٩٦
- شكل (٥): مؤشرات نتائج المباريات..... ٩٩
- شكل (٦): أبرز أجهزة الاستخبارات..... ١١٠
- شكل (٧) عوائق تشكيل المركب الأمني..... ١٥٨
- شكل (٨): نموذج «الدولة الأمنية»، تغول أجهزة الأمن وفروعها في بعض الدول العربية..... ١٦٣
- شكل (٩): مظاهر العنف في المجتمعات العربية..... ١٨٦
- شكل (١٠): سيناريوهات تأثير الأفراد في الأحداث..... ١٩٧
- شكل (١١): تأثير الجماهير في السياسات المحلية والخارجية..... ٢٠٠
- شكل (١٢): مقتضيات الأمن الوطني والأمن الإقليمي..... ٢٢٣
- شكل (١٣): أبرز المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية..... ٢٢٤
- شكل (١٤): أهم ملامح المنظور الواقعي للأمن الإقليمي..... ٢٢٥
- شكل (١٥): العناصر الرئيسة لتحديد «الصورة البديلة»..... ٢٣٣
- شكل (١٦): إجراءات مرحلة الهيئة لإقامة نظام إقليمي..... ٢٣٤
- شكل (١٧): أبرز أدوات النظام الإقليمي..... ٢٣٦
- شكل (١٨): عوائق إقامة نظام أمن إقليمي..... ٢٣٧
- شكل (١٩): الصورة النمطية وعوائق التشكل الإقليمي..... ٢٤٣
- شكل (٢٠): المحددات الجغرافية والجيوسياسية..... ٢٤٤
- شكل (٢١): تصنيف القوى الفاعلة في الإقليم..... ٢٤٦
- شكل (٢٢): إجراءات إصلاح القطاع الأمني..... ٢٥٢
- شكل (٢٣): الجمع بين النماذج لتشكيل نظام أمن إقليمي..... ٢٥٦
- شكل (٢٤): أضلاع المثلث الإستراتيجي..... ٢٥٨
- شكل (٢٥): علاقة الحب الثلاثية..... ٢٥٨
- شكل (٢٦): المثلث الرومانسي..... ٢٥٩
- شكل (٢٧): الزواج المستقر..... ٢٥٩
- شكل (٢٨) نظرية المباريات..... ٢٦١
- شكل (٢٩) خيارات المباريات..... ٢٦٢
- شكل (٣٠): تقييم نتائج المباريات..... ٢٦٣
- شكل (٣١): اللعبة الكبرى في العالم العربي..... ٢٦٥
- شكل (٣٢): فنون إدارة الصراع..... ٢٧١
- شكل (٣٣): أنماط الصراع في المنطقة العربية..... ٢٧٤
- شكل (٣٤): المحاور المفاهيمية للأمن..... ٢٨٦

فهرس الجداول

٢٢	جدول (١): تصنيفات الدراسات الأمنية.....
٢٥	جدول (٢): مجالات الأمن الإنساني.....
٢٧	جدول (٣): أهداف منظومات الأمن الإقليمي.....
٢٨	جدول (٤): أهداف الأمن الدولي.....
٣٠	جدول (٥): المناهج الكلاسيكية والحديثة التي تناولت الدراسات الأمنية.....
٣٧	جدول (٦) مميزات المنهج التاريخي.....
٤٣	جدول (٧): مبادئ الراديكالية.....
٥١	جدول (٨): مبادئ الواقعية.....
٦٢	جدول (٩) تيارات النظرية الواقعية.....
٧٢	جدول (١٠): أطروحات الليبرالية الجديدة بالنسبة للأمن الدولي.....
٧٣	جدول (١١): مبادئ الليبرالية الجديدة.....
٧٨	جدول (١٢) تيارات النظرية الليبرالية.....
٨٦	جدول (١٣): مبادئ المدرسة البنائية.....
٩٠	جدول (١٤): الملامح العامة للنظرية البنائية.....
١٠٨	جدول (١٥) مقارنة مفهوم الأمن لدى تيارات المدرسة النقدية.....
١١٢	جدول (١٦): الأجهزة المعنية بالقطاع الأمني في الدولة.....
١٢٦	جدول (١٧) مستويات المركب الأمني.....
١٣٩	جدول (١٨) تشكل الجمهوريات العربية.....
١٥٠	جدول (١٩): النزاعات المسلحة العربية خلال الفترة ١٩٤٨-٢٠١٠.....
١٦٧	جدول (٢٠) المواضيع التي تناولتها المصنفات العربية المعاصرة في شتى المجالات الأمنية.....
١٩٥	جدول (٢١): أهمية الفرد في النظريات الحديثة.....
٢١٣	جدول (٢٢): شروط إنشاء نظام أمن إقليمي تعاوني.....
٢١٦	جدول (٢٣): نموذج فولفيو لإنشاء منظومة شرق أوسطية.....
٢٢٠	جدول (٢٤): محطات تشكل الاتحاد الأوروبي.....
٢٢١	جدول (٢٥) المنظمات الإقليمية الأوروبية.....
٢٢٥	جدول (٢٦): مبادئ النماذج الواقعية والليبرالية والبنائية.....
٢٢٦	جدول (٢٧): تصور الليبرالية المؤسسية لتحقيق الأمن الإقليمي.....
٢٢٦	جدول (٢٨): أهم ملامح المنظور البنائي للأمن الإقليمي.....
٢٢٧	جدول (٢٩): أدوات تحقيق المركب الأمني (security community).....
٢٣٥	جدول (٣٠): إجراءات المجموعة المصغرة لهيئة ظروف إقامة نظام إقليمي.....
٢٣٨	جدول (٣١): المنافع المشتركة من النظام الإقليمي.....
٢٤٣	جدول (٣٢): الأسئلة المحورية لعملية التنظيم الإقليمي.....
٢٤٧	جدول (٣٣): المهديدات المحلية.....
٢٤٨	جدول (٣٤): المهديدات الإقليمية.....
٢٤٩	جدول (٣٥): مهديدات الأمن الدولي.....
٢٦٢	جدول (٣٦): مفردات تطبيق نظرية المباريات من خلال الدمج بين النظريات.....
٢٧٦	جدول (٣٧): نموذج تفكيك الصراع.....
٢٨٥	جدول (٣٨): مقارنة المصطلحات الحديثة بالنص القرآني في القضايا الأمنية.....

مقدمة

يُمثل الأمن الركيزة التي تقوم عليها حياة البشرية، وتزدهر حضاراتها، وهو المكون الأساس لقيام الدول وإدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مر العصور. ونظراً للفظائع التي وقعت في الحربين العالميتين، وما تبعهما من حروب في حقبة الحرب الباردة؛ فقد مثل الأمن الهاجس الأكبر للمجتمع الدولي؛ ونتج عن ذلك توسع نطاق البحث الأمني الذي انتقل من إطار الاهتمام بالدولة إلى العناية بالأمن البشري، بما في ذلك: أمن الفرد، وأمن المجتمع، وأمن البيئة، والأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الثقافي، والأمن الحضري، وغيرها من المجالات التي تُعنى بالإنسان باعتباره الهدف الأساس للعملية الأمنية برُمّتها.

وفي مقابل التطور الذي شهده مجال البحث الأمني في الغرب؛ لا تزال الثقافة العربية حبيسة مفاهيم سادت في مراحل مبكرة من القرن الماضي، إذ لا يزال مصطلح «الأمن» مرتبطاً في المخيلة العربية بالانتهاكات التي تورطت بعض أجهزة الأمن بارتكابها، فيما تعاني غالبية دول المنطقة العربية من التدهور الاقتصادي والأمني واحتدام النزاعات المسلحة، الأمر الذي جعل منها بيئة طاردة تفرز أكبر حركات الهجرة واللجوء والنزوح في العالم خلال العقد الماضي.

وإذا كان بعض الباحثين الغربيين قد نجحوا في نقل الدراسات الأمنية من إطارها التخصصي إلى دوائر أوسع، عبر صياغتها كثقافة عامة قابلة للانتشار في أوساط الجماهير؛ فإن المنطقة العربية أكثر حاجة لنشر الثقافة الأمنية من خلال تبسيط نظرياتها، وشرح مفرداتها، وتيسير آليات التعامل معها، وذلك على اعتبار أن الأمن مسؤولية جماعية، تقوم على الوعي والتعاون بين سائر مكونات المجتمع.

وبناء على ذلك فإن هذا الكتاب يحاول تقديم مادة ميسرة للقارئ المبتدئ، وغير المتخصص في مجال الأمن، بهدف المساهمة في نشر الثقافة الأمنية، وتصويب الانحرافات المفاهيمية والتطبيقية، ورفد المكتبة العربية بنماذج تسهم في النهوض بالقطاع الأمني،

حيث يسلط الفصل الأول الضوء على التطور الذي شهده قطاع البحث الأمني، ويتبع توسع مفهوم الأمن وتعريفاته المختلفة، ويستعرض النظريات الكلاسيكية والحديثة في هذا المجال.

ويهتم الفصل الثاني بخصوصية المنطقة العربية التي تمثل أهمية كبيرة للأمن الدولي برمته، من أبعادها: الجغرافية، والتاريخية، والدينية، والاقتصادية، والسياسية، ويحلل الأسباب التي أدت إلى تدهور الأمن العربي.

ولتجاوز ذلك التدهور؛ يقدم الفصل الثالث جملة من النماذج التطبيقية التي يمكن الاستئناس بها في عملية إعادة صياغة المعادلة الأمنية العربية، عبر المواءمة بين النظريات الحديثة وبين تطبيقاتها المعاصرة، ومحاولة الدمج بين مختلف المدارس فيما يتناسب مع خصوصية الإقليم.

ويأمل الكاتب أن يسهم هذا العمل في إعادة توجيه البوصلة نحو الأهداف الفعلية للقطاع الأمني العربي، والمتمثلة في: الحد من العنف والفوضى، وتحقيق الاستقرار، وتعزيز فرص التنمية، وحماية الحريات العامة، وبث الطمأنينة، وصيانة الكرامة الإنسانية... بدلاً من انتهاكها.

د. بشير زين العابدين

الخميس، ١ رمضان ١٤٤٤هـ،

الموافق ٢٣ مارس ٢٠٢٣م.

الفصل الأول النظريات الأمنية

نشأة الدراسات الأمنية وتطورها

مشكلة التعريف

تُعدُّ الدراسات الأمنية أحد أبرز مجالات البحث في العلاقات الدولية، والتي لا تشكل بذاتها علماً منفصلاً، بل هي مزيج من علوم مختلفة تتوزع بحسب أهميتها إلى: علوم تكوينية، وعلوم أساسية، وعلوم مساعدة.

ويعود استخدام مصطلح «الأمن» في العلاقات الدولية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق السلام وتلافي الحروب، وكان من نتائجه بروز نظريات «الردع والتوازن»، والتي أفضت إلى إنشاء «مجلس الأمن القومي الأمريكي» عام ١٩٤٧. وتعني كلمة الأمن: «حالة الإحساس بالثقة والطمأنينة بوجود ملاذ من الخطر، ويتمثل في

الموقف المترتب على الحاجة إلى الأمان، ويرتبط بخاصية العدوانية لدى الإنسان»^(١). أما على الصعيد الاصطلاحي فلا يمكن العثور على تعريف محدد لمفهوم «الأمن»، وذلك نتيجة عدم اتفاق الباحثين على مدلولات الكلمة، إذ رأى جوزيف ناي^(٢) أن الأمن هو: «غياب التهديد بالحرمان الشديد، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية»^(٣).

(١) سيد أحمد قوجيلي (٢٠١٢) تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص ٣٩.

(٢) جوزيف ناي (مواليد عام ١٩٣٧) عالم أمريكي في السياسة الدولية. شغل عدة مناصب رسمية، منها وكيل وزارة الخارجية لشؤون الأمن الدولي، وعضو مجلس سياسة الشؤون الخارجية عام ٢٠١٤، وعضو مجلس سياسات الدفاع، ورئيس مجلس المخبرات الوطني. درّس في العديد من الجامعات الأمريكية، ويعتبر أحد أبرز منظري الليبرالية الجديدة، إلى جانب كيهوان الذي صنف معه كتاب «القوة والاعتماد المتبادل» (١٩٧٧)، والذي تناول فيه مفهوم العلاقات عبر الوطنية. كما شرح التمييز بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، وكان رائداً في نظرية «القوة الناعمة»، وأصبحت فكرته عن «القوة الذكية» (القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والناعمة في استراتيجية ناجحة) شائعة مع استخدام هذه العبارة من قبل أعضاء إدارتي كلنتون وأوباما. وتم تصنيفه عام ٢٠١١ بالمرتبة السادسة بين أكثر الباحثين تأثيراً في مجال العلاقات الدولية خلال العشرين عاماً الماضية، والأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية الأمريكية، وأدرجته مجلة «السياسة الخارجية» في العام نفسه ضمن قائمة كبار المفكرين العالميين، كما حصل على وسام الخدمة المتميزة من مجتمع الاستخبارات الأمريكي.

(3) Joseph Nye and Sean Lynn-Jones (1988) "International Security Studies: A Report of a Conference on the State of the Field", International Security 12, no. 4 (1988): 5-27.

واعتبر روبرت مكنمارا^(١) أنه: «التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة».^(٢)

فيما عرّفه باري بوزان^(٣) بأنه: «علم يركز على استخدام العنف، أو التهديد باستخدام العنف، أو بوسائل العنف، من قبل وحدات سياسية، في إطار الدفاع عن مصالحها ضد وحدات سياسية أخرى».^(٤)

ويمكن ملاحظة محور معظم تعريفات حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة حول «الأمن القومي»، وليس حول مفهوم الأمن في عمومه.

وتعود ظاهرة غياب التعريف الجامع إلى كون حقل الدراسات الأمنية لا يزال جديداً، ويواجه تحديات في طريق التأسيس بصفته حقلاً معرفياً مستقلاً، فمن خلال مطالعة المصنفات الأمنية المعاصرة، يمكن ملاحظة الإشكالية المتعلقة بتأطير ذلك العلم، وتحديد أبعاده والأهداف المتحققة منه، إذ لا تزال الأسئلة التأسيسية محل خلاف بين مختلف المدارس الحديثة، والتي لا تزال تحتاج إلى أجوبة واضحة، مثل:^(٥)

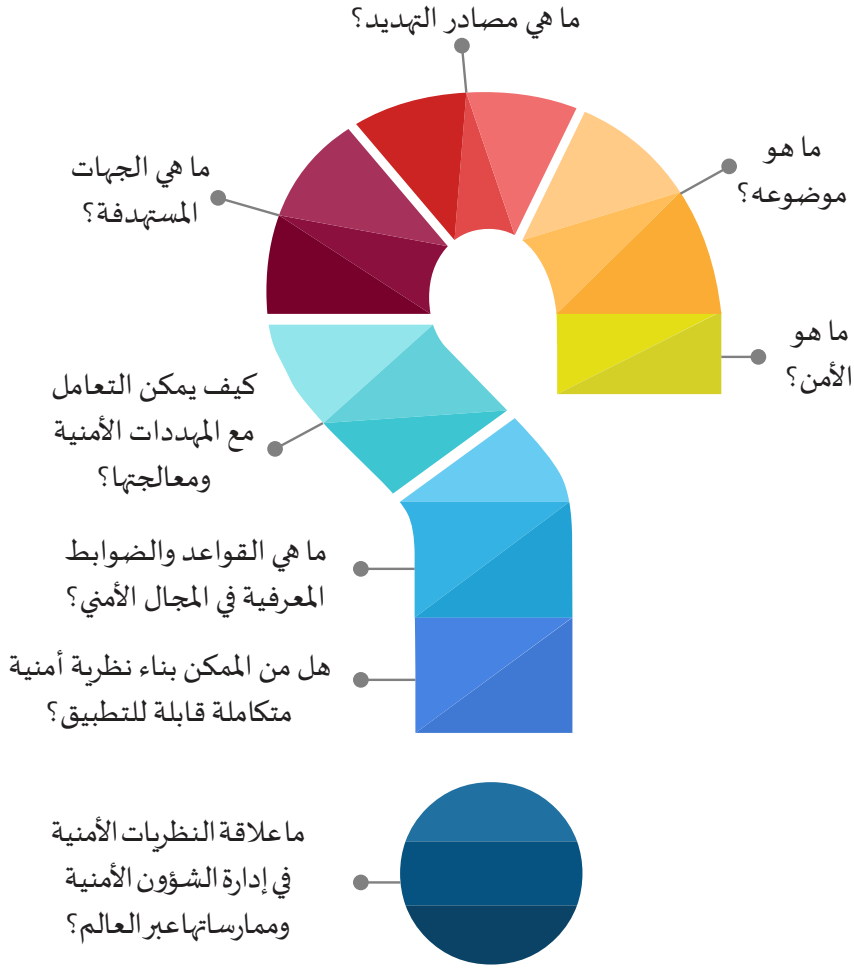
(١) روبرت مكنمارا (١٩١٦-٢٠٠٩) وزير الدفاع الأمريكي خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٨، لعب دوراً رئيسياً في إدخال مفاهيم تحليل النظم في الشؤون الأمنية والسياسات الدولية، والتي باتت تعرف اليوم باسم «تحليل السياسات»، وقام بتوحيد مهام المخابرات واللوجستيات داخل البنتاجون في وكالتين مركبتين هما وكالة استخبارات الدفاع، ووكالة تأمين الدفاع. كان له دور في تصعيد موقف الولايات المتحدة خلال أزمة الصواريخ الكوبية وفي حرب فيتنام، واستقال من منصب وزير الدفاع عام ١٩٦٨، ليصبح رئيس البنك الدولي حتى عام ١٩٨١.

(2) Kumar Mishra (1976) "The Concept of Security", India International Centre Quarterly 3, no. 2 (1976): 85-94.

(٣) باري بوزان (مواليد عام ١٩٤٦): مؤرخ وباحث أمريكي في السياسة الدولية. ينسب إلى مدرسة «الواقعية البنوية»، ويعتبر من أقطاب مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية النقدية، وإليه تنسب نظرية «المركب الأمني» في الأمن الإقليمي. درّس في العديد من الجامعات العالمية، من أبرز مصنفاته «الناس والدولة والخوف» (١٩٨٣)، و«منطق الفوضى من الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنوية» (١٩٩٣)، و«الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي» (٢٠٠٣) بالاشتراك مع أولي ويفر. حصل على جوائز علمية دولية، ويتمتع بزمالة الأكاديمية البريطانية.

(4) Barry Buzan (1991) People State And Fear: An Agenda For International Security Studies In The Post Cold War, Boulder, Lynne Rienner Publishers. p. 19.

(5) David Baldwin (1997) "The Concept of Security", Review of International Studies 23, no. 1, pp. 5-26.



شكل (١) الأسئلة المحورية التي تحاول النظريات الأمنية الإجابة عنها

وكانت الدراسات الأمنية في حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية تقتصر على عدد محدود من المختصين في المجالات العسكرية والإستراتيجية، لكنها مرت بعد ذلك بثلاثة مراحل رئيسة، هي:

• المرحلة الأولى: بدأت بانتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبط الأمن بمصطلح «الأمن القومي»، نتيجة مركزية الدول الكبرى وسعيها لمنع وقوع حروب جديدة، وارتبطت

بالجوانب العسكرية وبمنظومات التسلح، وارتكزت الدراسات الأمنية في تلك الفترة المبكرة على القانون الدولي بصورة رئيسة.

• المرحلة الثانية: أسفر احتدام «الحرب الباردة» عن استحداث مفاهيم جديدة في العلوم السياسية، وعن تطوير المقاربات العلمية المتعلقة بالتهديد، وضرورات إنشاء علاقات تعاونية بين الدول، ما أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة مثل: «النظام الأمني»، و«الأمن الدولي» لتفسير ظاهرة اعتماد الدول على بعضها البعض لتحقيق الأمن المشترك.

• المرحلة الثالثة: تزامنت مع حدوث تغييرات كبرى في المشهد العالمي نتيجة انتهاء «الحرب الباردة»، كانهيار الاتحاد السوفيتي، وتفشّي الصراعات الإثنية والدينية في العديد من الدول، وتمثلت في توسيع مفاهيم الأمن خارج الأطر التقليدية.

الهدف من الدراسات الأمنية

سعت الدراسات الأمنية في مراحلها المبكرة إلى محاولة فهم تشكل «ظاهرة الحرب» عبر الدمج بين عدة تخصصات لمعرفة أسباب اندلاع النزاعات الدولية، وتحليل ديناميكياتها وانعكاساتها، وما يترتب عليها من تهديدات للأمن الدولي كانتشار الأسلحة النووية، وسباق التسلح، والتوسع في تطوير وحياسة أدوات الردع، وتنامي المؤسسات العسكرية. وأكد ستيفن والت^(١) هذه الحقيقة بقوله: «الاهتمام المركزي للدراسات الأمنية هو دراسة ظاهرة الحرب، فالدراسات الأمنية تدعي أن الصراع بين الدول هو احتمال وارد دائماً، وعليه يكون لاستخدام القوة آثارها بعيدة المدى على الدول والمجتمعات»^(٢).

(١) ستيفن والت (مواليد عام ١٩٥٥): باحث أمريكي في الشؤون الدولية، وأحد أبرز منظري المدرسة «الواقعية الدفاعية»، واشتهر بعدة كتب في هذا المجال، أبرزها: «توازن التهديد»، و«أصول التحالفات» (١٩٨٧)، و«الثورة والحرب» (١٩٩٦)، كما اشترك مع ميرشماير في تصنيف كتاب «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة»، والذي أثار الكثير من الجدل. درّس في جامعات: برنستون وشيكاغو وهارفارد، ودعا إلى مراجعة السياسة الخارجية الأمريكية مقترحاً أن تقوم بدورها التقليدي كموازن خارجي يقوم بالتدخل عند الضرورة القصوى فقط، وأن تحافظ على تواجدتها العسكري في أضيق الحدود الممكنة، وذلك في دراسة نشرها عام ٢٠٠٥، بعنوان «ترويض القوة الأمريكية».

(2) Stephen M. Walt (1991) "Renaissance of Security Studies," International Studies Quarterly Vol. 35, No. 2 (June 1991), pp. 211-239.

وفي هذه الفترة المبكرة؛ ركزت الدراسات الأمنية على تحليل دوافع العنف المنظم لتفاديه، ومعرفة القوانين الناظمة له، والإجراءات التي يمكن للدول والمجتمعات اتخاذها لحماية نفسها من العنف، ومنع اندلاع الحروب بشتى أنواعها، والحد من انتشار الأسلحة الفتاكة، وتعزيز السلام وآليات تحقيقه بين المجتمعات والدول، ونتيجة لذلك فقد اتجهت النظريات التقليدية نحو معرفة سبل إنشاء بيئة دولية آمنة ومستقرة، تلي المتطلبات التالية:

- تحقيق كل دولة متطلباتها الأمنية وتطوير اقتصادها الوطني وتنمية مجتمعاتها، دون تدخل خارجي ودون أن تمثل أوضاعها المحلية خطراً على جيرانها.
- إقامة علاقات مستقرة بين الدول الأطراف في المجتمع الدولي، وتسخير طاقاتها فيما يعود على سائر الأطراف بمكاسب متساوية.
- تحسين حياة مواطني تلك الدول بدلاً من هدر طاقاتها في خوض النزاعات العسكرية وسباقات التسلح.

ولتحقيق ذلك؛ سعت تلك النظريات إلى تتبع النسق (paradigm) الذي يمكن من خلاله فهم السلوك الدافع للظواهر الأمنية، ما أدى إلى ظهور مدارس مختلفة ضمن النظريات الواقعية (realism)، والليبرالية (liberalism)، والبنائية (constructivism)، والتي قرأت المشهد الدولي من وجهات نظر مختلفة ومن مناهج علمية متباينة.

وليس بالضرورة أن تكون هذه الرؤى متعارضة، بل يمكن في الغالب الجمع بين مكونات كل منها لتكوين الصورة الكاملة للمشهد الدولي الذي بات أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، حيث رأى ستيفن والت أنه: «لا يمكن لمقاربة وحيدة أن تحيط بفهم كل التعقيد في سياسات العالم المعاصر، وبالتالي يُفضل أن نعمل مع مجموعة مختلفة من الأفكار، بدلاً من الاقتصار على معتقد تقليدي نظري واحد، فالتنافس بين النظريات يساعد على كشف نقاط قوتها وضعفها ويحث على القيام بتدقيقات متتالية».⁽¹⁾

(1) Stephen Walt (1988) "International Relations: One World Many Theories", Foreign Policy, 110, (Spring 1988), p. 30.

ولذلك فقد تمثل الهدف الرئيس من الدراسات الأمنية في التوصل إلى إطار تطبيقي، يساعد على مواكبة التطورات الدولية، بما في ذلك تنامي دور التكنولوجيا في تعزيز الاتصال بين الدول والشعوب، ودورها في نشوء علاقات متشابكة ومتداخلة بين المصالح الدولية والمصالح القومية للدول، على اعتبار أنه لم يعد من الممكن لأية دولة أن تعزل نفسها عن الأحداث التي تتجاوز حدودها، لأن الأحداث الخارجية باتت أكثر تأثيراً من أي وقت مضى على أمنها القومي، ونظامها الاقتصادي، وسيادتها، ومصالحها. وتكمن أهمية النظريات الأمنية في قدرتها على تحديد عناصر ضعف الدولة، من أجل العمل على تخطيها، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمواجهة التهديدات، والبحث عن الطرق الأمثل لضمان الأمن والاستقرار.

توسع الدراسات الأمنية

في المراحل المبكرة لظهورها؛ كانت الدراسات الأمنية تُصنف ضمن فروع مجال «العلاقات الدولية»، إلا أن تنامي حقل الدراسات الأمنية منذ ثمانينات القرن الماضي دفع بظهور جيل جديد من الباحثين الذين وسعوا مجالات الدراسات الأمنية لتشمل عدداً أكبر من التخصصات، بما في ذلك: القانون الدولي، والعلوم السياسية، والسياسات العامة، والجغرافيا، والجيوبوليتكا، والعلوم العسكرية، والدبلوماسية، والاستخبارات، بالإضافة إلى إستراتيجيات تطوير الديمقراطية، والتعاون متعدد الأطراف، وسياسات نزع السلاح^(١) وفي حقبة التسعينيات؛ خضعت الدراسات الأمنية لمراجعة في أسسها النظرية، حيث رأى كثير من الباحثين أن النظريات التقليدية لم تعد قادرة على مواكبة التحولات الدولية، وأنه من الضروري إدخال آليات تطبيقية في الأنظمة والهياكل والعمليات، وتوسيع مفاهيم الأمن لتشمل الأمن: الإنساني، والفردى، والاجتماعي، والدولي، والاقتصادي، وغيرها من المجالات^(٢).

(١) نزع السلاح (disarmament): سياسة إنهاء سلاح هجومي لدولة ما، وقد يشمل جميع أصناف الأسلحة، أو يختص بأسلحة معينة، وذلك بناء على مبدأ أن تقليل السلاح يؤدي إلى تحقيق أمن أكبر.

(2) Barry Buzan (1991) People State And Fear: An Agenda For International Security Studies In The Post Cold War, Boulder, Lynne Rienner Publishers. pp. 18-19.

وجاء ذلك التوسع على خلفية سقوط الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الصراع بين الكتلتين الشيوعية والغربية الرأسمالية، وما نتج عن ذلك من تطورات أبرزها:

- تنامي اقتصاد السوق والانفتاح نحو الخارج.
- تزايد مشاكل اللجوء والهجرة غير الشرعية.
- صعود التهديدات العابرة للدول، كتفشي الأمراض، والجريمة الدولية، ومهددات البيئة، والإرهاب الدولي.
- التحولات القِيمِيَّة، المتمثلة في بروز معطيات مفاهيمية جديدة للأمن كنظرية السلام الديمقراطي،^(١) وجدلتي «نهاية التاريخ»،^(٢) و«صراع الحضارات».^(٣)
- تفشي مظاهر العولمة.^(٤)

(١) السلام الديمقراطي (Democratic Peace): فرضية تقوم على أن الدول الديمقراطية لا تشن الحروب ضد بعضها البعض، لكنها تخوض حروباً ضد الدول الاستبدادية.

(٢) نهاية التاريخ: جدلية فلسفية تنسب إلى الباحث الأمريكي فرنسيس فوكوياما، الذي نشر دراسة في مجلة «ناشيونال إنترست» عام ١٩٨٩، بعنوان «نهاية التاريخ»، رأى فيها أن الديمقراطية الليبرالية تُشكل مرحلة نهاية التطور الأيديولوجي للإنسان، ودعا إلى عولمة الديمقراطية الليبرالية-كصيغة نهائية للحكومة البشرية، وذلك بناء على افتراضه وجود إجماع عند معظم الناس بصلاحية وشرعية النظام الذي تقدمه، ما يؤكد انتصارها على صعيد الأفكار والمبادئ، وعدم وجود بديل يستطيع تحقيق نتائج أفضل، وقد طور فوكوياما بحثه فيما بعد إلى كتاب بعنوان: «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، والذي أحدث ضجة كبيرة لدى صدوره عام ١٩٩٢، إذ رأى المعجبون به أن فوكوياما لم يكتفي بتأكيد انتصار الليبرالية بل قدم المعنى خلف هذا النصر، بينما رأى آخرون أنه مجرد عملية استعراضية لانتصار الليبرالية بعد الحرب الباردة.

(٣) صراع الحضارات: جدلية فلسفية تنسب للباحث الأمريكي صموئيل هنتنغتون، ظهرت لأول مرة في دراسة نشرها بمجلة «فورين أفيرز» عام ١٩٩٣، ثم طورها في كتابه (The Clash of Civilizations)، المنشور عام ١٩٩٦، والذي جاء رداً على أطروحات تلميذه فرنسيس فوكوياما، حيث رأى هنتنغتون أن النزاع بين الرأسمالية والشيوعية كان ثقافياً بالدرجة الأولى، وأن صراعات ما بعد الحرب الباردة لن تكون بين الدول القومية. وإنما بين الثقافات المختلفة، والتي توقع أن تكون المحرك الرئيس للنزاعات بين البشر في السنين القادمة، معتبراً أن الصدوع الثقافية، وليس الإيديولوجية أو القومية، ستكون بؤرة الحروب القادمة. وأن النضال والسعي العسكري والاقتصادي لحيازة مصادر القوة هو ما سيحدد شكل الصراع بين الغرب والحضارات الأخرى، مهما حاول الغرب أن يقول إن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعلمانية والدستور هي قيم عالمية تستفيد منها البشرية جمعاء.

(٤) العولمة (Globalisation): عملية الانفتاح على العالم في مجالات الاقتصاد والسياسة والاتصالات والعلاقات الاجتماعية والثقافة، وتعزيز مفاهيم الاعتماد المتبادل، والتكامل، والتنافسية، ويشير في صورته السلبية إلى التبعية والاندماج السلبي الذي يقوض السيادة التقليدية للدولة.

- تشكل تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى مثل «الاتحاد الأوروبي» و«آسيان»، وغيرها من الكيانات الإقليمية.
- تعرض العديد من الدول الهشة لمخاطر التفتت من الداخل نتيجة الصراعات الإثنية والدينية والمذهبية.
- اتساع رقعة المهددات الأمنية التي باتت عابرة للحدود القومية، ما أضعف قدرة الدول على التعامل معها منفردة، بحيث أصبحت المشكلات الداخلية في بعض الدول تمثل خطراً على الأمن الدولي، وخاصة منها: الحروب الأهلية، والفقر، والبطالة، والمرض، وانتهاكات حقوق الإنسان.
- وبناء على تلك التطورات، فقد توسع نطاق الدراسات الأمنية ليشمل تصنيفات جديدة أبرزها:

استشعار الخطر المسلح وتنمية القدرات الدفاعية وقراءة مستقبلية لنوايا الدول الأخرى.	الأمن العسكري	١
تحقيق الاستقرار السياسي للدولة، والمحافظة على شرعيتها وحماية سيادتها واستقلالها	الأمن السياسي	٢
الحصول على الموارد المالية اللازمة، وحماية الموارد والثروات، والعمل على تنميتها.	الأمن الاقتصادي	٣
تعزيز شعور شتى فئات المجتمع بالأمان عبر قبول الطرف الآخر واحترام العادات والتقاليد لمختلف المكونات بغض النظر عن الإثنية أو العرق أو الدين أو المذهب أو الهوية.	الأمن الاجتماعي	٤
تحقيق أمن الفرد على المستوى الوطني والدولي.	الأمن الإنساني ^(١)	٥

جدول (١): أبرز تصنيفات الدراسات الأمنية

(١) الأمن الإنساني (Human Security) مفهوم موسع للأمن يتضمن حماية الأفراد من العنف الممنهج وتدهور أوضاع البيئة، والكوارث الصحية، وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية عقب الحرب الباردة نتيجة عجز الدول عن حماية مواطنيها بطريقة مسؤولة.

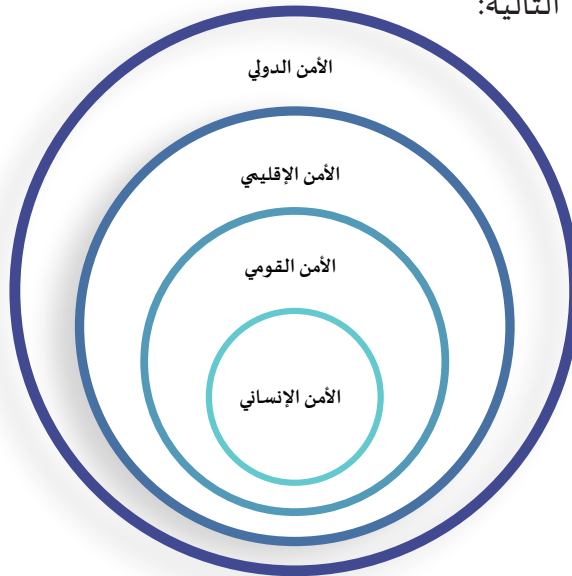
ونظراً لعجز الأطروحات الكلاسيكية عن استيعاب تلك التحولات، والاستمرار في اتخاذ الدولة مرجعية لها في صياغة النظريات الأمنية وتطبيقاتها؛ فقد ظهرت نظريات حديثة تتخذ من «الفرد» وحدة جديدة للتحليل عوضاً عن الدولة، ومن أبرزها: «الواقعية الجديدة» (neo-realism)، و«الليبرالية الجديدة» (neo-liberalism)، و«البنائية الحديثة» (modern constructivism).

واندفع الباحثون في تلك المدارس نحو توسيع نطاق الدراسات الأمنية لتشمل قطاعات: التكنولوجيا، والتعليم، والثقافة، والهوية، فيما تراجع الاهتمام بالدول كوحدات مستقلة، وبرز مقابلها الاهتمام بأدوار الجماعات والأفراد داخل الدول، كوحدات جديدة للتحليل الأمني.⁽¹⁾

وبعدما كانت مواضيع الأمن القومي هي التي تحتل الصدارة؛ أصبحت الدراسات الأمنية تولي اهتماماً أكبر لمواضيع ذات طابع عالمي كالأمن الإنساني، وما يتعلق به من قضايا: البيئة، والفقر، والتلوث، والاحتباس الحراري، وغيرها من المخاطر التي شكلت تهديداً للبشرية بأكملها.

مستويات الأمن

وبناء على تلك التحولات فقد توسعت مضامين مصطلح «الأمن» بحيث باتت تشمل المستويات الأربعة التالية:



شكل (٢): مستويات الأمن

(1) Ken Booth (2004) "Realities of Security", International Relations, Vol. 18 No. 1, pp. 5-8.

١ - الأمن الإنساني:

والذي يُعرّف بأنه: «الاطمئنان الذي ينتج عن الثقة وتوفير الأمان للفرد من الفقر والحرمان والخوف والعنف»، ويتطلب تحقيق الأمن الإنساني (يطلق عليه كذلك «أمن الأفراد»): تمكين مختلف المؤسسات الأممية والوطنية من ضمان الأمن الشخصي والسياسي وحماية استقلالية الفرد، وحق حصوله على التعليم، وتوفير الرعاية الصحيّة الملائمة والسكن الكريم، وضمان حرية التعبير، وعدم تعريضه للعنف والإيذاء، وضمان تكافؤ فرص العمل بما يُعزّز شعور الفرد بالانتماء وبالتالي النهوض بالمجتمع اقتصادياً، وسياسياً، وحضارياً.^(١)

ويرتبط مجال الأمن الإنساني بالمجال القانوني، حيث سنت الأمم المتحدة العديد من التشريعات الدولية لصيانة أمن الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ م، وما تبعها من اتفاقيات تمنع جرائم إبادة الجنس البشري، كاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩، والمتعلقة بحماية الأفراد في الصراعات المسلحة سواء أكانوا مقاتلين أو مدنيين، إضافة إلى إدانة سائر أشكال التمييز العنصري. وبالإضافة إلى المهددات المحلية للأمن الإنساني، فهناك مهددات تتطلب تعاون منظومات دولية لمواجهة كالأرهاب، والمخدرات، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، بحيث بات يشمل الأمن الإنساني المجالات التالية:^(٢)

١	الأمن الاقتصادي	توفر دخل يتناسب مع احتياجات الناس بما يؤمن لهم سكناً ملائماً وحياة كريمة، وتأمين فرص عمل تتناسب مع الكفاءات، والحرص على تحقيق العدالة الاجتماعيّة عبر التوزيع العادل للموارد والعوائد.
٢	الأمن الغذائي	ضمان توفر الغذاء الأساسي لجميع الأفراد في كل وقت، وقدرتهم على الحصول عليه دون أي تمييز.

(1) Richard H. Ullman (1983) "Redefining Security", International Security, Vol. 8, No. 1 (Summer 1983), pp. 129-153.

(2) Sean Lynn-Jones (1991) "International Security Studies After the Cold War: An Agenda for the Future", International Security Program (December 2, 1991), pp. 1-27.

٣	الأمن البيئي	حماية الإنسان من الأضرار البيئية التي تسببها الممارسات الخاطئة من قبل الإنسان نفسه أو من قبل الدولة، والتعامل مع المخاطر الطبيعية كالجفاف والتصحر والزلازل، وغيرها من المهددات.
٤	الأمن الصحي	تقديم الرعاية الصحية المناسبة الضرورية والأساسية لجميع الأفراد، واتخاذ إجراءات وقائية للحد من انتشار الأمراض.
٥	الأمن الشخصي	حماية الإنسان من أية تهديدات يمكن أن تُعرضه للإيذاء الجسدي أو النفسي من الخارج أو من الدولة أو من الأفراد.
٦	الأمن الاجتماعي	شعور الفرد بالانتماء للمجتمع، وذلك بالحرص على تأمين سلامة العلاقات الاجتماعية والحماية من سائر ممارسات التمييز والتعصب القومي أو الديني أو العرقي.
٧	الأمن الثقافي	شعور الفرد والجماعة بالأطمئنان على هويتهم، وإحساسهم بالأمان عليها من الخطر والهجوم والتهديد والمحو والتشويه.

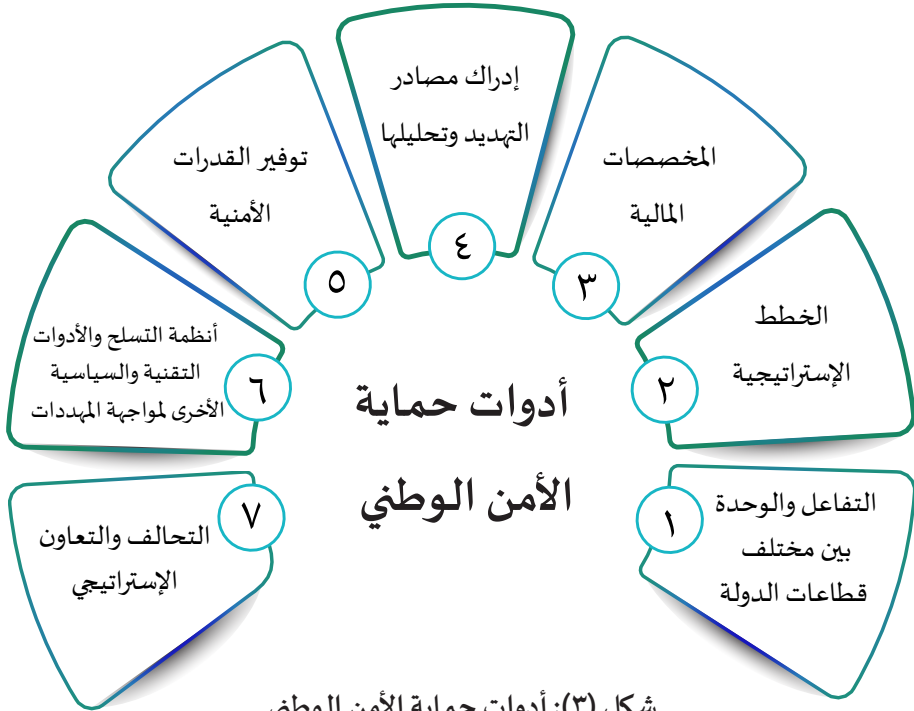
جدول (٢): مجالات الأمن الإنساني

٢- الأمن القومي (الوطني):

تُعرّف النظريات الكلاسيكية الأمن القومي بأنه: «قدرة الدولة على رد أي عدوان، قد تتعرض له من قبل دولة أخرى؛ سواءً باستخدام الدفاع العسكري، أو أي أسلوب يساهم في المحافظة على تطبيق الأمن الخارجي، والداخلي للدولة، دون وجود أية سيطرة، أو سلطة من دولة أو جهة خارجية أخرى عليها». ويتطلب ذلك امتلاك القدرة على مواجهة أية تهديدات قد تواجه الدولة، وتوفير كافة وسائل مواجهة الاعتداءات العسكرية على أراضيها، كالمحافظة على بناء الجيش، وحياسة الأسلحة والقوة العسكرية والقدرات الأمنية التي تُمكنها من توفير الحماية اللازمة للأفراد والمؤسسات، إلا أن التعريفات الحديثة للأمن الوطني تقدم صورة أوسع نطاقاً إذ إنها تشمل المهددات السياسية، والاقتصادية،

والإيديولوجية، والمهددات العابرة للحدود، وغيرها من المخاطر التي لم تعد تقتصر على الجانب العسكري.

واشترط الباحث الأمريكي في مجال الصراعات المجتمعية وفض النزاعات، إدوارد آزار، سبعة عناصر لحماية الدولة من التهديدات، هي:⁽¹⁾



شكل (٣): أدوات حماية الأمن الوطني

٣- الأمن الإقليمي:

ظهر مصطلح «الأمن الإقليمي» عقب الحرب العالمية الثانية ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، لتنسيق قدراتها وقواها لتحقيق الأمن والاستقرار في محيطها الإقليمي بما يردع التدخلات الخارجية، وذلك من خلال تبني

(1) Oliver Ramsbotham (2005) "The Analysis of Protracted Social Conflict: A Tribute to Edward Azar", Review of International Studies, 31, no. 1, pp. 109-126.

الدول القادرة على حماية نفسها سياسات: دفاعية، واقتصادية، وسياسية مشتركة، تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:^(١)

١	الدفاع عن الدول والجهات التي تنخرط في إطاره عبر تنمية القدرات العسكرية المشتركة.
٢	توحيد إرادة الدول المشاركة في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية.
٣	بناء الذات وتنمية الموارد الإقليمية كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين دول المنظومة.
٤	إيجاد الآليات المختلفة من أجل تفعيل طاقات وقدرات هذه الدول في أوقات السلم والحرب.
٥	المحافظة على تماسك هذه المنظومة وتأطيرها وتنمية قدرتها على التكيف مع المستجدات والمتغيرات.

جدول (٣): أهداف منظومات الأمن الإقليمي

وتتخذ منظومات التعاون الأمني الإقليمي صوراً عدة، يمكن أن تتسع أو تضيق، وفقاً لمقتضيات «الأمن الجماعي»، بصيغته التعاونية، والتشاركية، والتكاملية.^(٢) وكان باري بوزان قد استحدث مصطلح «المركب الأمني» (regional security complex) للتعبير عن التعاون الأمني بين دول إقليمية، وصنّفه إلى قسمين:^(٣)

- التحالف الذي عرّفه بأنه: «معاهدة تبرم بين دولتين أو أكثر من أجل صد عدوان يقع على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة».
- الائتلاف، الذي عرّفه بأنه: «اتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محددة»، ويتمثل في قيام علاقة غير رسمية، عادة ما تكون في مجال محدد لمدة قصيرة، ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيه.

(1) Mohammed Ayoob (1986) Regional Security in the Third World, p. 4.

(2) يقوم مفهوم «الأمن الجماعي» (Collective Security) على أن العدوان على دولة ما يجب أن يواجه بطريقة جماعية، على اعتبار أن العدوان على دولة واحدة هو عدوان على الجميع، وهذا هو الأساس الذي كانت تستند عليه عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة، وكذلك حلف شمال الأطلسي، وغيره من التحالفات.

(3) Barry Buzan and Ole Waever (2003) Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge: Cambridge University Press.

٤- الأمن الدولي:

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، نظراً لارتباطه بأمن كل دولة عضو في المجتمع الدولي، ويُعرّف بأنه: «مجموعة من الوحدات السياسية المترابطة نمطياً من خلال عملية تفاعل ضمن دوائر المنظمات الإقليمية والدولية مثل: الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات التي تسعى إلى تحقيق السلم والأمن الجماعي بالتوافق فيما بينها».^(١)

١	حفظ السلم الدولي عبر تشكيل محاور ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، ^(٢) واستمرار الوضع القائم.
٢	إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة في الأهداف، لتفادي أي إخلال بتوازن القوى القائم والمحافظة على استقلال وحداته المكونة له، كالتدخل العسكري المباشر، وتشكيل الأحلاف الدولية، والتسليح.
٣	حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، من خلال جهاز دولي هو مجلس الأمن الدولي.

جدول (٤): أبرز أهداف الأمن الدولي

بين المناهج الكلاسيكية والنظريات الحديثة

اعتمد البحث الأمني في مراحلها المبكرة على المناهج الاستنباطية المثالية التي تنطلق من أفكار ومبادئ عامة تستند إلى المنطق، أو إلى رؤى مثالية ذات طابع ديني أو فلسفي، تحاول فهم الواقع، وتمثل أطروحات أفلاطون^(٣) المثالية بواكير تلك المحاولات، حيث

(1) Sean Lynn-Jones (1991) "International security studies after the cold war : An agenda for the future", CSIA 1, (December 1991), pp. 11-91.

(٢) الردع (deterrence): سياسة الاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة وترسانة أسلحة لإحباط أي معتدٍ محتمل من القيام بعدوان، بالإضافة إلى الدول التي تلزم نفسها بمعاينة أية دولة متعدية.

(٣) أفلاطون (٤٢٧ق.م-٣٤٧ق.م) فيلسوف يوناني، يعتبر واضح الأسس الأولى للفلسفة الغربية، ومؤسس أكاديمية أثينا، تأثر بأطروحات أستاذه سقراط في مجالات المعرفة والمنطق واللغة والرياضيات والأخلاق والسياسة، ويعتبر كتابه «الجمهورية» أحد أبرز مصنفاته. قضى معظم حياته في أثينا منقطعاً للعلم والتدريس، محاطاً بتلاميذه، ويعتبر أرسطو أحد أبرز تلاميذه.

فضل «حكومة الفلاسفة» على كل أشكال الحكومات، معتبراً أن الأولوية هي للعقل على المادة، لأن العقل يمتلك القدرة على كشف الحقيقة.

ومثل المنهج القياسي مصدراً مهماً في عملية الاستنباط من خلال قياس سياسات الدول، وربطها بمعايير مختلفة، مثل: «العدالة»، و«الفضيلة»، و«المكر»، و«الخداع»، التي تبدأ بالفرد وتنتهي بالدولة، من خلال عملية حكم ذهني ومنطقي، تتخذ من العقل أداة رئيسة للمفاضلة.

كما ارتكزت المناهج الفلسفية على دراسة الواقع ضمن دائرة «ما هو كائن»، وصولاً إلى: «ما يجب أن يكون» من قيم مثالية يمكن الاستعانة بها لتقييم الحالات السياسية وتطوير ما هو قائم منها.

واهتمت بالظواهر السائدة لدى المجتمعات كعلاقات: «السيطرة»، و«الأمر»، و«الطاعة»، و«العادات والتقاليد»، وأنماط السلوك في الجماعات المهنية والقبلية والدينية واللغوية، وعمدت إلى أعمالها ضمن المناهج التحليلية التي وضعتها ضمن أطر عامة تحكمها، وتجعلها قابلة للاستنباط والتطبيق.

وبحلول خمسينيات القرن الماضي، لم يعد الباحثون مقتنعون بأدوات التحليل الكلاسيكية في تفسير الظواهر الأمنية، فلجأوا إلى مناهج علمية أكثر معاصرة لتقصي النماذج المتكررة في المشهد الدولي، بهدف التوصل إلى «نسق» للعلاقات الدولية، ونتج عن ذلك ثورة فكرية، بات الاهتمام فيها منصباً على صياغة نظريات شاملة لسلوك الأفراد والمجتمعات والدول، وإخضاعها لنماذج تجريبية تسهم في فهم وتفسير سلوك الإنسان.

وأسفرت تلك التطورات عن ظهور نظريات تفسر الظواهر الذهنية، عبر منظومات فكرية شاملة تبسط الاختيارات السياسية، وتدمج بين العوامل الاجتماعية والنفسية والروحية، وتضعها ضمن أطر مؤسسية ونُظمية.

ويمكن حصر أبرز المناهج الكلاسيكية والمناهج الحديثة التي تناولت الدراسات الأمنية في الجدول التالي:

المناهج الحديثة		المناهج الكلاسيكية	
الواقعية والواقعية الجديدة	١	المناهج المثالي	١
الليبرالية والليبرالية الجديدة	٢	المناهج التاريخي	٢
البنائية وبنائية ما بعد الحداثة	٣	المناهج القانوني	٣
نظرية المباريات	٤	المناهج الراديكالي	٤
المدرسة النقدية	٥	المناهج القياسي	٥
الرأسمالية	٦	المناهج السوسولوجي	٦
الاشتراكية	٧	المناهج الاستقرائي	٧

جدول (٥): أبرز المناهج الكلاسيكية والحديثة التي تناولت الدراسات الأمنية

وعلى الرغم من التطور الذي شهده قطاع الدراسات الأمنية خلال العقدين الماضيين؛ إلا أن الباحثين الغربيين لا يزالون يعانون من صعوبات في مواكبة التحولات المتسارعة وفي تقديم أطر نظرية قابلة للاستقراء والقياس والتطبيق في ظل بيئة أصبحت أكثر تعقيداً من أي وقت مضى.

وتكمن المشكلة الأبرز في تحديد الإطار الناظم للاختصاصات المتقاطعة في مجال الأمن، حيث انتقلت الدراسات الأمنية من بيئتها السياسية والعسكرية في النصف الأول من القرن العشرين، إلى أبعاد يصعب تأطيرها في الحقبة المعاصرة، إذ إنها أصبحت عابرة للتخصصات إلى درجة دفعت ببعض الباحثين للمطالبة بإعادة تعريف مصطلح «الأمن»، وتحديد مرجعياته العلمية.

ويقع على عاتق الباحثين اليوم مهمة شاقة تتمثل في: تطوير نماذج معرفية تستوعب تشعب الأبعاد المفاهيمية وتحديد نطاق الاختصاص، حيث رأى محمد أيوب^(١) أن التوسيع العشوائي لمفهوم الأمن بات يهدد مجال الدراسات الأمنية ويجعلها مرنة إلى الحد الذي تصير معه غير قابلة للاستخدام كأداة للتحليل.^(٢)

(١) محمد أيوب (مواليد عام ١٩٤٢): باحث أمريكي في السياسة الدولية، حصل على درجة الأستاذية من جامعة ميتشيغن، اشتهر بنظرية «الواقعية المهمشة» (subaltern realism) التي كتب فيها عدة دراسات في ثمانينيات القرن الماضي، وتضمنت نقداً لدراسات كينيث والتز وغيره من منظري الواقعية الجديدة في استبعاد الدول النامية وتهميشها. له إسهامات علمية مهمة في دراسات العالم الإسلامي بصورة خاصة، والعالم الثالث بصورة عامة، حيث ركز على تحليل جذور الصراع في الدول حديثة النشأة وسبل تحقيق الأمن من خلال معالجة مكامن الخلل في مراحل التأسيس.

(2) Mohammed Ayoob (1986) Regional Security in the Third World, Croom Helm, pp. 3-32.

المناهج الكلاسيكية

حوار بين تيمورلنك و ابن خلدون

كان تيمورلنك^(١) يُؤمن أنه ما دام يُوجد في السماء إلهٌ واحد، فيجب أن يُوجد في الأرض ملكٌ واحد؛ ولذلك فإنه كان يحلم بالسيطرة على العالم! ولتحقيق حلمه جهز جيشاً ضخماً، غزا به خوارزم وأخضعها، وبسط سيطرته على: أفغانستان، ومازندران، ثم أغار على أصفهان فقتل فيها سبعين ألفاً، واحتل بعدها دلهي بالهند.

وفي الفترة ١٣٩٩-١٤٠٥ اكتسحت قوات تيمورلنك أقاليم: «قراباغ»، و«تفليس» بالقوقاز، ثم تقدم نحو «سيواس» بالأناضول، فقبض على مقاتلتها وهم ثلاثة آلاف نفر، وحفر لهم سرداباً وألقاهم فيه وطمهم بالتراب، ثم وضع السيف في أهل البلد ودمرها حتى محا رسومها، وسار بعد ذلك إلى «عينتاب» فاحتلها، وبعدها إلى «حلب»، فأخذها عنوة، وقتل بها نحو عشرين ألفاً، وأخضع بعدها «حماة» و«السلمية»، واتجه إلى «دمشق»، التي حاصرها في شهر ربيع الأول ٨٠٣هـ/١٤٠٠م، فاضطر حاكمها المملوكي، زين الدين فرج، للفرار، تاركاً المدينة تحت رحمة المغول.

وعلى وقع تلك الأحداث الجسيمة؛ اجتمع قضاة دمشق وفقهاؤها في مدرسة «العادلية» لمناقشة كيفية طلب الأمان من تيمورلنك مقابل تسليم المدينة، وكان بينهم المؤرخ الشهير

(١) تيمورلنك (١٣٣٦-١٤٠٥): قائد تركي-مغولي، أسس الإمبراطورية التيمورية في أفغانستان وإيران وآسيا الوسطى، وأصبح أول حاكم من السلالة التيمورية. يُعتبر أحد أعظم القادة العسكريين والتكتيكيين في التاريخ، كما كان له اهتمام بالفن والعمارة. قاد حملات عسكرية غرب وجنوب ووسط آسيا، والقوقاز، وجنوب روسيا، وبرز بصفته أقوى حاكم في العالم الإسلامي بعد أن هزم الدولية المملوكية، والدولة العثمانية، وسلطنة دلهي المتداعية في الهند، وأدت حملاته إلى تدمير أجزاء كبيرة منها، حيث يقدر بعض المؤرخين أن حملاته العسكرية تسببت في مقتل ١٧ مليون شخص، أي ما يقارب نحو ٥٪ من سكان العالم آنذاك. أسس الإمبراطورية التيمورية عبر هذه الغزوات، لكنها تقسمت بعد وفاته بوقت قصير.

ابن خلدون،^(١) الذي اتفق معهم على إرسال وفد للتفاوض مع قائد المغول، لكن قائد القلعة رفض ذلك، ومنعهم من الخروج.

ونظراً للدمار الذي حل بحلب، فقد أصر أهل دمشق على التفاوض لتأمين مدينتهم، وتم ترتيب خروج القاضي برهان الدين، سرّاً، ومعه عدد من المشايخ الذين: «تدندلوا عبر السور» وقابلوا تيمورلنك، وحصلوا على عهد منه بالأمان.

ووفقاً لابن خلدون فإن تيمورلنك وجه دعوة خاصة له، عبر القاضي برهان الدين، الذي أكد لابن خلدون أن تيمورلنك: «سأل عني وهل سافرت مع عساكر مصر أم أقمت في المدينة، فأخبره بمقامي بالمدرسة حيث كنت، وبتنا تلك الليلة على أهبة الخروج إليه».

وعلى شاكلة القاضي برهان الدين؛ خرج ابن خلدون خفية من دمشق وقابل تيمورلنك، وذكر تفاصيل اللقاء بقوله: «فلما وقفت بالباب خرج الإذن بإجلاسي في خيمة هناك تجاور خيمة جلوسه، ثم زيد في التعريف باسمي أي القاضي المالكي المغربي، فاستدعاني ودخلت عليه بخيمة جلوسه متكئاً على مرفقه، وكانت صحاف الطعام تمر بين يديه... فلما دخلت عليه فاتحت بالسلام وأوحيت إيماءة الخضوع، فرفع رأسه ومد يده فقبلتها، وأشار بالجلوس فجلست حيث انتهيت. ثم استدعى من بطانته الفقيه عبد الجبار النعمان من فقهاء الحنفية بخوارزم، فأقعه يترجم ما بيننا».

ثم سأل تيمورلنك ابن خلدون عن ابنه، فأجابته: «إن ولدي في المغرب الجوّاني يخدم ككاتب للملك الأعظم هنالك».

فسأله تيمورلنك: «وما معنى الجوّاني في وصف المغرب؟»

فأجابته: «هو في عرف خطابهم معناه الداخلي، أي الأبعد، لأن المغرب كله على ساحل

(١) عبدالرحمن بن محمد بن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦): مؤرخ إسلامي، اشتهر بكتاب: «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، والذي عرف اختصاراً باسم: «تاريخ ابن خلدون»، والتي اعتُبرت مقدمته كتاباً بحد ذاتها، تميز بكتاباتة عن النُظم السياسية وأنواع الحكم والخطط العامة والنظم الاقتصادية والضرائب والمهن والحرف والصنائع، والثقافة والفنون وأصنافها وطُرق تطورها، والتي اعتبرها جميعاً صوراً من «العمران البشري»، وينسب له نظام فلسفي متكامل في الاجتماع والاقتصاد وفي تأثيرهما على النظم السياسية عبر التاريخ.

البحر الشامي من جنوبه، فالأقرب إلى هنا برقة وإفريقيا والمغرب الأوسط وتلمسان وبلاد زناته، والأقصى: فاس ومراكش، وهو معنى الجواني».

فسأله تيمورلنك: «وأين مكان طنجة في ذلك المغرب؟»

فأجابه ابن خلدون: «في الزاوية التي بين المحيط والخليج المسمى بالزقاق وهو خليج البحر الشامي».

فسأل تيمورلنك: «وسبته؟»

فأجابه ابن خلدون: «على مسافة من طنجة».

وعلى الرغم من قساوة الظروف واحتدام المعارك على أسوار دمشق، إلا أن حديث ابن خلدون عن جغرافية المغرب العربي لفت انتباه تيمورلنك، فطلب منه أن يكتب له كتاباً يصف فيه: «بلاد المغرب كلها، أقاصيها وأدانيها وجبالها وأنهارها وقراها وأمصارها حتى كأني أشاهدها، فقلت يحصل ذلك بسعادتك، وكتبت له بعد انصرافي من المجلس.. في مختصر وجيز يكون قدر اثنتي عشر من الكرايس». ولما انتهى ابن خلدون من الكتاب الذي طلبه تيمورلنك: «أخذه من يدي وأمر موقعه بترجمته إلى لسان المغول».

ثم انتقل الحديث لموضوع آخر بطلب من ابن خلدون، الذي أثار موضوع العصبية التركية، قائلاً: «إن المُلْك إنما يكون بالعصبية، وعلى كثرتها يكون المُلْك وقدره، واتفق أهل العلم من قبل ومن بعد أن أكثر أمم البشر فرقتان: العرب والترك، وأنتم تعلمون مُلْك العرب كيف كان لما اجتمعوا في دينهم على نبيهم، وأما الترك ففي مزاحمتهم لملوك الفرس وانتزاع ملكهم خراسان من أيديهم شاهد من المُلْك، ولا يساويهم في عصبيتهم أحد من ملوك الأرض من كسرى أو قيصر أو الإسكندر أو بختنصر. أما كسرى فكبير الفرس ومليكمهم، وأين الفرس من الترك؟ وأما القيصر والإسكندر فملوك الروم، وأين الروم من الترك؟ وأما بختنصر فكبير أهل بابل والنبط، وأين هؤلاء من الترك، وهذا برهان ظاهر على ما ادعيته في هذا المُلْك».

كان ابن خلدون واعياً لمسألة كانت تشغل بال تيمورلنك (الذي كان من أصل تركي-مغولي)، وهي الصراع الدائر على زعامة العرق التركي، فعندما وصلت قوات تيمورلنك

إلى «سيواس» و«قيصرية»، وسط الأناضول، خاطب حاكمها القاضي برهان الدين أحمد كلاً من السلطان العثماني بايزيد الأول في بورصة، والسلطان برقوق في القاهرة (وجميعهم من أصول تركية) يطلب منهما النجدة لمساعدته، فوافق بايزيد على إمداده بمساعدة عسكرية عاجلة، وكذلك فعل برقوق، ما أثار تيمورلنك الذي كان ينازع حكام الدولتين العثمانية والمملوكية على زعامة العالم التركي، فألجأهما ذلك إلى تعزيز قواتهما بفرق تركمانية من إمارة «الشاة السوداء» شمال العراق، والتي كانت موالية للمماليك حينذاك.

وتؤكد المراسلات الدائرة بين بايزيد الأول والمماليك لإنشاء جبهة ضد تيمورلنك، أن هنالك نزاع على قيادة العالم التركي، بعد أن تم كسر شوكة العرب والفرس، وهذا ما أراد ابن خلدون توضيحه لتيمورلنك، حيث رفع من شأن الترك، وحط من قدر الروم والفرس في مواجهتهم.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها ابن خلدون إلا أن مناورته باءت بالفشل؛ إذ اكتسح تيمورلنك دمشق بعد أيام من لقاءهما، وقتل الآلاف من سكانها، ما دفع بابن خلدون للعودة إلى مصر، وتوفي بها في ٢٨ رمضان ٨٠٨هـ/١٩ مارس ١٤٠٦م. وتقدم رواية ابن خلدون تفاصيل مهمة حول الصراع الذي كان قائماً بين قادة العالم التركي للسيطرة على المنطقة، والأهمية التي أولوها للجغرافيا والاجتماع، وتوظيفهما في الإستراتيجيات العسكرية وحياسة القوة وكسب الحروب.

المنهاج التاريخي

ونظراً لاهتمام ابن خلدون بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في السردية التاريخية؛ فقد تم تصنيفه كأحد أبرز أقطاب المدرسة التاريخية، حيث تميز بربط التطور التاريخي للدول بعلم الاجتماع، أو ما بات يعرف فيما بعد باسم «علم الاجتماع التاريخي»، والذي يهتم بالطرق التي تتطور بها المجتمعات عبر التاريخ، وتحليل المؤسسات التي تنتظم المجتمعات البشرية فيها.

ويتميز المنهاج التاريخي بنظريته المعاكسة للنظرية الواقعية، التي تعتبر الدولة محور الظاهرة السياسية، حيث يركز على سلوك المجتمعات، ويحاول إيجاد أنماط بديلة، عبر دراسة التفاعلات بين القوى الداخلية والخارجية، على اعتبار أنه لا يمكن فهم وإدراك الظواهر السياسية إلا من خلال العودة إلى جذورها التاريخية، واستخراج الأفكار واستخدامها بشكل صحيح.

ويعتبر المنهاج التاريخي من أكثر مناهج التحليل شيوعاً ضمن المدارس الكلاسيكية، وذلك لأن الأمن الدولي المعاصر يستند إلى جذور وامتدادات تاريخية، ما يجعل التعمق في فهم الظروف والمؤثرات التاريخية أمراً ضرورياً للقيام بالمهام التالية:

- ١- استيعاب الملابسات التي تحيط بالحدث في صورته المعاصرة.
- ٢- تحري الأسباب التي تكمن خلف نجاح أو فشل السياسات السابقة.
- ٣- استخلاص المغزى والدلالات العامة لأنماط السلوك الدولي.
- ٤- معرفة الاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام لآخر.

٥- فهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات في السياسات الدولية، والنتائج التي تتبلور عنها في إطارها التاريخي، وذلك على اعتبار أن المسرح التاريخي يمثل معملاً للتجارب واختبار التفاعلات الأمنية، واستشراف النتائج التي يمكن أن تقع. وأبرز ما يميز هذا المنهاج: (١)

١ توفير أمثلة تطبيقية للممارسة السياسية وقياس مدى النجاح أو الفشل في هذه السياسات.

٢ استيعاب تطور السياسة الدولية من خلال تتبع تسلسل الأحداث ومآلاتها.

٣ فهم أسباب ودوافع ونتائج السياسات الدولية ضمن الإطار التاريخي.

جدول (٦) مميزات المنهاج التاريخي

(١) إسماعيل صبري (١٩٧١) العلاقات السياسية الدولية، الكويت، ص. ١١-١٢.

إلا أن أتباع هذا المنهاج لم يسلموا من النقد، الذي وجه بصورة أساسية إلى محاولاتهم وضع قواعد للسلوك السياسي المعاصر من خلال أحداث وقعت في السابق، ولا يمكن أن تتكرر بنفس الصورة مرة أخرى، إذ إن لكل عصر خصائص وأنماطاً مختلفة من التفاعلات، ومن غير الممكن فهم سلوك الدول المعاصرة من خلال البناء على أحداث سابقة وقعت في ظروف مختلفة كلياً.

ويمكن اختصار أبرز الملاحظات على المنهاج التاريخي فيما يلي:

١- عدم صحة الارتكاز على الحدث التاريخي لاستقراء الواقع، إذ إن لكل حدث ظروفه المستقلة التي لا يمكن القياس معها بصورة مطلقة.

٢- الاعتماد على المصنفات التاريخية التي تفتقر في الغالب إلى الحياد والإنصاف، خاصة وأن معظم المؤرخين يزرعون إلى تفضيل جهة على أخرى أو اتباع مسلك سياسي دون غيره.

٣- افتراض تكرار أحداث الماضي في المستقبل (فرضية العودة التاريخية)، دون الأخذ في الاعتبار أن أحداث التاريخ تقع بصور غير قابلة للتوقع أو الافتراض.

وعلى الرغم من تلك الانتقادات؛ إلا أن الدراسات الحديثة لا تزال تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص الدروس، ولا يزال المنهاج التاريخي أحد أهم مصادر فهم السياسة الدولية، لكنه لا يرقى إلى مستوى تقديم نظرية متكاملة في هذا المجال.

المنهاج المثالي

يستند المنهاج المثالي إلى تصورات تُطرح استناداً إلى: العقل، والمنطق، والروح، بحثاً عن الأفضل والأمثل، ويعتبر الفيلسوف اليوناني أفلاطون الأب الروحي لهذه المدرسة التي أعطت الأولوية للعقل، وفضلت حكومة الفلاسفة على كل أشكال الحكومات، ويبحث هذا المنهاج عن سبل الوصول إلى «المدينة الفاضلة» (يطلق عليها كذلك اسم الطوباوية «Utopianism») التي يسود فيها الأمن والسلام والاستقرار بين البشر.^(١)

(١) المدينة الفاضلة: إحدى أطروحات أفلاطون المتمثلة في مدينة تمنى أن يحكمها الفلاسفة، على اعتبار أن حكمتهم ستجعل كل شيء في هذه المدينة معيارياً، وبناءً عليه ستكون فاضلة، وستوفر فيها أرقى وأكمل أنواع الخدمات، بعيداً عن التعقيد، وعن فساد الإدارة وسوء التعامل.

وتقوم المدرسة المثالية على تأملات فلسفية في مجال السياسة الفاضلة، حيث تقدم مقارنة للعلاقات الدولية تشدد على أهمية القيم الأخلاقية والمعايير التي تهدف إلى تحقيق انسجام في المصالح بين مختلف القوى الفاعلة، ولذلك فإنها تبحث فيما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية، وليس في تحليل واستقراء واقعها الحالي، وتقوم على أساس معرفة «كيف يجب؟» أن يتصرف السياسيون في العلاقات الدولية، لا على أساس «كيف يتصرف هؤلاء فعلاً؟».

وتُعرّف المثالية بأنها توجه فلسفي مقابل للمادية، وتعد فلسفة هيغل^(١) أكثر النماذج شيوعاً وتأثيراً، حيث تنطلق من أولوية الروح أو أولوية الوعي، وتقوم على تعالي القيم والمثل في الحياة العملية، بينما تنظر إلى المادة على أنها أمر ثانوي.

وجاءت الأطروحات «المثالية» في السياسة الدولية كرد فعل على الفضائع التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الأولى، وما خلفته من آثار مروعة نتيجة اتخاذ القوى الكبرى السياسة الدولية مسرحاً لأنانيتها المفرطة، ونزوعها إلى استخدام القوة الفتاكة في نزاعاتها بدل اللجوء إلى الدبلوماسية والحوار.

وترتكز «المثالية» على مفهوم الخيرية في الطبيعة البشرية، وبالتالي ترى أن طابع التعاون هو الذي يهيمن على البشر وليس التنافس والصراع، مفترضة أن اهتمام البشر ينصب في تطوير الحضارة الإنسانية، وتحقيق الأمن والرفاهية، وليس في التنازع والاقتيال. وتعتبر أن الأوضاع السيئة التي يعيشها العالم هي نتاج البيئة السلبية، فيما تصنف السلوك الشرير لبعض الأفراد أو الدول على أنه نتاج السياسات الخاطئة للمؤسسات وبنائها الهيكلية المشوهة التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب الحماقات وتؤدي إلى اندلاع الحروب واحتدام المنازعات.

وتنظر المدرسة المثالية إلى الأديان على أنها الوعاء الذي يُشكّل منظومات قيمية متكاملة

(١) جورج هيغل (١٧٧٠-١٨٣١) أحد أهم الفلاسفة الألمان. يعتبر أحد مؤسسي المدرسة المثالية الألمانية أواخر القرن الثامن عشر، وينسب إليه المنهاج الجدلي الذي أثبت من خلاله أن سير التاريخ والأفكار يتم بوجود الأطروحة ونقيضها، ثم التوليف بينهما.

من الأخلاق والواجبات والحقوق، وتصنف الأفعال السياسية للدول بناء عليها، وتعتبر الحرب الهجومية جريمة إنسانية تستحق الإدانة والشجب.⁽¹⁾ وبناء على ذلك فإن المدرسة المثالية تتعامل مع القضايا الدولية من خلال ثلاثة معايير رئيسية، هي:

١- تغليب الأخلاقيات والمثل.

٢- افتراض الخيرية في الطبيعة البشرية.

٣- الاتجاه نحو العالمية عبر المؤسسات الدولية كعصبة الأمم والأمم المتحدة، والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين عبر الأدوات القانونية المتمثلة في القضاء والتحكيم الدوليين والوساطة والتفاوض، ونزع السلاح.

ونظراً لاعتمادها المفرط على العنصر الافتراضي، وعجزها عن تفسير الأحداث التي طرأت في النصف الثاني من القرن العشرين؛ فقد تعرضت المدرسة المثالية لانتقادات كثيرين ممن اعتبروها منغمسة في الأماني الخيالية على حساب التحليل التجريبي، خاصة وأن أتباع المدرسة المثالية قد ركزوا على الأخلاق، وفشلوا في قراءة سلوك الدول من منظور القوة والمصلحة.

وتكمن المشكلة الأبرز في افتراض المدرسة المثالية إمكانية اتباع المجتمع الدولي مجموعة مبادئ أخلاقية، بديلاً عن استخدام القوة، وهو أمر يستحيل تطبيقه على أرض الواقع، خاصة وأن أقطابها لم يقدموا منهجاً واضحاً لفهم وتحديد الدوافع التي تحرك السلوك العدواني لدى الدول.

المنهاج القانوني

يعتمد هذا المنهاج إلى استقرار الأبعاد القانونية الناظمة للعلاقات بين الدول، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية وكيفية إعدادها، والسلطة الدستورية التي تملك حق

(1) John H. Herz (1950) "Idealist Internationalism and the Security Dilemma", World Politics, Vol. 2, No. 2 (January 1950), pp. 157-180

التوقيع عليها، والإجراءات التي يتم بموجبها تسجيل هذه الاتفاقيات وإعلانها في المجتمع الدولي، وتحليل مدى التزام الأطراف بها.^(١)

كما يهتم بتحليل عنصر المسؤولية الدولية في تصرفات الدول، والتمييز بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي من وجهة نظر القانون في النزاعات الدولية، وتحديد آليات تسويتها وفق الدبلوماسية والقانون، ويهتم أتباع هذا المنهج بتحليل الكيفية التي تتكون بها المنظمات الدولية والإقليمية، والوظائف التي تقوم بها، والإجراءات التي تحكم عملها، وكيفية الانضمام إليها وكسب عضويتها.

كما يعمدون إلى التكييف القانوني لأنظمة الحكم والتمييز بين «القانوني» (القائم وفق القانون)، «والواقعي» (الذي يفرضه الواقع ولو كان غير قانوني)، ويهتمون بالأبعاد القانونية لموضوع الحرب عبر وضع معايير يمكن الاحتكام إليها، وتحليل الآثار القانونية المترتبة عليها كالضم، والإلحاق، والاحتلال، والحقوق والواجبات بالنسبة لمختلف الأطراف المتحاربة.

ويُشكّل هذا المنهج أهمية كبيرة في تسوية النزاعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية، وتحليل أهم الطرق والإجراءات المستخدمة في هذا الصدد، كالوساطة، وتقصي الحقائق، والتحكيم، والتوفيق، والتسويات القضائية.

واكتسب هذا المنهج أهمية بالغة في مطلع القرن العشرين، خاصة في الولايات المتحدة حيث دفع انشغال الدبلوماسية الأمريكية بالحروب والصراعات القائمة في آسيا وأوروبا إلى تحليل أنماط العلاقات من منظور قانوني، ومحاولة نظمها في أُطر دولية عبر صياغة المعاهدات والاتفاقيات وفق مبادئ القانون الدولي، الذي اعتبر بأنه الوسيلة الأمثل لحل المنازعات الدولية، وأن إحلال السلام والاستقرار لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إنشاء مؤسسات دولية تعمل ضمن إطار القانون الدولي، بهدف منع الحروب، أو تحجيمها. وشكّل ظهور عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، دفعة قوية لتلك المدرسة، حيث

(١) إسماعيل صبري (١٩٧١) العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص. ١٣-١٥.

نشأت مراكز ومعاهد متخصصة بدراسة القانون الدولي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.^(١)

إلا أن ظهور النازية والفاشية بين الحربين العالميتين، وسعيهما لفرض سياساتهما بالقوة، قد أبرز أوجه قصور المنهاج القانوني، وجاءت الحرب الباردة، وما تزامن معها من سباق تسلح، كضربة ثانية للمنهاج الذي بقي على جموده، ولم يتمكن من مواكبة التحولات الدولية واستيعاب العوامل الأكثر تأثيراً في العلاقات بين الدول، والتي لا تمت إلى القانون بصلة، بما في ذلك: موازين القوى، والعوامل الإيديولوجية، والتحولات الاقتصادية. ولذلك فإنه لا يمكن الاقتصار على المنهاج القانوني كنظرية متكاملة في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، إلا إنه يوفر إرثاً مهماً للباحثين في الأبعاد القانونية للنزاعات الدولية وآليات التعامل معها من خلال المنظمات الأممية.

المنهاج الراديكالي

يقوم المنهاج الراديكالي على نظرية اجتماعية صاغها كارل ماركس،^(٢) وطورها باحثون آخرون، وتفترض أن الصراع الطبقي بين المالكين والعمال سيسبب الاحتضار النهائي للرأسمالية، وتعتمد كافة أطروحاته على نقد الرأسمالية دون محاولة تقديم طرح شامل لفهم الظاهرة السياسية وآليات التعامل معها.

وعلى الرغم من قصورها في مسألة التنظير المستقل؛ إلا أن الراديكالية قدمت منظوراً ثورياً في العلاقات الدولية، معتمدة على جدليات ماركس، الذي ترك إرثاً كبيراً في تحليل تطور الرأسمالية، من خلال مفهومي: «التطور الاقتصادي» و«الصراع الطبقي»، معتبراً أن المصالح الخاصة نجحت في السيطرة على النظام الرأسمالي وعلى التبادل التجاري،

(1) K. J. Holsti (1967) International Politics: A Framework for Analysis, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, pp. 5-6.

(2) كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) منظر وفيلسوف، تعرف أطروحاته بالماركسية، والتي ترى أن المجتمعات البشرية تتطور من خلال الصراع الطبقي، ضمن نمط الإنتاج الرأسمالي. استخدم ماركس المنهاج المادي النقدي للتأكيد على أن الرأسمالية ستنتج توترات داخلية في النظم الاجتماعية والاقتصادية ما يؤدي لتدميرها ذاتياً واستبدالها بنظام يُعرف بنمط الإنتاج الاشتراكي، والذي توقع أن يحصل نتيجة تنامي الوعي الطبقي، والذي سيفضي في نهاية الأمر إلى إنشاء مجتمع شيوعي.

وأفرزت أنماطاً من العبودية، ما أدى إلى صراع بين الطبقة الرأسمالية المسيطرة (البرجوازية) من جهة، وبين العمال المُسيطر عليهم (البروليتاريا) من جهة ثانية، ورأى ماركس أن مآل هذا الصراع هو ولادة النظام الاشتراكي الأمثل.^(١)

وتُركّز جدليات الراديكالية على المزج بين: التاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، لتحليل التشكل المجتمعي بناء على تطور أنماط الإنتاج، حيث تمنح الأولوية للاقتصاد في تفسير سائر الظواهر الأخرى، على اعتبار أن بنية النظام العالمي ذات طابع هرمي أفرزته الإمبريالية الأوروبية التي فرضت قيوداً على الشعوب الأخرى لزيادة اعتمادها على الغرب. ورأى الراديكاليون أن الرأسمالية ستؤدي حتماً إلى المزيد من الكوارث والأزمات على صعيد الأمن الدولي، وألقوا باللائمة على الشركات متعددة الجنسيات وعلى المصارف الدولية، في تعزيز تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، معتبرين أنها عوامل اختراق استحدثتها الرأسمالية لتعزيز تفوقها بدلاً من إنشاء علاقة تكافلية بين الدول.

اللاعبون الرئيسيون	الطبقات الاجتماعية، الشركات متعددة الجنسيات، النخب العابرة للدول
الفرد	يتحرك وفق السلوك العام للطبقات
الدولة	أداة بيد البرجوازية، جزء من البنية الرأسمالية
النظام الدولي	منقسم إلى طبقات، تهيمن عليه الرأسمالية الدولية
التغيير	التغيير الثوري مطلوب
أبرز المفكرين	كارل ماركس، فلاديمير لينين، جون هوبسون

جدول (٧): أبرز مبادئ الراديكالية^(٢)

(١) كارين منغست، وإيفان أريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرق، دمشق. ص.ص ١٢٨-١٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٩.

علماء بأن العديد من الأوساط العلمية ترفض تصنيف الراديكالية على أنها إحدى نظريات العلاقات الدولية، إذ إنها لا تملك تفسيراً لقيام علاقات تعاون بين الدول الرأسمالية والاشتراكية، ولا تمتلك القدرة على تفسير نجاح بعض الدول النامية في التحرر من ربكة الرأسمالية، خارج النسق الاشتراكي.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للراديكالية، إلا أنها لا تزال تمتلك عناصر قوة تتمثل في: تركيزها على «الحتمية الاقتصادية»، وفي دفاعها عن مفهوم إحداث تغيير جذري في بنية النظام الدولي، واهتمامها بتفسير ظواهر العولمة الاقتصادية في مطلع الألفية الثالثة.

مناهج المحاكاة والاستنباط

وبالإضافة إلى المناهج الأربعة آنفة الذكر؛ اعتمدت الدراسات الأمنية الكلاسيكية على مناهج فلسفية أخرى، أبرزها:

• **المناهج القياسية:** الذي يقوم على قياس الحالات السياسية في الدول من خلال صورة الفرد، على اعتبار أن العدالة في الدولة هي صورة مكبرة للعدالة بالنسبة للفرد، ويُنسب إلى المفكر الهولندي هوغو غروتويوس،^(١) الذي طرح فكرة قياس معايير: «العدالة»، و«الفضيلة»، و«المكر»، و«الخداع»، بدءاً من الفرد باعتباره أداة قياس ذهني-منطقي، يتخذ من العقل أساساً للقياس والتفاضل، ومن ثم يعتمد إلى تعميم الصفات الخيرة لدى الأفراد على العلاقات الدولية عبر تغليب الطابع الخير والمثالي.

• **المناهج السوسولوجية:** الذي يرى أن المجتمع هو وعاء السياسة، ويعتمد إلى تحليل الأحداث السياسية من منظور اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار علاقات: «التفاعل»، و«الانسجام»، و«الصراع»، و«التكيف»، داخل المجتمعات، ويربطها بالظواهر الدولية، ويبحث في سلوك الجماعات على الصعيد: المهني، والقبلية، والدينية، واللغوية، كمكونات للظاهرة السياسية.

(١) هوغو غروتويوس (١٥٨٣-١٦٤٥) فيلسوف، ومؤرخ، وشاعر، وقاض هولندي، يعتبر أحد أبرز واضعي أسس القانون الدولي اعتماداً على الحق الطبيعي، كان لكتاباته أثر في القانون الدولي خلال القرن السابع عشر، كما كان لأرائه الدينية انتشار واسع، ويعتبر من الشخصيات الهامة في الجدليات الكالفينية-الأرمنيانية.

• المنهاج الاستقرائي: الذي ينطلق من استقراء الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من أجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية يستفاد منها في تقويم الأداء وتصحيح الخطأ، وتشكيل نظريات سياسية وأفكار قابلة للتطبيق والدراسة، وينبثق عنه عدة مناهج، أبرزها «المنهاج الاختباري»، و«المنهاج العلمي التجريبي»، و«المنهاج السلوكي».

ويمكن ملاحظة المحدودية التي عانت منها المناهج الكلاسيكية في إيجاد آليات لمحاكاة المناهج العلمية في العلوم الطبيعية، وعجزها عن إيجاد إطار تطبيقي لها، وخروج جميع نتائجها في إطار نسبي.

النظرية الواقعية

هذه خريطة أفريقيا!

في ١٥ نوفمبر ١٨٨٤؛ جلس المستشار الألماني المخضرم، أوتو ليوبولد فون بسمارك،^(١) على رأس الطاولة في مؤتمر ضم ثلاثة عشر وفداً أوروبياً يمثلون كلاً من: ألمانيا، وفرنسا، وإنجلترا، والنمسا، والمجر، وبلجيكا، والدنمارك، والسويد، والنرويج، وإسبانيا، وهولندا، وإيطاليا، والبرتغال، ووضعت خريطة القارة الإفريقية على الطاولة. كان بسمارك معروفاً بمعارضته لفكرة التوسع الاستعماري، واعتباره أن تكاليف احتلال مستعمرة والدفاع عنها تتجاوز فوائدها، لكن التنافس المحموم بين كل من بريطانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا لاحتلال أجزاء من أفريقيا اضطر بسمارك للدخول في حلبة الصراع، ما فرض على الإمبراطورية الألمانية الصاعدة احتلال أجزاء واسعة من غرب إفريقيا في العام نفسه (١٨٨٤)، وإعلان حمايتها لأجزاء أخرى من القارة، وعلى رأسها الكاميرون.

استمر المؤتمر ١٠٠ يوم (!)، حيث انتهت أعماله في فبراير ١٨٨٥، وأسفر عن اقتسام القارة الإفريقية من قبل أوروبا، وفق اتفاق وضع عدة قواعد لتنظيم الاستعمار في إفريقيا، ونص على إقامة منطقة تجارة حرة في أجزاء معينة من القارة، ونتج عن الاتفاق سيطرة سبع دول أوروبية (بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والبرتغال، وإسبانيا، وبلجيكا) على نحو ٩٣ بالمئة من مساحة القارة الإفريقية، بحيث لم يتبق في كل أفريقيا دولة مستقلة، باستثناء الحبشة.

ومن اللافت للانتباه أن ألمانيا لم تكن الكاسب الأكبر من تلك المعاهدة، بل تتندر بعض المصادر بأن زعماء الدول الأوروبية الأخرى كانوا يضعون خارطة مستعمراتهم في إفريقيا

(١) أوتو ليوبولد فون بسمارك (١٨١٥-١٨٩٨) سياسي بروسي-ألماني، شغل منصب رئيس وزراء مملكة بروسيا، وأشرف على توحيد الولايات الألمانية وتأسيس الإمبراطورية الألمانية (الرايخ الثاني)، وأصبح أول مستشار لها بعد قيامها عام ١٨٧١ حتى عام ١٨٩٠. أثرت أفكاره على السياسة الداخلية والخارجية لألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استخدم إستراتيجية توازن القوى للحفاظ على ما حققته القيصرية الألمانية من مكاسب في أوروبا، بالإضافة إلى سعيه لإحلال السلام ومنع وقوع المزيد من الحروب، إذ كان يأمل أن تحقق ألمانيا تطوراً ونمواً في فترة السلام هذه. وبالإضافة إلى تبنيه السياسة الواقعية، ينسب إليه تأسيس مفهوم «دولة الرفاهية».

خلفهم في الاجتماعات تباهاً بكثرتها، فيما كان بسمارك يضع خارطة أوروبا خلفه، وعندما سُئل: «أين خارطة المستعمرات الألمانية بإفريقيا؟» أشار إلى خارطة أوروبا، قائلاً: «خارطة إفريقيا خاصتي هي أوروبا، هنا روسيا، وهنا فرنسا، ونحن في الوسط... هذه خارطة أفريقيا بالنسبة لي».

وتذكر تلك القصة للإشارة إلى واقعية بسمارك؛ فعلى الرغم من صرامته التي أكسبته لقب «المستشار الحديدي» إلا أنه لم يكن ميالاً لاستخدام القوة المفرطة في حروبه ضد كل من الدنمارك والنمسا وفرنسا، وفي المعارك التي خاضها لتوحيد الولايات الألمانية (١٨٧١)، بل كان يحرص على الموازنة بين العمليات العسكرية وبين إستراتيجية «توازن القوى» للحفاظ على ما حققته ألمانيا من مكاسب، ويسعى إلى إحلال السلام للحيلولة دون إثارة حرب قد تدفع فرنسا للبحث عن حلفاء لها ضد ألمانيا.

ولذلك فإنه حرص على عزل فرنسا عن بقية الدول الأوروبية، وبالذات روسيا، كي لا يضطر لاحقاً إلى خوض حرب على جبهتين اثنتين؛ ضد روسيا من جهة، وضد فرنسا من جهة أخرى. ولتحقيق رؤيته تبنى بسمارك سياسة واقعية تدمج بين الضرورات العسكرية وبين الترتيبات السياسية، بحيث يتم تعزيز الانتصارات العسكرية بترتيبات تضمن بقاء الرايخ الألماني في حالة سلم لأطول فترة ممكنة، ودفعته تلك السياسة إلى تجنب الدخول في منافسة مع المملكة المتحدة، والتنازل عن طموحات ألمانيا الاستعمارية، ورفضه توسيع الأسطول والجيش الألماني.

وبالإضافة إلى إقامة علاقات قوية مع إيطاليا؛ عرض بسمارك الصداقة على الإمبراطورية النمساوية المجرية وعلى روسيا، اللتين انضم إمبراطوريهما إلى فيلهلم الثاني في تحالف عرف بتحالف الأباطرة الثلاث عام ١٨٧٣.

وبخلاف توجهات جنرالاته الطموحين؛ عمل بسمارك جاهداً على كبح جماح الجيش الألماني لمنعه من تنفيذ المزيد من العمليات التي يمكن أن تفضي إلى حروب جديدة، وأكسبت تلك السياسة بسمارك إشادة عدد من المؤرخين به بصفته رجل دولة ساهم في توحيد ألمانيا، واستخدم سياسة «توازن القوى» للحفاظ على السلام في أوروبا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر.

لكن ذلك كان على حساب سمعته العسكرية، حيث شكك المؤرخ البريطاني، تايلور، بقدرات بسمارك التي رآها «هشة وذات سيطرة ضئيلة على الأحداث»، معتبراً أن موهبة بسمارك الكبرى لا تكمن في إنجازاته العسكرية، وإنما في مهاراته السياسية، وفي طريقة ردود أفعاله على الأحداث، وتحويلها إلى ميزة في صالحه.

الواقعية السياسية

وعلى الرغم من التضحية بسمعته العسكرية؛ إلا إن المؤرخين استمروا في تصنيف بسمارك على رأس أقطاب «الواقعية السياسية» (realpolitik)، والتي عرفها أستاذ تاريخ العلاقات الدولية في جامعة كامبردج، جوناثان هاسلام، بأنها: «مجموعة من الأفكار التي تدور حول المقترحات المركزية الأربعة: السياسة الجماعية، الأناية، الفوضى، والقوة السياسية». وتشير الواقعية السياسية بهذا المفهوم إلى الدبلوماسية التي تستند إلى السلطة وإلى العوامل العلمية والمادية، بدلاً من المفاهيم العقائدية أو الأخلاقية، وتشترك في مقاربتها مع المذهبين الواقعي والبراغماتي.

واستند الواقعيون عقب الحرب العالمية الأولى على أعمال كل من: توماس هوبز،^(١) ونيكولو مكيافيلي،^(٢) وغيرهما من المنظرين الكلاسيكيين للرد على المثاليين الذين تقدموا بحزمة معايير تربط السياسات الخارجية للدول بالأخلاق وبالسلوكيات المثالية التي قامت عليها «عصبة الأمم» كأداة دولية لحل المنازعات والحد من الصراعات. وفي مقابل جدليات المثاليين؛ رأى الواقعيون أن الفرد عدواني بالدرجة الأولى، وأنه

(١) توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) عالم رياضيات وفيلسوف إنجليزي، اشتهر في مجال القانون، وساهم في بلورة كثير من أطروحات القرن الثامن عشر على المستوى السياسي والحقوقي، وكانت له إسهامات في التأسيس لأطروحات على مستوى النظرية السياسية وتطبيقها في العديد من البلدان، بما في ذلك نظرية العقد الاجتماعي. ويعتبر هوبز من الفلاسفة الذين وظفوا مفهوم الحق الطبيعي في تفسيرهم لكثير من القضايا المطروحة في عصرهم.

(٢) نيكولو مكيافيلي (١٤٦٩-١٥٢٧): مفكر وفيلسوف وسياسي إيطالي، له دور في تطور الفكر السياسي الأوروبي، حيث يعتبر المؤسس للتنظير السياسي الواقعي. عمل سكرتيراً للمستشارية الثانية لجمهورية فرنسا التي تشرف على الشؤون الخارجية والعسكرية، وشارك في عدة بعثات دبلوماسية أوروبية، ثم صدر حكم بإعدامه لدى الإطاحة بجمهورية سودرني، وعودة أسرة ميديشي إلى الحكم في فلورنسا عام ١٥١٢، إلا إنه نجا بأعجوبة، واختار حياة العزلة في الريف حيث ألف عدة كتب، أهمها كتاب «الأمير» الذي نشر بعد موته، وكان في أصله مجموعة نصائح للحاكم، لكنه قدم صورة مبكرة للنفعية والواقعية السياسية، وتوفي، عن عمر يناهز الثامنة والخمسين.

مجبور على السعي إلى السلطة، وأن الأفراد ينتظمون في دول، تعمل كل واحدة منها، كوحدة مستقلة عن الدول الأخرى، وتتصرف وفق ما يحقق مصالحها الوطنية، عبر ممارسة القوة ضد الدول الأخرى لإلحاق الأذى بها أو إجبارها على الإذعان لمصالحها، ولتحقيق ذلك؛ تسعى لحياسة أكبر قدر من القوة، بهدف التفوق على خصومها في النظام الدولي الفوضوي الذي تغيب فيه النُظمية والتراتبية.

ونظراً لأن الفوضى هي الطابع الرئيس للعلاقات الدولية في نظر الواقعيين؛ فإنهم رأوا أنه من المتعين على كل دولة أن تعتمد على نفسها، وأن تحقق الأمن لنفسها، وذلك من خلال تقدير ميزان القوى بين مختلف الدول، والإبقاء عليه متماسكاً فيما يُحقق مصالحها قدر الإمكان.^(١)

ورأى الواقعيون أن الظاهرة السياسية لا تحددها الأخلاق، بل تقوم على دعامي: «القوة» و«المصلحة»، وأن أساس الواقع الاجتماعي هو «الجماعة»، حيث يتفاعل الأفراد في الدولة بوصفهم أعضاء في مجموعات مختلفة (إثنية، ودينية، وعشائرية، ومذهبية)، ويتم تحقيق الأمن من خلال التوازن بين هذه الجماعات، معتبرين أن النزاع بين البشر هو العنصر الثابت في العلاقة بينهم، وأنه لا وجود للانسجام بين الدول في ظل تضارب مصالحها، واختلاف مستويات القوة بينها.

ويمكن تلخيص أهم الأسس التي قامت عليها النظرية الواقعية فيما يلي:

١- الدولة هي الوحدة اللاعبة الرئيسية، وتشكل كل دولة وحدة مستقلة في النظام الدولي.
٢- تمثل مفاهيم: «المصلحة» و«القوة» و«التأثير»، الأساس الذي تقوم عليه سياسات الدول.

٣- القوة السياسية، ليست مرادفة للعنف بل تتضمن عناصر أخرى كالتأثير في العلاقات المتبادلة بين الدول، كما تشمل العوامل الاقتصادية والثقافية والعسكرية التي تحدد حجم الدولة وإمكاناتها وبالتالي تأثيرها السياسي.

٤- يقوم النظام الدولي على الفوضى وتضارب المصالح، وليس على أساس الانسجام بين

(١) منغست وأريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص.ص ١١٠-١١١.

الدول، بينما يهيمن الصراع على العلاقات بين الدول، التي تسعى كل واحدة منها إلى زيادة قوتها، وتوظيفها فيما يحقق مصالحها، بغض النظر عن التأثيرات السلبية على الدول الأخرى. ٥- يُفترض أن يتصرف صناع القرار في كل دولة بصورة عقلانية تحقق مصالح دولتهم، وأن تصدر القرارات الوطنية وفق ما يحقق أمن الدولة ويلبي حاجتها لحماية نفسها. إلا أن التحولات العالمية التي طرأت في خمسينيات القرن الماضي، فرضت مفاهيم جديدة في الدراسات الأمنية، خاصة فيما يتعلق بمجالات «الأمن الدولي»، و«النظام الدولي»، و«الأمن الجماعي»، والتي تحولت إلى مصطلحات تُدرّس ضمن تخصص القانون الدولي والنظرية السياسية.

وللتعامل مع تلك التحولات؛ وضع الواقعيون مبادئ جديدة لتعزيز قدرة الدولة على صون سيادتها واستقلالها، رافضين أن يكون المجتمع الدولي القيمة السياسية العليا، ومُعزّزين لمبدأ أن الدولة هي الهدف الأسمى، وأن لكل دولة قيمها ومعتقداتها وثقافتها الخاصة، وأنه لا توجد مؤسسات مشتركة أو سلطة عليا فوق سلطة الدولة، حيث رأى توماس هوبز أن: «المعيار بالنسبة للدول أن تكون أسلحتها وعيونها ثابتة على الدول الأخرى في ظل غياب المسؤولية الدولية أو عدم وجود معايير وقواعد تقيد تلك الدول».^(١)

القوى اللاعبة الأساسية	الدول، النظام الدولي
الفرد	يميل إلى الجشع والخصومة، ويسعى إلى تعزيز قوته
الدولة	وحدة سياسية متكاملة، تسعى إلى القوة، وتعمل على تحقيق مصالحها
النظام الدولي	فوضوي، يمكن أن يصل إلى الاستقرار في ظل نظام متوازن
التغيير	يحصل التغيير بناء على أسس بنيوية تدريجية بطيئة

جدول (٨): أبرز مبادئ الواقعية^(٢)

(1) Thomas Hobbes (1968) Leviathan, ed. C. B. Macpherson, Harmondsworth: Penguin. p.13.

(٢) منغست وأريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١١٧.

تطور النظرية الواقعية

شهدت «الواقعية الكلاسيكية» (Classical Realism) مراجعات محورية نتيجة التحولات التي شهدتها البيئة الدولية، حيث برز عدد من الواقعيين الذين قللوا من شأن الطبيعة البشرية لرجال الدولة والدبلوماسيين، واعتبروا أن ضغوط الفوضى هي التي تدفع نحو تشكيل النتائج مباشرة، وذلك ضمن مدرسة جديدة أطلق عليها «الواقعية البنوية» (Structural Realism)، والتي انقسمت بدورها إلى تيارين رئيسيين هما:

أ- الواقعية الليبرالية (liberal realism) يطلق عليها كذلك اسم «المدرسة الإنجليزية في نظرية العلاقات الدولية» (English school of international relations theory)، والتي أقرت بحالة الفوضى السياسية، لكنها رأت إمكانية قيام نظام دولي يقوم على «مجتمع من الدول»، على اعتبار أن اشتراك بعض الدول في مصالح مشتركة يؤدي إلى تطوير مجموعة من «القواعد» والمؤسسات التي تسهم في تسيير علاقاتهم، والاعتراف بمصالحهم المشتركة في الحفاظ على هذه القواعد، وينشأ نتيجة لذلك «مجتمع دولي»، يقوم على ثلاثة عناصر تتمثل في: وضع قيود على استخدام القوة، واحترام الاتفاقيات المبرمة وضممان الالتزام بها، وحماية حقوق الملكية للدول الأعضاء، بما في ذلك احترام سيادة^(١) تلك الدول.

ورأت هذه المدرسة أن الأفكار (بدلاً من مجرد القدرات المادية) هي التي تشكل سلوك السياسة الدولية، وبالتالي فإنها يجب أن تكون المحور الرئيس الذي يتعين الاهتمام به في مجال التحليل والنقد، وهي شبيهة بالنظرية البنائية في هذا المجال، إلا أنها أكثر انفتاحاً على المناهج المعيارية مما هو حال النظرية البنائية. وانقسمت هذه المدرسة إلى جناحين رئيسيين، هما:

• الجناح التعددي الذي يرى ضرورة احتواء تنوع الجنس البشري، وما ينتج عنه من تعدد في وجهات النظر السياسية والدينية والتقاليد العرقية واختلاف اللغات ضمن

(١) السيادة: سلطة الدولة القائمة على اعتراف الدول والقوى اللاحقة غير الدول بإدارتها للأموال في نطاق حدودها الخاصة التي تؤثر على شعبيها وعلى اقتصادها وأمنها، والقدرة على تشكيل حكومة لإدارة شؤونها دون هيمنة أو وصاية خارجية.

«مجتمع من الدول» يسمح بأكبر قدر ممكن من الاستقلال للدول التي تمثلها بهدف تمكينها من التعبير عن تصوراتها المختلفة.

• الجناح التضامني الذي يرى ضرورة قيام «مجتمع الدول» بتعزيز ثقافات موحدة أو مشتركة في القضايا المحورية مثل: «الاستقلال» و«التحرر» و«حماية حقوق الإنسان»، وغيرها من القضايا الإنسانية التي قد تتطلب تدخلاً خارجياً لفرضها.

ب- «الواقعية الكلاسيكية الجديدة» (Neo-Classical Realism): التي انطلقت من تفسير تصرفات الدولة في النظام الدولي عبر تحليل المتغيرات المؤسسية المتداخلة، مثل توزيع قدرات القوة بين الدول، والمتغيرات المعرفية، والنوايا والتهديدات، والتحولت في مؤسسات الدولة والنخب والجهات الفاعلة المجتمعية التي تؤثر على قوة وحرية عمل صانعي القرار داخل كل دولة.

ومع تمسكها بالمفهوم الواقعي لتوازن القوى، رأت «الواقعية الكلاسيكية الجديدة» أن عدم ثقة الدول ببعضها، وعدم قدرتها على فهم سياسات بعضها إزاء البعض بدقة يمكن أن يؤدي إلى توسع أو خلل في السلوك يؤدي إلى اختلالات داخل النظام الدولي، وقد يفضي ذلك إلى وقوع الحروب، ما دفع بمنظريها لاستحداث مفهوم «التوازن المناسب» الذي يحدث عندما تدرك الدولة بشكل صحيح نوايا الدول الأخرى وتوازنها وفقاً لذلك.

الواقعية الجديدة

أسفرت حقبة الثمانينات، وما صاحبها من تراجع للاتحاد السوفيتي وتدهور الأمن الدولي؛ عن ظهور مفهوم «المعضلة الأمنية»^(١) التي عكست حالة الحيرة فيما إذا كان سباق التسلح المستمر هو لأغراض دفاعية فحسب، أم يمكن توظيفه لأغراض هجومية، وأدى الانشطار في صفوف الواقعيين إلى ظهور عدة أجنحة في رؤيتهم للتعامل مع تلك المعضلة، حيث رآها بعضهم حالة مزمنة في السياسة الدولية، فيما جادل آخرون بأنه من الممكن معالجتها عبر أدوات «ميزان القوى».

(١) المعضلة الأمنية (security dilemma): الوضع الذي تعزز فيه الدولة قدراتها العسكرية، إلى درجة اعتبار الدول الأخرى ذلك تهديداً لها، وخاصة في نظام يتسم بالفوضى، ما يدفع بكل الأطراف إلى مزيد من التسلح بهدف تقوية دفاعاتهم، لكن الأمر يعود على الجميع بالمزيد من الشعور بعدم الأمان، ويفضي إلى سباق تسلح غير منضبط.

وقامت على إثر ذلك نظرية أشمل في الأمن، أُطلق عليها «الواقعية الجديدة» (neo-realism)، والتي تُعرّف بأنها: «إعادة تفسير للواقعية التي تفترض أن بنية النظام الدولي هي المستوى الأهم للدراسة، وذلك من خلال التركيز على القوانين العامة كأدوات لتحليل الأحداث وتفسيرها»،^(١) حيث عمد منظروها إلى إعادة النظر في حصر الأمن بالإطار العسكري، وقاموا بتوسيعه ليشمل:

• «الأمن السياسي»، المتمثل في الاستقرار التنظيمي للدول، وفي أنظمة الحكم والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

• «الأمن الاقتصادي» الذي يهتم بالموارد المالية والأسواق الدولية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه للدولة.

• «الأمن الاجتماعي»: المتمثل في قدرة المجتمعات على الاحتفاظ بخصوصياتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد.

• «الأمن البيئي»: الذي يتطلب منظومة قوانين دولية تساعد على حماية المحيط الكوني كعامل أساسي تعتمد عليه سائر الأنشطة البشرية.

ويُعتبر كتاب مورغنثاو:^(٢) «السياسة بين الأمم» أهم مرجع في الواقعية الجديدة، والذي اعتبر أن السياسة الدولية هي ساحة صراع لحيازة مصادر القوة، بغض النظر عن أهدافها النهائية البعيدة، معتبراً أن «القوة السياسية» هي: «المقدرة على السيطرة على تفكير وسلوك الآخرين»، وموضحاً أن: «القوة السياسية هي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، فهي تمنح الأولين سيطرة تامة على بعض ما يقوم به

(١) منغست وأريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٥٧٢.

(٢) هانز مورغنثاو (١٩٠٤-١٩٨٠): أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية، من أصل يهودي ألماني. مارس المحاماة ودرّسها في جامعة فرانكفورت وذلك قبل أن يهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٧، بعد أن أمضى فترة من حياته في كل من السويد وإسبانيا. كانت له إسهامات بارزة في تطوير نظرية العلاقات الدولية، ودراسات القانون الدولي، إلى جانب تأليفه كتاب السياسة بين الأمم (Politics Among Nations)، الذي نُشر عام ١٩٤٨، وأصبح الكتاب الدراسي الأكثر تداولاً بالجامعات الأمريكية لعقود عديدة في مجال السياسة الدولية. بالإضافة إلى نشره عدداً من الأبحاث في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية في العديد من المجالات العلمية. شغل مورغنثاو منصب مستشار وزارة الخارجية الأمريكية، وعلى الرغم من ذلك فإنه قضى معظم حياته المهنية ناقداً لسياسة الولايات المتحدة الخارجية أكثر من كونه قائماً على صياغتها، ويُعرف بمعارضته للتدخل الأمريكي في فيتنام.

الأخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم، وقد يُمارس هذا النفوذ بأسلوب الأمر، أو التهديد، أو الإقناع، أو بمزيج من بعض تلك الوسائل معاً. كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأية سياسة خارجية كالحصول على مصادر المواد الأولية أو السيطرة على الطرق البحرية أو إجراء تغييرات إقليمية، فإنها تتطلب دائماً السيطرة على سلوك الآخرين من خلال التأثير على عقولهم»⁽¹⁾.

وفي خروج عن النسق الكلاسيكي؛ سعى الواقعيون الجدد إلى التخفيف من صرامة الشرط الخاص بالمصلحة الفردية، لتحقيق الأمن الاقتصادي، داعين إلى تعزيز التبادل التجاري بين الدول، وضمان حرية انتقال البضائع والأشخاص والخدمات ورأس المال عبر الحدود، وإلى انتهاز سياسات حماية المنتج المحلي، ومعترفين بضرورة إقامة أنظمة دولية (فوق قومية) مثل «الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة»، والتي تحولت إلى «المنظمة العالمية للتجارة» فيما بعد، واضطلعت بمهمة وضع نماذج لأحكام ومعايير وإجراءات التبادل الدولي.

وفي نظرتهم لمشكلة «المعضلة الأمنية»؛ رأى الواقعيون الجدد أن الحرب هي معلم تاريخي دائم من معالم السياسة العالمية، الأمر الذي يتطلب التعاون بين الدول في ظل تنامي مصاعب الاعتماد على الذات بالنسبة لكل دولة على حدة.

ويمكن تلخيص أبرز أطروحات الواقعية الجديدة في النقاط التالية:

١- النظام الدولي هو نظام فوضوي، إذ لا توجد سلطة مركزية يمكنها ضبط سلوك الدول.

٢- للحفاظ على سيادة الدولة وبقائها وتوسيع نطاقها لابد من بناء قوة عسكرية هجومية ضاربة.

٣- الريبة والشك هما عاملان متأصلان في النظام الدولي، وهما المحدد الأساس في سلوك الدولة تجاه نوايا باقي الدول، ما يتطلب الاستعداد الدائم واليقظة إزاء الآخرين.

(1) Hans J. Morgenthau (1978) Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. 5th ed. New York: Knopf, pp. 84-85.

٤- بقاء الدولة واستمرار سيادتها واستقلالها هي أهم محددات السلوك إزاء المجتمع الدولي.

٥- تغليب عدم اليقين في تقدير إمكانات وقدرات ونوايا الخصوم، بسبب التضليل الذي يمارسونه، وبسبب شح المعلومات أو كثرتها أو تضاربها، وقد يؤدي ذلك إلى سوء إدراك، أو سوء تقدير، القوة الحقيقية أو القوة المفترضة للدولة الخصم.

٦- بناء الأمن القومي أو انعدامه، متعلق ببنية النظام الدولي ذات الطابع الفوضوي، وهذا ما يؤدي إلى اتسام السياسات العالمية بالصراع كما كان في الماضي.

٧- التعاون بين الدول أمر ممكن وقائم فعلاً، لكنه مقيد بمنطق التنافس المنضبط، والذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه، فالسلام الدائم الذي لا تتنازع فيه الدول من أجل السيطرة، أمر لا يمكن تحقيقه.^(١)

وللمواءمة مع تحولات ما بعد الحرب الباردة؛ طرح الواقعيون الجدد نظرية جديدة لتفسير عالم السياسة الدولية عبر دراسة فترات السلم الطويلة نسبياً، معتبرين أن بنية نظام معين تتحدد بمبادئها التنظيمية، أي بتحليل مدى وجود سلطة شاملة أو غيابها من جهة، وبتوزع القوة والقدرات على مختلف الدول الأطراف من جهة ثانية.

ومثلت كتابات الباحث الأمريكي، روبرت غيلبين، أساساً لفهم الواقعية الجديدة، حيث انطلق من اعتبار الدولة لاعباً أساسياً، ومن افتراض عقلانيته، لكنه أضاف عناصر مهمة تتمثل في اعتبار أن بنية النظام الدولي تلعب دوراً رئيساً في تحديد القوة، وأن توزع القوة بين الدول يمثل العامل الأساسي للتحكم في النظام الدولي الذي يتحرك وفق سلسلة دورات تمر بها الدول عبر التاريخ، والتي تقوم بدورها على أساس القوة الاقتصادية، وميل الدول إلى الاستهلاك بدلاً من الاستثمار.^(٢)

وبناء على تلك المعطيات رأى الواقعيون الجديد أن الفوضى في النظام الدولي ستدفع بالدول ذات القوة والسيادة للتعاون فيما بينها لتشكيل نظام دولي يمنع الحروب، ونظروا إلى تطور السياسة الدولية من مفهوم القطبية، حيث مر النظام الدولي بحقبة النظام

(١) المرجع السابق، ص ١١٠-١٢١.

(2) Robert Gilpin (1981) War and Change in World Politics, Cambridge University Press. p. 29.

متعدد الأقطاب في نهاية القرن التاسع عشر (بريطانيا العظمى، وروسيا، وبروسيا، وفرنسا، والنمسا)، أعقبه نظام القطبين بعد الحرب العالمية الثانية (الشيوعية والرأسمالية)، والذي سعت فيه الدول الفاعلة لتحقيق الأمن من خلال إبرام اتفاقيات وتحالفات متباينة، وتجنببت وقوع حروب كبرى، راضية بحروب صغرى، واعتبرت أن التفاوض هو أفضل من القتال، فيما استمرت في سعيها للحد من طموحات أية دولة للهيمنة وتوسيع النفوذ.

ثنائية «القوة» و«المصلحة»

مثلت «القوة» و«المصلحة» المكونين الرئيسيين لسائر منظري الواقعية، على اعتبار أن الدولة هي نواة النظام الدولي، وأنها (مثل الفرد) تمتلك نزعة غريزية للحصول على المزيد من الموارد، وتسعى لفرض سيطرتها على الدول الأخرى وإخضاعها، وقد يتحقق التوازن بين القوى لفترة مؤقتة، إلا أن التوازن هو أمر مؤقت، بينما يشكل الصراع العنصر الدائم والحتمي والمستمر، وهنا يأتي دور السياسة الدولية للتوفيق بين مصالح الدول ومنع وقوع الحروب عبر الطرق الدبلوماسية.

مع ضرورة التأكيد على أن «القوة القومية» لا تقتصر على القوة العسكرية فحسب، بل تشمل: السكان، والموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي، والتطور التكنولوجي، والإنتاج الصناعي والزراعي، ونظم الحكم ومؤسسات الدولة، ومستوى التسليح، والدعاية والرأي العام، وهي ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق أمن الدولة وممارسة السيطرة والنفوذ على الآخرين.

وتختلف أهداف الدول وفقاً للقوة المتاحة لديها، حيث تتمثل أهم أهداف استخدام القوة فيما يلي:^(١)

١- أهداف التوسع القومي، وتشكل في عدة مظاهر، كالسعي للحصول على المزيد من القوة بهدف السيطرة على الآخرين، وأطماع التوسع الإقليمي، أو استرجاع أحد الأقاليم الذي فقدته الدولة في مرحلة ما، أو التحرر من السيطرة الأجنبية.

(١) إسماعيل صبري (١٩٧١) العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص. ٥٥-٦٨.

٢- أهداف البقاء القومي، وتشمل: تأمين السلامة الإقليمية والاستقلال القومي، والاحتفاظ بنظام أمني يحمي الدولة من الخضوع لنفوذ الآخرين، والدفاع عن استثمارات الدولة في الخارج باعتبارها أحد مصادر القوة التي لا يمكن التخلي عنها.

٣- أهداف الذات القومية: والمرتبطة بالمثُل الأعلى مستوى من الدولة، مثل: السلام العالمي، والشرعية الدولية، والحرية، وغيرها من القيم العليا، والتي قد تدفع الدولة لتقديم بعض التنازلات، وفرض القيود الذاتية على نفسها لتحقيق مصالح قومية أكبر.

٤- الحفاظ على الوضع القائم: حيث تسعى بعض الدول للحفاظ على التوزيع القائم للقوة منعاً من وقوع اختلال إذا توسعت إحدى الدول على حساب الآخرين، وغالباً ما يتم ذلك عبر المعاهدات والاتفاقيات.

٥- التوسع الاستعماري: المتمثل في سعي بعض الدول إلى تغيير الوضع القائم وإحداث تبديل جوهري في العلاقات بين الدول عبر التوسع على حساب الآخرين، ظناً منها بإمكانية تحقيق انتصار سريع في معركة حاسمة، أو إمكانية استغلال ضعف دول مجاورة، وذلك من خلال الوسائل العسكرية والاقتصادية والفكرية على حد سواء، إذ إن الاقتصار على الحسم العسكري لا يضمن البقاء لفترة طويلة.

٦- تعزيز مكانة الدولة وتقويتها: بالمزج بين الأدوات الدبلوماسية والقوة العسكرية لردع الآخرين من التعدي على أراضيها أو استهداف مصالحها.

وفي تحليلهم لمفهوم «القوة»؛ يرى أقطاب المدرسة الواقعية أن القوة ديناميكية وليست جامدة، وأنها تمتلك مكونات، وتتعرض لتفاعلات، وتتم بثلاثة مراحل رئيسة، هي:

١- مرحلة القوة الكامنة، ومن أهم سماتها:

• انخفاض الناتج الصناعي وتدني مستوى المعيشة وتدهور الاقتصاد، والاعتماد الأكبر على الزراعة.

• ضعف مؤسسات الحكم المركزي، وهيمنة العصبويات الفرعية والولاءات المحلية.

• حالة استقرار أو جمود طويل المدى في وضع الدولة يؤدي إلى توقف عجلة التنمية والتطوير.

٢- المرحلة الانتقالية: ويحصل في هذه المرحلة عدة تطورات أهمها:

- تحقيق نمو كبير في الحركة الصناعية يساعد على الانتقال من الزراعة إلى التصنيع.
 - ارتفاع معدلات الإنتاج وتحسن الاقتصاد وزيادة الدخل القومي.
 - تعزز مؤسسات السلطة المركزية نتيجة تنامي المشاركة الشعبية.
 - نمو المشاعر القومية، والتي قد تأخذ منحى عدوانياً في سلوكها إزاء الدول المجاورة.
- ٣- مرحلة نضج القوة: وتتحقق هذه المرحلة عندما تصبح الدولة كياناً صناعياً، يتميز بتعدد مصادر الثروة نتيجة دورة رأس المال، وتحسن الأحوال الاجتماعية، ما يساعد الدولة على تقوية قدراتها.^(١)

إلا أن أطروحات الواقعية تعرضت لانتقادات بسبب إخفاقها في التمييز بين الصيغ المختلفة للقوة، وعجزها عن تعريف المصلحة، التي أصبحت في حقبة ما بعد الألفية أكثر تداخلاً وتعقيداً، بحيث لم تعد عملية حيازة القوة وحدها كفيلاً بتحقيق المصلحة القومية.

وانقسمت المدرسة الواقعية الجديدة في نظرتها للتعامل مع مستوى حيازة القوة واستخدامها في البيئة الدولية الفوضوية إلى تيارين رئيسين هما:

أ- الواقعية الدفاعية (defensive realism): التي تقوم على مجموعة أفكار طرحها كينيث والتز^(٢) في السياسة الدولية ترى أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تشجع الدول على تبني سياسات دفاعية ومعتدلة، وأن الدول ليست عدوانية في جوهرها، وأن شغلها الرئيس ليس في تعظيم القوة، وإنما في الحفاظ على موقعها في النظام الدولي، والذي يعمل على تبني سياسات معتدلة تهدف إلى تحقيق الأمان ومنع اندلاع الحروب.

(١) المرجع السابق، ٦٩-٧٤.

(٢) كينيث والتز (١٩٢٤-٢٠١٣): باحث أمريكي في السياسة الدولية، يعتبر أحد أبرز مؤسسي الواقعية الجديدة. درّس بجامعة كاليفورنيا وهارفارد، وكولومبيا، وجامعة لندن، وفي معهد دراسات الحرب والسلام. نشر دراسة (١٩٨١) ترى أن انتشار الأسلحة النووية يمكن أن يزيد من احتمالية تحقيق السلام الدولي، واشتهر بكتابه «الرجل والدولة والحرب»، و«نظرية السياسة الدولية»، الذي قسم فيه الواقعية الجديدة إلى فرعين: «الواقعية الجديدة الدفاعية» التي تفترض أن معظم الدول تسعى إلى الوضع الراهن وتقتصر على التركيز على الحفاظ على توازن القوى، و«الواقعية الجديدة الهجومية» التي تفترض أن الدول تسعى للهيمنة المحلية على الدول المجاورة لتأكيد سلطتها في العلاقات المحلية مع الدول المتنافسة.

وبما أن التوسع العدواني يقلل فرص تحقيق التوافق بين الدول، ويهدد الهدف الأساسي للدولة والمتمثل في ضمان أمنها ومنع التعدي عليها من قبل الدول الأخرى؛ فإن الدول التي تسعى لتحقيق الهيمنة في النظام الدولي سوف يتم موازنتها من قبل دول أخرى تسعى للحفاظ على الوضع الراهن.

ونظراً لأن الغزو وشن الحروب سيعودان بعواقب وخيمة على الدول وعلى النظام الدولي، فإن الدول الأخرى سوف تبادر إلى معاقبة العدوان بهدف المحافظة على مصالحها وصيانة أمنها، ما يعني أن التوازن الدولي يميل إلى تفضيل القدرات الدفاعية على القدرة الهجومية، وأن توفر القدرة على «توجيه الضربة الثانية» والمتمثلة في حيازة الأسلحة النووية، سيمنع أية دولة من محاولة شن هجمات على الدول الأخرى، لأن القدرات الدفاعية تتفوق في النهاية على القدرات الهجومية.

ومثل كتاب، كينيث والتز «نظرية السياسة الدولية»،⁽¹⁾ الأساس لدى الواقعيين في إعادة تفسير الواقعية التقليدية، بهدف جعلها أكثر حيوية في معالجة القضايا الأمنية المتعلقة بالسياسة الدولية، وتأثر به من صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية كل من؛ جورج كنان (١٩٠٤-٢٠٠٥)، كاتب ورئيس هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية، وسفير الولايات المتحدة في الاتحاد السوفيتي في أربعينيات القرن الماضي، وهنري كيسنجر مستشار الأمن الوطني، ووزير الخارجية في إدارتي ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، واللذين اعتبرا من أبرز أقطاب النظرية الواقعية، حيث عملا لفترة طويلة على احتواء النفوذ السوفيتي في أوروبا الشرقية، ومنع القوة السوفيتية من التوسع إلى مناطق أبعد من حدودها المباشرة، ودعم قوى منافسة، كالصين وباكستان، في مواجهة الاتحاد السوفيتي وموازنة قوة الهند النامية.

وقام والتز، بمراجعات مهمة، أسفرت عن مجموعة مبادئ جديدة للواقعية، أبرزها:

١ - اعتبار الدولة هي الممثل الشرعي للمجتمع، والتأكيد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول، مع الإقرار بأنها تخضع للدول.

(1) Kenneth N. Waltz (1979) Theory of International Politics, Reading, MA, Addison Wesley.

٢- يتميز التكامل المؤسسي الدولي بالنمو والتطور المستمر، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

٣- تدخل الدول في علاقات تعاونية تقوم على أساس المكاسب المطلقة، وليس على أساس المكاسب النسبية.

٤- بنية النظام الدولي بنية فوضوية، وهذا لا يعني عدم إمكانية التعاون بين الدول، حيث توجد أنظمة ومؤسسات دولية تُسهّل عملية تنظيم المصالح.

٥- التأكيد على أهمية المؤسسات الدولية في تحقيق الأمن الدولي والتقليل من احتمالات اللجوء إلى الحرب.

ب- الواقعية الهجومية (**offensive realism**): التي تقوم على أفكار طرحها جون ميرشماير^(١) في رده على الواقعية الدفاعية، اعتبر فيها أن طبيعة النظام الفوضوي هي السبب في تبني بعض الدول للسياسات العدوانية، وتستند النظرية إلى خمسة افتراضات رئيسية، هي: ١- القوى العظمى هي الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة العالمية وفي النظام الدولي الفوضوي.

٢- تحوز جميع الدول القوة العسكرية بهدف تعزيز قدراتها على شن الحروب.

٣- لا يمكن للدول أن تكون متأكدة من نوايا الدول الأخرى.

٤- الهدف الأساسي لجميع الدول هو البقاء.

٥- تمتلك الدول القدرة على صياغة إستراتيجيات متباينة تزيد من احتمالات بقائها على قيد الحياة.

وتشكل هذه العوامل الخمسة الأساس لرسم تصور أكثر تشاؤماً للسياسات الدولية

(١) جون ميرشماير (مواليد ١٩٤٧): أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، التي يدرس بها منذ عام ١٩٨٢. يعتبر من أبرز أقطاب المدرسة الواقعية البنوية. خدم مدة خمس سنوات برتبة ضابط في سلاح الجو الأمريكي، وعمل باحثاً في معهد «بروكنغز» بواشنطن. شارك مع ستيفن والت (أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفرد) في تصنيف بحث عن قوة اللوبي الإسرائيلي بأمريكا، ودوره في رسم السياسات الخارجية، وخاصة في الشرق الأوسط، إلا إنه ووجه بانتقادات من قبل اللوبي الإسرائيلي، ما دفع جامعة هارفرد إلى سحب اسمها عن الدراسة التي تم نشرها في مجلة «لندن ريفيو أوف بوكس» (٢٣ مارس ٢٠٠٦)، بعنوان: «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية»، وله أبحاث في مفاهيم: «الواقعية الهجومية»، والهيمنة، والردع النووي، ونقد جدلية «الأمن الديمقراطي» والمؤسسات الدولية، وغيرها من المواضيع التي نشرها في العديد من المجلات الأكاديمية وعلى رأسها مجلة (International security).

من الواقعية الدفاعية، على اعتبار أن البيئة الدولية تقوم على منافسة أمنية خطيرة تزيد من احتمالات وقوع الصراعات والحروب بين الدول، وأن الدول تميل إلى تعزيز قدراتها الهجومية وحياسة أكبر قدر من القوة بهدف تغيير الوضع القائم لصالحها، وأن العدوانية هي عنصر أساسي للدول في ظل البيئة الدولية الفوضوية، ما يدفع بالدول العظمى لزيادة قوتها النسبية إلى حد تحقيق الهيمنة واعتماد تكتيكات هجومية بدلاً من تبني سياسات دفاعية لا تضمن لها البقاء، الأمر الذي يُبقي احتمالات وقوع الحروب دائماً حاضرة في المشهد الدولي.

ورأى جون ميرشايمر، أن نهاية الحرب الباردة قد أعادت النظام الدولي إلى حقبة «تعدد الأقطاب»،^(١) وإلى سيادة النزعة القومية والتنافس الإثني، معتبراً أن فترة الحرب الباردة، كانت فترة سلام واستقرار نتيجة بنية القوى العالمية وميزان القوى ثنائي القطبية،^(٢) ومحذراً من أن انهياره سوف يُرجع المجتمع الدولي إلى حقبة الصراع بين القوى الكبرى، الأمر الذي سيشكل مأزقاً في العلاقات الدولية.^(٣)

الواقعية الكلاسيكية	١
الواقعية الكلاسيكية الجديدة	٢
الواقعية الليبرالية	٣
الواقعية الجديدة	٤
الواقعية الدفاعية	٥
الواقعية الهجومية	٦

جدول (٩) أبرز تيارات النظرية الواقعية

(١) تعدد الأقطاب (multipolar): نظام دولي توجد فيه عدة دول -أو قوى عظمى- ذات قوة وأهمية متكافئة تقريباً.
(٢) الثنائية القطبية (Bipolarity): نظام دولي توجد فيه قوتان عظيمتان أو حلفان كبيران يتمتعان بقدر متشابه من القوة والأهمية.

(3) John J. Mearsheimer (1995) "A Realist Replay", International Security, Vol. 20, No.1. pp. 5-49.

وتمثل الانتقاد الأكبر للواقعية في ضعف إدراكها لأهمية العوامل المحلية في الدولة، والتي لا يمكن قياسها وفق معياري «القوة» و«المصلحة»، ولا تخضع في الوقت نفسه لمفهوم «توازن القوى»، إذ إن أشرس الحروب العالمية وقعت نتيجة إنشاء موازين قوى ومن ثم اختلالها، وبالتالي فإن تحقيق التوازن ليس بالضرورة أن يكون كفيلاً بإحلال السلم أو تفادي وقوع الحروب.

وقد دفع ذلك الاختلال بمعظم الواقعيين إلى إغفال عنصر الأخلاقيات الدولية، وما يتعلق بها من سياسات: نزع السلاح، واحترام حقوق الإنسان، ومساعدة الدول الفقيرة، مقابل تأجيل حروب «هامشية» رأوا أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يتعايش معها.

النظرية الليبرالية

الباحث الليبرالي وأستاذه الواقعي

نشرت مجلة «ناشيونال إنترست» (١٩٨٩) ورقة للباحث الأمريكي، فرنسيس فوكوياما، بعنوان: «نهاية التاريخ»، رأى فيها أن الليبرالية-الديمقراطية تُشكل مرحلة نهاية التطور الإيديولوجي للإنسان، وبالتالي عولمة الديمقراطية باعتبارها صيغة نهائية للحكومة البشرية، وافترض إجماع معظم الناس على صلاحية وشرعية الليبرالية-الديمقراطية، ما يعني انتصارها على صعيد الأفكار والمبادئ، لعدم وجود بديل يستطيع تحقيق نتائج أفضل. ثم طور فوكوياما الدراسة إلى كتاب بعنوان: «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» (١٩٩٢)، استعرض فيه التطور السياسي لمختلف الإيديولوجيات والقوى العالمية، واستنتج أن الليبرالية، وإن لم تهيمن على جميع دول العالم من حيث الممارسة، إلا أنها انتصرت كفكرة، إذ لا توجد إيديولوجية تستطيع تقديم بدائل أفضل من مبادئ الديمقراطية-الليبرالية، ولا توجد شرعية متعارف عليها عالمياً أفضل من سيادة الشعب، ودعا إلى تعزيز التحول الديمقراطي للقادة وللشعوب على حد سواء.

وأثارت أفكار الكتاب ضجة كبيرة، ليس لصداها العلمي فحسب، بل لأن فوكوياما كان يحمل منصب «نائب مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية»، كما كان يشغل منصب المستشار السياسي للرئيس الأمريكي السابق، رونالد ريغان، أثناء الحرب الباردة على الاتحاد السوفيتي، وانتقل بعد ذلك إلى مؤسسة «راند»، ما يعني أن أفكار فوكوياما لم تتوقف عند إطارها الفلسفي، بل تحولت إلى الجانب العملي، إذ إنه عبر عن سعادته للانتقال من الأفكار المجردة الأدبية إلى عالم السياسة، قائلاً: «لقد كان مريحاً الانتقال من عالم التجريد والأكاديميا إلى صنع السياسات لحل المشاكل في سياسة الشرق الأوسط، وصنع السياسات للجيش»، حيث وقف بحماس خلف التدخل العسكري الأمريكي الأول في العراق، ووصف الدول العربية الأخرى بأنها: «دكتاتوريات أقلوية مكروهة من قطاعات واسعة من الشعب».

ونظراً لتأثير أفكار فوكوياما على صناع القرار في الولايات المتحدة؛ بادر عدد من الباحثين للرد على أطروحاته، وكان من بينهم أستاذة صمويل هنتنغتون، الذي اعتبرها: «أكثر تجليات النهائية تطرفاً»، ورد على أطروحة «تغلب الديمقراطية» عبر تطوير نظرية بديلة بسطها في كتابه: «صراع الحضارات» (١٩٩٦)، والذي أثار بدوره ضجة في أوساط مفكري السياسة الدولية، خاصة وأنه توقع أن يهيمن النزاع بين تسع حضارات، هي: الحضارة الغربية، واللاتينية، واليابانية، والصينية، والهندية، والإسلامية، والأرثوذكسية، والإفريقية والبوذية، مستبعداً أن تكون الدولة القومية أو الإيديولوجيات هي العناصر الرئيسة في ذلك الصراع.

وفي تفسيره للتدخلات العسكرية الغربية في الخارج؛ رأى هنتنغتون أنها تتمثل في مزيج من: القوة العسكرية، والمؤسسات الدولية، والترويج لقيم الليبرالية-الديمقراطية بهدف حماية مصالحها وضمان هيمنتها على إدارة العالم، لكن تلك السياسات لا تحقق النتائج المرجوة منها، بل تستفز الثقافات الأخرى لرفض فكرة وجود قوة مهيمنة.

واعتبر هنتنغتون أن السعي لحيازة القوة العسكرية والاقتصادية هو الذي سيحدد شكل الصراع بين الغرب والحضارات الأخرى مهما حاول الغرب أن يقول إن قيم الديمقراطية والليبرالية هي قيم عالمية تستفيد منها البشرية جمعاء، وحذر من أن محاولات الغرب نشر الديمقراطية ستدفع بالثقافات الأخرى لعملية «تأصيل» المجتمعات وعودتها إلى «جذورها»، إذ إن «الضمير الحضاري» هو أمر واقعي وحقيقي ومتزايد منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

ورأى أن الصراع القادم سيكون بين «الغرب والآخرين»، ورجح أن يكون ذلك الصراع مع الدول ذات الأغلبية المسلمة، ما دفعه للدعوة إلى تقوية جبهة الغرب الداخلية بزيادة التحالف والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومحاولة ضم أمريكا اللاتينية واليابان.

وعلى الرغم من الفروق بين جدليتي فوكوياما وهنتنغتون؛ إلا إنهما ينطلقان من جذر واحد، يرتكز على مفهوم «هيمنة الغرب»، إما من خلال فرض تفوقه الثقافي عند

فوكوياما، أو من خلال إبقاء هيمنته عبر تعزيز أدوات الصراع كما يرى هنتنغتون، ما دفع بالمحافظين لالتقاط أفكارهما بهدف التأكيد على أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يحق لها تحقيق الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية المطلقة، متخذين من فرضيات الأستاذ وتلميذه مبررات لتوجيه ضربات استباقية ضد خصومهم، وتغيير الأنظمة الحاكمة في عدة دول، وخاصة في أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣).

وبالإضافة إلى توظيف مفهومي «الهيمنة» و«حتمية الصراع»؛ انطلق الأستاذ وتلميذه من رؤى شمولية تبسيطية تصنف الحضارات بأنها كتل جيوسياسية مستقلة بذاتها، وهي مغالطات كبيرة ثبت خطأها في ظل التراجع الثقافي والاقتصادي للديمقراطية-الليبرالية، حيث مثلت حالة الفوضى التي شابت استكمال الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان (٢٠٢١)، واقتحام الآلاف من مؤيدي الرئيس السابق دونالد ترامب مبنى الكابيتول، لعرقلة انتقال السلطة لرئيس جديد في العام نفسه؛ نقضاً عملياً لنظريتي كل من فوكوياما، وأستاذه هنتنغتون، وفقدان البريق الذي رسمه المنظران الأمريكيان الجامحان.

مات هنتنغتون عام ٢٠٠٨، وهو يرثي الهوية الأمريكية التي تشوهت نتيجة الهجرات المتتالية للولايات المتحدة، وأقرّ تلميذه فوكوياما (بصوت خافت) أن الاستقطاب الأمريكي الداخلي حول قضايا السياسة التقليدية مثل الضرائب والإجهاض، ومعركة الهوية الثقافية، ومعنى أن تكون أمريكياً، هو التهديد الحقيقي للريادة الأمريكية ولنموذجها-الليبرالي الديمقراطي، ودفع ذلك الخفوت بالعديد من الباحثين لاعتبار أن أطروحات الأستاذ وتلميذه هما وجهان لعملة واحدة تتمثل في ليبرالية متوحشة تحركها دوافع اقتصادية براغماتية بعيدة كل البعد عن الأطر الأخلاقية والمبادئ المثالية التي وضعت أصولها في القرن السابع عشر.

الليبرالية باعتبارها «رائدة التنوير»

كانت الليبرالية قد ظهرت خلال «عصر التنوير» في أوروبا،^(١) على صورة تيار فكري يدعو إلى الحرية والمساواة، وإلى احترام المجال الخاص للفرد ليتمتع باستقلاله وحرية دون تدخل. كما دعت إلى الاعتراف بحقوق الفرد الأساسية التي لا يجوز المساس بها أو التعدي عليها، معتبرة أن الفرد هو المعبر الحقيقي عن الإنسان، والذي تدور حوله فلسفة الحياة برمتها، ومنه تنبع القيم التي تُحدد الفكر والسلوك معاً.

وسرعان ما أصبحت مبادئ الليبرالية شائعة بين الفلاسفة وعلماء الاقتصاد في أوروبا، وعلى رأسهم جون لوك،^(٢) الذي رأى أن كل إنسان يجب أن يتمتع بحقه الطبيعي في الحياة والحرية والتملك، وأن الحكومات يجب ألا تنتهك هذه الحقوق، ووضع أسس نظرية «العقد الاجتماعي» التي افترضت وجود عقد بين الحاكم والمحكوم، وأن رضا المحكوم هو مبرر سلطة الحاكم.

ومثلت كتابات الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو،^(٣) في القرن الثامن عشر، أولى بواكير الفكر الليبرالي في تفسير الظواهر السياسية، والتي اعتبر فيها أن الحرب هي نتاج تصرفات

(١) عصر التنوير: حركة فكرية وفلسفية هيمنت في أوروبا خلال القرن الثامن عشر. حدد بعض المؤرخين بداية ظهورها في الفترة ما بين وفاة لويس الرابع عشر في فرنسا (١٧١٥) والثورة الفرنسية (١٧٨٩) التي أنهت نظام الحكم القديم، وحددوا نهايتها مع بداية القرن التاسع عشر، وتميزت بنشر عدد من الفلاسفة والعلماء أفكارهم على نطاق واسع من خلال إجراء اللقاءات العلمية في الأكاديميات، والصالونات الأدبية، والمقاهي، ومن خلال الكتب المطبوعة والصحف والمنشورات، ما أدى إلى تقويض الملكية وسلطة الكنيسة، ومهد الطريق أمام الثورات السياسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان لليبرالية الكلاسيكية أكبر الأثر في توفير الأبعاد النظرية للنهضة الأوروبية، بما في ذلك مفاهيم الحرية الفردية والتسامح الديني.

(٢) جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) فيلسوف ومفكر سياسي إنجليزي، تولى عدداً من المناصب الحكومية، ولعب دوراً في الأحداث السياسية التي وقعت بإنجلترا ما بين عامي ١٦٦٠ و ١٦٨٠. هاجر إلى هولندا عام ١٦٨٣، وكتب فيها عدة مقالات منها: «الفهم البشري»، ونشر أفكاره عن الطبيعة البشرية والتربية والتسامح. وكان لأفكاره تأثير بارز على الثورة الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بتحديد الوظيفة العليا للدولة في حماية الثروة وصيانة الحريات، وضرورة تغيير الحكومة أو تبديلها في حالة عدم حفظها حقوق الشعب.

(٣) شارل لوي دي سيكوندا، المعروف باسم مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) أديب وفيلسوف فرنسي، تنسب له نظرية فصل السلطات الذي تعتمده العديد من الدساتير عبر العالم. اشتهر بكتاب «روح القانون» (١٧٤٨) الذي اعتبر فيه أن الحكم الجمهوري هو النظام الأمثل للحكم، والذي انتشر بصورة كبيرة في بريطانيا، كما كان له تأثير على «الآباء المؤسسين» أثناء كتابتهم دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

خاطئة من قبل المجتمع، وليست صفة متجذرة في الأفراد، وأن الطريقة الأمثل للتغلب عليها هو تعليم الفرد وتوعيته بهدف إصلاح المجتمع ومساعدته على إصلاح عيوبه. وجاء بعدهما إيمانويل كانت،^(١) ليضيف المزيد من المفاهيم للعلاقات الدولية، حيث اعتبر أن تخطي الفوضوية الدولية يكمن في العمل الجماعي الهادف إلى تشكيل اتحاد دول ذات سيادة، وأن البشر سوف يتعلمون طرق تجنب الحروب من خلال العولمة، الأمر الذي عزز مفهوم «عقلانية التنوير» لدى ليبرالي القرن التاسع عشر، وأعاد صياغتها بإضافة تفضيل الحكم الديمقراطي على الحكم الأرستقراطي، وتفضيل التجارة الحرة على الكفاية الاقتصادية الوطنية، وأن الإنسانية قادرة على تلبية احتياجاتها ورغباتها بطرق عقلانية.^(٢)

وفي عام ١٩١٨؛ قدم الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون دفعة لمبادئ الفكر الليبرالي، عبر إسهامه في صياغة ميثاق عصبة الأمم، والتي انبثقت عنها فكرة «الليبرالية المؤسسية» كتيار يهدف إلى منع الحروب وتحقيق الأمن الجماعي عبر المؤسسات الدولية التي يمكن العمل من خلالها على معالجة مهددات الأمن المشترك.

إلا أن الليبرالية تلقت ضربة قوية في فترة ما بين الحربين العالميتين، نتيجة ارتكازها على مبدأ أن السلام هو أصل العلاقة بين الشعوب، ومراهنتها على «عصبة الأمم» التي تهاوت على وقع احتلال اليابان لمنشوريا (١٩٣١)، والغزو الإيطالي للحبشة (١٩٣٥)، وضم ألمانيا النمسا وهجومها على بولندا (١٩٣٩)، واندلاع الحرب العالمية الثانية في العام نفسه. وسرعان ما شهدت الليبرالية انتعاشاً في النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة انتصار الدول ذات التوجه الليبرالي-الديمقراطي في الحرب العالمية الثانية، والتي تمكنت من فرض مفاهيمها على الأمم المتحدة عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).

(١) إيمانويل كانت (١٧٢٤-١٨٠٤) فيلسوف ألماني، يعتبر آخر فلاسفة عصر التنوير، ومن أبرز المؤثرين في الثقافة الأوروبية الحديثة. كتب في نظرية المعرفة الكلاسيكية، وطرح منظوراً جديداً في الفلسفة أثر. وما زال يؤثر، في الفلسفة الأوروبية حتى الآن، ويعتبر كتابه «نقد العقل المجرد» (١٧٨١) أكثر أعماله شهرة، حيث عمل على استقصاء بنية العقل البشري، وأتبعه بكتابه «نقد العقل العملي» الذي بحث فيه جانب الأخلاق والضمير الإنساني، و«نقد الحكم» الذي تقصى فيه فلسفة الجمال والغائية. ابتدع نظاماً مبتكراً في نظرية المعرفة عبر المزج بين المدرستين التجريبية والعقلية. (2) Immanuel Kant (1957) Perpetual Peace, ed. Lewis White Beck, New York: Macmillan.

ومنذ ذلك الحين؛ ارتبطت الليبرالية بالديمقراطية القائمة على سيادة الشعب عن طريق الاقتراع العام كوسيلة أساسية للتعبير عن إرادة الشعب، وعلى احترام مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وخضوع هذه السلطات للقانون من أجل ضمان الحريات الفردية، ورفض أية ممارسة للسيادة خارج المؤسسات التي يجب أن تكون معبرة عن إرادة الشعب بأكمله.

النظرية الليبرالية

تُعرّف الليبرالية بأنها: «منظور فكري يقوم على فرضية وجود الخير الفطري في الفرد، وأن قيمة المؤسسات السياسية تكمن في تشجيع التقدم الاجتماعي».^(١) ومن خلال هذا التعريف، انطلقت الليبرالية الحديثة في القرن العشرين لتطوير نظريتها في الأمن، بالاعتماد على جملة من التخصصات المساعدة مثل: علم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع السياسي، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، وقياس اتجاهات الرأي العام، وتحليل نفسية الجماهير، وغيرها من وسائل تحديد الشخصية بالنسبة للأفراد والدول، حيث اعتمد الليبراليون على نظرية «النُظم» التي تبحث في نماذج العلاقات الدولية عن مظاهر الانتظام، ثم تقسمها إلى أربعة أقسام رئيسية، هي:

- نظام توازن القوى، الذي هيمن في أوروبا خلال القرن التاسع عشر.
- نظام تعدد مراكز اتخاذ القرار والقطبية الثنائية، الذي هيمن بعد الحرب العالمية الثانية.

- نظام القطب الأوحده الذي برز عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.
- النظم الفرعية المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، وحلف وارسو، ودول الكومنويلث، وغيرها من المنظمات الإقليمية.

أما فيما يتعلق بالدولة؛ فقد رأى الليبراليون أنها تتمتع بالسيادة، إلا إنها لا ترتقي إلى مستوى التصنيف كقوة لاعبة مستقلة، معتبرين أن النظام الدولي هو العملية الرئيسية التي يحدث عبرها التفاعل بين القوى اللاعبة، فيما تمثل الدول وحدات سياسية

(١) منغست وأريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٥٧٠.

ذات طابع اجتماعي-اقتصادي، تتمثل وظيفتها الرئيسية في تمثيل المصالح الحكومية والمجتمعية على حد سواء.

ويختلف الليبراليون فيما بينهم حول ما إذا كان السلام هو هدف السياسة العالمية، كما يختلفون أيضاً حول كيفية إقامته، لكنهم يتفقون على أن النظام الطبيعي قد أفسدته سياسات نظام توازن القوى، وعلى رفض «همجية» العلاقات الدولية التي فرضتها النظريات الإمبريالية والنازية والفاشية، معتبرين أن الطريقة الأمثل لمعالجة تلك التشوهات هي إنشاء آليات للتعاون بين الدول، وتشبيك المصالح فيما بينها لتقليل من أسباب الصراع، ومن ثم تسليم القيادة للمنظمات الدولية التي يمكن أن تقوم بإبرام عقد فيدرالي بين الدول لإلغاء الحروب.^(١)

ولتحقيق ذلك؛ وقف الليبراليون بقوة خلف إنشاء منظمة الأمم المتحدة بدلاً عن عصبة الأمم كمؤسسة دولية تتولى صيانة السلم والأمن الدوليين، وتوافقت الدول العظمى على إقرار إجراء تنفيذي، من خلال نظام النقض (حق الفيتو) وهو ما شكل أنموذجاً جديداً للأمن الجماعي، لكن الحرب الباردة تسببت في تراجع مفهوم «الأمن الجماعي» بسبب الاستخدام المتبادل لحق النقض، ما دفع بالمنظرين الليبراليين لإجراء مراجعات واسعة في منطلقاتهم الفكرية.

الليبرالية الجديدة

في سبعينيات القرن العشرين ظهرت «الليبرالية الجديدة» (neo-liberalism) كتعريف لمجموعة من الجدليات الاقتصادية، لكنها تطورت مع مرور الوقت إلى نظرية في الأمن، مستدركة على الليبرالية الكلاسيكية عدة نقاط، أبرزها التأكيد على أن الحرية الشخصية للفرد لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توفير ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة، وتقديم رؤية جديدة للتعاون بين الدول، باعتباره نتاج مجموعة مصالح ذاتية تدفع الدول للتعاون مع نظرائها في المجتمع الدولي، وذلك من قناعة تلك الدول بإمكانية تحقيق إنجازات أكبر من خلال التعاون المؤسسي بدلاً من التفاعل الفردي غير المنظم،

(١) المرجع السابق، ١٢١-١٢٧.

معتبرين أن المؤسسات الدولية العابرة للحدود هي أمر ضروري لتسهيل التعاون بين الدول بناء على مصالح مشتركة، ما يؤدي إلى زيادة فرص تحديد مكاسب أكبر لجميع الأطراف من خلال إقامة علاقة تعاونية.

ورأى الليبراليون الجدد أن الأمن الوطني لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الشراكة مع المحيط الإقليمي والدولي، وعبر توظيف أكبر قدر من العناصر المشتركة بين الأطراف الفاعلة بما في ذلك؛ التجارة، والتكنولوجيا، والخدمات والاتصالات، وذلك لتعزيز التواصل والتقارب بين الدول بالإضافة إلى تفعيل أدوات التواصل والاحتواء لمنع وقوع الصراعات أو احتوائها إذا وقعت.

١ التحالف مع القوى الخارجية لمواجهة المخاطر المشتركة

٢ تبني سياسات الاحتواء المشترك

٣ إنشاء نظم تقوم على مفهوم الأمن الشامل

٤ اللجوء إلى التحكيم والقانون الدولي لفض النزاعات الدولية

جدول (١٠): أبرز أطروحات الليبرالية الجديدة بالنسبة للأمن الدولي

وشكل البعد المؤسسي الركن الأساس لدى الليبراليين الجدد في تحقيق الأمن، على اعتبار أن المؤسسات توفر إطاراً مضموناً للتفاعل بين الدول، ولمعالجة مختلف المهددات المشتركة مثل: انتهاك حقوق الإنسان، وتدهور البيئة، والهجرة، والتدهور الاقتصادي، حيث رأى المفكر الأمريكي، جون مولر، أن المؤسسات الدولية تساعد في إقامة علاقات تعاونية بين الدول، وأنها كفيلة بتحقيق الصالح العام، وبمحرابة الظواهر السلبية.^(١)

(1) John Mueller (1989) Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War, New York: Basic Books.

اللاعبون الرئيسيون	الدول، المجموعات غير الحكومية، المنظمات الدولية
الفرد	جيد في الأساس، قابل للتعاون
الدولة	ليست لاعباً مستقلاً، لديها مصالح متقاطعة
النظام الدولي	يميل إلى الفوضوية، متبادل الاعتماد بين مختلف الفاعلين في «المجتمع الدولي»
التغيير	التغيير يقع دائماً وهو أمر مرغوب
أبرز المفكرين	روبرت كيوهان، ^(١) جون مولر

جدول (١١): أبرز مبادئ الليبرالية الجديدة^(١)

وحققت الليبرالية الجديدة مكاسب كبيرة في حقبة التسعينيات نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث تم التأسيس لنظرية «السلام الديمقراطي»، (democratic peace theory) التي افترضت أن الدول الديمقراطية تنزع إلى عدم الاقتتال فيما بينها، حيث ظهرت العديد من الدراسات التي رأت أن انتشار الديمقراطية يسبب السلام بين الدول، ويقلل العنف والحروب الأهلية داخل تلك الدول، وذلك في مقابل نزوع الأنظمة الاستبدادية لشن صراعات ضد الديمقراطيات بشكل متكرر أكثر مما تفعله الديمقراطيات ضد الأنظمة الاستبدادية.

واعتبر منظور «السلام الديمقراطي» أن الأعراف الديمقراطية المتمثلة في: تبني سياسات التفاوض والتسوية، والنزوع إلى الدبلوماسية لحل النزاعات، وإشراك الأفراد في التصويت على القرارات المتعلقة بالحرب والسلام، وتعزيز الحريات وسيادة القانون، وتبني مفاهيم العولمة والسوق المشتركة، وغيرها من القيم، تُسهّم مجتمعة في تعزيز السلام بين الدول.

(١) روبرت كيوهان (مواليد عام ١٩٤١): باحث أمريكي في مجال السياسة الدولية، وأحد أبرز أقطاب المدرسة الليبرالية المؤسسية. درّس في جامعات برينستون، وهارفرد، وستانفورد، ويصنف على أنه المؤلف الأكثر استشهاداً بمصنفاته في مناهج الكلية لدورات العلوم السياسية، وخاصة كتابه «بعد الهيمنة» (١٩٨٤). حصل على العديد من الجوائز الدولية، وتم اعتباره الباحث الأكثر نفوذاً في السياسة الدولية عام ٢٠٠٥.

(١) منغست وأريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٢٥.

وقاد فرنسيس فوكوياما التيار الذي رأى أن عولمة الليبرالية-الديمقراطية كشكل نهائي للحكم الإنساني هو الحل الأمثل للحد من الحروب، معتبراً أن إحداث ثورة ليبرالية عالمية سيفضي إلى إلغاء الصراع بين الدول، وأنه كلما زاد عدد الدول الليبرالية زاد الاعتراف بشرعية الدول الأخرى المماثلة في مبادئها، وتراجعت حوافز شن الحروب.

وفي كتابه «الثقة»؛ دعا فوكوياما إلى عولمة الليبرالية عبر تبني مفهوم «كونية الليبرالية»، شريطة أن تتبنى ثقافات العالم المختلفة ٨٠ بالمئة من الحداثة الليبرالية، وأن تحافظ على ٢٠ بالمئة من خصوصيتها الثقافية، وشجع على استخدام القوة لنزع سيادة الدول الضعيفة والفاشلة مثل الصومال وأفغانستان وصربيا والعراق بهدف نشر الديمقراطية فيها، كما برر شن الحروب «الاستباقية»^(١) و«الوقائية»^(٢) ضد الدول أو الجماعات التي تحاول حيازة أسلحة الدمار الشامل.^(٣)

وللتعامل مع الدول التي يتم غزوها، استحدث فوكوياما مفهوم انتداب المجتمع الدولي على الدول الفاشلة والضعيفة والمضطربة، ومساعدتها في عمليات «بناء الدولة»^(٤) بمساعدة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والدول المانحة.

(١) الحرب الاستباقية: هي الحرب التي تشنها قوة ما في محاولة منها لصد أو هزيمة هجوم وشيك أو منع غزو متوقع، أو لاكتساب ميزة إستراتيجية في حرب وشيكة لا مفر منها، وتعزف بأنها: «التحول من الرد على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، خاصة إذا تمكنت أجهزة الدولة من اكتشاف نوايا مبكرة بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن مظاهر هذه النوايا».

(٢) الحرب الوقائية: هي الحرب التي تبدأ في إطار الاعتقاد بأن الصراع في المستقبل أمر لا مفر منه إن لم يكن وشيكاً، ويكون الهدف من الحرب الوقائية هو منع حدوث تبدل في ميزان القوى، وتختلف الحرب الوقائية عن الاستباقية بأنها تهدف إلى دحض التهديد المحتمل للطرف المستهدف، عندما لا يكون هجوم ذلك الطرف وشيكاً، أو معروفاً بالتخطيط له، حيث يتم شن حرب وقائية تحسباً للعدوان من قبل طرف آخر.

(3) Francis Fukuyama (1989) "The End of History", The National Interest, vol. 16, (Summer 1989), p.4

(٤) بناء الدولة: هي العملية التي يتم من خلالها تعزيز قدرة الدولة على إنفاذ سلطتها في المجتمع، وبسط السيطرة على أراضيها، وضمان الولاء الشعبي لها والاستمرارية لمؤسساتها، ضمن دولة مركزية ومستقلة تحتكر استخدام العنف، وتتضمن عدة إجراءات، منها: المساعدة في الحصول على التكنولوجيا الجديدة، وتعبئة وتوجيه الموارد إلى القطاعات الإنتاجية، وفرض المعايير واللوائح، وإنشاء المواثيق الاجتماعية، وتمويل وإيصال وتنظيم الخدمات والبرامج الاجتماعية.

أما الدول غير الليبرالية، التي ترغب في الانضمام إلى المنظومة الليبرالية، فيتعين عليها أن تثبت أهليتها، حيث تمثل العملية «الاشتراكية» الوسيلة الأنجع لدفع الدول النامية إلى تبني الليبرالية-الديمقراطية، والحصول مقابل ذلك على مزايا اقتصادية كالقروض، والهبات، والاستثمارات، واتفاقيات التجارة الحرة.

وأسهم مفهوم عولمة الليبرالية في تعزيز جدليات «الليبرالية الاجتماعية» (sociological liberalism) التي نظرت إلى العلاقات الدولية من منظور العلاقات بين الناس والجماعات والمنظمات في مختلف البلدان، واعتبر منظورها أن زيادة العلاقات عبر الوطنية يمكن أن يساعد في خلق أشكال جديدة من المجتمع البشري.

ومثلت تلك المفاهيم بدورها دفعة قوية لاستعادة العديد من المنطلقات الكلاسيكية، وخاصة منها «الليبرالية الجمهورية» (Republican liberalism) التي ارتكزت على أطروحات «كانت»، والتي اعتبر فيها أن تحقيق السلام الدولي مرهون بتحقيق الديمقراطية في الأنظمة الداخلية للدول، وأن وجود ثقافات سياسية محلية مماثلة، وقيم أخلاقية مشتركة، وعلاقات تكافل وتعاون اقتصادي بين مختلف الدول سيقصص فرص وقوع الحروب، ويؤدي بدوره إلى تحقيق السلام الدولي.

واعتمدت تلك النظرية بصورة أساسية على ثلاث مقالات كتبها كانت لتحقيق السلام الدائم، هي: «يجب أن يكون الدستور المدني لكل دولة جمهورياً»، «يجب أن يؤسس قانون الأمم على اتحاد ولايات حرة»، «يجب أن يقتصر قانون المواطنة العالمية على شروط الضيافة الشاملة»، والتي يقصد بها حق الغريب في أن يعامل بكرم عندما يدخل إلى أراض أخرى إذا كان مسالماً، وهو المبدأ الذي قام على أساسه مفهومي: حق الدولة في حماية نفسها من اعتداء أي شخص أو أية جهة، وتعزيز التجارة الدولية كوسيلة لبناء السلام، لأنها تعزز فرص التعاون وتسهم في تحقيق الرفاهية وفي تقليل الصراعات.

ومثلت أفكار فوكوياما المبرر الأخلاقي لحروب الولايات المتحدة في مطلع الألفية الثالثة، وخاصة منها غزو أفغانستان (٢٠٠١)، والعراق (٢٠٠٣)، حيث تحدث الرئيس الأمريكي

جورج بوش الابن (٢٦ فبراير ٢٠٠٣) عن تحويل العراق إلى دولة ديموقراطية، الأمر الذي شكل تحولاً عن السياسة الأمريكية السابقة القائمة على مفاهيم «الاحتواء» و«الردع»، والتأسيس لنظام دولي جديد، يبرر تجاوز السيادة الوطنية للدول تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان، ويمنح الدول الليبرالية-الديمقراطية الحق الكامل، وواجب الاستيلاء على الدول الفاشلة، أو المتعارضة مع قيمها ومصالحها، لأسباب «إنسانية» تتعلق بمحاربة الاستبداد، ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان.

تطور مفهومي «المؤسسية» و«الاعتمادية» لدى الليبراليين

أولت الليبرالية اهتماماً كبيراً بدور المؤسسات الدولية كمنظم ومشرف على السياسات الدولية، ونتج عن ذلك ظهور مذهب: «الليبرالية الجديدة المؤسسية» (neo-liberal Institutionalism)، والذي رأى منظروه أن النظام الدولي ليس فوضوياً (كما يرى الواقعيون)، بل إن العلاقة بين الدول تقوم على التعاون، وذلك لأن مصالح كل منها تفرض عليها إنشاء إطار تعاوني فيما بينها.

واعتبروا أن الهدف الرئيس للسياسة الدولية هو تقصي النماذج المتكررة التي يمكن من خلالها تحديد مظاهر الانتظام، ومعرفة عوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور الأقطاب العالمية (تعدد الأقطاب، والقطبية الثنائية، والقطب الأوحده)، والنظم الدولية (عصبة الأمم والأمم المتحدة) والنظم الفرعية (الكومنويلث البريطاني، والمنظمة الفرنكفونية، والجامعة العربية، وغيرها من النظم ذات الطابع الإقليمي أو شبه الإقليمي) وانتقالها من شكل لآخر.

وتنظر الليبرالية المؤسسية إلى «النظام» باعتباره وحدة عضوية حية ومتحركة وقابلة للتطوير والتغير المستمر، وأنه يشمل سائر الملامح العامة للنظام بما في ذلك: هيكله التنظيمي، ومضامينه كالقواعد والإجرائيات والسلوكيات والأفكار والمفاهيم، شريطة

أن يكون محكوماً بدرجة عالية من التماسك، وإذا لم يتمكن النظام من تحقيق المرونة الكافية للتأقلم مع المستجدات، فإنه سيكون محكوماً بالجمود ومن ثم بالانهيار. ولكي يعمل بكفاءة؛ يتعين تعزيز النظام بشبكة واسعة من الاتصالات التي تقوم بإيصال المعلومات وتحليلها والتعامل معها، والتنسيق بين مختلف الأطراف للتوصل إلى موقف محدد، واتخاذ القرارات التي تسهم في الاستجابة لضغوط البيئة، والتأقلم مع الظروف.^(١)

وبناء على تلك المعطيات؛ رأت «الليبرالية الجديدة المؤسسية» أن النظام الدولي لا يشكل بنية مستقلة بنفسه، بل هو مجرد أداة توافقية لتنظيم العلاقات الدولية، تتم عبرها التفاعلات، وتندرج ضمنها المنظمات الأممية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والقوى اللاعبة داخل الدول كالبرلمانات والحكومات.

ويرتبط الأمن في هذه النظرية بمفهوم: «الاعتماد المتبادل» بين القوى اللاعبة والمجتمع الدولي، معتبرة أن التفاعل بين الدول يأتي بنتائج إيجابية، وأن المؤسسات تشكل إطاراً للتفاعل الإيجابي.

وأُسفرت تلك المعطيات عن ظهور مفهوم «الليبرالية الاعتمادية» (interdependence liberalism) التي رأت أن زيادة الاعتماد المتبادل بين البلدان يقلل من فرصة انخراطها في النزاعات، وأن تحقيق السلام يقوم بالدرجة الرئيسية على زيادة مستويات ونطاق الترابط بين الدول، بحيث يهيمن التعاون وتفقد القوة العسكرية دورها كعنصر أساسي في حل النزاعات.

(١) إسماعيل صبري (١٩٧١) العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص. ٢٣-٢٥.

الليبرالية الكلاسيكية	١
الليبرالية الجديدة	٢
الليبرالية الديمقراطية	٣
الليبرالية الجمهورية	٤
الليبرالية المؤسسية	٥
الليبرالية الاجتماعية	٦
الليبرالية الاعتمادية	٧

جدول (١٢) أبرز تيارات النظرية الليبرالية

الانتقادات الموجهة لمفهوم «التحول الليبرالي»

على الرغم من الجرأة التي امتلكها الليبراليون الجدد في فرض سياسات التحول الليبرالي بقوة السلاح؛ إلا أن تجاربهم فشلت في التعامل مع الأزمات الدولية، ولم تمنع وقوع الحروب، بل زادت من وتيرتها، فيما انسحبت القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان دون تحقيق الأهداف التي رفعها أنصار «نهاية التاريخ».

وظهرت مشكلة أكبر في فشل محاولات نظم العلاقة بين المؤسسات الدولية، والتي وقفت عاجزة أمام تنامي الحروب والصراعات الدولية، ورفض الدول الأعضاء التعاون مع تلك المؤسسات، ونزوع الدول الليبرالية إلى شن حروبها الخاصة خارج إطار المنظومة الدولية، وقيامها بتشويه الحقائق وتقديم معلومات مغلوطة لتبرير سياساتها العدائية، ففي حالة غزو العراق (٢٠٠٣) تبين أن نظام صدام حسين لم يكن يملك أسلحة دمار شامل، وأن

الشعوب الغربية وقعت ضحية تضليل كبير مارسه بعض الأجهزة الأمنية لتبرير الحرب التي عادت بعواقب وخيمة على النظام الدولي وعلى الشعب العراقي بصورة خاصة. كما رأى نقاد الفكر الليبرالي أن محاولة وضع تحالفات الدول وتفسير سلوكياتها ضمن إطار مؤسسي محدد وثابت هو أمر خاطئ، إذ إن سياسات الدول تتباين وفق مستويات «القدرة» و«الرغبة»، ولا تقوم على قوانين ثابتة، في حين لا تملك المنظمات الأمنية أدوات إلزامية في القانون الدولي المعاصر.^(١)

وفي ظل تفشي وباء كورونا (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، وتأثيراته الاقتصادية الفادحة؛ تبينت صعوبة التنبؤ بالأحداث وفق النسق الليبرالي، حيث تسببت عوامل البيئة والديمغرافية والمناخ بتحويلات لم يكن من الممكن استشرفها، وكان لها تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي وعلى النظام الدولي القائم، وخاصة في مجال تشبيك المصالح وتحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول.

وتكمن المشكلة الأبرز لدى الليبرالية-الديمقراطية في تبني أطروحة «السلام الديمقراطي»، الذي يحصر السلام والأمن على الدول الليبرالية، ويرى أنها هي الوحيدة القادرة على تحقيق الأمن فيما بينها، وبصورة منفصلة عن «السلام العالمي»، كون الدول الليبرالية-الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وتؤمن بمبادئ مشتركة تتمثل في تبني الديمقراطية كنظام للحكم، وتلتزم إيديولوجياً بمفاهيم مشتركة حول حقوق الإنسان، حيث نبذت الدول الديمقراطية مبدأ حل المشاكل مع الدول الأخرى عبر الوسائل السلمية، واندفعت لشن حروب فتاكة ضد الدول غير الديمقراطية، خارج مظلة الأمم المتحدة، بحيث تحولت الليبرالية إلى مذهب لا يؤمن بالتعددية ولا يتقبل المناهج الأخرى، ويبرر الانتهاكات المروعة تحت ذريعة نشر قيمه ومبادئه، ويرى منظروه الجدد أن من واجهم إجبار سائر دول العالم على تبني مذهبهم كوسيلة وحيدة لتحقيق السلام الدولي.

(١) المرجع السابق، ٢٦-٢٨.

النظرية البنائية

نحو عالم متعدد الأقطاب

في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢؛ أعلن المستشفى المركزي التابع للرئاسة الروسية وفاة ميخائيل غورباتشوف، عقب مرور ٣١ عاماً على استقالته كأخـر رئيس للاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١.

سرعان ما نعى قادة الغرب فقيد روسيا، مشيدين بدوره في إنهاء الحرب الباردة، حيث اعتبر الرئيس الأمريكي، جو بايـدن، أن غورباتشوف كان «قائداً نادراً ساهم في جعل العالم أكثر أماناً»، مؤكداً أن الإصلاحات التي قام بها خلال قيادته الاتحاد السوفياتي كانت: «تصرفات قائد نادر لديه من الخيال ما يكفي ليرى أن مستقبلاً مختلفاً هو أمر ممكن، ومن الشجاعة ما يكفي للمخاطرة بمسيرته كلها لتحقيق ذلك».

ونوه رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، بوريس جونسون بما وصفه: «الشجاعة والنزاهة» اللتين تمتع بهما آخر زعيم للاتحاد السوفياتي، فيما وصفه الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بأنه: «رجل سلام التزم السلام في أوروبا»، ووافقهما الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي وصفه بأنه: «رجل دولة فريد، غير مسار التاريخ».

وكتبت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، تأبيناً مؤثراً، قالت فيه: «لقد مهد الطريق أمام أوروبا حرة. هذا إرث لن ننساه أبداً. أرقـد بسلام يا ميخائيل غورباتشوف».

ليس غريباً أن يحظى غورباتشوف بذلك الاحتفاء الغربي، خاصة وأن وفاته جاءت في أتون العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، والتي دشنت حقبة جديدة في تاريخ «القارة العجوز» تمثلت بواكبرها في توقف إمدادات الطاقة وتدهور الاقتصاد.

لم يكن غورباتشوف يشبه بوتين الصارم والمركزي؛ فقد تبنى سياسة مهادنة للغرب، وأحجم عن استخدام القوة لسحق المطالبات بالحكم الذاتي في خمسة عشر جمهورية

من جمهوريات الاتحاد السوفيتي، ما أدى إلى تفككه خلال العامين التاليين بطريقة عمتها الفوضى.

ولذلك فإن الروس لا يحتفظون بالكثير من الذكريات الجميلة لغورباتشوف، كما يرى قادة الغرب؛ فعلى الرغم من أن الروس باتوا يتمتعون بحريات كبيرة نتيجة تحجيم دور الحزب الشيوعي، لكنهم عانوا في المقابل من نقص في السلع ومن فوضى اقتصادية ومن حركات قومية قضت على الاتحاد السوفيتي وهو أمر لم يغفروه له.

كانت الصورة مختلفة في موسكو؛ فقد اقتصر موقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على إرسال برقية تعزية، رأى فيها أن غورباتشوف: «كان مخطئاً للغاية بشأن احتمالية التقارب مع الغرب المتعطش للدماء»، فيما أكد المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، أن جدول عمل بوتين لن يسمح له بحضور جنازته.

وعكست الجنازة «شبه الرسمية» حالة الاحتقان الدولي، إذ لم يتمكن كبار السياسيين من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا، من حضورها نظراً لمنعهم من دخول الأراضي الروسية، رداً على العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا بسبب غزو أوكرانيا.

وفيما أرجع البعض موقف بوتين المتشنج من غورباتشوف إلى خلافات شخصية بينهما، رأى آخرون أن المسألة ترتبط بتبني الرئيس الروسي نهجاً جديداً يسوق العالم نحو حقبة مختلفة عن تلك التي دشنها غورباتشوف قبله بثلاثة عقود، خاصة وأن بوتين لم يفوت الفرصة للتأكيد على أن تفكك الاتحاد السوفيتي كان «أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين»، معتبراً أنه كان نهاية «روسيا التاريخية»، ومُعبراً عن امتعاضه من أن الأزمة الاقتصادية التي أعقبت ذلك اضطرت له للعمل كسائق سيارة أجرة.

ربما كان عميل جهاز الاستخبارات (KGB) الياfec ببالغ في وصف حالة البؤس التي مر بها عقب تفكك الاتحاد السوفيتي؛ إلا أن تصريحاته أعادت للأذهان غضب طبقة كبيرة من ضباط الجيش ورؤساء أجهزة الاستخبارات، وشعورهم بالإهانة عندما وافق غورباتشوف على تفكيك صواريخ (SS-23)، وسماحه للمفتشين الأمريكيين بزيارة المنشآت العسكرية

السوفيتية لضمان الامتثال، وذهابه إلى واشنطن (١٩٨٧) ليوقع مع الرئيس الأمريكي، رونالد ريغان، معاهدة «القوات النووية متوسطة المدى».

وفي فورة الشعور القومي الذي أذكته الحملة الروسية ضد أوكرانيا؛ بدا صوت غورباتشوف خافتاً، عندما انتقد بقاء بوتين في الرئاسة لثلاث فترات، قائلاً: «أنصحته بالمغادرة، قضى فترتين رئيساً وفترة رئيساً للوزراء، وأحاط نفسه بتكتلات سياسية»، وكذلك عندما أصدرت مؤسسته بياناً (فبراير ٢٠٢٢) احتجت فيه على الغزو الروسي لأوكرانيا، ودعت فيه إلى: «وقف فوري للأعمال العدائية والبدء بمفاوضات سلام»، وشددت على أنه: «لا شيء أغلى في العالم من أرواح البشر».

وللتعبير عن اختلاف نهجه؛ أكد بوتين (قبل يوم واحد من إعلان وفاة غورباتشوف) أن الطريق نحو عالم متعدد الأقطاب سيتصدر أجندة أعمال «المنتدى الاقتصادي الشرقي» في روسيا، وأن النظام أحادي القطب، الذي عفا عليه الزمن، يجري استبداله بنظام عالمي جديد قائم على المبادئ الأساسية للعدالة والمساواة، والاعتراف بحق كل دولة وشعب في مسار التنمية السيادي الخاص بهما، وأن المنتدى سيسفر عن تشكيل مراكز سياسية واقتصادية قوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتؤكد المقارنة بين مواقف غورباتشوف وبوتين أن الخلاف يقوم على حزمتين مفاهيميتين متعارضتين، وأن المعركة التي تشهدها روسيا هي معركة أفكار وليست معركة أشخاص. وقد عزز ذلك الخلاف موقف المدرسة البنائية التي رأت أن الواقعيين والليبراليين فشلوا في تفسير نهاية الحرب الباردة، نتيجة إهمال الجوانب غير المادية في النظام الدولي، وعدم قدرتهم على استقرار التحولات الداخلية التي طرأت في المجتمع السوفياتي، خصوصاً بعد تبني جيل كامل من المسؤولين مبادئ جديدة تمحورت حول سياستي «بيروسترويكا» و«غلاسنوست»، معتبرين أن سقوط الاتحاد السوفياتي جاء نتيجة التحول في المفاهيم، وليس بسبب رؤية خاصة بغورباتشوف أو نتيجة تغلب الولايات المتحدة الأمريكية، كما يدعي الواقعيون.

النظرية البنائية

تُعرف البنائية (constructivism) بأنها: «نظرية في العلاقات الدولية تُركّز على طريقة تشكيل الأفكار والمعايير والمؤسسات لتحديد هوية الدولة ومصالحها»،^(١) وتقوم على اعتبار أن الأفراد يعطون المعنى للبنى السياسية والأمنية، وبالتالي فإن معرفة الهوية هو أمر أساسي، إذ إن اتجاهات السياسات الدولية تأتي نتيجة لعوامل: السلوك، والتعليم، ومستوى الثقافة، لدى الأفراد والمجموعات.

وتعود جذور البنائية إلى مطلع القرن العشرين، حيث اهتم عدد من الباحثين في مجال اللغات، وعلى رأسهم السويسري، فردينان دي سوسير،^(٢) بمفهوم: «ثنائية الرمز ومدلوله»، واعتقاده بوجود علاقة عضوية بين الرمز اللغوي ومعناه من جهة، وبين وجهة النظر الذاتية للشخص الذي حدث لديه عملية التعلم والفهم من جهة ثانية. وقامت المدرسة البنائية، آنذاك، على أساس المزج بين ثنائية اللفظ والمعنى، من أجل استخلاص قواعد عامة يسهل القياس عليها، وهو ما يعرف «بالطريقة القياسية»، والتي تقوم على الانتقال من المعلوم إلى المجهول، ومن القاعدة العامة إلى الحالات الجزئية، وتطورت بعد ذلك لتشكل حزمة من الأفكار المتعلقة بتأثير المفاهيم على السياسة الدولية والدبلوماسية والأمن.

ومنذ ظهور جدلياتها الأمنية أواخر القرن العشرين، فتحت النظرية البنائية مجالات جديدة للبحث في مجال العلاقات الدولية من خلال التركيز على طبيعة الدولة، وإعادة تعريف مصطلحات: «السيادة»، و«الهوية»، و«المواطنة»، وأدوار «الجنדר» و«الإثنيات»، وغيرها من المفاهيم التي لم تكن حاضرة في النظريات السابقة، حيث رأى البنائيون أن قوة «السلطة» تقوم على قوة الأفكار التي ترتكز عليها، وعلى الثقافة

(١) منغست، وأريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. ٥٦١.

(٢) فردينان دي سوسير (١٨٥٧-١٩١٣): عالم لغوي سويسري، اتجه نحو الدراسة الوصفية للغات على اعتبار أن اللغة هي ظاهرة اجتماعية، فيما كانت اللغات تدرس آنذاك على أنها ظواهر تاريخية، ويعتبر مؤسس المدرسة البنائية في علم اللغات، فيما عده كثير من الباحثين مؤسس علم اللغة الحديث، حيث عُني بدراسة اللغات الهندية والأوروبية، ورأى أن اللغة يجب أن تعتبر ظاهرة اجتماعية. كان أول من اعتبر اللسانيات فرعاً من علم أشمل يدرس الإشارات الصوتية، والتي اقترح دي سوسير تسميته سيميولوجي، ويعرف حالياً بالسيميوستيك أو علم الإشارات.

واللغة والمفاهيم المعنوية المرتبطة بها، وعلى مرونة السلطة في تكييف قدراتها بما يواكب التطورات الدولية.^(١)

واعتبر البنائيون أن «السيادة» هي أمر نسبي، وأنها لا تمثل مفهوماً مطلقاً، بل هي أمر متنازع عليه، إذ إن الدول لم تمتلك، في أي وقت، سيادة مطلقة على أراضيها، بل كانت سيادتها عرضة للتحدي من خلال التحولات التي كانت تقع على مستوى الأشكال المؤسسية، وظهور الحاجات الوطنية الجديدة.

ومن خلال التركيز على المفاهيم وطريقة تشكيلها؛ نسجت البنائية رؤية مغايرة للمدارس الواقعية والليبرالية، مؤثرة الارتكاز على تتبع المتغيرات التي تطرأ على المفاهيم والأفكار والمعايير عندما يتم نشرها أو تدويلها، والبحث في تأثيرها عندما تنتشر في بيئة محلية، وما يمكن أن تحدثه من متغيرات على صعيد المجتمع، ومن ذلك انتشار مفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد بين الشعوب على سبيل المثال.

وبناء على ذلك؛ فإن البنائيين يرون أن الأفراد والهويات المجتمعية، وما يمكن أن تحدثه؛ المعايير الجمعية، والهوية الاجتماعية، ومعتقدات النخب، من تأثير على سلوك الدول؛ هي العناصر الأكثر فاعلية في النظام الدولي، ولذلك فإنهم عرفوا الدولة بأنها: «كيان مبني على أسس اجتماعية، يمثل مستودعاً للمصالح الوطنية التي تتشكل وفق تغير المعايير الدولية، والتي تمتلك بدورها القدرة على تغيير الأولويات الوطنية، ويمكن أن يكون للدولة هويات متعددة تأتلف في تقديم تعريف مشترك للهوية الوطنية الجامعة».^(٢) ويعتبر البنائيون أن الهويات والمعايير المجتمعية والمصالح الوطنية هي بنى اجتماعية، وبأنها ليست مادية ولا ثابتة، بل تتغير وفق مقتضيات الاستجابة للمتغيرات والأفكار الدولية، حيث تتشارك الدول في مجموعة من الأهداف والقيم، وتتشكل في منظمات دولية ذات طابع اجتماعي.

وفيما يركز الواقعيون على مصادر القوة الطبيعية للدولة (الجغرافيا، الموارد الطبيعية،

(١) المرجع السابق، ص ١٣٢-١٣٥.

(2) Matt McDonald (2011) "Constructivism", Security Studies: An Introduction, ed .Christopher Hughes and Lai Meng. Routledge, p.69

عدد السكان)، ويعبر الليبراليون اهتماماً أكبر بمصادر القوة الملموسة (التطور الصناعي، مستوى البنية التحتية، التبادل التجاري)؛ يرى البنائيون أن مصدر القوة الحقيقي يكمن في العوامل غير المادية، الموجودة في الأفكار (الصورة الوطنية، التأييد الشعبي، القيادة)، لكن المدارس الثلاثة تتفق فيما بينها على أن القوة: متعددة الأبعاد، ودينامية، وظرفية، ما يجعل المعيار الاقتصادي هو الأفضل بالنسبة للجميع.

ومن أبرز منظري المدرسة البنائية؛ الباحث الأمريكي من أصل ألماني، ألكسندر فيننت، الذي نشر دراسة بعنوان: «الفوضى هي ما تصنعه الدول، التفسير الاجتماعي لسياسة القوة»⁽¹⁾ (١٩٨٩)، دعا فيها إلى إيجاد مقاربات جديدة لتحليل الأمن الدولي من خلال الفلسفة والعلوم الاجتماعية، وانتقد في الوقت نفسه عجز النظرية الواقعية عن استيعاب العناصر الفاعلة من غير الدول، وما أحدثته الحركات الاجتماعية والفكرية العابرة للحدود من تغيير في المشهد الدولي.

سمة السياسة الدولية هي الفوضى	١
المجتمع هو الوحدة الأساسية للتحليل	٢
الهدف الأسمى للدولة هو البقاء	٣
العلاقة بين الدول تقوم على الشك وانعدام الثقة	٤
التركيز على دور الأفكار والبنى الاجتماعية	٥
التأكيد على الطابع الاجتماعي لطبيعة الدولة	٦

جدول (١٣): أبرز مبادئ المدرسة البنائية

(1) Wendt, Alexander (1992) "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics", International Organization, 46, no. 2, pp. 391-425.

ويمكن تلخيص أبرز مبادئ النظرية البنائية في تسع محاور رئيسة هي:⁽¹⁾

١- الدولة: تعتبر الوحدة الأساسية لتحليل الواقع الدولي، والتي تتشكل بدورها على أساس تفاعلات اجتماعية متواصلة، ينتج عنها سلوكيات ديناميكية قابلة للتغيير، ما يعني أن الدولة هي محصلة تفاعلات اجتماعية داخلية.

٢- النظام الدولي: يقوم على التفاعلات بين الدول، وتحدد سلوكياته بناء على مؤثرات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك من التفاعلات الاجتماعية داخل كل دولة، ولا يمكن فهم تحولات السياسة الدولية إلا من خلال دراسة التحولات الاجتماعية للوحدات (الدول) التي تشكله، وتأثيراتها على المفاهيم المجتمعية العالمية.

٣- المصلحة الوطنية: تتشكل هويات ومصالح الدول ضمن نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية، والتي تمثل العامل الأساسي لربط البنى والفاعلين وإدراكهم للواقع في علاقة جدلية متعددة الاتجاهات ينتج عنها معارف وممارسات وسلوكيات مشتركة بين الدول. ٤- المعيارية: إعطاء الأهمية البالغة للمعايير كمحددات لتشكل هوية الدول الفاعلة ومصالحها، واعتبار أن الطريقة المثلى لتحليل الظاهرة الدولية هي تقصي المفاهيم والقناعات المتبادلة بين القوى الفاعلة، ومعرفة إدراك كل وحدة لدورها في المجتمع الدولي وآليات تعاملها معه.

٥- الأمن: ينتقد البنائيون تفسير الواقعيين للعلاقات الأمنية في السياسة الدولية من خلال القول بوجود نمط تهديد واحد في شتى العلاقات بين الدول، ويقدمون رؤية مغايرة تقوم على ضرورة البحث في التكوينات المجتمعية وربطها بالتفاعلات الدولية وبتحولات الأفكار والقيم والمعايير لتحليل الظواهر الأمنية.

٦- الهوية: تركز البنائية على المتغيرات التي تطرأ على الهويات المجتمعية كعنصر أساسي في تحليل الأشكال الجديدة من النزاعات وبالذات الداخلية منها، وتعتمد إلى تحليل الهوية من خلال تقصي التطورات التي تطرأ على منظومات الإدراك والأفكار والمعايير التي تحكم

(1) Matt McDonald (2011) "Constructivism", Security Studies: An Introduction, ed .Christopher Hughes and Lai Meng. Routledge, p.69.

سلوكيات المجتمع، وتحدد أنماط تعامله مع المجتمع الدولي، والتي تتأرجح في الغالب بين التنافس والتعاون.

٧- النظام الدولي: يدعو أقطاب المدرسة البنائية إلى زيادة الاهتمام بهويات الدول الفاعلة للتمكن من صياغة نسق من المصالح المشتركة بين الدول، بحيث يمكن التوصل إلى هوية جماعية، تتجاوز التصور الوطني إلى تصور جماعي قائم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول، فالهويات الجماعية والمصالح تتشكل في عمليات التفاعل، وبالتالي فإنه لا وجود لمعضلة أمنية تلقائية بين الدول.

٨- التغيير: يتفق البنائيون مع الواقعيين في أن الأصل في النظام الدولي هو الفوضى، لكنهم يعتقدون أن التعامل مع تلك الفوضى يتم من خلال إصلاح البنى الاجتماعية القادرة على معالجة آثار الفوضى، وذلك من خلال استحداث مؤسسات فوق مستوى الدولة توكل إليها مهمة تحديد المبادئ الجماعية والتراكيب المنظمة لأعمال الدول، وتتم عملية التغيير من خلال إصلاح آليات المعرفة لدى الدول التي تشكل النظام الدولي، وهو أمر لا يتم بطريقة ثورية بل يتطلب وقتاً وجهداً لمساعدة الدول في صياغة المفاهيم الجماعية وتطوير آليات التعاون فيما بينها.

٩- القوة: يفسر البنائيون القوة في إطار البنية الاجتماعية بحيث تشمل الإدراك، بدلاً من قصرها على الجوانب المادية للدولة، واعتبار أن التهديد الذي تواجهه الدولة لا يقتصر على القوة العسكرية لدولة معادية، بل يمتد ليشمل الأفكار والمفاهيم المعادية (transnational ideologies) التي تقوض قوة الدولة وتشكل مصدر تهديد للمجتمع. وتعززت أطروحات النظرية البنائية لدى ظهور مصطلح «القوة الناعمة» في تسعينيات القرن الماضي، وهو مفهوم صاغه الباحث الأمريكي في جامعة هارفارد، جوزيف ناي، في كتابه: «القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية»،^(١) والذي تحدث فيه عن القدرة على الجذب والضم دون الإكراه أو استخدام القوة.

(1) Joseph s. Nye, Jr (2004) Soft Power: The Means to Success in World Politics, Public Affairs, New York.

وتوجد ترجمة عربية للكتاب بعنوان: «القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية»، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبد العزيز الثنيان، مكتبة العبيكان، ٢٠١٢.

وعلى الرغم من أن ناي لا ينتهي إلى المدرسة البنائية، إلا أن أطروحته أسهمت في تعزيز المدرسة البنائية على اعتبار أن «القوة الناعمة» تعتمد على الأسس الروحية والمعنوية للدول من خلال ما تجسده من أفكار ومبادئ وأخلاق، وعبر تبنيها مفاهيم حقوق الإنسان، والثقافة، والفن، ما يدفع القوى الأخرى إلى احترام أساليبها والإعجاب بها ثم اتباعها.

واعتبر ناي القوة الناعمة سلاحاً مؤثراً يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية والإقناع بدلاً من سياسات الإرغام، مؤكداً أن موارد القوة الناعمة لأي بلد هي ثقافته، خاصة إذا كانت تتمتع بالجاذبية وتمتلك القدرة على تطبيقها بصورة ناجحة.

ورأى أن حسم الصراعات بالقوة العسكرية وحدها أصبح أمراً من الماضي، خاصة وأن الانفتاح وقوة وسائل الاتصال والبرمجيات قد تشكل عائقاً يحول دون شن حروب جديدة، ما يدفع إلى اعتماد إستراتيجية القوة الناعمة لكسب حلفاء جدد، ليس من خلال إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول فحسب، بل من خلال مد العلاقات مع شعوب تلك الدول.

واعتبر ناي أن مفهوم القوة تحول بصورة كبيرة في السنوات الماضية، فبعد أن كان مرتبطاً بالقسر والإجبار؛ تراجع دور القوات المسلحة بحيث بات يُعتمد عليها في استخدامات محدودة كالزجر والردع، في مقابل إسهام الثورة الرقمية في تعزيز دور القوة الناعمة للقيام بأعمال: الإقناع، والدعاية، والتأثير على سلوك الجماهير وإقناعهم بتبني مفاهيم جديدة دون اللجوء إلى القوة الصلبة.

وتعتمد القوة الناعمة على ثلاثة موارد رئيسة هي:

- ثقافة البلاد: وما تتضمنه من مكونات جاذبة للآخرين من خلال، المعلومات المتوفرة في مختلف أنواع العلوم، وأدوار النخب من المثقفين والأساتذة والطلبة، وقدرة الثقافة الشعبية القائمة على تغيير القنوات والأفكار وإيصال المعلومات.
- القيم السياسية: وتتمثل في مجموعة القيم التي تُقدّمها الدول، كالحرية، وحقوق

الإنسان، وغيرها من مصادر الجذب، مثل: محاربة العنصرية، وتعزيز الأخلاقيات السياسية.

• السياسة الخارجية: عندما يراها الآخرون مشروعاً، وذات سلطة معنوية أخلاقية، كمساهمة الدول المتقدمة في تنمية اقتصاديات الشعوب الفقيرة، وتقديم المساعدات الدولية، ونشر السلام.

القوة اللاعبة الرئيسية	الأفراد، الهويات الجماعية
الفرد	ينتظم الأفراد في مجموعات تقودها النخب
الدولة	سلوك الدولة تشكله معتقدات النخب، والمعايير الجماعية، والهوية الاجتماعية
النظام الدولي	لا يمكن تفسير الأمور عبر البنية الدولية وحدها
التغيير	الإيمان بالتغيير التدريجي القائم على تغير المفاهيم
أبرز الباحثين	ألكساندر فيننت

جدول (١٤): الملامح العامة للنظرية البنائية^(١)

وشهدت السنوات الماضية ظهور عدة تيارات داخل النظرية البنائية أبرزها: «بنائية ما بعد الحداثة» (post-modern constructivism)، والتي رأى منظروها عدم وجود وجهة نظر محايدة يمكن من خلالها تقييم صحة ادعاءات المعرفة التحليلية والأخلاقية، والتي غالباً ما تتناقض مع نسخة أكثر شيوعاً من «البنائية الحديثة» (modern constructivism)، وكذلك «البنائية النسوية» (Feminist constructivism) التي تركز على كيفية تأثير الأفكار حول الجنس في السياسة العالمية، وترى وجود علاقة وطيدة بين ظهور النسوية وحقبة ما بعد الاستعمار، وخاصة فيما يتعلق بمطالب تحقيق المساواة بين الجنسين.

(١) منغست وأريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٣٧.

ونظر البنائيون النسويون إلى علاقات القوة بشكل مختلف عن البنائيين التقليديين، معتبرين أن القوة والتحليل الجندري هما عنصران أساسيان في بناء المجتمع الدولي، ورأوا وجود ترابط بين الجندرة والسلطة في السياسات المحلية والدولية، باعتبارها أهم مكون في بنية المجتمع، ودعوا إلى إجراء مراجعات شاملة في تأثير النسويات على العلاقات بين الدول، وكذلك في مناهج التنشئة الاجتماعية والتأهيل الثقافي.

أهمية «النظام» في النظرية البنائية

اهتمت المدرسة البنائية بالنظرية النظامية في سعيها لتدارك إخفاق الواقعيين في تحليل العلاقات السياسية الدولية، معتبرة أن مفهوم النظام الدولي برمته هو فكرة أوروبية تشكلت في مخيلتهم عبر نماذج: نظام توازن القوى في القرن الثامن عشر، ونظام التوافق في القرن التاسع عشر، ونظام مجال النفوذ في معظم القرن العشرين، وهو تقسيم غير دقيق في نظر البنائيين، الذي اعتبروا أن هذه النماذج هي في حقيقتها انعكاس للمعايير الاجتماعية التي أخذت أشكالاً مختلفة خلال القرنين الماضيين، وأن المقياس الحقيقي ليس في ذلك التحقيب الزمني، وإنما في القدرة على تتبع تحولات البنية المعيارية للمجتمعات، وكيف تغيرت تصورات البشر حول «الحريات»، و«حقوق الإنسان»، و«الديمقراطية» وغيرها من المفاهيم.

ورأى البنائيون أن النظم ديناميكية وليست ثابتة، وأنها قابلة للتطور والتغيير المستمر، ففي كل مرحلة من التاريخ يسود نمط من النظام الدولي ثم يتغير عقب وقوع مجموعة أزمات تنتج نظاماً آخر لدى انهيار النظام الأول، بما في ذلك حلول الأمم المتحدة بديلاً عن عصبة الأمم على سبيل المثال.

واعتبروا أن نظام الدولة يعمل في بيئة أكبر من بيئته، متمثلة في المجتمع الدولي، ويحاول التأثير فيه وتوظيفه فيما يحقق مصالحه، فإذا كان النظام قوياً نجح في التعامل مع الأزمات وإلا فإنه سينهار ويحل محله نظام آخر أكثر فاعلية، ما يدفع إلى إجراء ترتيبات تضمن إنشاء «مجتمع أمني مشترك» أو نظام «شراكة أمنية إقليمية» وذلك من خلال عدة إجراءات تتضمن الاتفاق على منظومة مفاهيمية موحدة لتحديد المهددات

والمخاطر الأمنية، والاتفاق على آليات سياسية واقتصادية وعسكرية موحدة للتعامل معها.^(١)

نقد النظرية البنائية

تعرضت المدرسة البنائية لانتقادات من قبل أنصار ما بعد الحداثة، فعلى الرغم من كونها أكثر معاصرة من النظريات السابقة؛ إلا أنها اعتمدت على تعريف ضيق للمصالح والهويات الوطنية، ولم تخرج عن ربة النظرية الواقعية في مبالغتها بتقييم دور الدولة في السياسة الدولية واعتبارها أهم طرف فاعل فيها.

ورأى النقاد أن تركيز البنائيين على الأفكار ومدلولاتها أخرجهم من الإطار الواقعي، وأعادهم إلى دائرة المناهج الكلاسيكية الفلسفية التي تقوم على فرضيات غير ناضجة تفتقر إلى الشمولية والتكامل.

وعلى الرغم من تلك الانتقادات؛ إلا أن البنائية استمدت قوتها من نظرتها الاجتماعية والقيمية، ومن قدرتها على إنشاء منظومة فكرية ترتكز على: «معتقدات النخب» و«الهويات» و«المعايير الاجتماعية»، في تفسير سلوك الدولة، وبالتالي فإنها تعتبر المدرسة الرائدة في مجال المعيارية الدولية وفي تفسير ممارسات الأفراد والدول ضمن المنظومة الدولية.^(٢)

(١) سليم قسوم (٢٠٢٠) الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص.ص ١٢٥-١٣٥.

(٢) منغست وأريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٣٧.

نظرية المباريات

جنرال بارع وإستراتيجي ضعيف

يُعدُّ نابليون بوناپيرت^(١) أحد أبرز القادة العسكريين في التاريخ الحديث، حيث خاض، سلسلة حروب أطلق عليها اسم «الحروب النابليونية»، وأحرز فيها انتصارات باهرة دفعته لإعلان نفسه إمبراطوراً عام ١٨٠٤.

وكان لنابليون دور كبير في تطوير الفنون العسكرية الحديثة، حيث استفاد من نظريات سابقه، ومن الإصلاحات التي وضعتها الحكومات الفرنسية السابقة لقطاع الجيش، وأضاف إليها من رصيد خبرته لصياغة خطة موحدة، تمثلت في: فرض التجنيد الإجباري، وجعل الفيالق أكبر الوحدات العسكرية بدلاً من الكتائب، ودمج وحدات المدفعية، وإعادة الاعتبار إلى سلاح الفرسان كقوة للتدخل السريع.

إلا أن تفكك إمبراطورية نابليون كان أسرع من صعودها؛ حيث دخلت قوات «التحالف السادس» (والمؤلفة من قوات: روسيا، وبريطانيا، والسويد، والنمسا، وإسبانيا، والبرتغال) العاصمة الفرنسية باريس عام ١٨١٤، وتم إجباره على التنازل ومن ثم نفيه إلى جزيرة «ألبا» بالبحر الأبيض المتوسط.

ومنذ تلك الهزيمة؛ فقد نابليون بريقه، فلم يكن هروبه من المنفى وعودته لعرش فرنسا، كفيلين باستعادة أمجاده، إذ إنه سرعان ما هُزم في معركة «واترلو»، ونُفي مرة أخرى إلى جزيرة «سانت هيلانة» (١٨١٥)، وتوفي بها بعد ست سنوات.

وعلى الرغم من انتصاراته العسكرية الماهرة، وعبقريته العسكرية التي باتت تُدرّس في الكليات الحربية حول العالم؛ إلا أن سقوط نابليون السريع كشف عن نقطة ضعف

(١) نابليون بوناپيرت (١٧٦٩-١٨٢١): قائد عسكري وسياسي فرنسي، من أصل إيطالي، بزغ نجمه خلال الثورة الفرنسية. قاد عدة حملات عسكرية ناجحة ضد خصوم فرنسا خلال حروبها الثورية. حكم فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، بصفته قنصلاً عاماً، ثم بصفته إمبراطوراً في العقد الأول من القرن التاسع عشر، وكان لأعماله وتنظيماته تأثير كبير على السياسة الأوروبية، حيث هيمن على الشؤون الأوروبية والدولية خلال فترة حكمه، وانتهت حياته السياسية والعسكرية بهزيمته في معركة «واترلو» (١٨١٥)، ومن ثم نفيه إلى جزيرة «سانت هيلانة»، ووفاته بها عام ١٨٢١.

كبيرة في شخصيته، والتي عبّر عنها المؤرخ جوميني بالقول: «كانت انتصارات نابليون دروساً في المهارة والعمل والجرأة، أما كوارثه فتعتبر درساً فيما يمكن أن يسببه قلة الذكاء»، إذ كان نابليون يفتقر إلى حسن التقدير اللازم لمعرفة الحدود السياسية التي يستطيع عندها استخدام قوته بكفاءة وفاعلية في دعم موقفه، وذلك نتيجة عجزه عن فهم أعدائه، وتجاهله لموازن القوى.

ومن هذا المنظور يمكن اعتبار نابليون قائداً عسكرياً ناجحاً، وإستراتيجياً محدود الإمكانيات، ليس نتيجة تعرضه للهزيمة في نهاية المطاف، بل بحكم الأسباب التي أدت إلى تلك الهزيمة، حيث تبين أن فشل العسكري الفذ في الموازنة بين خبرته العسكرية وطموحه السياسي كان السبب الرئيس لسقوطه.

ونظراً لأن نفوذه استند إلى الاستخدام الأمثل للقوة؛ فإن الخبرة السياسية لم تكن أولوية عند نابليون الذي كان يُتبع انتصاراته العسكرية باتفاقيات مجحفة أججت مشاعر السخط ضده وأدت إلى تشكل التحالفات المتتالية لإسقاطه، ما يؤكد أن الإمام بالإستراتيجيات هو أمر ضروري للمحافظة على المكتسبات، وأن النصر العسكري لا يمكن أن يكون بديلاً مستداماً للسياسة الخارجية الناجحة.

ويرى المؤرخون أن نجاح نابليون الفائق كان هو بذاته أحد عيوبه، إذ أن هذا النجاح حمل في طياته بذور الهزيمة الكبيرة التي تعرض لها في وقت لاحق، فقد كان يستمر في الغزو وفتح المدن والولايات إلى أن يُنهك جيشه إنهاكاً تاماً ولا يعود بإمكانه التقدم أكثر، فيرجع على أعقابها، ونتج عن ذلك فقدان فرنسا هيبتها ومكانتها بين الدول العظمى، والموت غير المبرر لآلاف البشر، ما دفع بالمؤرخ فيكتور دافيس هانسون لاختصار عهد نابليون القصير بالقول: «سبعة عشر عاماً من الحروب المتواصلة نجم عنها نحو ست ملايين قتيل، وإفلاس الخزينة الفرنسية، وفقدان الدولة لمستعمراتها ما وراء البحار». وتتحدث المصادر عن نهاية مزرية لنابليون في سانت هيلانة، حيث أمضى ما تبقى من حياته في منزل كئيب، كثير الرطوبة، تعصف به الرياح على الدوام، وتم تقليص

مصروفه، ولم تجدي شكاواه من سوء المعاملة، ما أدى إلى تدهور صحته ووفاته عام ١٨٢١.

ويمكن تلخيص تلك النهاية المروعة بالقول إن نابليون نجح في ميدان المعركة، لكنه خسر في ميدان الإستراتيجية، لأنه ببساطة لم يكن يفقه قواعد اللعبة المعقدة والمتداخلة في أوروبا مطلع القرن التاسع عشر.

نظرية المباريات

مع تطور المهددات الأمنية، وتعقدها، وتعدد أطرافها؛ طرأت الحاجة إلى تطبيقات أكثر تطوراً من النظريات الفلسفية، وإلى ضرورة القيام بحسابات دقيقة بدلاً من الاقتصار على الاجتهادات النسبية، ومن أبرز النظريات التي تم استحداثها في هذا المجال؛ «نظرية المباريات» (game theory) التي يُعتبر الفرنسي، إيميل بوريل،^(١) أول من طرحها عام ١٩٢١، ثم قام جون فون نويمان^(٢) باستخدامها في المجالات الاقتصادية والإدارية والعسكرية، وذلك في كتاب نشره مع أوسكار مورغنشتير عام ١٩٤٤.^(٣)

وتُعرّف «نظرية المباريات» بأنها: «طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع، عبر التحليل الرياضي لحالات تضارب المصالح، بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات في ظل الظروف المعطاة تؤدي إلى الحصول على النتيجة المرغوبة».^(٤)

وتُعدّ هذه النظرية من أكثر المناهج تطوراً في تحليل التطورات الأمنية، حيث تقوم على افتراض أزمات معينة، وإسناد أدوار محددة لأطرافها، ومن ثم تحليل كافة أبعادها،

(١) فلنكس إدوار جويستون إيميل بوريل (١٨٧١-١٩٥٦) عالم في الرياضيات، وبروفيسور بكلية العلوم بباريس، وعضو بأكاديمية العلوم الفرنسية في تخصص نظريات الاحتمالات، ونظرية المباريات، إضافة إلى كونه رجل سياسة، ونائباً ووزيراً.

(٢) جون فون نويمان (١٩٠٣-١٩٥٧) فيزيائي، وعالم حاسوب، ورياضي أمريكي من أصل مجري، دمج بين العلوم الصرفة والتطبيقية، وقدم إسهامات كبرى في مجال الرياضيات، حيث أسس مفهوم «التحليل الدالي»، ونظرية إرجوديك، ونظرية الزمر، ونظرية التمثيل، والجبر المشغل، والهندسة الرياضية، والطوبولوجيا، والتحليل العددي. برع في تطبيق نظرية المؤثرات في الميكانيكا، وكذلك في تطبيق نظريات المباريات في الاقتصاد، حيث يعتبر شخصية رئيسة في تطوير نظرية المباريات ومفاهيم الأتمتة الخلوية، والبناء الشامل والحاسوب الرقمي.

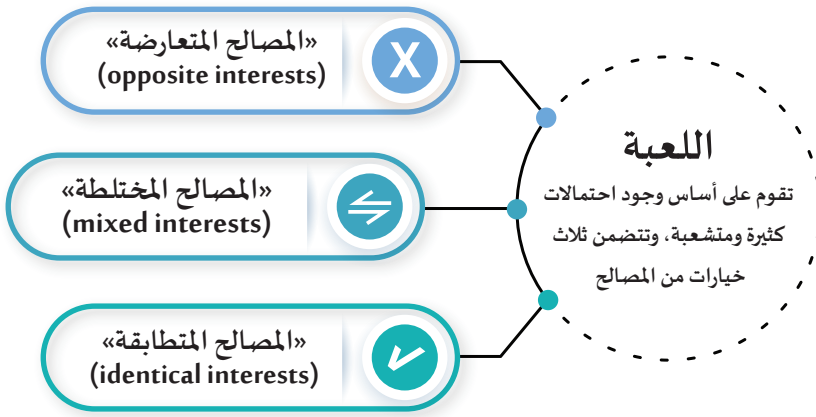
(3) John von Neumann and Oskar Morgenstern (1944) Theory of Games and Economic Behavior, Princeton University Press.

(٤) حامد أحمد مرسى هاشم (١٩٨٤) نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

وصياغة نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح كل واحدة منه لحل أزمة مفترضة أو واقعة بالفعل.

وتُستخدم كلمة «المباراة» أو «اللعبة» رديفاً لمصطلح «المشكلة»، التي يشترك فيها مجموعة من اللاعبين، وفق قواعد تحكم إطار العلاقة بينهم، مع محاولة كل طرف أن يتنبأ بأفكار وتحركات الآخرين من خلال دراسة الاحتمالات الممكنة، وسعي كل طرف للحصول على أفضل وضعية ممكنة في المعادلة.

علماء بأن تطبيقات نظرية «المباريات» لا تقتصر على المعالجة الأمنية فحسب، بل تُستخدم في علوم الاجتماع والاقتصاد، وفي النظريات السياسية والعلوم العسكرية، وتقوم على أساس وجود احتمالات متعددة ومتشعبة، وتتضمن ثلاثة خيارات من المصالح هي: (1)



شكل (٤): خيارات المصالح في نظرية المباريات

وبخلاف البعد الفلسفي للنظريات السابقة، تقوم نظرية المباريات على التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، ولذا فإنها تهدف إلى استخلاص السلوك العقلاني الذي يُمكن اللاعب من الفوز.

(1) John Harsanyi (1969) "Game Theory the Analysis of International Conflict" in Rosenau, N. James, edit International Political and Foreign Policy, Free Press New York. p.p 370-379.

إلا أن معظم تطبيقاتها المعاصرة ارتكزت على معطيات النظرية الواقعية في اعتبار الدولة وحدة أساسية، وتبني مفاهيم «السيادة» و«العقلانية»، والاعتمادية»، وافترض الفوضوية في النظام الدولي، وغيرها من الفرضيات التي رهننت تطبيق المباريات بالدولة وتفاعلاتها، وفق النظرية الواقعية دون غيرها من النظريات.

لكنها في الوقت نفسه فتحت المجال للقيام بتحليلات يمكنها أن تستوعب عناصر أخرى، مثل: دور السكان من حيث العدد والتأثير، والظروف الجغرافية والطبيعية، ونمط السلطة السياسية، ومدى قدرتها على تسيير أمور البلاد، وغيرها من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات العقلانية، وتساعد على استعراض الخيارات الأخرى المتاحة خارج إطار الدول، ومن ثم الخروج بتفسيرات عقلانية مجردة تجمع بين المنطق والرياضيات، خاصة وأن الأداة الرئيسة للتحليل الرياضي ترتبط بالاقتصاد، وبالمنافسة، وبسلوك المستهلك، وباقتصاد السوق.

وفي عام ٢٠٠٥؛ حصل الباحث الأمريكي توماس شيلينج على جائزة نوبل في الاقتصاد على بحوثه في مجال الصراع والتعاون عبر تطبيق نظرية المباريات، واعتُبر كتابه «إستراتيجية الصراع»، أحد أهم مراجع العلوم السياسية في تحليل أحداث الحرب الباردة في حقبة الستينيات، وفي تطبيق نظرية المباريات على موضوع الحرب النووية،^(١) حيث استحدث شيلينج تطبيقات متطورة كمفهوم «الالتزام المسبق» (precommitment) في التفاوض بين الأطراف المتصارعة، والتي يستعرض فيها اللاعب أعلى مستويات الالتزام لإثبات جديته في تبني إستراتيجيته، بالإضافة إلى استحدثه مفهوم «التعاون دون التواصل» كإستراتيجية تفترض قدرة اللاعبين على تنسيق تصرفاتهم حتى مع عجزهم عن التواصل، واستنتاجه أنه من الممكن التوصل إلى حلول تعاونية (coordinative solutions) بشكل أكثر مما يمكن التنبؤ به نظرياً، وذلك نتيجة اشتراك اللاعبين في إطار فكري مشترك. وتقوم المباراة على عشرة عناصر رئيسة هي:^(٢)

(1) Thomas C. Schelling (1981) The Strategy of Conflict, Harvard University Press.

(2) Ibid. p.372.

١- اللاعبون: تحديد جميع الأطراف الفاعلة في اللعبة، والمنظومات الفاعلة، والمجموعات خارج إطار الدول.

٢- أسباب الصراع: تحديد جميع المخاطر والمهددات، وأسباب اندلاع الصراع.

٣- الأهداف: تحديد الأهداف بصورة مسبقة، بحيث يتم تسخير اللعبة لتحقيقها، والصورة المرغوبة للتعامل مع الصراع، من حيث فضه أو إدارته أو الإبقاء عليه.

٤- المعلومات المتوفرة: تظهر أهمية هذا العنصر عند اختيار البديل المناسب للمبتارين في اللعبة، وتشمل المعلومات اللازمة حول طبيعة اللاعبين، والإستراتيجيات المتبناة، والنتائج المتوقعة من كل خيار.

٥- الخيارات المتاحة: تفترض النظرية امتلاك كل طرف مجموعة من الخيارات المتاحة والبدايل التي يتم اختيار أحدها بصورة عقلانية، وأن كل لاعب سيذهب باتجاه الخيار الذي يتوقع أن تكون نتائجه عالية الربح ومنخفضة الأضرار أو التكاليف، وبالتالي فإن سلوك كل لاعب لا يكون منعزلاً عن سلوك اللاعبين الآخرين، وتؤثر اختيارات اللاعبين على تطور اللعبة سلباً أو إيجاباً.

٦- الخطة: وهي القائمة المتاحة لدى كل لاعب، بما يتوفر له من معلومات، ومن خيارات ممكنة في كل مرحلة من مراحل اللعبة، ويعتبر المنهاج الذي يأخذ في الحسبان جميع الحركات الممكنة قبل اتخاذ القرار هو الصيغة الأفضل، بحيث يتم تجنب المفاجئات.

٧- الإستراتيجية: تقوم اللعبة على نمطين رئيسيين هما:

أ- «الإستراتيجية المطلقة» التي تفترض أن اللاعب سيعتمد على إستراتيجية رئيسية طوال اللعبة، مع اشتراط وجود «نقطة توازن» يتم تحديد مسار اللعبة على أساسها.

ب- «الإستراتيجية المختلطة» والتي يعتمد اللاعبون فيها على عنصر التخمين، ما يدفع بكل لاعب أن يُحدّث إستراتيجيته وفقاً للاحتتمالات التي يمكن أن تطرأ أثناء اللعبة، فيما يقوم اللاعبون الآخرون بالتصرف على نفس المنوال.

٨- العقلانية: افتراض أن كل لاعب سيسلك الخيار الذي يُمكنه من السيطرة أو البقاء، بحيث لا يأتي سلوك اللاعب كاستجابة انفعالية للوضع الذي يحيط، بل وفقاً لحساب خسائره وأرباحه في كل واحدة من البدائل المطروحة أمامه، ومن ثم قدرته على الترجيح بين الأرباح والخسائر بصفة عقلانية يخرج منها بأعلى المكاسب وأقل الخسائر.

٩- الحيلة: والتي تتيح لكل لاعب مجال المناورة، أو توخي الحذر عندما لا تكون لديه معلومات كافية عن خطط خصمه، بحيث يعتمد إلى التستر على نواياه من جهة، ويحاول كشف نوايا خصمه من جهة ثانية، ويتعين على اللاعبين تغيير خططهم تبعاً لردود أفعال خصومهم، والاستمرار في مراوغة اللاعبين وفق تطورات اللعبة.

١٠- المباراة: وهي مرحلة الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ، وتتضمن تحديد جميع المواقف المحيطة باللاعب والتصرف وفق ما يزيد منفعته إلى الحد الأعلى، مع القدرة على الاستجابة لأية تغييرات يقوم بها اللاعبون الآخرون، وتنقسم المباراة إلى قسمين رئيسيين، هما:

• مباراة الحركة المتزامنة: وتتميز بأنها مباراة ناقصة المعلومات على أساس أن اللاعبين يقومون بالاستجابة للموقف دون الحصول على معلومات كافية حول حسابات التكلفة والربح.

• مباراة الحركة التالية: تُتخذ فيها المواقف بشكل متتالي بحيث يتخذ أحد اللاعبين موقفاً ويتبعه الآخرون بعد الحصول على المعلومات المحيطة بالموقف. ويتم النظر بعد ذلك إلى نتائج المباراة باعتبار أن اختيار البديل ونوع المباراة قائم على طبيعة الأهداف التي يحددها اللاعب مسبقاً ويعمل على الوصول إليها.

وبعد الانتهاء منها؛ يتم تقييم نتائج المباراة من خلال المؤشرات الثلاثة التالية:^(١)



شكل (٥): مؤشرات نتائج المباريات

(1) Ibid. p.379.

أ- العائد من المباراة: والمتمثل في مخرجات العملية التفاعلية بين الخصوم المتبارية في اللعبة، حيث ترتبط نتائج المباراة بطبيعة الإستراتيجية المتبناة من قبل كل لاعب، وطبيعة اللعبة ذاتها.

ب- طبيعة المباراة: حيث تنقسم المباريات إلى صراعات ذات طبيعة تنافسية تكون مصالح أطرافها متعارضة أو غير قابلة للتوفيق، ما يجعل الكسب الذي يتحقق لمصلحة أحدها يمثل في نفس الوقت وفي نفس الدرجة خسارة للأطراف الأخرى، أو صراعات غير تنافسية، يكون المجال فيها متاحاً للتنسيق بين الأطراف، وفي هذه الحالة، قد تخسر الأطراف معاً أو تكسب معاً، ويمثل السلوك التعاوني ميزة لجميع الأطراف، إذ تعتبر قدرتهم على ممارسة الدبلوماسية المفتوحة، وإنشاء خطوط اتصال، والتوصل إلى حلول وسطى، مكاسب مهمة في اللعبة. وعلى هذا الأساس يصبح الاتجاه التعاوني في المباراة خياراً عقلانياً ترجح فيه كفة الأرباح على كفة الأضرار لدى جميع الأطراف.

ج- نوع المباريات: حيث تتميز بعض الصراعات بأنها «صفيرية»، بحيث يمثل ربح أحد الأطراف خسارة للأطراف الأخرى، أو أن تكون غير صفيرية بحيث يكون من المتاح لجميع الأطراف مجال الربح والخسارة معاً ولكن بنسب متفاوتة.

وعلى الرغم مما تقدمه تطبيقات الألعاب من إسهامات مهمة في تحليل مهددات الأمن الدولي؛ إلا أنها انتقدت بسبب عدم قدرتها على استشراف سياسات الدول وتحديد أنماط سلوكها على أرض الواقع، خاصة وأنها تقوم على عمليات افتراضية، فيما يتشكل تصرف الدول على أرض الواقع بطريقة تختلف عما يتم افتراضه.

كما انتقدت النظرية لكونها أداة غير احترافية للتحليل الأمني، إذ إنها لم توضع في الأصل لمعالجة المهددات الأمنية التي تقوم على واقع يتسم بالفوضى وعدم الانتظام، وينتهي اللاعبون فيه إلى منظومات غير متجانسة من الأفكار والقيم والاتجاهات، ما يجعل عملية التنبؤ صعبة للغاية.

وتكمن المشكلة الأكبر في ارتكاز تطبيقات «المباريات» على اعتماد النسبية في القياس، وهو أمر غير دقيق، إذ إن الأحداث الدولية والمواقف السياسية لا تتكرر بصورة

متطابقة، بل تنشأ مواقف متباينة في كل حالة جديدة وفق متغيرات الظروف المحيطة بها حتى وإن بدت متشابهة.^(١)

وبالتالي فإنه لا يمكن الخروج من «اللعبة» بنتائج دقيقة، أو بقوانين ناظمة للعملية السياسية أو الأمنية نظراً لتعدد المشهد الدولي وتداخله، بل هي، في أحسن الأحوال، تخمينات يمكن الاستئناس بها من قبل الجهة التي تقوم بتطبيقها، مع مراعاة التعامل مع مخرجاتها على أنها احتمالات ذات طابع ترشيدي يساعد على الاختيار بين مختلف السيناريوهات التي تفرزها عملية الصراع، وهي بالتالي عملية تكتيكية أكثر من كونها نظرية تحليلية شاملة.

(١) إسماعيل صبري (١٩٧١) العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص. ٣٤.

المدرسة النقدية

الممارسة الاحترافية

تتقاطع في العالم عدة منظومات أمنية تعمل في مجالي الاستخبارات، والاستخبارات المضادة، ومن أبرزها منظومة «إيكيلون» (ECHELON)، التي أسستها وكالة الأمن القومي الأمريكي (NSA) للتعسس على كافة وسائل الاتصال في العالم، وتعمل من خلال نظام عالي لرصد البيانات، يتم تشغيله من قبل مؤسسات استخبارية تتبع للدول الخمسة الناطقة بالإنجليزية، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وذلك وفق اتفاقية تعاون استخباراتي يعود تاريخها إلى عام ١٩٤٧.

ويقوم نظام «إيكيلون» بجمع البيانات عبر تثبيت تقنيات متطورة في مواقع مختلفة من الكرة الأرضية، بهدف اعتراض البث المرسل من وإلى الأقمار الصناعية التي يبلغ عددها ٢٥ قمراً من نوع «فورتكس»، و٧ أقمار من نوع «إنتلسات»، و٣ أقمار «بيرد»، وتدور هذه الأقمار ضمن مدارات متفاوتة الارتفاع.

ولتعقب أنظمة الاتصال الأرضية تم تأسيس مجموعة من المحطات في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وإنكلترا، وتركيا، ونيوزلندا، وكندا، وأستراليا، حيث يستخدم نظام «إيكيلون» معدات «تحتمائية» خاصة يتم تركيبها على الكوابل التي تحمل المكالمات الهاتفية، فيما تُستخدم مجموعة من الطائرات المسيرة لاعتراض الاتصالات التي لا تصل إليها وسائل الاعتراض التقليدية.

وبالإضافة إلى وسائل الرصد والتعقب المذكورة؛ فإن المنظومة الاستخباراتية تستخدم عملاء سريين مدربين على تثبيت أدوات للتصنت وجمع المعلومات في المواقع التي لا تتوفر فيها التقنيات المتطورة، حيث يتم جمع المعلومات وإرسالها إلى مواقع معالجة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بالقرب من مدينة دنفر بولاية كولورادو، وفي مراكز سرية ببريطانيا، وأستراليا، وألمانيا.

كما تقوم منظومة «إيكيلون» بمراقبة عمليات الإرسال التي تتم عبر الإنترنت، عبر

برمجيات التنقيب عن المعلومات وأدوات الرصد المتطورة التي تعمل عبر محرك بحث يعمل من خلال الكلمات المفتاحية، وقد أسهمت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في تطوير برنامج «أويسيز» (Oasis) لتعزيز تقنيات تحويل الصوت إلى نص، إذ يمكن لهذا البرنامج أن يميز صوت المتحدث وأن يحدد جنسه، بالإضافة إلى برمجية «فلوينت» (Fluent) التي تتيح مجال البحث في المواد المكتوبة بلغات غير الإنجليزية باستخدام كلمات مفتاحية إنجليزية، إضافة إلى الترجمة الآلية للمادة التي يتم رصدها. ويعتبر برنامج «الزوبعة» (TEMPEST) من أبرز المشاريع المثيرة في جعبة «إيكيلون»، إذ إنه يلتقط إشارات من أجهزة الحاسوب المستهدفة مثل: نقرات المفاتيح وصور الشاشات، ومن ثم يتنصت عليها عن بعد، وذلك باستخدام تقنيات تعتمد على التقاط الموجات الإلكترومغناطيسية.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر في تطوير تقنيات التنصت عبر العالم؛ حيث تخصص نحو ٣,٥ مليار دولار لعمليات الرصد والتجسس، وتستخدم نحو عشرين ألف موظف داخل وكالة الأمن القومي، وتستعين بنحو مئة ألف عميل في مختلف أنحاء العالم لجمع المعلومات. علماً بأن أجهزة الاستخبارات الأمريكية تعمل من خلال اتحاد يطلق عليه «مجتمع الاستخبارات»، ويضم ١٦ وكالة حكومية فيدرالية، بالإضافة إلى ١,٢٧١ منظمة حكومية و١,٩٣١ شركة خاصة، يعملون في مهام أمنية مختلفة، ويضم مجتمع الاستخبارات الأمريكية نحو ٨٥٤,٠٠٠ موظف يحملون تراخيص سرية.

ويطلق على منظومة «إيكيلون» كذلك اسم «العيون الخمسة» (Five Eyes)، والمعروفة اختصاراً باسم (FVEY)، وهي واحدة من منظومات شبكية، تتضمن:

• منظومة «العيون الخمسة زائد ثلاثة»، وتشمل الدول الخمسة بالإضافة إلى: فرنسا، وألمانيا، واليابان، وتعمل على جمع معلومات ضد روسيا والصين وكوريا الشمالية بصورة خاصة.

• منظومة «العيون التسعة» التي تضم إلى الدول الخمسة كلاً من: الدنمارك، وفرنسا، وهولندا، والنرويج.

• منظومة «العيون الأربعة عشر»، والتي تشمل الدول السابقة بالإضافة إلى: بلجيكا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، والسويد.

ويمكن ملاحظة انخراط معظم أجهزة الاستخبارات اليوم في شبكات دولية، حيث تعمل الاستخبارات الأمريكية بصورة وثيقة مع نظرائها في بريطانيا التي تمتلك الأجهزة الأعرق والأكثر احترافاً في العالم، فيما تحاول الاستخبارات الفرنسية منافسة شبكة الوكالات الأمنية الناطقة بالإنجليزية من خلال مد شبكة خاصة بها، عبر «المديرية العامة للأمن الخارجي (DGSE)، بهدف جمع معلومات استخبارية من مصادر أجنبية للمساعدة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية والعسكرية، ولديها نحو ٥٠٠٠ عميل ينتشرون في مختلف أنحاء العالم، وتتبع لها مجموعة من المكاتب الداخلية والخارجية، ولديها شبكة واسعة من التحالفات، خاصة في العالم العربي حيث تعمل الاستخبارات الخارجية الفرنسية مع نظرائها من خلال عدة نواذٍ أمنية تضم عدداً من دول المنطقة.

وتوفر الوكالة شبكة راديو محمية مخصصة للعسكريين، فيما توفر للعملاء المدنيين أرقاماً «خضراء» (مجانية) للاتصال بالقيادة من أي مكان في العالم، وتتم الاتصالات بواسطة إرساليات عالية الموجات عبر الأقمار الصناعية، علماً بأن باريس تمتلك سمعة مرموقة كعاصمة للاستخبارات، حيث ينشط فيها ما بين ١٠ آلاف و١٥ ألف عميل سري من مختلف أنحاء العالم، ويوجد في فرنسا اليوم نحو ثلاثين وكالة أمنية فرعية تعمل في مختلف المجالات، كمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الجريمة الدولية وتهريب المخدرات، وجرائم الانترنت، وأبحاث الجريمة، وحماية الأنظمة المعلوماتية.

التمرد على النظريات التقليدية

وتقدم الأنشطة الشبكية للمنظومات الأمنية الدولية صورة مغايرة لما تقدمه النظريات التقليدية التي تُغرق في مسائل التنظير، وتخوض غمار عدد من التخصصات البعيدة عن الممارسات الأمنية كل البعد.

ونظراً إلى تنامي الحاجة إلى ردم الفجوة القائمة بين الممارسة والتنظير؛ برزت «المدرسة النقدية للأمن» (critical security studies theory)، والتي عمد أقطابها إلى نقد النظريات التقليدية، وإلى إضافة عناصر جديدة ترفد المؤسسات الأمنية وتعزز مفاهيم الممارسة والاحتراف، وضمت ثلاثة تيارات، هي:^(١)

١- «مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية»: والتي استقطبت جيلاً من الباحثين الغربيين الذين غطت أعمالهم طيفاً واسعاً من القضايا الأمنية، هدفت في مجملها إلى فك الارتباط بين مفهومي «الأمن» و«الأمن الدولي»، حيث تم استحداث مفهوم «الأمن المجتمعي»، و«الفعل التواصلي للأمن»، أو ما أصبح يطلق عليه «نظرية الأمانة» (Securitization Theory).^(٢)

٢- مدرسة أبرستويث للدراسات الأمنية النقدية: والتي أصبحت مع بداية التسعينيات معقل المقاربة النقدية للأمن، وسعت إلى تقديم تصور إيجابي لمفهوم الأمن على أساس انعتاق الأفراد (Emancipation)، والدعوة إلى تعزيز الإنسانية في الدراسات الأمنية، وتشكيل وعي ذاتي لمحاربة مهددات الأمن المجتمعي.^(٣)

٣- «مدرسة باريس للدراسات الأمنية»، والتي ظهرت في مطلع التسعينيات، وتميزت بدعوتها إلى تعزيز برامج العمل الاحترافي في مجال الأمن (Professional Security)، وإلى

(١) سيد أحمد قوجيلي (٢٠١٢) تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٣٦-٢٥.

(٢) تصدّر باري بوزان مدرسة كوبنهاغن، يضاف إليه جاب دووايلد (Jaab Dewild)، وأولي ويفر (Ole Weaver)، بالإضافة إلى العديد من المفكرين بمعهد كوبنهاغن لدراسات السلام (Copenhagen peace research institution)

(٣) أبرز باحثي مدرسة أبرستويث: كيث كروس (Keith Krause)، ومايكل ويليامز (Michael Williams)، وريتشارد وين جونز (Richard Wyn Jones)، فيما يعتبر كتاب كين بوث (Kein Booth)، بعنوان: (Theory of World Security) أهم مراجعها.

إدماج الجهات المعنية في قطاعات الأمن كالعسكريين، والخبراء، والتجار، والمحللين النفسيين، وخبراء علم النفس الاجتماعي، وعمدت إلى إعمال نظرية المباريات في التحليل الأمني، بدلاً من حصره في إطاره الفلسفي النظري.^(١)

وتمثلت أبرز إسهامات هذه المدارس في النقاط التالية:

١- التركيز على الفرد كموضوع مرجعي لدراسة الأمن: على اعتبار أن حماية الإنسان هي الهدف الأساس من العملية الأمنية برمتها، وأن الوحدة التحليلية الرئيسية لموضوع الأمن هي تحرير الإنسان من مصادر التهديد محلياً ودولياً، وأن الفاعل الأساسي هو الإنسان، وتأتي الدولة بعده، وبذلك فإنه لا يمكن امتحان كرامة الإنسان من أجل بقاء الدولة التي وجدت من أجل حمايته.

٢- تغليب البعد الاجتماعي: نظراً لأن الأمن هو بناء اجتماعي، يتغير بتغير وجهات الفاعلين ويتأثر بتحولات المشهد الدولي، إذ إن النظام الدولي مبني اجتماعياً وليس مادياً، فيما تتحدد سلوكيات الدول بناء على التحولات التي تطرأ على بنيته.

٣- تقديم بديل للتعامل النظري التقليدي، الذي يغلب «الفوضى» في العلاقات الدولية، من خلال استحداث مفهوم: «الجماعة الأمنية»، والتي تشير إلى أنماط من التعاون لتحقيق سياسات «الطمأننة» وتحقيق قدر أكبر من السلام.

٤- تقديم الأمن باعتباره حالة من «الانعقاد»: وهو المجال الذي تميزت فيه مدرسة أبرستويث، معتبرة أن تحرير الأفراد والجماعات هو الأساس المعياري للأمن، بالإضافة إلى تحديد المخاطر الناجمة عن نشاطات وسياسات بعض الجماعات البشرية التي يمكن أن تهدد السلام العالمي، والدعوة إلى تحرير الإنسان من سائر مظاهر التمييز، وتأمين البشر من المهددات التي تمس حرياتهم وحقوقهم الأساسية.

٥- توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وربط القضايا الأمنية بعقلانية السلوك الأمني باعتباره مسعى لتقديم خيارات وبدائل لصناع القرار أكثر من كونه سعياً لبلورة أطروحات ذات طابع نظري-فلسفي.

(١) تأثرت مدرسة باريس بأطروحات ميشيل فوكو (Michel Foucault)، ويعتبر الباحثان الفرنسيان ديدير بيغو (Didier Bigo)، وبيار بورديو (Pierre Bourdieu) من أبرز منظريها.

٦- الاهتمام بكيفية تحقيق الأمن، وخاصة مدرسة باريس التي انتقدت اقتصار النظريات على تعريف الأمن، ففي حين انطلق الواقعيون من أسئلة «لماذا؟»، بحثاً عن الدوافع المحركة للسياسات الأمنية، ومحاولة الإجابة على تساؤلات محورية مثل: «لماذا تقوم الحروب؟»، على سبيل المثال؛ فإنّ أقطاب المدرسة الباريسية بذلوا جهداً أكبر في نقل تلك التساؤلات إلى الجانب العملي عبر تقديم أسئلة «كيف؟»، على نسق: «كيف يمكن منع وقوع الحروب؟»، على سبيل المثال لا الحصر.

وبناء على ذلك فقد استبعدت «المدرسة النقدية» فكرة أولوية الدولة، واتخذت من الفرد وحدة أساسية للتحليل، وتميزت ببذل جهد أكبر في تحديد الأدوات والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق أمن البشر كأشخاص مستقلين (أفراد)، وكمواطنين في الدولة التي يجب أن تحمي أمن أفرادها، وكأعضاء في مجتمع إنساني يتعين حمايته من المخاطر المشتركة كالتدهور البيئي والاقتصادي، والحروب النووية وأسلحة الدمار الشامل، وغيرها من المخاطر التي تهدد الوجود الإنساني.^(١)

مدرسة باريس	مدرسة أبرستويث	مدرسة كوبنهاغن	
الأمن كتقنية حكومية	الأمن كاعتناق	الأمن كفعل كلام	مرجعية مفهوم الأمن
الجماعية السياسية	الفرد	المجتمع	موضوع التهديد
النظم المجتمعية	حق الأمن للأفراد	الهوية المجتمعية	القيم المهددة
شبكات مهني الأمن	المحلل الأمني	النخبة السياسية	من يقوم بتوفير الأمن
تكثيف تقنيات المراقبة وإدارة المخاطر	التحرر من التفكير والعمل تحت الظروف الأمنية	نزع الأمننة	كيف يتحقق الأمن

جدول (١٥) مقارنة مفهوم الأمن لدى تيارات المدرسة النقدية^(٢)

(١) سليم قسوم (٢٠٢٠) الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص.ص ١٢٥-١٣٥.

(٢) سيد أحمد قوجيلي (٢٠١٢) تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٣٦.

المدرسة الباريسية وهموم الممارسة

وعلى الرغم من مشاركة مدرسة باريس في جهود توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلا إنها تميّزت باهتمامها في الجوانب العملية، حيث تكونت أساساً من شخصيات عسكرية وأمنية عملت على تقديم تصورات حول مختلف القضايا الأمنية المرتبطة بعلاقة العقلانية الأمنية بالسلوك الأمني والقرار الأمني والحالة الأمنية؛ بهدف تقديم الخيارات والبدائل لصناع القرار أكثر من كونه سعيًا لبلورة مقاربات نظرية بحتة.

ونتيجة لذلك فقد مثلت «المدرسة الباريسية» النموذج الأمثل لتقصي الأبعاد المهنية-الاحترافية للدراسات الأمنية، والتي تتضمن: الأعمال الشرطية، وروابط التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة، والمراقبة البشرية والإلكترونية، وحوكمة المهام الأمنية، وتحديد الأنشطة التعاونية للأجهزة الأمنية عبر الحدود، وخاصة منها مؤسسات: الشرطة، والدرك، والجمارك، وحرس الحدود، وإدارة السجون، والاستخبارات، ومكافحة التجسس، ووكالات الهجرة، وما يتعلق بأعمالها من مهارات وتقنيات تُمكنها من القيام بأعمالها على أحسن وجه.^(١)

وأسهمت بدورها في معالجة الخلط بين المضامين التعريفية والاصطلاحية للأمن، واستخداماتها الخاطئة، وفي إزالة اللبس بين ثلاثة مصطلحات، هي:

١- «الأمن» (security): الذي يُعرّف بمفهومه اللغوي البسيط على أنه: «الشعور بالطمأنينة والأمان من قبل الفرد والجماعة»، فيما يهدف البعد الأكاديمي منه إلى منع اللجوء إلى العنف، ومعالجة أسباب الحروب والنزاعات قبل وقوعها.

٢- «الاستخبارات» (intelligence): والذي يشير إلى القطاع المعني بجمع المعلومات من مصادرها، ومن ثم تحليلها، بهدف الدفاع عن الأمة من الأخطار الخارجية، التي تستهدف

(١) المرجع السابق، ص. ٣٥.

إضعاف البلاد، حيث تعتمد كل دولة على منظومة استخباراتية مختلفة، يراوح معظمها في إطار الأجهزة التالية: (١)



شكل (٦): أبرز أجهزة الاستخبارات

٣- الجاسوسية (Espionage): وهو القطاع المعني بعمليات التجسس التي تقوم بها بعض الأجهزة للحصول على معلومات ليست متوقّرة عادةً للعامة، من خلال اتباع طرق ملتوية وغير تقليدية، حيث يعمل الجاسوس عادة في الخفاء، أو تحت مظهر وهمي، ويستخدم تقنيات متطورة للحصول على معلومات عن عمليات الجهات المعادية، وخاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، والبنى التحتية، وبرامج التصنيع، والقدرات العسكرية، وبرامج التسليح، ومكافحة التجسس.

(1) Jackson, P. and Siegel, J. (2005) Intelligence and Statecraft: The Use and Limits of Intelligence in International Society, Praeger.

مدرسة كوبنهاغن والقطاعات الخمسة للأمن

وفي مقابل اهتمام «المدرسة الباريسية» بالجوانب الاحترافية؛ عكف باحثوا مدرسة «كوبنهاغن» على تحليل الأمن الإقليمي وخاصة في «الدول النامية»^(١) التي يعاني معظمها من تداخل مفاهيم: «الأمن العام»، و«الأمن القومي» و«الأمن الوطني»، حيث يقع الخلط في بعض المصنفات بين «الأمن العام» و«الأمن الوطني»، واللذين يمكن التمييز بينهما في ما يلي:

١- الأمن العام: أحد أهم الوظائف التي تضطلع بها السلطات الحاكمة، وتتضمن؛ حماية المواطنين والمنظمات والمؤسسات من التهديدات التي تواجه سلامتهم ورفاهية مجتمعاتهم، كالكوارث البيئية والجريمة المنظمة والمهددات الخارجية، وتوفير الموارد المعلوماتية والمالية والبشرية والخبرات والإمكانات لتحقيق ذلك. وتساعد هذه المهمة إلى جهاز مستقل يطلق عليه «جهاز الأمن العام» الذي يتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة.

٢- الأمن الوطني: والذي يُعرّف بأنه: «حالة من الاستقرار تتمتع بها الدولة والنظام الحاكم، بحيث يمكن تحقيق النمو والتطور والبقاء لهذه الدولة، وتتضمن جملة من المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها، ومقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخلياً وخارجياً، مع مراعاة متغيرات البنية الداخلية والإقليمية والدولية»^(٢).

ووضع كتاب باري بوزان «الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية» الأسس التي قامت عليها مدرسة كوبنهاغن لتعريف الأمن من أبعاده الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والغذائية، والصحية، والبيئية، وغيرها من قطاعات الأمن الإنساني. واشتهرت في الوقت ذاته باستحداث خمسة قطاعات للأمن، هي: الأمن العسكري، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن المجتمعي، والأمن البيئي، وتركيزها على مفهوم المركبات الأمنية المشتركة ومفهوم الأمننة.^(٣)

(١) «الدول النامية»: هي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض مقارنة بالدول المتقدمة، والتي لا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتعاني هذه الدول من التخلف الاقتصادي، وتسمى أيضاً بدول الجنوب لكون أغلبها يقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

(٢) إبراهيم محمود حبيب (٢٠١٠). أصول دراسات الأمن القومي، مركز التخطيط والدراسات الإستراتيجية بوزارة الداخلية والأمن الوطني، غزة.

(3) Barry Buzan (1991) People State And Fear; An Agenda For International Security Studies In The Post Cold War, Boulder, Lynne Rienner Publishers.

وأسهمت تلك المدرسة في تعزيز المفاهيم الإنسانية في القطاع الأمني، حيث ظهرت قطاعات مهمة في «الأمن الوطني» تتناول قضايا: «السلامة» و«الموثوقية» و«الاعتمادية»، بحيث باتت الدول ملزمة بالحفاظ على الأمن البشري من خلال إدارتها للمؤسسات الأمنية التالية:

١	الأمن العام	١٣	إدارة المخاطر والكوارث والأزمات
٢	أمن المطارات والطيران	١٤	أمن الفضاء الإلكتروني
٣	أمن الموانئ والسواحل	١٥	أمن التطبيقات والحوسبة
٤	الأمن الغذائي	١٦	الاستخبارات والمعلومات
٥	أمن البنى التحتية	١٧	أمن الشبكات
٦	الضمان الاجتماعي	١٨	أمن الموارد
٧	الشرطة والشرطة الفيدرالية	١٩	أمن الحدود
٨	التحقيقات الجنائية	٢٠	الأمن السكاني
٩	أمن السجون	٢١	أمن الكوارث
١٠	الحراسات وحماية الأفراد والمنشآت	٢٢	أمن الطاقة
١١	الإنقاذ والدفاع المدني	٢٣	الأمن الجيوإستراتيجي
١٢	الوثائق الرسمية والهوية الشخصية	٢٤	الأمن الصحي

جدول (١٦): أبرز الأجهزة المعنية بالقطاع الأمني في الدولة^(١)

واحتل النقاش حول معنى وأهمية الأمن لتشكيل الجماعات السياسية مكانة مركزية

(١) بالإضافة إلى القطاعات المذكورة، قامت بعض الدول بإنشاء وكالات وأجهزة أمنية إضافية بهدف مواكبة التطورات المتسارعة في مجال الأمن، وخاصة منها في قطاع «هندسة الأمن»، الذي يركز على تصميم الأنظمة والتقنيات التي تساعد على التعامل مع المصادر المحتملة للاضطراب، كالكوارث الطبيعية، وحماية أمن المعلومات، وغيرها من المجالات التي تتطلب تقديم الحلول الهندسية للمهددات الأمنية الطارئة.

في الدراسات الأمنية النقدية التي ركزت على العلاقات بين الأمن والسياسة، حيث رأت بعض الدراسات النظرية والتجريبية أن الأمن يشكّل الفعل السياسي.

كما أدرج النقادون مواضيع أخرى لم تتناولها النظريات التقليدية للأمن، مثل حقوق الإنسان والتنمية وحماية الإنسان، وانتقدوا تركيز «الواقعية الجديدة» على فكريتي الفوضى وانعدام الثقة في العلاقات الدولية، وارتكازها على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، ورأوا أن «الفرد» يجب أن يكون هو الموضوع المرجعي الجدير بالدراسة، على اعتبار أن العمل على حماية الكائن البشري هو الوسيلة الأنجع لتحقيق الأمن الشامل. وبناء على ذلك فقد طرحت المدرسة النقدية مفهوم «الأمن الإنساني» هدفاً أساسياً للبحوث الأمنية، انطلاقاً من كون الفرد هو المرجع والهدف الأساسي للأمن، واعتبرت أن «الدولة» هي مجرد وسيلة لتحقيق وحماية أمن الأفراد والمؤسسات.

ويمكن ملاحظة استعمال أقطاب المدرسة النقدية مصطلح «الفرد» رديفاً لمصطلح «الإنسان»، وذلك على اعتبار أن الأمن الإنساني هو الدفاع عن أمن الفرد بقيمه ومصالحه، وذلك على الرغم من اختلافهم في تحديد الفاعل في مسألة التأمين، حيث رأى بعضهم أنها البنى الاجتماعية، ورأى آخرون أن الفاعل هو الفرد، واعتبر تيار ثالث أن الفاعل هو الإنسانية ككل.

وتمثل الإسهام الأبرز لباري بوزان في استحدثاته مفهوم «المركب الأمني» (regional security complex) للتعبير عن التعاون الأمني بين دول إقليمية، والذي عرفه بأنه: «مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية إلى درجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض»، وهو الموضوع الذي سيتم تناوله بتفصيل أكبر في مباحث الفصل التالي.⁽¹⁾

(1) Barry Buzan (1991) People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, pp. 18-19.

الفصل الثاني الأمن العربي المعاصر

أزمة المعيارية الأوروبية

نعم... كان يستحق (!)

انتشر مقطع فيديو لوزيرة الخارجية السابقة، مادلين أولبرايت،^(١) بمناسبة إعلان وفاتها في ٢٣ مارس ٢٠٢٢.

كان المشهد مقتطعاً من مقابلة أجرتها أولبرايت في برنامج «٦٠ دقيقة» الأمريكي، وبدأ بسؤال المذيعة: «سمعنا أن نحو نصف مليون طفل ماتوا وهذا عدد أطفال أكثر من الذين ماتوا في هيروشيما هل الثمن يستحق؟»، فأجابتها أولبرايت بكل برود: «أعتقد أن ذلك كان خيار صعب، ولكن نعتقد أن الثمن يستحق ذلك».

لم تكن المسألة تتعلق بمقتل نصف مليون طفل عراقي فحسب، وإنما بفاتورة ضخمة، تتضمن مقتل أكثر من مليون عراقي، حوالي ٤٠٪ منهم كانوا من النساء والأطفال، وتشريد نحو مليونين وثلاثمئة ألف، يضاف إليهم نحو ١,٦ مليون عراقي أُبعدوا عن ديارهم داخل العراق خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، ويُشكّل هذا العدد ٥,٥ في المئة من عدد سكان البلاد، وفق تقديرات «المنظمة العالمية للهجرة».

وتضمنت قائمة الانتهاكات الأمريكية؛ قصف المناطق السكنية بالفوسفور الأبيض واستهداف القوات العراقية باليورانيوم المنضب وغيرها من الأسلحة المحرمة دولياً، ما تسبب في ظهور العديد من الولادات المشوهة، وارتفاع حالات الإصابة بالسرطان، وظهور أمراض لم تكن معروفة في العراق قبل عام ٢٠٠٣.

وخلفت الحرب حوالي خمسة ملايين طفل عراقي يتيم، أي حوالي ٥٪ من إجمالي الأيتام في العالم، وفقاً للمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان.

(١) مادلين أولبرايت (١٩٣٨-٢٠٢٢): سياسية أمريكية من أصل تشيكي، واسمها الحقيقي هو ماري آنا كوربولوفا، هاجر والداها إلى الولايات المتحدة، حيث درست العلوم السياسية والقانون، وانتسبت إلى الحزب الديمقراطي، حيث شغلت منصب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧، ثم أصبحت أول امرأة تتولى منصب وزير الخارجية الأمريكية (١٩٩٧-٢٠٠١)، كان والداها من أصل يهودي ثم تحولوا إلى المذهب الروماني الكاثوليكي، لكنها أثرت اعتناق المذهب البروتستانتي فيما بعد. توفيت بمرض السرطان في مارس ٢٠٢٢ عن عمر يناهز ٨٤ عاماً.

وبلغت تكلفة العملية، التي أسمتها وزارة الدفاع الأمريكية: «عملية حرية العراق» (!)، نحو ثلاثة تريليونات دولار، وفق تقدير الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستيغليتز، الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد لعام ٢٠٠١، وليندا بيلمير، كبيرة المحاضرين في شؤون السياسة العامة والتمويل والموازنات في جامعة هارفارد الأمريكية.

وعلى الرغم من تلك الخسائر الفادحة؛ إلا أن أولبرايت استمرت في التعريف بنفسها كمدافعة عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم، وكانت تؤكد أن الولايات المتحدة «أمة لا غنى عنها» عندما يتعلق الأمر باستخدام الدبلوماسية المدعومة باستخدام القوة للدفاع عن القيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

لم تمتلك أولبرايت شجاعة الاعتراف بالخطأ، مخالفة بذلك عدداً من المسؤولين الأمريكيين، ومنهم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي اعتبر أن غزو العراق كان أسوأ قرار في تاريخ الولايات المتحدة، قائلاً: «أنفقنا ثمانية مليارات دولار على أسوأ قرار». أما رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، توني بليز، فقد اعتذر بنبرة مكابرة، قائلاً: «أعتذر عن حقيقة أن المعلومات الاستخبارية التي تلقيناها واستخدمت لغزو العراق كانت خاطئة... أعتذر عن سوء التخطيط لحرب العراق... أعتذر أيضاً عن بعض الأخطاء في التخطيط، وبالتأكيد عن خطئنا في فهم ما سيحدث عند إسقاط النظام»... لكنه أصر على أنه غير نادم على الإطاحة بصدام حسين.

إخفاقات عولمة النموذج

مع انسحاب آخر جندي أمريكي من العراق وأفغانستان (٢٠٢١)؛ بات من الواضح أن محاولات عولمة النموذج الغربي آلت إلى فشل ذريع، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها استمروا في دعم النظم الانقلابية العسكرية ضد الحكم المدني الديمقراطي في العديد من الدول النامية لمجرد الشك بوجود تعارض مع مصالحهم.

وبات من الواضح أن تجربة فرض الديمقراطية-الليبرالية الجديدة قامت على أسس واهية تتمثل في: حصر تطور النظام الدولي بين «بداية التاريخ»، في معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨، و«نهاية التاريخ» عام ١٩٨٩، وفق رؤية فوكوياما، التي حرفت الليبرالية

الكلاسيكية من اتجاهها الأخلاقي الذي يفترض الخيرية في البشر، إلى نسخة ليبرالية «متوحشة»، لا تقبل التعددية، ولا تتوانى عن شن الحروب ضد من يختلف معها، وتمنح نفسها حق نشر مبادئها بقوة السلاح، حيث مثل مفهوم «نشر الليبرالية-الديمقراطية» الحجة التي استند إليها عدد من الرؤساء الأمريكيين في حروبهم ضد الدول «غير الديمقراطية»، وفي تبرير الانتهاكات التي تم ارتكابها بحق ملايين البشر. وبالإضافة إلى النتائج المروعة لغزو أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣)؛ مثلت الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ نكسة ثالثة لليبرالية التي فقدت شعبيتها في الغرب، مفسحة المجال لصعود التيار «الشعبي اليميني»، فيما اندفع المفكرون الغربيون للتنبؤ بفكرة «نهاية التاريخ» باعتبارها ذروة الغطرسة، ورأوا في صاحبها، فوكوياما، مفكراً ساذجاً يؤمن بحتمية فكرة التقدم الآتي من الغرب، ومصعباً بعمى اختياري عن جرائم الديمقراطية الليبرالية.^(١)

وكشفت التداعيات الأمنية والاقتصادية لتفشي وباء كورونا (٢٠٢٠-٢٠٢٢) هشاشة المنطلقات الفكرية لليبرالية-الديمقراطية التي قامت على عمومية مفرطة، ولم تُثبت قدرتها على مواكبة التحولات الدولية، وخاصة في أعقاب الانسحاب الأمريكي الفوضوي من أفغانستان والعراق، واندلاع الحرب الأوكرانية (٢٠٢٢)، ما دفع بعدد كبير من الباحثين إلى تأييد المشروع الليبرالي، وانضم إليهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قائلاً: «إن الديمقراطية الليبرالية عفا عليها الزمن».

وتعاني الليبرالية الغربية اليوم من فقدان ذرائعها التقليدية، المتمثلة في: صيانة حقوق الإنسان، والدفاع عن الحريات المدنية، ومحاربة الإرهاب، وغيرها من الشعارات التي بات من الواضح أنها تُستخدم لتحقيق أغراض سياسية مغايرة.

(١) حاول فوكوياما الدفاع عن أفكاره في كتابه الجديد «الليبرالية والساخطون عليها»، حيث اعترف فيها بتراجع الليبرالية، واعتبر أن أزمة الديمقراطيات الليبرالية متأدية أساساً من تحديات داخلية، وبشكل رئيسي من المعارضين داخل النظام الديمقراطي، فهناك ديمقراطيات غير ليبرالية (الهند مثلاً) وليبراليات غير ديمقراطية (سنغافورة مثلاً)، وهو أمر لا يخدم قضية الليبرالية، بل يجعل منها رداءً فضفاضاً يرتديه حلفاء الغرب على أمزجتهم الخاصة، وفق تعبير فوكوياما.

ويستفاليا كبداية للنظام الحديث

انطلقت الدراسات الأمنية المعاصرة من معاهدة ويستفاليا (١٦٤٨) كنقطة بداية لقيام النظام الدولي الحديث، معتبرة أن هذه الاتفاقية قد نتج عنها: إنهاء الحروب الدينية، وظهور الدول القومية، وتغير السلوك السياسي الأوروبي، وفصل سلطة الدولة عن سلطة الكنيسة، ومنع التدخل في شؤون الدول، بالإضافة إلى اتخاذ أوروبا كنقطة «إسناد جغرافي» لنشوء النظام الدولي، على اعتبار أن تلك المعاهدة قد دشنت حقبة جديدة في السياسة الدولية الحديثة.

لكن ذلك النموذج تعرض لنكسات شديدة نتيجة الحرب العالمية الثانية، التي دمّرت أوروبا وأفقدتها مكانتها المركزية، فيما واجه النموذج الأمريكي تحدياً من قبل دول صاعدة في آسيا كالصين والهند وروسيا، وغيرها من القوى النووية ومن الاقتصاديات العملاقة خارج الإطار الأوروبي.

وعلى إثر انتهاء «الحرب الباردة»؛ بدأت المفاهيم التقليدية للحرب والسلام تفقدان مدلولاتهما، نتيجة ظهور أنماط جديدة من الصراعات المسلحة، كالحروب المحدودة، وحالة «اللاحرب واللاسلام»، والحروب غير النظامية، و«الحروب التحريكية»، و«الحروب النفسية» و«الحروب الدعائية»، بالتزامن مع توسع مفهوم القوة ليشمل أدوات أخرى غير عسكرية كأدوات «القوة الناعمة»، وتنامي أدوات التأثير الدولي، وتزايد أهمية الرأي العام.

وعلى الرغم من انتقال قطاع كبير من الزخم البحثي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة الحرب الباردة؛ إلا أن الأطروحات الليبرالية استمرت في الانطلاق من معاهدة ويستفاليا كنقطة ارتكاز لنشوء النظام الدولي، وذلك بناء على أربعة افتراضات أثبتت الدراسات المعاصرة عدم صحتها، وهي:

١- الادعاء بأن الاتفاقية هي: «أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة»، وهو افتراض

غير دقيق، حيث اتفق المؤرخون على أن بداية العصر الحديث تعود إلى قرن ونصف قبل تلك المعاهدة، أي في القرن السادس عشر الذي شهد إبرام عدد من الاتفاقيات المهمة بين مختلف الدول،^(١) مع التأكيد على أن «ويستفاليا» لم تمثل نقطة فارقة في التاريخ الحديث، ولم تؤسس لنظام دولي، بل سارت الأمور على المنوال التقليدي في العالم، حيث استمر التنافس الأوروبي على المستعمرات في أمريكا، وظهرت إمبراطورية: «تشنينغ» (١٦٤٤-١٩١٢) في الصين، وسيطر مغول الهند على شبه القارة الهندية، وانخرطوا في حروب طاحنة مع الدولة الصفوية (١٦٤٩-١٦٥٣)، فيما كانت الدولة العثمانية تدير شؤونها في الأقاليم الخاضعة لها بأوروبا الشرقية طوال القرن السابع عشر دون تغيير يذكر.

٢- افتراض أن الاتفاقية: «أرست نظاماً جديداً في أوروبا يقوم على عدم التدخل في شؤون الدول»، وهو ادعاء تنقضه الأحداث التاريخية، إذ لم تسفر المعاهدة عن تأسيس نظام أوروبي جديد، ولم يكن لها أي تأثير يذكر في الحروب التي كانت محتدمة في أوروبا، بما فيها؛ الحرب الإسبانية-الفرنسية (١٦٣٥-١٦٥٩)، والحرب الإنجليزية-الهولندية (١٦٥٢-١٦٥٤)، والحرب الفرنسية-الهولندية (١٦٧٢-١٦٧٨)، واستمرت الدول الأوروبية بالتدخل في الشؤون الداخلية لبضعها البعض، نتيجة الصراعات المحلية والحروب الأهلية في كل من: بريطانيا (١٦٤٢-١٦٥١) وفرنسا (١٦٤٨-١٦٥٣)، والصراع بين بولندا وأوكرانيا (١٦٤٨-١٦٥٧)، والبرتغال وإسبانيا (١٦٤٠-١٦٦٨)، وغيرها من القوى الأوروبية التي لم تعبأ بما تم إبرامه في «ويستفاليا» عام ١٦٤٨.

٣- القول بأن الاتفاقية: «أنهت الحروب الدينية»، وهو ادعاء نقضته العديد من المصنفات التاريخية التي أكدت أن الكنسية هبت لمنع الحد من سلطاتها في النصف الثاني من القرن السابع عشر، ووقفت خلف جولة جديدة من الحروب الدينية التي

(١) منها على سبيل المثال لا الحصر؛ معاهدات «القسطنطينية» (١٥٣٣) بين الدولة العثمانية والنمسا، ومعاهدتي «أدرنة» (١٥٤٧) و(١٥٦٨) بين الدول العثمانية والنمسا والإمبراطورية الرومانية المقدسة، ومعاهدة «أماسيا» (١٥٥٥) بين الدولتين العثمانية والصفوية، ومعاهدة «كاتو-كامبريسيس» (١٥٥٩) وهي أول اتفاقية تسوية دبلوماسية تشهدها أوروبا في العصر الحديث.

شملت: الحرب «السوفياردية الولدينيسية» (١٦٥٥-١٦٩٠)، وحرب التسع سنوات (١٦٨٨-١٦٩٧)، وعدد من الحروب التي اتخذت طابعاً دينياً في أوروبا طوال القرن السابع عشر.^(١)

٤- الزعم بأن الاتفاقية: «أسست مبدأ الدولة القومية واحترام استقلالها»، وهو أمر منافٍ للحقيقة، إذ لم يكن لتلك الاتفاقية دور في ظهور الدول القومية، بل استمرت الإمبراطوريات الأوروبية على النسق ذاته، فيما يُرجع المؤرخون ظهور مصطلح «القومية» (Nationalism) إلى رد الفعل الألماني على الحروب النابليونية في مطلع القرن التاسع عشر، وبروز القومية البريطانية سنة ١٨٣٠ وما أعقبها من دعوات لتأسيس دول على أسس قومية في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا فيما بعد.

والحقيقة هي أن العالم لم يشهد قيام نظام دولي بالمعنى الحديث خلال الفترة الممتدة ما بين ويستفاليا (١٦٤٨)، وحتى مطلع القرن التاسع عشر، ولا يصح الادعاء بأن المعاهدة قد أسست لمفهوم «توازن القوى» و«التعددية القطبية»، أو أنها أسست لمفهوم الدولة القومية، كما يدعي المنظرون الكلاسيكيون.

الأمن الإقليمي من منظور مختلف

وفي مقابل انخراط منظرين غربيين بتحليل النظام العالمي من نقطة انطلاق افتراضية على صعيد الزمان (ويستفاليا ١٦٤٨) والمكان (أوروبا)؛ شكك باحثون آخرون بتلك الافتراضات، وعلى رأسهم المؤرخ الفرنسي الكبير، فرنان بروديل،^(٢) الذي أرجع الدبلوماسية الدولية إلى حقبة سابقة، وتتبع قيام نماذج تعاونية بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في القرن السادس عشر.^(٣)

(١) منها على سبيل المثال لا الحصر: حرب الممالك الثلاث (١٦٣٩-١٦٥١) بين إنجلترا واسكتلندا وإيرلندا، والتي كان العنصر الديني فيها أساسياً، وحرب فيلمرغن الأولى (١٦٥٦) في الاتحاد السويسري القديم، والحرب بين إنجلترا والجمهورية الهولندية (١٦٦٥-١٦٦٧)، وحرب «الثورة المجيدة» (١٦٨٨-١٦٨٩)، و«انتفاضة البيعاقبة» (١٦٨٩)، بالإضافة إلى حرب الخلافة الإسبانية (١٧٠١-١٧١٤) والتي تدخلت فيها معظم الدول الأوروبية، وكان العنصر الديني فيها قوياً.

(٢) فرنان بروديل (١٩٠٢-١٩٨٥) مؤرخ فرنسي، من مؤسسي مدرسة الحوليات، ركزت دراساته على ثلاثة مشاريع رئيسية، تمثل كل منها عدة عقود من الدراسة المكثفة، هي: البحر الأبيض المتوسط (١٩٢٣-١٩٤٩) ومن ثم ١٩٤٩-١٩٦٦ والحضارة والرأسمالية (١٩٥٥-١٩٧٩)، والهوية الفرنسية غير المكتمل (١٩٧٠-١٩٨٥).

(3) Fernand Braudel (1949) The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II, Sian Reynolds translator, Harper Colophon Books

وبالإضافة إلى مراجعات بروديل؛ رأى بنجامين ميللر أن ضيق أفق النظريات الأوروبية وتمحورها حول أحداث وقعت في رقعة جغرافية محددة وفي غضون سنة محددة؛ أفقدها القدرة على تقديم طرح شمولي عالمي، ومنعها من تفسير الظواهر التي طرأت في أقاليم أخرى، معتبراً أن محاولات فرض معيارية أوروبية لتحقيق الأمن الدولي أثبتت فشلها، ودعا إلى دراسة الإرث التاريخي لكل إقليم وفق ما يوائمه، وليس من خلال محاولة تعميم التجربة الأوروبية كقاعدة ارتكاز للنظام العالمي.^(١)

وجاءت كتابات بنجامين ميللر، ضمن محاولات بُذلت في العقود الماضية للإجابة على سؤال محوري هو: «ما الذي يجعل بعض الأقاليم آمنة وأقاليم أخرى غير آمنة؟»، حيث حاول في كتابه «الدول والأمم والقوى الكبرى» تقديم إجابة من خلال انتقاد النظريات الواقعية والليبرالية، والتي رأى أنها أخفقت في معالجة «المعضلة الأمنية الإقليمية»، وأكد على ضرورة التحرر من فكرة «عولمة» النموذج الغربي، والاهتمام بدلاً من ذلك بخصوصيات الأقاليم التي تندلع فيها الحروب نتيجة دوافع قومية، أو طموحات توسعية، أو نزاعات حدودية.

وقدم ميللر مقارنة جديدة لتفسير الحروب بين الدول النامية، معتبراً أنها تقع نتيجة عدة أسباب، منها: ظروف نشأة الدولة، ونمط النظام السياسي القائم في تلك الدول، وطبيعة التفاعلات بين النخب، وما يدور فيها من صراعات إيديولوجية وإثنية وقومية ومذهبية ونزعات انفصالية، مؤكداً على ضرورة تحليل خصائص كل إقليم بنفسه كخطوة أولى نحو تحقيق «السلام الإقليمي».^(٢)

واعتبر ميللر أن المشكلة الأساسية في معظم الأقاليم هي تقسيم «الأمة» إلى عدة دول، بدلاً من خضوعها لدولة موحدة، الأمر الذي أضعف تلك الدول، وأدى إلى توتر سلوك مواطنيها تجاه السلطات الحاكمة، وقلل من إمكانية إنشاء «هوية وطنية» يمكن التوافق عليها بين مختلف الفئات المجتمعية.^(٣)

(1) Benjamin Miller (2007) States, Nations and the Great Powers: The Sources of Regional War and Peace, Cambridge Studies in International Relations, pp. 3-4.

(2) Miller (2007) States, Nations and the Great Powers, p. 31

(3) Ibid, pp. 2-9

وفي محاولة للإجابة على السؤال نفسه؛ دعا محمد أيوب إلى فهم الظروف الخاصة بكل إقليم، مؤكداً أنه لا يمكن تطبيق معيارية موحدة في سائر الأقاليم، ومشدداً على ضرورة مراعاة الخصوصيات الإقليمية للتوصل إلى صيغة أمن جماعي تحقق ثلاثة أهداف، هي:

- ١- منع تدخل القوى الخارجية في شؤون دول الإقليم.

- ٢- تمكين دول الإقليم من معالجة مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وفق منظومة خاصة بها، والقضاء على مصادر التهديد.

- ٣- التوصل إلى آلية مشتركة لمعالجة مصادر التوتر واحتوائها بحيث لا تتحول الخلافات إلى حروب.^(١)

ونبه إلى أن المهددات الداخلية في بعض الأقاليم «الهشة» أصبحت عابرة لحدود الدولة، ما يؤكد ضرورة تشييد البنى التحتية للدول بصورة سليمة، من خلال سياسات «بناء الدولة»، وتعزيز بناها المؤسسية، لحماية الأمن الدولي، وليس الإقليمي فحسب.^(٢)

الهندسة الإقليمية للأمن

وأسهمت «مدرسة كوبنهاغن» النقدية في تعزيز الدراسات الإقليمية، حيث نشر كل من باري بوزان وأولي ويفر، دراسة بعنوان: «المناطق والقوى، هيكل الأمن الدولي» (٢٠٠٣)، استعرضا فيها أهم الاسهامات النظرية التي طورت مفهوم الأمن الإقليمي وطرحا مفهوم «مركب الأمن الإقليمي» كعامل ربط بين مجموعة من الدول التي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي.

ويقوم الطرح الذي أسسه الباحثان على اعتبار أن الأمن الإقليمي هو «ظاهرة اعتمادية»، تستند إلى علاقة بين عدة أطراف، نتيجة إدراكها عدم قدرة أي منها على تحقيق الأمن في معزل عن الأطراف الأخرى في محيطها الإقليمي، وشكلت هذه النظرية مفهوم: «الاعتماد الأمني المتبادل»، الذي يقوم بناء على مستوى التهديد والخوف الذي تشعر به أطراف المركب الاقليمي بصورة مشتركة.

(1) Ayoob, M (1986) Regional Security in the Third World, Croom Helm, pp. 2-3.

(2) Ibid. pp. 13-14.

ويُطلق على هذه النظرية اسم «الأمن الإقليمي المعقد» (Regional Security Complex Theory)، وذلك نتيجة لاعتبارها أن الأمن هو بناء اجتماعي، وأن العلاقات بين الدول، وبين مختلف الجهات الفاعلة خارج إطار الدول، تعمل من خلال أنماط منتظمة على الصعيد الجغرافي، وبالتالي فإنه لا بد من وضعها في إطار إقليمي.

وعرّفت النظرية مجتمعات الأمن الإقليمي بأنها أنماط من التفاعل الأمني تتميز عن بعضها البعض من حيث مستوى التفاعل بين أعضاء المنظومة المتجاورة والمعزولة عن المجتمعات الأخرى بحواجز طبيعية مثل المحيطات، والصحاري، والسلاسل الجبلية، وغيرها من العوامل الطبيعية التي تعمل كعوازل بين مراكز مجتمعية مختلفة.

ورأى بوزان وويفر أن القوى المتجاورة تتربط أمنياً بصورة مختلفة عن الأقاليم الأخرى بحيث: «يميل القرب المادي البسيط إلى توليد قدر أكبر من التفاعل الأمني بين الجيران أكثر من الدول الواقعة في مناطق مختلفة»، وعرفا «المركّب الأمني» بأنه: «مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلاً أو تُحل بطريقة منفصلة».⁽¹⁾

وتمثّل الهدف من استحداث هذا المصطلح في: تسهيل التحليل الأمني على المستوى الإقليمي، وذلك على اعتبار أن كل إقليم يمكنه أن يشكل وحدة تحليل مستقلة للتعامل مع القضايا العالمية، وذلك من خلال تبني سياسات الاعتماد الأمني المتبادل والمصالح المشتركة.

(1) Barry Buzan and Ole Waever (2003) Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge: Cambridge University Press.

ويشمل «المركب الأمني»، أربعة مستويات للتحليل هي:

- ١ المستوى المحلي: المتمثل في الظروف الداخلية لكل دولة بالإقليم، مع التركيز على نقاط الضعف المتولدة بالداخل.
- ٢ مستوى العلاقات بين الدول: عبر تحديد الخصائص الإقليمية وملامح العلاقات بين الدول داخل الإقليم.
- ٣ مستوى علاقات الإقليم مع الأحداث العالمية وتفاعله معها.
- ٤ دور القوى العالمية في شؤون الإقليم، ومستوى تدخلاتها فيه.

جدول (١٧) مستويات المركب الأمني

وتتفق تلك النظرية مع «الليبرالية-المؤسسية» التي ترى أن وجود مؤسسات إقليمية تتولى تنظيم الشؤون الأمنية في منطقة جغرافية معينة ومحدودة مكانياً، سيؤدي إلى التعامل الإيجابي مع قضايا المنطقة ومعالجة مشكلاتها، ويدراً عنها خطر الصراعات الدولية الكبرى، ويخفف العبء عن المنظمات الدولية. ووفقاً لبوزان فإن إنشاء «مركب أمني» يتطلب القيام بعملية تكامل تدريجي، تتضمن تنمية النشاط الاقتصادي المشترك، وتعزيز الربط الاجتماعي والسياسي بين المكونات، وإثراء الهوية الإقليمية من خلال تمازج الثقافات، وإنشاء آليات دبلوماسية واتفاقيات تحقق التعاون بين دول الإقليم في إدارة المشاكل المشتركة وحماية وتعزيز دور الدولة. إلا أن نظرية بوزان تعرضت للنقد من قبل بعض الواقعيين الذين رأوا خطأ افتراض أن الروابط بين الدول المتجاورة جغرافياً هي دائماً أقوى من تلك التي تقوم بين بعض هذه الدول ودول أخرى خارج المنطقة، وأنه من المبالغة الاعتقاد بأن المشكلات والقضايا الإقليمية كلها تعتبر ذات منشأ إقليمي محض.

الخصائص الإقليمية

النبوءة والسياسة

لم تكن غريس هالسل (١٩٢٣-٢٠٠٠) صحفية عادية، فهي ابنة الكاتب الأمريكي المعروف، هاري هالسل، وكان لها دور بارز في تغطية حروب كوريا وفيتنام كمراسلة لصحف أمريكية كبرى، وترقت في مسارها المهني حتى أصبحت كاتبة خطابات الرئيس الأمريكي ليندون جونسون خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٨، ثم أصبحت من أكثر الكتاب الأمريكيين إثارة للجدل في الفترة الممتدة ما بين سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي. وتعود قيمة كتابها «النبوءة والسياسية»^(١) إلى معرفة هالسل بالحركة المسيحية-الصهيونية عن كثب، وقيامها بمحاورة زعماء تلك الحركة بصفتها مسيحية إنجيلية، وزيارتها فلسطين المحتلة عدة مرات، وحلولها ضيفة على رحلات «الحج» التي كانت تُنظم لكبار الشخصيات الأمريكية دعماً لإسرائيل.

ولدى عودتها إلى الولايات المتحدة؛ لاحظت هالسل أن العديد من الكنائس الأمريكية تتفانى في العمل من أجل مصلحة إسرائيل، ليس حباً باليهود، ولكن من أجل تحقيق النبوءات التوراتية التي تمهد لعودة المسيح، وذلك على اعتبار أن الإيمان بعودة المسيح «مشروط» بتجميع اليهود في أرض فلسطين، وأنه الدافع الأساسي لقيام دولة إسرائيل وتهجير اليهود إليها، وعبرت عن قلقها من ارتباط تلك المعتقدات بمحرقة (قد تكون نووية) اسمها «هرمجدون» (موقع في مرج ابن عامر بالقرب من مدينة جنين في فلسطين)، تحضّر لعودة المسيح، على اعتبار أن هذه المعركة ستحرق كل أولئك الذين ينكرون عودته.

وأكدت هالسل أن: «النبوءات التوراتية تحولت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصدر يستمد منه عشرات الملايين نسق معتقداتهم، ومن بينهم أناس يرشحون أنفسهم لانتخابات الرئاسة الأمريكية، وكلهم يعتقدون بقرب نهاية العالم وبإمكانية وقوع معركة

(1) Grace Halsell (1986) Prophecy and Politics, Lawrence Hill & Co.

«هرمجدون» في وقت حياتهم، ما دفعهم إلى دعم سياسات التسلح النووي واستعجال وقوع هذه المعركة باعتبار أن ذلك «سيقرب مجيء المسيح». وأرجعت هالسل جذور «معتقدات التدمير»، إلى نهاية القرن التاسع عشر، عندما صنف رجل الدين، سايروس سكوفيلد، كتابه: «تفسير الكتاب المقدس»، كأول مرجع إنجيلي يبشر بقيام دولة إسرائيل، وبحلول الدمار الكبير الممهد لعودة المسيح، وأصبح كتابه ضمن الأكثر تداولاً في الولايات المتحدة، خاصة بعد انتصارات إسرائيل على دول الجوار العربي، وبلغت تلك النزعة ذروتها لدى الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٨٢. وتقوم حركة «المسيحية-الصهيونية» على ثلاثة مبادئ، هي: الإيمان بعودة المسيح، وأن عودته مشروطة بقيام دولة إسرائيل، وأن ذلك يتطلب تجميع اليهود في فلسطين، وتعتبر «الحركة التدييرية» هي الأخطر من بين الحركات المسيحية الإنجيلية الأصولية، والتي تضم في عضويتها أكثر من أربعين مليون أمريكي، وكان من بين أعضائها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، حيث تتمتع بنفوذ في المنابر الإعلامية الأمريكية، كما تمتلك محطات تلفاز خاصة، وينتمي إليها عدد من المسؤولين بالبيت الأبيض، وبوزارة الخارجية، وبمجلس الأمن القومي.

وأسهمت هذه الحركة في نشر «النبوءة التدميرية» في الأوساط السياسية الأمريكية، حيث تحدث رونالد ريغان عنها نحو خمس مرات خلال فترة حكمه، مؤكداً: «قد نكون من الجيل الذي سيشهد معركة هرمجدون».^(١)

ولا تزال أصداء هذه الحركة تتردد في أروقة صناعة القرار الأمريكي، حيث كشف الصحفي الفرنسي جون كلود موريس، أن جورج بوش (الابن) كان يبحث عن «يأجوج ومأجوج» في العراق وفق الرواية التوراتية، وأنه اتصل بالرئيس الفرنسي الأسبق، جاك شيراك طالباً منه المشاركة في الحرب القادمة على العراق، لتدمير آخر أوكار «يأجوج ومأجوج» المختبئين قرب مدينة بابل العراقية القديمة، مؤكداً له أن الحرب في العراق هي: «حملة إيمانية مباركة يجب القيام بها، وواجب إلهي مقدس أكدت عليه نبوءات التوراة والإنجيل».^(٢)

(1) Ibid.

(2) Jean Claude Maurice (2010) Si vous le répétez, je démentirai, Plon, Paris.

العامل الديني

لا شك في أن ظهور الأديان السماوية الثلاثة في المنطقة العربية كان -ولا يزال- يشكل أحد أبرز خصائص الإقليم، حيث بدأت عملية تحول أوروبا من الوثنية إلى المسيحية من المنطقة العربية، فيما رسخ اليهود نفوذهم الاقتصادي في المدن العربية عبر القرون. وفي مقابل ارتباط عصور «الانحطاط» الأوروبية بهيمنة الكنيسة؛ كان لظهور الإسلام في المنطقة العربية الدور الأبرز في قيام نهضة حضارية كبرى في شتى المجالات، ولم يتوقف أثرها على المنطقة فحسب بل امتد عبر قارات العالم القديم، إلى درجة دفعت بروديل للتأكيد على أنه لا يمكن فهم الفكر الأوروبي خارج إطار تطور العلاقات بين المسيحية والإسلام، ذلك أنه حتى عندما نزع الإنسان الأوروبي نحو العلمنة، وربما الإلحاد، إلا أن ردود فعله النفسية، وسلوكه، وأخلاقياته، ظلت متجذرة في التراث المسيحي الذي طبع الحياة الأوروبية بطابعه الخاص على مدار القرون المتطاولة.

وأكد بروديل أن النهضة الأوروبية في القرن السادس عشر، على عكس ما يتوهمه الأوروبيون اليوم، لم تكن ذات نزعة إلحادية ولا خارجة على المسيحية، حيث تؤكد القرائن التاريخية أن الحياة الروحية والفكرية لأوروبا كانت مطبوعة بالطابع المسيحي في تلك الحقبة.

وتفسر تلك الظاهرة ارتباط الغزاة الأوروبيين للمنطقة العربية بالأساطير والنبوءات التوراتية، فعندما عبر البحار البرتغالي فاسكو دي غاما منطقة «رأس العواصف» جنوب أفريقيا عام ١٤٩٨، أرسل إلى ملك البرتغال مانويل الثاني (١٤٩٥-١٥٢١) يخبره باكتشاف طريق بحري إلى الهند يُغني أوروبا عن سلوك الطريق البرية المارة بالعالم الإسلامي، فاحتفى مانويل بذلك الكشف، وأطلق على تلك البقعة اسم «رأس الرجاء الصالح» (Cape of Good Hope)، وكتب إلى البابا، يوليوس الثاني، يخبره بتفاصيل رجائه «الصالح» والمتمثل في: غلق مضيق باب المندب والبحر الأحمر والخليج العربي في وجه الملاحة العربية لخنق العالم الإسلامي اقتصادياً، وأكد مانويل للبابا أنه أوعز برسم

الصليب على أشرعة السفن البرتغالية وعلى ملابس بحارتها وبمصاحبة رجال الدين للحملات البرتغالية»^(١).

وعلى الرغم من نزعة نابليون العلمانية مطلع القرن التاسع عشر، إلا أن ذلك لم يمنعه من الوقوف على هضبة «مجيدو» في فلسطين، واستحضار النبوءة التوراتية قائلاً: «جميع جيوش العالم باستطاعتها أن تتدرب على المناورات للمعركة التي ستقع هنا». وظهر الهوس بمعركة «هرمجدون» كذلك عند السياسي اليهودي تيودور هرتزل (ت ١٩٠٤) الذي قال: «ظهر لي في عالم الرؤيا المسيح الملك على صورة شيخ حسن وخاطبي قائلاً: اذهب وأعلم اليهود بأنني سوف آتي عما قريب لأجتزح المعجزات العظيمة وأسدي عظام الأعمال لشعبي وللعالم كله».

وكذلك الحال عند المارشال البريطاني إدموند ألني (ت ١٩٣٦) الذي كان مقتنعاً بأن: «التاريخ سوف يكرر نفسه في هذا الشرق غير المتغير، وسوف تُخاض المعركة الحاسمة عند ممر مجيدو».

وهي المشاعر نفسها التي حملها جنرالات أوروبا مطلع القرن العشرين أثناء عملياتهم العسكرية في المشرق العربي، ففي سعي بريطانيا للسيطرة على القدس، خاطب رئيس الوزراء البريطاني، لويد جورج، مارشال القوات البريطانية في الشرق الجنرال إدموند ألني (١٩١٧)، قائلاً: «إن القدس يجب أن تكون هدية الميلاد للأمة البريطانية»، واعتبر أن: «المعركة الحاسمة سوف تخاض عند ممر مجيدو»، وذلك في إشارة إلى النبوءة التوراتية في «سفر حزقيال» (٧:٣٩) بالعهد القديم.^(٢)

وبغض النظر عن الصراع الدائر بين التيارات الدينية والعلمانية حول دور الدين في السياسة اليوم، إلا إنه من غير الممكن التغاضي عما تشكله ظاهرة «دول النبوءات» من خطر على هوية المنطقة العربية، والتي تتمثل في ثلاثة كيانات رئيسية، هي:

(١) عبد الرحمن عبد الله الشيخ، ترجمة (٢٠٠٠) السجل الكامل لأعمال أفونسو دلبوكيرك، ٦٠/١.

(٢) سمير عطا الله (١٩٩٥) جنرالات الشرق دور العسكريين الأجانب في العالم العربي بين الحربين، دار الساقى، بيروت، ص ٦٢-٦٣.

١- «إسرائيل» (تأسست عام ١٩٤٨): تركز على يهوديتها، وتقوم على أسس نبوءاتية توراتية.

٢- الجمهورية «الإسلامية» الإيرانية (تأسست عام ١٩٧٩): تقوم على عقيدة الانتظار ويرتكز نظام الحكم فيها على ولاية الفقيه الذي ينوب عن «الإمام الغائب».

٣- دولة جنوب السودان (تأسست عام ٢٠١٢): تقوم على نبوءة مسيحية حول بطريك يبسط نفوذه في الشرق ويحارب أعداء المسيح اسمه «برستور جون» (أو القديس يوحنا)، حيث بحث المكتشفون الأوروبيون منذ القرن السادس عشر بجد ومثابرة عن هذه المملكة بدعم الكنيسة في روما ومباركتها، وتم إنشاؤها في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ككيان إستراتيجي يقع في تخوم الأمن القومي العربي الجنوبي.

ومثلت عملية فصل جنوب السودان عن شماله إحدى حلقات إعادة رسم «خارطة الشرق الأوسط الجديد»، حيث تمت ترتيبات عملية الفصل من خلال تعاون مسؤولين غربيين مع جمعيات مسيحية، وأشرفت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس (٢٠٠٥-٢٠٠٩) على العملية بالتنسيق مع شركة «دين كورب» لتعزيز القدرات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان، وشركة «بلاك ووتر» التي حصلت على عقد سخي من نائب الرئيس الأمريكي الأسبق ديك تشيني.

والحقيقة هي أنه من غير الممكن فصل تلك المؤثرات الدينية عن التشوهات التي وقعت بالجمهوريات العربية في مراحل مبكرة من التأسيس، وما نتج عنها من مهددات أمنية على المستوى الإقليمي والدولي، وخاصة ما يتعلق بظهور الجماعات المتطرفة التي قامت كرد فعل على تطرف الأطراف الأخرى، ووسعت نطاق عملها ليشمل مناطق مختلفة من العالم.

الجغرافيا والتاريخ

رأى ميللر أن الدولة التي تمخضت عقب الحقبة الاستعمارية في المنطقة العربية لم تكن «دولة قومية»/ «دولة-أمة» (nation-state) بالمعنى الدقيق، فالدولة العربية الحديثة لا تحكم «الأمة»، و«الأمة» العربية لم تتمكن من تشكيل دولة موحدة، ونتج عن ذلك وقوع تناقضات مجتمعية ونزاعات حدودية، وتوتر في العلاقة بين الشعوب (الأمة) ومؤسسات

الحكم (الدولة)، خاصة وأن جميع التيارات السياسية العربية التي نشأت في تلك الفترة كانت تبشر بمشاريع أممية أو إقليمية، ولم تكن تؤمن بقدرة الدول «القُطرية» -التي رُسمت حدودها وفق توافقات استعمارية- على الاستمرار.⁽¹⁾

واعتبر ميللر أن فهم الخلفيات السياسية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية، ومراعاة خصوصية كل إقليم على حدة، هي الطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق الأمن الإقليمي.⁽²⁾ ووافقته محمد أيوب الذي استحدث مفهوم «الواقعية الهامشية» للإشارة إلى تحليل مشكلات الدول الهشة حديثة التأسيس، معتبراً أن مهددات الأمن المحلي في إحدى الدول يمكن أن تهدد الأمن الدولي برمته، وأنه لا يمكن تحقيق نظام إقليمي فاعل ما لم تنجح دول الإقليم في تشييد بناها التحتية بصورة سليمة، تُمكنها من معالجة مشاكلها الداخلية بعيداً عن التدخل الخارجي.⁽³⁾

ومن هذه المنطلقات؛ تبين ضرورة تقصي الخصوصية الإقليمية للمنطقة العربية، بهدف فهم المعادلة الأمنية فيها، وصياغة إستراتيجية تراعي الخصائص الجغرافية والتاريخية والثقافية وغيرها من العوامل التي تشكلت منها هوية الإقليم. وكانت الخاصية الجغرافية للعالم العربي قد لفتت مؤسس علم «الجيوبولتيك»، هالفورد ماكندر، الذي صنف المنطقة العربية ضمن الأقاليم الأكثر أهمية على مستوى العالم في نظرية «اللعبة العالمية الكبرى» (Great Game)، نتيجة وقوعها في قلب كتلة «أوراسيا» (Eurasia)، قائلاً: «الذي يحكم إقليم أوراسيا يسيطر على العالم».

وتقوم نظرية «مكندر» على أساس أن بعض الأقاليم تتمتع بأهمية أكبر من أقاليم أخرى بسبب موقعها، وأن الامتداد البحري يشكل أهمية أكبر من الامتداد البري، ما يجعل المعادلة الإقليمية تقوم على دول محورية (pivot) تقوم بأدوار مهمة، وأخرى هامشية تقوم بأدوار ثانوية نتيجة موقعها الجغرافي.⁽⁴⁾

(1) Miller (2007) States, Nations and the Great Powers, p. 31.

(2) Ibid, p. 2.

(3) Ayoub, M (1986) Regional Security in the Third World, p.p. 13-14.

(4) Halford Mckinder (1904) "The Geographical Pivot of History", The Geographical Journal Vol.170, No.4, December 2004, pp 298-321.

وتمثل المنطقة العربية أهمية كبرى في نظرية مكندر، نظراً لإشرافها على: البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، وبحر العرب، وسيطرتها على الممرات المائية والمضائق الرئيسية: كمضيق هرمز، ومضيق باب المندب، وقناة السويس، ومضيق تيران، ومضيق جبل طارق، الأمر الذي جعل منها إقليماً محورياً، ومنحها أهمية قصوى في التحكم بمعابر التجارة بين قارات آسيا، وإفريقيا، وأوروبا.

ووافقه في ذلك المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل الذي رأى أن «المصائر الجماعية وتحرك الجماعات» يرتكزان عبر التاريخ البشري على حوض البحر الأبيض المتوسط، رافضاً تحديد نقطة مفصلية في التاريخ على أنها تمثل عملية انتقالية (ويستفاليا ١٦٤٨ على سبيل المثال)، ومؤثراً تتبع: «التاريخ البنيوي ذي الإيقاع البطيء، والذي قد نعتبه تاريخاً اجتماعياً، لأنه تاريخ للمجموعات والتجمعات».

الاقتصاد

بالإضافة إلى ما تمتعت به المنطقة من موقع إستراتيجي وأهمية تاريخية؛ فقد كان لها دور محوري في تحول الاقتصاد العالمي من الإقطاعية إلى الرأسمالية، حيث رفض الباحث الأمريكي، بيتر جران، فكرة وقوف الغرب الأوروبي خلف ظهور الرأسمالية، مؤكداً أن التحول الفعلي جاء نتيجة ما شهده العالم الإسلامي من تطور في مجال التوزيع العالمي للسلع، بما في ذلك النشاط التجاري، خلال العصور الوسطى، وأن للرأسمالية في الشرق تاريخ طويل، ونقل عن الباحث الفرنسي، مكسيم رودنسون، قوله إن الإسلام أعطى الرأسمالية قدراً من الدعم، كما أنه دعم أشكالاً أخرى من الاقتصاد.^(١)

ووافقهما في ذلك بروديل، الذي اعتبر أن تحول الاقتصاد العالمي بدأ في دول حوض المتوسط، التي أنشأت أرضية للتبادل التجاري بين القارات عبر شبكة ضخمة من المواصلات البرية والبحرية، وبين المراكز الحضرية والمدن في القرن السادس عشر،

(١) بيتر جران (١٩٩٣) الجذور الإسلامية للرأسمالية، ترجمة محروس سليمان، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ص٧، وص٢٧.

إذ لم يُعرف في العالم كله شبكة من الحواضر المزدهرة بالقوة التي كانت عليها المدن المتوسطة، وتجلت حيوية هذه المدن في اتصالها بخطوط مواصلات نشطة. وربط بروديل التطور التجاري للمنطقة بنمو الصناعات، وازدهار الحركة التجارية، وما واكبهما من حركة مالية وأسواق للصرف، معتبراً أن النمو الديمغرافي كان أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى تطور مدن المتوسط التي كانت تشهد حالة ازدهار اقتصادي ذات طابع عالمي، وقدّر عدد الذين كانوا يعيشون على الصناعات والحرف في حواضر المتوسط، مطلع القرن السادس عشر بأكثر من مليوني شخص، وأن تلك الزيادة أدت إلى تنامي الصناعات المدنية، وإلى ظهور الرأسمالية الصناعية، حيث تمركزت المنشآت الصناعية في المدن المتوسطة، وعززت نمو المواصلات البحرية التي بلغت ثلاثة أضعاف النقل البري في الفترة ذاتها.

ويمكن تتبع النسق نفسه في مصنفات الباحث الفرنسي أندريه ريمون الذي أكد أن المؤشر الأبرز للانتقال الفعلي من الإقطاعية إلى الرأسمالية برز في ظهور المدن الإسلامية «المليونية» من حيث تعداد السكان، والتي قامت اقتصادياتها على الصناعة والتجارة والخدمات والمواصلات، فيما كانت الدول الأوروبية لا تزال تعتمد على القنية⁽¹⁾ والإقطاع⁽²⁾. وكان لنمو الحركة الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدان أثر في تنشيط الدبلوماسية ونشوء التحالفات وتنشيط العلاقات الدولية، وما شهده القرن السادس عشر من إبرام اتفاقيات ومعاهدات تؤكد وجود نظام دولي متطور، سبق معاهدة ويستفاليا، بأكثر من مئة وخمسين عاماً.

(1) القنية: وضع اجتماعي-اقتصادي لطبقة من الفلاحين نشأ في أيام الإمبراطورية الرومانية المتأخرة، وانتشر خلال الحقبة الإقطاعية بأوروبا خلال العصور الوسطى، واستمر حتى القرن التاسع عشر. وتشبه القنية حالة العبودية، إذ كان القن يجبر على العمل في حقول ملاك الأراضي، مقابل الحماية والحق في العمل في الحقول المستأجرة، وشكلت الضيق الإقطاعية الوحدة الأساسية للمجتمع، حيث شكلت القنية الطبقة الاجتماعية الأدنى في المجتمع الإقطاعي، وكان القن بمثابة رقيق على أرض سيد إقطاعي، وتنتقل ملكيته من هذا السيد إلى أي سيد آخر تؤول ملكية تلك الأرض إليه. ويكسب الأبقان حريتهم بإحدى ثلاث طرق: الإعناق، أو شراء الحرية بالمال، أو الخدمة العسكرية.

(2) Andre Raymond (1994) "Islamic City, Arab City: Orientalist Myths and Recent Views", British Journal of Middle Eastern Studies 21, no. 1 pp. 3-18.

تشوهات التأسيس

«تخلت بريطانيا العظمى عنا في آخر لحظة»

كانت الدوائر القومية العربية مفعمة بالأمل عندما شارك الأمير فيصل بن الحسين في مؤتمر الصلح عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعرض قضيته أمام المؤتمر (٦ فبراير ١٩١٩)، قائلاً: «جئت ممثلاً لوالدي الذي قاد الثورة العربية ضد الترك تلبية منه لرغبة بريطانيا وفرنسا لأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من خط الإسكندرونة ديار بكر حتى المحيط الهندي جنوباً، مُعترفاً باستقلالها وسيادتها، بضمان من عصبة الأمم».

ولتعزيز موقفه؛ استبق فيصل زيارته بإنشاء مجلس للشورى ومحكمة للتمييز، وأسس مؤتمراً وطنياً (يونيو ١٩١٩) لتمثيل الرغبة الشعبية بالاستقلال، وأعلن سوريا مملكة في ٨ مارس ١٩٢٠.

لكن بريطانيا وفرنسا كانتا تفكران بطريقة مغايرة، حيث تزامنت إجراءات فيصل مع وضع الرتوش الأخيرة بينهما على معاهدة «سان ريمون» (أبريل ١٩٢٠)، والتي تم الاتفاق فيها على خضوع سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي، وخضوع العراق وشرقي الأردن وفلسطين للانتداب البريطاني، وبموجب هذا الاتفاق سحبت بريطانيا قواتها من سوريا ليحل محلها الجيش الفرنسي الذي زحف إلى دمشق واحتلها عنوة بعد معركة ميسلون (٢٤ يوليو ١٩٢٠).

كان فيصل بن الحسين هو الخاسر الأكبر من صفقة «سان ريمون»، حيث فقد مملكته التي شيدها خلال سنتين (١٩١٨-١٩٢٠)، واضطر لمغادرة سوريا بتهديد السلاح، بعد أن أوكلت بريطانيا مصيره إلى الحكومة الفرنسية التي لم تكن تعترف له بأي حق في سوريا، وعمدت إلى إخراجه بصورة مهينة بعد استيلاء قواتها على مدينة دمشق.

وعبر فيصل عن مشاعر الإحباط في خطاب ألقاه بحديقة قصره، بعد عودته من أوروبا عام ١٩٢٠، بقوله: «تخلت بريطانيا العظمى عنا في آخر لحظة إرضاء لحليفها فرنسا،

ذات المصالح الاقتصادية والثقافية في هذه البلاد، وتجنباً لإثارة الخلاف والمشادة بين حليفين حاربتا جنباً إلى جنب حتى أحرزتا مع سائر حلفائهما النصر على عدو قوي كألمانيا»^(١).

وتبدد بذلك الاحتلال حلم الدولة العربية، فيما ابتدأت مرحلة الانتداب الفرنسي، إثر صدور قرار عصبة الأمم منح فرنسا حق الانتداب على سورية ولبنان بهدف إرشاد الأهالي ومعاونتهم في إدارة البلاد.

لم يكن فيصل هو الوحيد الذي يشعر بالمرارة من خذلان بريطانيا، فقد كان والده الشريف حسين، قد أعلن النفير العام ضد الدولة العثمانية عام ١٩١٦، وقاتل مع القوات البريطانية، لكن بريطانيا لم توف له بتعهداتها، بل انقلبت ضده، وأرسلت بارجة حربية إلى العقبة، حيث كان يقيم عام ١٩٢٥، ووجه قائدها إنذاراً إلى الحسين، الذي اضطر للمغادرة (١٨ يونيو ١٩٢٥) على متن البارجة «دلهي» منفياً إلى قبرص، وظل يشتهي فيها من سوء معاملة البريطانيين له طوال فترة إقامته في الجزيرة.

ويروي الأمير زيد بن الحسين أن والده: «اضطر ذات يوم أن يستل خنجره ويضعه أمام حاكم الجزيرة البريطاني قائلاً: «لقد حاربت معكم بهذا، وما كنت أظن أنني سأقابل في النكران»، فما كان من الحاكم الصلف إلا أن دفع الخنجر بقلم كان في يده قائلاً: «لم يعد هذا بذني نفع لنا بعد اليوم»، فما كان من والدي إلا أن أشار إليّ بإنهاضه حيث لم يعد باستطاعته حمل نفسه، فخرجنا، فلزم فراشه ولم يتركه إلا إلى قبره بعد أيام». وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن على تلك الأحداث إلا أن الشعوب العربية تعاني اليوم من آثارها أكثر مما عانى منها أبائهم آنذاك، حيث ترك الاستعمار ندوباً عميقة في الخارطة العربية لا تزال تعود آثارها بعواقب وخيمة على الأجيال اللاحقة.

الهوية التائمه

شكلت معضلة تحديد الهوية السياسية للدول الناشئة التحدي الأكبر بالنسبة للشعوب العربية في مطلع القرن العشرين؛ حيث أسس الهاشميون مملكة في سوريا (١٩١٨-

(١) يوسف الحكيم (١٩٦٦) سورية والعهد الفيصلي، بيروت، ص ١٢٨.

١٩٢٠)، ومن ثم في العراق (١٩٢١-١٩٥٨) والأردن (١٩٢١)، وتبنوا القومية كإيديولوجية يمكن أن تضم سائر الجماهير العربية، متخذين من النمط الغربي أساساً لبناء الدولة العلمانية الحديثة، على أساس: «الدين لله والوطن للجميع»^(١).

إلا أن الفكر القومي لم يكن كفيلاً بتقديم هوية سياسية بديلة للكيانات المنعقدة من الحكم العثماني، فبينما كانت الأعراق والقوميات هي أساس نشوء دول أوروبا الحديثة: كانت الدول الشرقية تتميز بتعدد القوميات والأديان، وسرعان ما تبين خطأ افتراض أن القومية العلمانية ستلغي الفروقات الدينية والمذهبية، إذ إن رفع شعار توحيد جميع المواطنين على أساس اللغة والعرق واجه اعتراضاً كبيراً، ليس من التيار السني الواسع فحسب، وإنما من أبناء الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية، الذين وجدوا بأن مشروع الوحدة العربية سيخلق كيانات سياسية لا تحترم خصوصياتهم، في مقابل تبني الدولة العثمانية نظام «الملة» الذي منحهم قضاءهم المستقل وإدارتهم الخاصة.

وفي الفترة الممتدة ما بين الحربين؛ عمدت السلطات الانتدابية إلى تقسيم المنطقة وترسيم الحدود فيما بينها وفق ما يحقق مصالحها، وبينما تظاهرت بريطانيا بدعم الهاشميين، كانت تعمل مع فرنسا على وأد المشروع القومي من خلال تقسيم المشرق العربي إلى كانتونات طائفية.^(٢)

ولدى إعلان استقلال كل من العراق وسوريا ولبنان والأردن؛ وجد القوميون أنفسهم في مأزق كبير، حيث أصبح من المتعين عليهم صيانة الكيانات المجتزأة التي كافحوا لمنع قيامها طوال فترة الانتداب، وكانت غالبية الأحزاب العربية التي نشأت في تلك الفترة غير مؤمنة بإمكانية استمرار الدول القطرية ضمن الحدود التي رسمها الانتداب.

وفي تعليقه على المشاكل التي شابت عملية التأسيس الجمهوري؛ رأى إيلي خضوري أن محاولة المنظرين القوميين فرض مصطلحات حديثة مثل: «الأقلية»، و«الأكثرية»،

(١) ساطع الحصري (١٩٤٧)، يوم ميسلون، بيروت، ص ١٩٨.

(٢) تمثل المشروع الفرنسي في إعلان: دولة لبنان الكبير (١ سبتمبر ١٩٢٠)، ودولة حلب (٨ سبتمبر ١٩٢٠)، ودولة العلويين (٢٣ سبتمبر ١٩٢٠)، ودولة جبل الدروز في (٢٠ إبريل ١٩٢١)، ودولة دمشق التي اتخذت من العاصمة اسماً لها.

و«القومية»، و«سيادة الشعب»، في أنظمة الحكم العربية الناشئة بغية تحقيق الاستقرار والتوازن السياسي، لم تحقق نجاحاً في البيئة الشرقية التي كانت تجربة أخرى تعتمد على منظومة إدارية مغايرة، تقوم على «الشورى»، و«الإجماع»، ونظام «الملة»، وغيرها من المفاهيم التي شكلت في مجملها نظاماً تعديلاً يختلف تماماً عن النمط الغربي.^(١)

وأدى إقحام تلك المفاهيم بصورة سطحية في نُظم الحكم إلى إحداث اختلال مجتمعي، خصوصاً عند الأقليات، فحديث المنظرين القوميين عن: «القواسم المشتركة» لدى غالبية أبناء المجتمع كان يعني بالمقابل وجود «خصوصيات» لا بد من حمايتها عند أبناء الطوائف، مما دعم مطالبهم بالاستقلال.

وأدى الحديث عن وجود «أكثرية» تطالب بالحكم إلى افتراض وجود «أقلية» مضطهدة تطالب بتدخل القوى الكبرى لحمايتها، كما أن فكرة «الاحتكام إلى الشعب» في تلك المرحلة كانت تعني بالضرورة تسليم السلطة التشريعية إلى الغالبية العربية السنية، ما أثار سخط أبناء الأقليات من عدم اعتراف النظام العلماني لهم بأية ميزة عن سائر المواطنين.

ولذلك فإن الفكر القومي لم يتمكن من تقديم بديل واضح، إذ إن تبني السياسة العلمانية كان سلاحاً ذو حدين، فبينما اعتبرها القوميون وسيلة لتوحيد المجتمع على أساس العرق واللغة، نظر أبناء الطوائف إليها كمحاولة لتذويهم في المجتمع.

وظهرت المفارقة بين: التنوع النظري العريق القائم على مفهوم العالمية (cosmopolitan) الذي تمتعت به المنطقة العربية عبر التاريخ، وبين قيام الدولة القومية التي مثلت انتكاسة للبعد التعددي المنفتح نحو مختلف المذاهب والطوائف والأديان.

وسرعان ما غرقت الجمهوريات العربية في دوامة الانقلابات العسكرية، بخلاف الملكيات العربية التي ظهر معظمها في القرن الثامن عشر.^(٢)

(1) Kedourie (1988), "Ethnicity, Majority and Minority in the Middle East", in Milton E. and Rabinovich I., editors (1988); Ethnicity, Pluralism and the State, London, pp.25-31.

(٢) تأسس حكم آل الصباح في الكويت عام ١٧١٦، وحكم بني إياس في أبو ظبي عام ١٧٤١، وآل بوسعيد في عمان عام ١٧٤٤، والدولة السعودية الأولى عام ١٧٤٤، وآل خليفة في البحرين ١٧٨٣، أما حكم السلالة العلوية بالمغرب فتأسس عام ١٦٦٦.

سنة التأسيس (الاستقلال)	الجمهورية	
١٩٤٣	الجمهورية اللبنانية	١
١٩٤٦	الجمهورية العربية السورية	٢
١٩٥٣	الجمهورية المصرية	٣
١٩٥٦	جمهورية السودان	٤
١٩٥٧	الجمهورية التونسية	٥
١٩٥٨	الجمهورية العراقية	٦
١٩٦٠	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٧
١٩٦٢	الجمهورية العربية اليمنية	٨
١٩٦٢	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٩
١٩٦٧	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	١٠
١٩٦٩	الجمهورية العربية الليبية	١١
١٩٦٩	الجمهورية الصومالية الديمقراطية	١٢
١٩٧٥	جمهورية جزر القمر	١٣
١٩٧٧	جمهورية جيبوتي	١٤

جدول (١٨) تشكل الجمهوريات العربية

ويمكن ملاحظة تركيز معظم بؤر التوتر عقب انتهاء الحرب الباردة في المنطقة العربية، وخاصة منها ما يتعلق بمهددات معابر الملاحة والتجارة، وأمن الطاقة، والصراع العربي-الإسرائيلي، وحروب الخليج الثلاثة، والتدخل السوفيتي في أفغانستان، ومشروع التوسع

الفارسي عقب الثورة الإيرانية (١٩٧٩)، وظهور جماعات التطرف والغلو، وما نتج عن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من تدويل للصراع. ونتيجة للدعم الخارجي الذي تلقته العديد من الجماعات الإثنية والطائفية، فقد تنامت أدوار القوى غير التابعة للدول (non state actors)، بحيث أصبحت المعادلة الإقليمية عصبية على المعالجة التقليدية، بعد أن انخرطت جيوش الدول الكبرى مباشرة في الصراع. وبحلول عام ٢٠١١ (أي في غضون ٦٥ سنة من تشكل أول كيان جمهوري عربي)، انهارت منظومة الجمهوريات العربية على وقع الاحتجاجات الشعبية، وتحولت معظمها إلى دول فاشلة.

الجغرافيا وإشكاليات المكان

رأى الباحث البريطاني فريد هاليداي أن الموقع الجغرافي يشكل تمثيلاً مادياً ومحايداً للتقسيمات البشرية، بحيث يمكن القول: إن موقع الدولة هو أول ما يحدد هويتها وسياساتها، واعتبر أن الدافع الرئيس لسياسات إيران التوسعية هو جغرافيتها، وليست إيديولوجيتها التي تغيرت عبر العصور، فمعظم سطح البلاد يتكون من أراضٍ وعرة، تكثر فيها الجبال، وتغطي معظم سطحها صحراوان كبيرتان، تعدان من أكثر صحاري العالم جفافاً وجَدباً، ويتسم مناخها بالتطرف الشديد، ما يجعلها تعاني من ندرة الموارد. ودفعت تلك التضاريس الوعرة بالسلطات السياسية للبحث عن الموارد في الخليج العربي الذي مثل شريان الحياة لإيران عبر التاريخ، ما دفعها لتبني سياسات توسعية وربط تحقيق أمن الداخل بالهيمنة الخارجية، سواء أكان ذلك في الحقبة الإخمينية أو الساسانية أو القومية أو «الإسلامية»، حيث اعتبر هاليداي التشيع عنصراً طارئاً في الثقافة الإيرانية، وأن دعوى «تصدير الثورة» في الحقبة الحديثة ليست سوى أداة شكلية لتبرير النزعات التوسعية الفارسية التي تميز بها التاريخ الإيراني عبر القرون.^(١) وعلى الصعيد نفسه فإن الأطماع العراقية في الكويت لم تكن تقتصر على طموحات صدام حسين العسكرية في تسعينيات القرن المنصرم، بل تعود إلى مراحل سابقة في

(١) فريد هاليداي (٢٠٠٤) دراسات شرق أوسطية، ترجمة أحمد رمو، دار علاء الدين، دمشق، ص. ١١١. ١١٦.

عهد عبد الكريم قاسم (١٩٦١)، وامتدت لما بعد عام ٢٠١١، عندما وقع التوتر حول نية الكويت إنشاء «ميناء مبارك الكبير»، ولا ترتبط تلك الأطماع بإيديولوجية شيوعية أو بعثية أو شيعية، بل بواقع جغرافي يدفع السلطات العراقية لمحاولة توسيع إطلالتها البحرية بعد أن تم حصر منفذها البحري الوحيد في بقعة صغيرة ببلدة «أم قصر» جنوب البلاد.

وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين سوريا ولبنان، إذ لا تقتصر دوافع الهيمنة السورية على طموحات البعث خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٥، بل تعود الأزمنة إلى مرحلة ترسيم الخريطة السياسية في العقد الثاني من القرن العشرين، حيث لم يبقَ للجمهورية السورية من ساحل الشام الممتد لأكثر من ٨٠٠ كم (بين كلكيلية وسيناء) سوى ١٨٣ كم، فيما وزعت باقي المناطق الساحلية على كل من: فلسطين (٢٤٠ كم)، ولبنان (٢٠٠ كم)، ولواء الاسكندرونة (٢٠٠ كم)، ونتيجة لذلك فقد حيل بين مناطق سوريا الداخلية وبين المنافذ البحرية لها، فحُرمت دمشق من الوصول إلى مينائي حيفا وبيروت القريبين منها، وحُرمت حمص من الوصول إلى ميناء طرابلس، وحُرمت حلب من الوصول إلى ميناء الإسكندرون، وسيبقى هذا العنصر مصدر توتر بين الجارتين، ودافعاً لوصول المدن الكبرى بمنافذها البحرية كلما توفرت القدرة على تحقيق ذلك.

ويمكن القول: إن هنالك «حتمية جغرافية» ترسمها الصحاري والجبال والبحار والموارد الطبيعية والثروات، وليس الإيديولوجيات أو الحكومات التي تتغير عبر العصور، وخاصة فيما يتعلق بتأثير العوامل الجغرافية على التطور السياسي، ودفعت تلك الحقائق بالمؤرخ بروديل إلى القول: «إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية».^(١)

ولا شك في أن الجغرافيا كانت، ولا تزال صاحبة القول الفصل في الكثير من الأحداث السياسية في المرحلة المقبلة، خاصة وأن المنطقة العربية تشرف على رقعة جغرافية تعتبر الأهم بين قارات العالم الرئيسية، وتطل على ممرات مائية إستراتيجية تضمن لها الهيمنة في الملاحة وطرق المواصلات البحرية.

(1) Fernand Braudel (1995) A History of Civilizations, Penguin Books, London.

ولم تفقد هذه الدول أهميتها رغم ضعفها، إذ لا تزال تتمتع بمخزون ثروات طبيعية يمكن أن تجعلها الأكثر ثراءً بين المنظومات الاقتصادية في العالم، من حيث توفر احتياطات النفط، والغاز الطبيعي، والأراضي الزراعية، ووفرة الموارد الطبيعية والثروات البشرية التي تجعلها فاعلة ومؤثرة في السياسة الدولية، وتُمكنها من تحقيق نهضة كبيرة في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

معضلة الأمن الإقليمي

شهدت حقبة الثمانينيات نقاشاً محتدماً حول حصر الدراسات الأمنية في نُخب محدودة من الخبراء في المجال العسكري، حيث برز تيار يدعو إلى استيعاب المهددات غير العسكرية، ودراسة المخاطر على مستوى ما دون الدولة، ويطالب بمزيد من الشفافية في إدارة الشؤون الأمنية والإستراتيجية.

وسرعان ما انتقلت تلك الحوارات من دوائر: صناع القرار، والأكاديميين، والجامعات، ومراكز البحث، إلى القطاع الشعبي، عبر وسائل الإعلام التي تنامي اهتمامها بالمجالات الأمنية والإستراتيجية، حيث ظهر عدد من الباحثين الغربيين الذين استقطبت كتاباتهم اهتماماً شعبياً واسعاً، كستيفن والت، وباري بوزان، وأولي ويفر، ومحمد أيوب، وجوزيف ناي، وريتشارد إيلمان، وغيرهم من الباحثين الذي كان لهم دور كبير في إعادة صياغة مفهوم الأمن للرأي العام.^(١)

كما برزت في تلك الفترة؛ الباحثة الألمانية، هلغا هفتندرون، التي وسعت نطاق البحث الأمني خارج إطار الدولة ومؤسساتها، ودعت إلى فهم التباينات النوعية في الأقاليم عبر تقصي الأبعاد التاريخية، والقيمية، والثقافية، والاقتصادية، والبني المجتمعية، وغيرها من الخصوصيات التي تميز كل إقليم عن غيره.^(٢)

وقاد محمد أيوب مدرسة جديدة أُطلق عليها «الدراسات الأمنية للعالم الثالث»، انطلقت من التشكيك بقدرة النظريات التقليدية على تفسير الأحداث العالمية، وخاصة في دول

(١) سليم قسوم (٢٠٢٠) الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص.ص ٧٣-٨٤.

(2) Helga Haftndorn (1991) "The security puzzle :Theory-building and discipline building in international security", International Studies Quarterly, Vol. 35, p.12.

«العالم الثالث»،^(١) معتبراً أنه لم يعد من الممكن اتخاذ «الدولة» كوحدة أساسية في التحليل السياسي، خاصة وأن مهددات «ما دون الدولة» (كالاضطرابات الإثنية والمذهبية)، و«ما فوق الدولة» كالجريمة العابرة للحدود، والإرهاب الدولي، والأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية، باتت أكثر خطورة على العالم من المهددات العسكرية التقليدية.^(٢) وظهرت العديد من المصنفات التي تؤكد تلك الحقائق، حيث قدّرت إحدى الدراسات أنه من أصل ١٢٠ حرباً وقعت في العالم خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٧٦، كان ١٠.٢ منها حرباً داخل الدول، نتيجة صراعات إثنية أو عرقية، أو حروب أهلية، أو حروب مناوئة للنظم السياسية.^(٣)

وأحصت الدراسة نفسها، في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦، وقوع نحو ٦٦ حرباً داخل الدول، ونحو ٣٠ حرباً أهلية، ما أسهم في نقض معطيات النظرية الواقعية التي تركز على أساس أن تحقيق الأمن الدولي يتم من خلال الحد من الحروب بين الدول. وقدمت «مدرسة العالم الثالث» بديلاً يركز على تقصي مهددات ما دون الدولة (intra-state) كمحاور أساسية في التحليل الأمني، وذلك على اعتبار أن جذور عدم الاستقرار في العالم الثالث هي داخلية في الأساس، وأنها تأتي نتيجة هشاشة الدول التي تأسست في حقبة التحرر من الاستعمار، وأنه من غير الممكن تحقيق الأمن عبر الاقتصار على المعالجة العسكرية أو تعزيز مركزية الدولة، وإنما من خلال معالجة التشوهات التي طرأت في حقبة التأسيس.^(٤)

(١) العالم الثالث: مصطلح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، استخدم لأول مرة عام ١٩٥٢، للدلالة على الدول التي لا تنتمي إلى الدول الصناعية المتقدمة، وهي مجموعة دول كانت تخضع للاستعمار الأوروبي، وحققت استقلالها حديثاً. ويطلق عليها كذلك اسم «الدول النامية»، وهي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض مقارنة بالدول المتقدمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتعاني هذه الدول من التخلف الاقتصادي، وتسمى أيضاً «دول الجنوب» لكون أغلبها يقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

(2) Ayoob, M (1986) Regional Security in the Third World, p. 80.

(3) Amitav Acharya (1997) "The periphery as the core: The third world and security studies", In Keith Krause and Michael C. Williams (ed.), Critical Security Studies :Concepts and Cases , UK: UCL Press. p. 301.

(4) Sarah Tarry (1999) "Defining Security: Normative Assumptions and Methodological Shortcomings", Journal of Military and Strategic Studies, Vol2, (Fall 1999).

وكخطوة أولى لمعالجة الهشاشة الإقليمية؛ ابتكر أيوب آلية لتقييم عوامل الضعف في الدول النامية، تقوم على النقاط التالية:^(١)

١- مهددات ما دون الدولة: فالخطر على أمن الدول النامية يأتي من عوامل داخلية أكثر من العوامل الخارجية، نتيجة المهددات الثقافية والإيديولوجية والدينية والإثنية والسياسية.^(٢)

٢- ضعف النخب الحاكمة: وعدم قدرتها على تشييد أركان الدولة القومية، وفشلها في تشكيل سلطة سياسية واضحة، وعجزها عن صياغة رؤية أمنية شاملة.

٣- عسكرة نظام الحكم: الذي غالباً ما يأخذ السمة الاستبدادية، والتي قد تبدو قوية ومتماسكة وصارمة في الظاهر، لكنها تعاني من أعراض الضعف الاقتصادي والسياسي والأمني، نتيجة تردي القطاع المدني وتضييق دائرة المشاركة السياسية.

٤- الدور الاستعماري: حيث خضعت العديد من الدول النامية لنظم الانتداب والوصاية الأوروبية في حقبة ما بين الحربين العالميتين، ولم تبذل السلطات الاستعمارية جهوداً كافية لإنشاء كيانات سياسية قادرة على الاستمرار، بل رسمت حدود تلك الدول وفق مصالحها، وأمعنت في دعم الحركات العسكرية الانقلابية عقب الاستقلال للتأكد من بقاء تلك الدول في فلكها خلال الحرب الباردة.

٥- العنصر التاريخي: المتمثل في عدم وجود إرث نُظُمي في الإقليم، وخاصة في المنطقة العربية التي خضعت للحكم العثماني زهاء ٤٠٠ سنة، وذلك بالمقارنة مع التشكل التدريجي والبطيء في أوروبا منذ مرحلة «النهضة» و«التنوير»، إلى الثورات الفرنسية والصناعية، إلى الحد من سلطات الملكية، إلى التمثيل الشعبي، حتى وصلت إلى ما هي عليه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في الدول النامية خلال فترة قصيرة.

٦- انعدام التجانس المجتمعي: المتمثل في تهميش العديد من الفئات المجتمعية وممارسة

(1) Ibid. pp. 8-20.

(٢) كما هو الحال بالنسبة لتأثير الثورة الإيرانية (١٩٧٩) التي أحدثت شروخاً أمنية لدى العديد من الدول العربية، ليس عبر الغزو والتهديد بالأسلحة فحسب، بل من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، ودعم بعض الجماعات المحلية وتسليحها، وإنشاء ميليشيات شيعية ودعمها بالمال والأسلحة.

التمييز ضدها، الأمر الذي يدفعها لتشكيل حركات انفصالية، وشن الصراعات المسلحة، أو الانضمام لتيارات سياسية تطالب بالحكم الذاتي.

٧- التدهور الاقتصادي: المتمثل في فشل النخب الاستبدادية في تحقيق الرفاهية، وعدم مراعاة العدالة في توزيع الثروات، وتفشي البطالة والفساد والفقر والتضخم وغيرها من مظاهر التردّي الاقتصادي.

٨- التشوهات الجيوسياسية: المتمثلة في ترسيم حدود الدول النامية وفق تفاهات تراعي مصالح الدول الاستعمارية وتقسيم مناطق النفوذ بينها، وما نتج عن ذلك من صراعات بين الدول، وخاصة منها تلك الدول التي حُرمت من الموارد الطبيعية.

٩- ضعف الممارسة الأمنية: المتمثل في عدم قدرة السلطة على معالجة مشاكلها الأمنية محلياً، ولجوءها إلى ممارسات القمع والكبت بدلاً من معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ما أدى إلى تأجيج الاحتجاجات الشعبية وتسبب بتوتر في العلاقة بين السلطة والمجتمع.

١٠- التدخلات الخارجية: المتمثلة في سعي قوى خارجية إلى تعزيز نفوذها من خلال تسليح بعض الجماعات، ودعم الحركات الانقلابية، وتعزيز الأدوار السلبية للميليشيات المسلحة التي تعمل على إضعاف الحكم المركزي.

١١- نمط العلاقة بين دول الإقليم: والتي عادة ما تنحو باتجاه الاستقطاب السلبي في الدول النامية، ونزوع البعض لعسكرة الخلافات، وتأجيج الصراعات البينية ودعم حركات التمرد.

وفي تعليقه على التدخل الخارجي في الأزمات الوطنية؛ رأى بينجامين ميللر، أن مهددات أمن الدول النامية تأتي نتيجة عوامل محلية، بينما يقتصر التدخل الخارجي على محاولات الاستفادة منها ومحاولة ترجيح الميزان العسكري لصالح الأطراف الموالية لها. وتكمن المشكلة في أن التدخل الخارجي لا يأتي في الغالب لأغراض تنموية وإنسانية، وإنما في عسكرة الصراعات وإذكائها.^(١)

(1) Miller (2007) States, Nations and the Great Powers, pp. 13-14

المعضلة الأمنية

إستراتيجية «الدمار الأكيد»

ظهرت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من المنظرين العسكريين الذين دافعوا عن خوض حروب المستقبل باستخدام قوات عالية الميكنة، وشملت هذه المجموعة شخصيات بارزة، مثل: الباحث الإنجليزي ليدل هارت، والرئيس الفرنسي شارل ديغول، وغيرهم ممن اعتبروا أن الحرب هي قضية عسكرية فنية بالدرجة الأولى، وأن التقنية الحديثة هي العامل الأكثر حسماً في الصراعات المستقبلية.

ويعتبر الضابط البريطاني جون فوللر (ت ١٩٦٦) من أبرز منظري «الحروب المدرعة»، إذ إنه نشر أكثر من ٤٥ كتاباً في فنون الحرب، تناول فيها سبل تحقيق صدمات كبيرة في نفسية العدو من خلال الطائرات والمدرعات، واعتبر أن: «الأسلحة المناسبة تشكل نسبة ٩٩ بالمئة من النصر، ولا تمثل الإستراتيجية والسيطرة والقيادة والشجاعة والانضباط والإمداد والتنظيم وغيرها من العناصر المعنوية والمادية للحرب شيئاً مقارناً بتفوق الأسلحة، وستمثل في أفضل تقدير نسبة الواحد بالمئة المتبقية».

وتزامنت تلك الكتابات مع قيام عدد من الإستراتيجيين العسكريين ببحث إمكانية تطوير تقنيات يمكن أن تقلص من عبء الاحتكاك، وتساعد على إلحاق أكبر خسائر ممكنة بقوات العدو، وليس هزيمته فحسب، وتمتعت الولايات المتحدة ببيئة أكثر مواءمة للابتكار، حيث ساعد موقعها الإستراتيجي في تجنب التدخلات الأجنبية، وأتاح لها مجال تطوير أفكار جديدة للحرب ومغزاها، حيث ارتبطت فلسفة الحرب في أمريكا بنشر الديمقراطية، وظهرت فئة من الليبراليين الذين رأوا أن الحرب هي مجرد أداة ينبغي أن تستخدم في أمور أسى من السعي للمحافظة على مصالح الدولة، وهي الحريات والمبادئ والقيم.

وتطلبت فكرة خدمة الحرب للمبادئ الأخلاقية اختباراً للأهداف الإستراتيجية، بحيث لم يعد النصر في ساحات الحروب هو الهدف الوحيد، بل يتعين شل العدو تماماً وتدمير

قوته بالكامل، وبناء على ذلك فقد تبنى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيلت (١٩٣٣-١٩٤٥)، برنامجاً لتصنيع الأسلحة أطلق عليه اسم: «ترسانة الديمقراطية»، ويتمثل في تزويد الجيش الأمريكي وحلفائه بما يحتاجونه من أسلحة لتمكينهم من محاربة القوى الاستبدادية ونشر الديمقراطية.

ونظراً للاعتقاد السائد بأن الولايات المتحدة تخوض حروباً «عادلة» ضد قوى «الشر» المتمثل في: الفاشية، والنازية، والشيوعية، والإرهاب، والاستبداد؛ فقد منح الإستراتيجيون الأمريكيون أنفسهم حق تطوير أسلحة الدمار الشامل واستخدامها إن تطلب الأمر، ونتج عن ذلك قيامهم بصياغة إستراتيجية نووية أطلقوا عليها اسم: «الدمار الأكيد»، والتي مثلت تراجعاً عن نهج القوة المضادة، وعن التعهدات السابقة بتجنب استخدام المدن والمناطق الأهلة بالسكان.

وتنسب تلك الإستراتيجية إلى وزير الدفاع روبرت مكنمارا (١٩٦١-١٩٦٨)، الذي أعلن أنه سيتم استهداف المدن السوفيتية إذا ما اندلعت حرب نووية، وأن الولايات المتحدة ستقوم بتدمير الاتحاد السوفيتي بصفته كياناً اقتصادياً، وليس عسكرياً فحسب. وتضمنت تلك الإستراتيجية إلحاق أكبر دمار ممكن بصناعات الاتحاد السوفيتي، حيث رأى مكنمارا، أن الاحتفاظ بالقدرة على قتل ما بين ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من سكان الاتحاد السوفيتي، وتدمير نحو ٥٠ بالمئة من صناعته، سيكون كافياً لردع هجوم نووي على الولايات المتحدة. وقدر ذلك بنحو ٤٠٠ ميغاطن من القوة التدميرية التي يمكن توجيهها ضد السوفييت. وبعد أن ترك مكنمارا منصبه عام ١٩٦٨، تمت مراجعة إستراتيجية «الدمار الأكيد»، لكن القوات الأمريكية نفذت عمليات عسكرية تتضمن تدمير المدن، في العديد من حروبها خلال السنوات التالية.

عسكرة النزاعات

أما في العالم العربي؛ فقد مثل اللجوء إلى القوة المدمرة ضد الخصوم أحد أبرز ملامح الفترة ١٩٤٨-٢٠١٠، ومثل اللجوء إلى الحرب الوسيلة الأبرز في محاولات حسم النزاعات، ويُظهر الشكل أدناه الحروب التي خاضتها الدول العربية خلال تلك الفترة، والتي جعلت المنطقة من أكثر مناطق العالم توتراً.

م	الحرب	الفترة الزمنية	المستوى
١	الحرب مع إسرائيل	١٩٤٨	إقليمي
٢	حرب التحرير الجزائرية	١٩٦٢-١٩٥٤	إقليمي
٣	الحرب الأهلية الأولى في السودان	١٩٧٢-١٩٥٥	محلي
٤	العدوان الثلاثي على مصر	١٩٥٦	دولي
٥	التدخل الأمريكي في لبنان	١٩٥٨	دولي
٦	تمرد الحزب الديمقراطي الكردي بالعراق	١٩٧٥-١٩٦١	محلي
٧	الحرب الأهلية في اليمن	١٩٧٠-١٩٦٢	محلي
٨	ثورة ظفار في عمان	١٩٧٥-١٩٦٢	محلي
٩	ثورة سبتمبر شمال اليمن	١٩٦٢	محلي
١٠	ثورة أكتوبر في اليمن	١٩٦٣	محلي
١١	حرب الرمال بين المغرب والجزائر	١٩٦٤-١٩٦٣	إقليمي
١٢	حرب الاستنزاف بين العرب وإسرائيل	١٩٧٣-١٩٦٧	إقليمي
١٣	حرب «حزيران» بين العرب وإسرائيل	١٩٦٧	إقليمي
١٤	«معركة الكرامة» بين العرب وإسرائيل	١٩٦٨	إقليمي
١٥	«أيلول الأسود» بالأردن	١٩٧١-١٩٧٠	إقليمي
١٦	الغزو الإيراني لجزر الإمارات الثلاث	١٩٧١	إقليمي
١٧	حرب «أكتوبر» بين العرب وإسرائيل	١٩٧٣	إقليمي
١٨	حرب الصحراء الغربية	١٩٧٩-١٩٧٥	إقليمي
١٩	الحرب الأهلية اللبنانية	١٩٩٠-١٩٧٥	محلي
٢٠	حرب الأيام الأربعة بين مصر وليبيا	١٩٧٧	إقليمي
٢١	حرب «الليطاني» بجنوب لبنان	١٩٧٨	إقليمي
٢٢	الحرب الليبية التشادية	١٩٨٧-١٩٧٨	إقليمي
٢٣	الحرب العراقية الإيرانية	١٩٨٨-١٩٨٠	إقليمي

م	الحرب	الفترة الزمنية	المستوى
٢٤	التمرد الكردي شمال العراق	١٩٨٨-١٩٨٠	محلي
٢٥	عمليات جيش البعث في المدن السورية	١٩٨٢-١٩٨١	محلي
٢٦	الغزو الإسرائيلي للبنان	١٩٨٢	إقليمي
٢٧	الحرب الأهلية الثانية في السودان	٢٠٠٥-١٩٨٣	محلي
٢٨	أحداث خليج سرت	١٩٨٦	محلي
٢٩	الحرب الأهلية الأولى في اليمن	١٩٨٦	محلي
٣٠	الانتفاضة الفلسطينية الأولى	١٩٩٣-١٩٨٧	محلي
٣١	الحرب الموريتانية-السنغالية	١٩٩١-١٩٨٩	إقليمي
٣٢	حرب الكويت	١٩٩١-١٩٩٠	دولي
٣٣	العشرية السوداء في الجزائر	٢٠٠٢-١٩٩١	محلي
٣٤	تمرد الأكراد والشيعية في العراق	١٩٩١	محلي
٣٥	الحرب الأهلية في جيبوتي	١٩٩٤-١٩٩١	محلي
٣٦	الحرب الأهلية الثانية في اليمن	١٩٩٤	محلي
٣٧	الحرب الأهلية في الصومال	١٩٩١-؟	محلي
٣٨	الانتفاضة الفلسطينية الثانية	٢٠٠٥-٢٠٠٠	محلي
٣٩	الغزو الأمريكي للعراق	٢٠٠٣	دولي
٤٠	العدوان الإسرائيلي على لبنان	٢٠٠٦	إقليمي
٤١	الصراع الداخلي في العراق	٢٠٠٨-٢٠٠٦	محلي
٤٢	غزو أنجوان بجزر القمر	٢٠٠٨	إقليمي
٤٣	العدوان الإسرائيلي على غزة	٢٠٠٩-٢٠٠٨	إقليمي

جدول (١٩): أبرز النزاعات المسلحة العربية خلال الفترة ١٩٤٨-٢٠١٠

ومع الإقرار بصعوبة الفصل بين مستويات الصراع، نظراً لتداخل الأزمات والتدخلات الخارجية؛ إلا أنه من الواضح أن النزاعات المحلية كانت السبب الرئيس في إذكاء الحروب

بنسبة ٤٧ بالمئة، تبعثها الخلافات الإقليمية بنسبة ٤١ بالمئة، مقابل خمسة حروب دولية، بنسبة ٥ بالمئة فقط.

ويجدر التنبيه إلى أن القائمة أعلاه، قد اقتصر على الحروب «الرئيسية» فحسب (Major Armed Conflicts)، والتأكيد على أن السلطات السياسية وخصومها (المحليين والإقليميين) لم يتوقفوا عن استخدام السلاح في مواجهاتهم المتوسطة والصغيرة كذلك، حيث أكدت إحدى قواعد بيانات الصراع الدولي، أن الصراع العربي-الإسرائيلي تسبب بنحو ١٧ حالة «صراع عنيف» خلال الفترة ١٩٤٥-٢٠٠٠، بينها عشر أزمات مسلحة عنيفة، مثل: حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية (١٩٦٩-١٩٧٠)، والانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، يضاف إلى ذلك عشرات العمليات الإستراتيجية المحدودة، كقصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي (١٩٨١)، وقصف العراق الصاروخي لإسرائيل (١٩٩١)، ومئات العمليات التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون وتنظيمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية.^(١)

وتؤكد هذه النتائج صحة أطروحات ميللر الذي رأى أن النزاعات الإقليمية تأتي نتيجة عوامل محلية، وليس بسبب التدخل الخارجي، حيث أشارت تقديرات النزاعات العسكرية إلى ارتفاع المعدل السنوي للنزاعات الداخلية (Intrastate) في العالم، من ٣٠ نزاعاً خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠١١، إلى ٧٠ نزاعاً خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٩، واحتلت المنطقة العربية المعدل الأعلى في التدخل الخارجي بالنزاعات المحلية العربية، إذ تبين أن هناك من ٦ إلى ٧ دول أجنبية تتدخل سنوياً في النزاعات المحلية العربية خلال الفترة المشار إليها.

ويمكن ملاحظة تنامي أدوار عصبويات ما دون الدولة (المناطقية، والعشائرية، والإثنية، والطائفية، والدينية) في تأجيج الحروب الداخلية، وذلك نتيجة المصاعب التي تواجهها الجمهوريات الهشة في تحقيق التجانس المجتمعي، فيما يأتي الاقتصاد كعامل آخر في

(١) محمد عبد السلام (٢٠٠٤) الحروب العربية الإسرائيلية، واعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات (Kosimo DataBank)، التي أعدت في إطار برامج معهد (Heidelberg) الألماني لبحوث الصراع الدولي، متضمنة وقائع الصراعات الدولية في الفترة بين عامي ١٩٤٥ و ٢٠٠٠.

تأجيج الحروب، حيث يتسبب الصراع على الموارد، وما ينتج عنه من مظاهر الفقر، وارتفاع نسب البطالة، وغياب العدالة الاجتماعية، باندلاع الصراعات المسلحة. وبالإضافة إلى دور البيئة الدولية في تأجيج النزاعات المسلحة في العالم العربي؛ وقيام عدد من الدول الخارجية بدعم الميلشيات الإثنية والطائفية وحركات التمرد؛ مثلت سلطوية الأنظمة ونزوعها إلى العسكرية العامل الأكبر في تأجيج تلك النزاعات بدلاً من معالجتها بالأساليب القانونية أو الدبلوماسية؛ حيث أحصت إحدى الدراسات وقوع أكثر من ١٢٠ انقلاباً في العالم العربي منذ منتصف القرن العشرين، منها نحو ٤٠ انقلاباً ناجحاً لتغيير الحكم، وأكثر من ٨٠ عملية انقلاب فاشلة.

وعلى الرغم من طول أمد الصراعات المحلية والحرب الأهلية؛ إلا أن الحروب الإقليمية والدولية كانت أكثر فداحة، حيث قُدرت الخسائر البشرية والنفقات المالية لكل من: الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وحرب الخليج الأولى (١٩٩٠-١٩٩١) بنحو ٧٢٠ ألف قتيل، و ٩٥٠ مليار دولار من الخسائر، مقارنة مع خسائر الحروب العربية-الإسرائيلية الرئيسية الخمسة، والتي قُدر عدد قتلاها مجتمعة بنحو ٢٠٠ ألف قتيل، فيما بلغ مجموع خسائرها نحو ٣٠٠ مليار دولار.

وبلغ مشهد الصراع العربي ذروته خلال الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حيث شارك في العملية نحو ٢٧٠ ألف جندي، معظمهم من الأمريكان، وقيام أكثر من ٣٠ دولة أخرى بإرسال الوحدات العسكرية أو المساعدات أو المعدات، وقُدر عدد القتلى بأكثر من مليون نسمة، فيما قُدر الصليب الأحمر عدد المشردين العراقيين بمليونين وثلاثمائة ألف شخص.^(١)

سباق التسلح

نظراً لتنامي النزاعات المسلحة الكبرى في المنطقة؛ فقد احتاجت الدول العربية لمضاعفة إنفاقها على التسلح، حيث لاحظت دراسة نشرها وليد عبد الحي، ارتفاع «قيم مؤشر العسكرية للدول العربية» بصورة كبيرة، مؤكداً تقدم ١٢ دولة عربية في رتبها العالمية

(1) Dan Vergano (2013) "Half-Million Iraqis Died in the War, New Study Says: Household survey records deaths from all war-related causes, 2003 to 2011", National Geographic, 16 October 2013.

كمستورد للسلاح، وأن من بين أعلى عشرة دول في العالم في مؤشر «العسكرة» ٧ دول عربية، وهو ما يعني أن ٧٠٪ من الدول «الأعلى عسكرة» في العالم عام ٢٠٠٠، كانت دولاً عربية.

وفيما تستمر «إسرائيل» بتبوء مركز الدولة الأولى عالمياً في ميدان العسكرة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠؛ ارتفع إجمالي الإنفاق العسكري العربي خلال الفترة نفسها إلى أكثر من ضعف الإنفاق العالمي، ما يجعل الإقليم العربي هو الأعلى عالمياً في الإنفاق العسكري بإجمالي بلغت قيمته ١١٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠، فيما أنفقت دول المغرب العربية خلال سنة ٢٠٢٠ ما قيمته ٢٤,٧ مليار دولار، بزيادة مئوية عن سنة ٢٠١١ بلغت ٤٢٪ ومثلت ١,٢٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي.^(١)

وتُمثّل مشتريات السلاح البند الأكثر ثقلًا في الإنفاق العسكري العربي، حيث زادت الدول العربية إنفاقها على شراء الأسلحة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ بنحو ٦١٪، وارتفع معدل نصيب الإنفاق العسكري العربي من إجمالي الإنفاق الحكومي سنة ٢٠١٩، إلى نسبة ١٢,١٣٪ بالمقارنة مع النسبة العالمية التي بلغت ٦,١٪، أي إن العالم العربي ينفق على العسكرة قياساً لإنفاقه على القطاعات الأخرى ضعف المعدل العالمي، وتؤكد الأرقام أن نحو ٧ دول عربية تفوق معدل إنفاقها العسكري على إنفاقها في قطاع الصحة قياساً لإجمالي الإنفاق الحكومي.

ولاحظ عبد الحجي، وجود ارتباط بين ارتفاع مؤشر العسكرة وبين تراجع الحريات المدنية في العالم العربي حيث تشكل «القيم السياسية» في المجتمع الرابط بين بعدي «العسكرة» و«الحريات المدنية»، ما يجعل المنطقة العربية هي الأعلى في مؤشر عدم الاستقرار السياسي، فمن بين ١٩ دولة عربية توفرت عنها مؤشرات الاستقرار السياسي تبين أن هناك ١٥ دولة عربية تقع في خانة عدم الاستقرار، أي أن مستوى عدم الاستقرار فاق نسبة ٥٠٪.

(١) من بين أعلى ١٥ دولة في العالم في نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج المحلي، كانت هنالك ٨ دول عربية، حسب «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام» (SIPRI - Stockholm International Peace Research Institute)، و ١٠ دول عربية (حسب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS International Institute for Strategic Studies).

وبالنظر إلى التوزيع السكاني وربطه بمستويات عدم الاستقرار، تبين أن ٨٠٪ من العرب يعيشون في دول يصل فيها معدل عدم الاستقرار إلى ٧٥٪. ووفقاً للدراسة فإنه من بين الأقاليم الجيوسياسية السبعة في العالم؛ يحتل العالم العربي المرتبة الأخيرة في مستوى الديمقراطية، حيث تبين أن جميع الدول العربية (باستثناء دولتين) وقعت في خانة «الدول السلطوية».^(١)

القواعد الأجنبية

لا تقتصر ظاهرة العسكرية على السياسات المحلية، بل تشمل التنافس الدولي لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة، بحيث بات الإقليم أكبر مستضيف للقواعد العسكرية الأجنبية في العالم، وعكس ذلك فشل دول المنطقة في حماية معابر التجارة الدولية والمضائق البحرية، وموارد الطاقة، وعجزها عن وقف التهديدات العابرة للدول كالإرهاب والقرصنة وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر، وذلك على الرغم من الإنفاق العسكري الذي بلغ معدلات فلكية.

وتشير المصادر إلى وجود نحو ١٩ قاعدة عسكرية في القرن الإفريقي، لكل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وألمانيا، والصين، واليابان، وإيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا، وإسرائيل، وتركيا، ودولة الإمارات، وروسيا، إلى جانب منطقة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي.

وكذلك الحال في اليمن ومنطقة الخليج العربي التي تعتبر أغنى مناطق العالم من حيث احتياطات وإنتاج الطاقة، والتي تتمركز فيها قواعد برية وبحرية وجوية أجنبية، تعتبر الأكبر على مستوى العالم، لكل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وأستراليا، وتركيا، والصين.

وفيما تستضيف تونس قيادة القوات الأمريكية بإفريقيا «أفريكوم»؛ تنتشر قواعد

(١) وليد عبد العي (٢٠٢١) «مؤشرات العسكرية والإستراتيجيات الأمنية في الدول العربية»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (أغسطس ٢٠٢١) بيروت.

عسكرية غير معلن عنها بصورة رسمية في ليبيا، وفي بعض الدول التي تتحفظ على أعداد القوات الأجنبية فيها.

أما في المشرق العربي؛ فتنتشر عشرات القواعد العسكرية لكل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وفرنسا، وإيران، وتركيا، فيما تشارك عشرات الميليشيات الطائفية الأجنبية، وجماعات المرتزقة، والشركات الخاصة، في كل من العراق وسوريا. يضاف إليها أنشطة «التحالف الدولي ضد تنظيم داعش»، والذي يضم ٨٥ دولة، وتشارك فيه عشر دول بقواتها المسلحة، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وكندا، وبريطانيا، وبلجيكا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، وإسبانيا.

ويعتبر الوجود الأمريكي هو الأكبر في المنطقة، حيث تمتلك «القيادة المركزية» ما يزيد عن ٦٣ موقعاً عسكرياً في ١١ دولة، ويمتد مجال عملها لنحو ٢٥ دولة في المساحة الممتدة بين باكستان شرقاً والمغرب غرباً.

وتحتفظ تلك القواعد بترسانات من الأسلحة الإستراتيجية والمنظومات الدفاعية الصاروخية، والقطعات الجوية والبحرية الأكثر تطوراً في العالم، والتي يمتلك بعضها القدرة على حمل أسلحة نووية.

وتكمن المشكلة في أن الوجود العسكري الخارجي في المنطقة، يقوم على أسس تعاقدية، يتمثل الهدف المعلن منها في تأمين مصالح أمنية وسياسية لأطرافها، لكنها تقوم بدور عكسي عبر تعزيز التدخل الخارجي في الشؤون المحلية، وإذكاء سياسات الاستقطاب، وإضعاف أمن الدول المستهدفة.

ويؤكد نموذج «ريتشاردسون» لقياس العلاقة بين الحروب وسباق التسلح، أن هذا التنافس الدولي لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة يعزز فرص الاضطراب واندلاع الحروب، أكثر من تحقيقه فرص السلام والاستقرار.^(١)

وتمثلت النتيجة المروعة لسياسات التسلح وعسكرة النزاعات بلفظ المنطقة العربية أكثر من ثلث اللاجئين على مستوى العالم، على الرغم من كونها مسقط رأس خمسة

(١) المرجع السابق.

بالمئة فقط من سكان الكرة الأرضية؛ فيما تنامت الاضطرابات المحلية، وازدادت معدلات التدهور الاقتصادي والاجتماعي، حيث يقدر أن نحو ٢١ مليون طفل عربي باتوا خارج المدارس، فيما صُنّف نحو خمسين مليون عربي في خانة الفقراء، وتحولت المنطقة العربية إلى أرض خصبة لعسكرة الشباب ودفعهم إلى التطرف، في ظل قيام مختلف الفئات المحلية المتصارعة باستخدام الأطفال لخوض الحروب.^(١)

هشاشة «المركّب الأمني» العربي

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها المنطقة العربية في سبيل تحقيق التكامل الأمني؛ إلا أنها تتمتع بخاصية البعد القومي، والتي تمنحها اعتباراً معنوياً ونفسياً يمكن أن تكون لها نتائج مهمة على صعيد الهوية المشتركة، باعتبار أن الوطن العربي يشكل وحدة قومية-سياسية، وهو الأمر الذي لم تنجح جامعة الدول العربية في تحقيقه منذ قيامها عام ١٩٤٥.

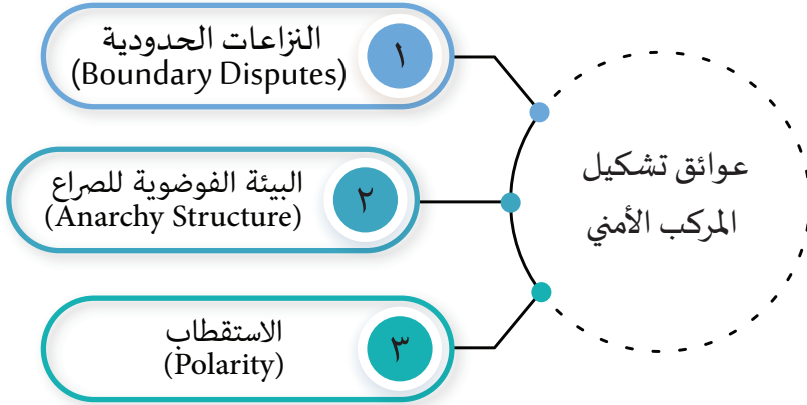
وكان من المفترض أن تشكل الجامعة العربية الإطار المؤسسي لنظام الأمن الإقليمي العربي، وأن تضطلع بمهمة: «توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيما بينها، وصيانة استقلالها وسيادتها، والحرص على مصالحها المشتركة على كافة الأصعدة والمستويات، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي، بما يوفر الاستقرار الداخلي لكل دولة ويؤمن لها الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي».

إلا إنها لم تنجز أياً من الأهداف الأمنية التي وجدت لأجل تحقيقها، حيث تنامت الصراعات المسلحة، وازدادت التدخلات الخارجية، في ظل غياب كامل لسياسات التكامل الاقتصادي، وعدم القدرة على القيام بدور فاعل في القضايا العربية الكبرى. ويمكن ملاحظة أبرز مكامن إخفاق الجامعة فيما يلي:

(١) مهي يحيى (٢٠١٦) «الحروب العربية المتنامية»، مركز مالكولم كير-كارنيغي، ١ يوليو ٢٠١٥.

- ١- فقدان الإرادة السياسية الجماعية، ما جعل نسبة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة هزيلة، وغير مسندة إلى توازن قوى فاعلة تحميها وتدخلها في حيز التنفيذ.
 - ٢- عجز الجامعة عن القيام بأي دور إيجابي في الحروب التي وقعت بين العراق وإيران، والعراق والكويت، والغزو الأمريكي للعراق، وفي القضية الفلسطينية، وفي تقسيم السودان، وحروب الصومال وموريتانيا والمغرب العربي، وغيرها من النزاعات التي كشفت وهن الأمن القومي العربي.
 - ٣- تصاعد الاصطفاف العربي، على محاور متناقضة ومتصادمة، وخاصة فيما يتعلق بالموقف من إيران وبالصراع العربي الإسرائيلي، ووصول الخلافات العربية إلى حد عدم المشاركة في القمم، أو خفض مستوى التمثيل فيها.
- وفي ظل تعالي الأصوات المطالبة بتعديل ميثاق الجامعة، وتصحيح مسار العمل في مؤسساتها، وإنشاء آليات تساعد على القيام بالأدوار المنوطة بها؛ تبدو المشكلة أكبر من مسألة إصلاح المنظمة العربية المترهلة، حيث تعاني المنظمات شبه الإقليمية من الحالة ذاتها، بدءاً بمجلس التعاون لدول الخليج العربي (١٩٧١)، ومجلس التعاون العربي (١٩٨٩)، واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩)، وغيرها من المنظمات الفرعية التي تعاني من التصدع نتيجة تنامي الخلافات بين الدول الأعضاء حول الموقف من إيران، ومن إسرائيل، ومن تركيا، ومن سياسات تلك الدول ذات الطابع التوسعي في المنطقة.
- جدير بالذكر أن مشكلة غياب الانسجام بين الدول الأعضاء يعود إلى مراحل مبكرة من تشكل الدولة العربية، حيث عصفت سياسة المحاور بالأمن العربي خلال العقود السبعة الماضية، بما في ذلك: التنافس بين الهاشميين والسعوديين (١٩٣٠-١٩٥١)، وما أعقبه من احتدام «الحرب العربية الباردة» بين الجمهوريات بقيادة مصر التي اعتنقت الفكر القومي والاشتراكية، وبين الملكيات التقليدية، بقيادة السعودية (١٩٥٢-١٩٧٠)، ومن ثم الانقسام الواقع اليوم بين «محور الممانعة» المؤيد لإيران، ومحور «الاتفاقية الإبراهيمية» الذي ينزع إلى التعاون مع إسرائيل.
- ولا يُتوقع أن تنجح دول المنطقة في تطوير سياسة أمن إقليمية ناجحة خلال الفترة

المقبلة، خاصة وأن الشروط المطلوبة لتأسيس «المركب الأمني»، تكاد تكون غير متوفرة، في ظل العوائق التالية:



شكل (٧) عوائق تشكيل المركب الأمني

وللوصول إلى مستوى بناء نظام إقليمي، لا بد من بذل جهود أكبر في مجالات: تنمية العلاقات الاقتصادية، والربط الاجتماعي والسياسي، وتعزيز الهوية الإقليمية، المتمثلة في الإدراك المشترك بالانتماء لجماعة معينة، وهي أمور تبدو بعيدة المنال في ظل الخلافات المستحكمة، فضلاً عن تنامي النزاعات الإقليمية بصورة غير مسبقة، حيث تحدث تقرير نشره «مرصد الصراعات العالمية» التابع لمجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة (أكتوبر ٢٠٢٢) عن احتدام المخاطر المحيطة بالدول العربية وما حولها، مؤكداً أن ٦ من أبرز ١٠ صراعات بالعالم توجد في منطقة الشرق الأوسط وحولها، فيما قدر تقرير أعدته «مجموعة الأزمات الدولية»، أن أبرز الصراعات في العالم خلال العام ٢٠٢٢، تقع في منطقة الشرق الأوسط وتخومها، وعلى رأسها الصراع العربي-الإسرائيلي، وحرب اليمن، والصراعات في: أفغانستان، وإثيوبيا، وإيران، بالإضافة إلى انتشار جماعات التطرف والغلو في دول الساحل والصحراء الإفريقية.

الثقافة الأمنية المعاصرة

خمس دقائق فقط

«لا أتخيل نفسي بعد تسع سنوات من السجن والعذاب والأمراض الجسدية والنفسية، تأتي لحظة الحرية، فأشعر بالضيق لا أدري أين أذهب، فأهلي جميعهم قتلوا إلا ثلاثة من أخوتي هارين من جحيم الوطن».

بهذه الكلمات ختمت هبة الدباغ كتابها: «خمس دقائق فقط، تسع سنوات في سجون سورية»، الذي يحكي معاناتها على أيدي أجهزة الأمن في السورية في عهد حافظ الأسد. ويجسد عنوان الكتاب ليلة القبض على هبة، نهاية عام ١٩٨٠، عندما داهم غرفتها مجموعة من عناصر الأمن وطلبوا منها أن ترافقهم للتحقيق مدة... خمسة دقائق، فعادت إلى بيتها بعد ٩ سنوات، لتكتشف أنها الناجية الوحيدة من أسرته التي أبيدت بالكامل على أيدي قوى الأمن.

تصف هبة الدباغ في الكتاب تفاصيل مروعة عن حياة السجناء في أقبية المخابرات السورية، وما يتعرضون له من تعذيب على أيدي من يفترض أن يصونوا أمن المواطن. وعلى الرغم من التجربة المروعة التي وقعت للكاتبة، إلا أن ما رشح على وسائل التواصل الاجتماعي من مشاهد التعذيب التي تسربت مع وصول التكنولوجيا إلى الزنازين، كشفت عن تفاصيل أكثر رعباً من تلك التي روتها الدباغ.

فبعد أربعين عاماً من اعتقال هبة؛ نشرت صحيفة «زمان الوصل» (١٩ يناير ٢٠٢٠) تقريراً حول طالبة بجامعة حلب، اسمها فاتن، تحدثت فيه عن تعرضها لنحو ١٧ أسلوباً وحشياً للتعذيب أثناء إقامتها في معتقلات «الأمن» السوري خلال ٦٢ يوماً من الاحتجاز، ابتداء من سحلها أمام الطلاب من شعرها الطويل وسط وابل من الألفاظ السوقية، مروراً بالتعليق على السقف، والضرب بأصابع السليكون الطويل، وإطفاء أعقاب السجائر بجسدها، والصعق بالكهرباء، ووضع جثة سيده متوفية جراء التعذيب إلى جانبها في الحبس الانفرادي، وضربها بالبنادق والعصي والأسلاك الكهربائية، ورش المياه

الساخنة ثم الباردة على جسدها، وحرق يدها بسيخ معدني، وقلع أظافرهما، واضطرابها لمشاهدة اغتصاب فتيات قاصرات.

وفي يناير ٢٠١٤؛ أصدر فريق من المحققين الدوليين في جرائم الحرب والخبراء الجنائيين تقريراً، قيّم فيه «مصادقية منشق من سوريا، كان يخدم في الشرطة العسكرية للحكومة السورية»، (أطلق عليه اسم «قيصر») ثم سرّب، أثناء عمله، نحو ٥٥ ألف صورة لجثث صورها هو وزملاؤه. وأجرى الخبراء تحاليل الطب الشرعي لعينة من ٥٥٠٠ صورة، قدروا أنها تعود إلى نحو ١٣٠٠ جثة، ووجدوا أن ٤٢٪ من الجثث مصابة بالهزال، وبدت علامات «الإصابة بصدمات» (أو رضوض) على ٢٠٪ منها، كما لاحظوا أن هناك صوراً لأشخاص «بدا عليهم تغير اللون وتقرحات في منطقة القدمين وقصبة الساق»، ما يؤكد تعرضهم للتعذيب قبل إعدامهم.

وفي عام ٢٠٢١؛ أصدرت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» تقريرها السنوي العاشر عن التعذيب في سوريا، بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب (٢٦ يونيو)، أكدت فيه توثيقها ٧٢ أسلوب تعذيب يتم ممارستها من قبل أجهزة الأمن السورية، وأن: «الحجم الهائل من التعذيب الذي مورس على أعداد ضخمة من أفراد المجتمع السوري يصل إلى عشرات الآلاف، وبأساليب وحشية».

أما في العراق؛ فنشرت منظمة «هيومان رايتس ووتش» شهادة معتقل سابق في سجن بشرق الموصل عام ٢٠١٨، قال إنه عُذب بشكل متكرر أثناء الاستجواب، وأنه رأى تسعة رجال يموتون أمامه، مؤكداً أن المفرج عنهم لا يبلغون القضاة بتعرضهم لسوء المعاملة خشية الانتقام.

ونشرت منظمة «أمнести» تفاصيل مهولة عن التعذيب في العديد من البلدان العربية، التي يتم فيها اعتقال قادة الرأي والناشطين السلميين، وتحدث عمر الشغري، وهو معتقل سوري سابق في سجن «صيدنايا»، عن دوافع التعذيب قائلاً: «أعتقد أن أهداف التعذيب للمعتقلين تشمل ضبطهم ومحاصرة آمالهم وتدمير الثقة بينهم»، وأضاف: «يساهم الاغتصاب كوسيلة تعذيب بتدمير العلاقات بين المساجين، إذ إن

الثقافة العربية تُهين المغتصَب بغضّ النظر عن الأسباب والظروف وتعزله، والعزلة في السجن هي موت محتمّ».

ومن ضمن قائمة الأهداف الكامنة خلف التعذيب الممنهج، حسب الشغري، تخويف الناس خارج السجن، مؤكداً أنه: «غالباً ما تلجأ الحكومات العربية إلى الإفراج عن بعض المعتقلين، لا لبراءتهم في نظر الحكومات، ولكن لأن خروجهم وروايتهم لتفاصيل التعذيب الذي تعرّضوا له سيزيد الرعب والخوف بين الناس، بما يؤدي إلى الصمت، لأن الأمان أهمّ من الحرية عند أغلب الناس».

الممارسات «الأمنية»

تلقي تلك الشهادات الضوء على معاناة الشعوب العربية، نتيجة الانقسام الكامل بين أمن السلطة وأمن المجتمع، حيث تحصن النخب الحاكمة نفسها بإثارة الرعب في المجتمع لمنع قيام أية معارضة ضدها محلياً، وتعتمد إلى زيادة الإنفاق العسكري لحماية نفسها من جيرانها، دون الالتفات إلى مخاطر إهمال التنمية الاقتصادية على الأمن الوطني. ونتج عن ذلك الإهمال تدهور قطاعات الزراعة والتصنيع، وتنامي اعتماد الدول العربية على الاستيراد، ما أفقدها عنصر «الأمن الغذائي»، وجعلها أكثر تبعية وارتباطاً للخارج. وتفشت في هذه الأثناء مظاهر التدخل الخارجي في شؤون الدول، عبر الدعم الذي تتلقاه بعض المجموعات الإثنية والطائفية، ما أدى إلى: فرض التقسيم في جنوب السودان، وتأسيس حكم ذاتي في مناطق الأكراد بالعراق وسوريا، وتوظيف الخلافات العشائرية في ليبيا للهيمنة على موارد الطاقة، وإذكاء النزاعات الإقليمية في اليمن، وبذل التعهدات لبعض الجماعات الشيعية بإنشاء كيان مستقل لهم على أنقاض بعض الجمهوريات المتداعية.

وبالإضافة إلى نشر القواعد العسكرية؛ توظف بعض القوى الغربية هيمنتها الاقتصادية ونفوذها في الفضاء الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز نفوذها ونشر منظومة من القيم التي تحط من قيمة الثقافات المحلية.

وعلى الرغم من مرور نحو سبعة عقود على تأسيسها؛ إلا أن الجمهوريات العربية لا

تزال عاجزة عن مواكبة التطورات الأمنية، حيث تستمر النخب الحاكمة في التعامل مع مفهوم «الأمن» عبر ثنائية «العسكرة» و«القمع»، ولا يزال ذلك المفهوم مهيمناً في الدوائر الضيقة من النخب الحاكمة التي أمعنت في تعزيز نموذجي «الدولة العسكرية» (Garrison State) و«الدولة الأمنية» (Security state) تحت ذريعة حفظ الاستقرار وحماية أمن الدولة.

ونزعت تلك الدول نحو تقديم أطروحات توجي بحالات «الاستثنائية» و«الطوارئ» التي تتعارض مع أمن وحرية الجماعات والأفراد، فيما استمر هاجس البقاء السياسي مهيمناً لدى النخب الحاكمة، بحيث ارتبط أمن الدولة بصيانة مصالح تلك النخب، وليس بتحقيق أمن الدولة، الأمر الذي يفسر تنامي أجهزة الأمن والاستخبارات، والشرطة، والدرك، وغيرها من قوات حماية السلطة.^(١)

- ففي مصر؛ تراوحت تقديرات قوى الأمن ما بين ١,٥ و ١,٧ مليون عنصر عام ٢٠١٢، وهو ما يمثل حوالي خمس العاملين في الدولة (باستثناء القوات المسلحة).^(٢)

- وفي تونس ارتفع عدد عناصر قوى الأمن من نحو ٤٩ ألفاً عام ٢٠١٠، إلى ٩٧,٧٩٧ عنصر عام ٢٠١٥، أي نحو ١٢ بالمئة من مجموع موظفي الدولة.^(٣)

- وفي اليمن، بلغ عدد الأفراد المسجلين في قطاع الأمن والقوات المسلحة مجتمعين حوالي ٥٠٠ ألف، منهم نحو ١٠٠ ألف يتبعون لوزارة الداخلية، فيما قُدِّر عدد عناصر جهاز الأمن السياسي الذي يتبع رئيس الجمهورية، ما بين ١٢٠ و ١٥٠ ألف عنصر.^(٤)

- وارتفع حجم قطاع الأمن الجزائري إلى نحو ٥٩٠ ألف عنصر عام ٢٠١٤، ما يمثل نحو ٢٩ بالمئة من إجمالي العاملين في الدولة.

(١) سيد أحمد قوجيلي (٢٠١٢) تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص. ٤٢-٦١.

(٢) حسين حموده (٢٠١٢) «معضلة الأمن: مؤسسات الأمن الداخلي بين إعادة الهيكلة والبناء في مصر»، السياسة الدولية، العدد ١٨٨، أبريل ٢٠١٢، وكذلك عبد الخالق فاروق (٢٠١٢) «كيف توخّش جهاز الأمن» في كتاب: «كيف نعيد بناء جهاز الأمن»، تحرير عبد الخالق فاروق، مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة.

(3) http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_jdownloads&Itemid=715&view=finish&cid=1014&catid=28&lang=ar-AA

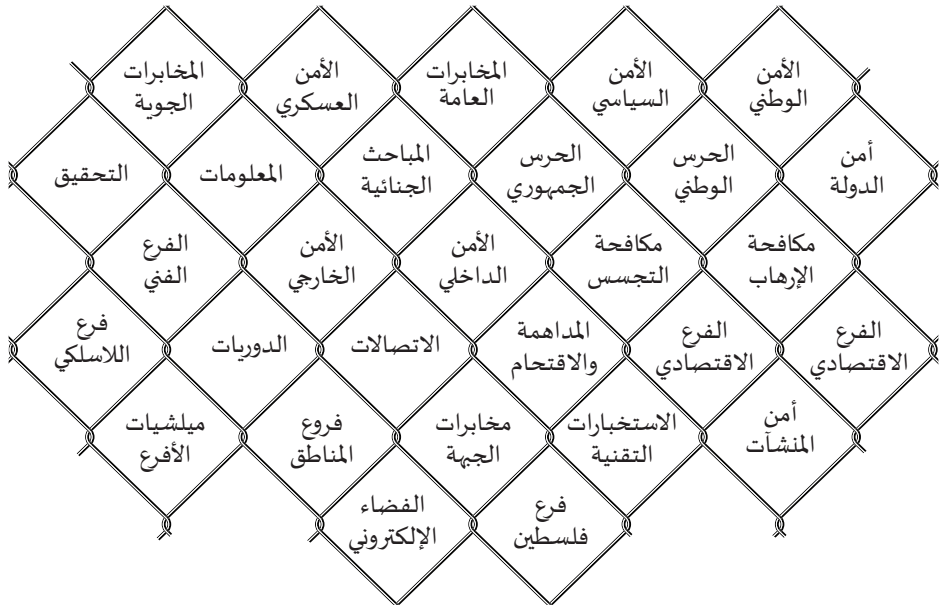
(٤) يزيد الصايغ (٢٠١٦) «معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية»، معهد كارنيغي، (٣٠ مارس ٢٠١٦).

- وبلغ عدد أفراد قطاع الأمن التابع للسلطة الفلسطينية نحو ٩٠ ألفاً في ذروته عام ٢٠٠٧، فيما تراوح تقدير عدد المجندين والمسؤولين الإضافيين لدى حكومة حماس بغزة بين ١٧ و ٢٠ ألفاً في قطاعها الأمني وربما عدد مماثل في جناحها المسلح.

- وارتفع عدد العاملين في قطاع الأمن بالعراق إلى نحو ٥٣٠ ألفاً بحلول العام ٢٠١٣.^(١)

وتبين تلك الأرقام مستوى التغول الأمني في الجمهوريات العربية الهشة التي قامت على اعتبار أن التهديد الفعلي لا يأتي من الخارج، بل يكمن في البيئة الداخلية، المتمثلة في حركات المعارضة السياسية أو الشعبية، وخشية النخب الحاكمة من محاولة قيام تلك الحركات بتنظيم الثورات، أو العصيان المدني، أو التمرد على الحكم.

وبات من الواضح وجود علاقة وطيدة بين تنامي مظاهر الدولة الفاشلة مع تنامي مستويات العنف الذي تمارسه السلطات بحجة حماية الأمن القومي، وتورطها في ارتكاب الجرائم الأمنية والسياسية، وتبني نموذج الدولة البوليسية، والتعسف في استعمال السلطة، وتبني سياسات التمييز.^(٢)



شكل (٨): نموذج «الدولة الأمنية»، تغول أجهزة الأمن وفروعها في بعض الدول العربية

(1) Anthony H. Cordesman, Sam Khazai (2014) , and Daniel Dewit, Shaping Iraq's Security Forces, US-Iranian Competition Series :Centre for Strategic and International Studies, December 16, 2014.

(٢) سيد أحمد قوجيلي (٢٠١٢) تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص.ص ٤٨-٤٩.

الثقافة الأمنية العربية

أفضى توسيع مفهوم الأمن في الدراسات الحديثة إلى إدماج العديد من المجالات الإنسانية، وخاصة منها ما يتعلق بمخاطر غياب الأمن: الشخصي، والسياسي، والمجتمعي، والثقافي، والصحي، والبيئي، والوظيفي، وعدم استقرار الدخل. ودفعت تلك التطورات بعدد من الحقوقيين والمثقفين العرب لإلقاء الضوء على معاناة المواطن العربي نتيجة غياب أمن الفرد في الجمهوريات العربية التي أخفقت في توفير الوظائف وفي تقديم خدمات الأساسية كالصحة، والتعليم، في الوقت الذي تنفق فيه مبالغ فلكية على التسلح.

وأسهمت العديد من التقارير الأممية في تنمية وعي المواطن العربي بغياب الأمن الإنساني، ومنها «تقرير التنمية الإنسانية» لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩)، والذي تحدث عن دور غياب مفهوم الأمن الإنساني في عرقلة مسيرة التقدم بالبلدان العربية، وعن فشل معظم هذه الدول في تطوير الحكم الرشيد، وعدم تحقيق المشاركة المتوازنة لكافة فئات المجتمع، وتنامي مظاهر انتهاك الحقوق الفردية بتهمة مخالفة الموقف الرسمي، والتعامل مع المجتمع وفق قوانين «مكافحة الإرهاب» التي منحت أجهزة الأمن صلاحيات واسعة في تهديد الحريات الأساسية، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية كارتفاع معدلات البطالة، وتنامي معدلات الفقر، وانخفاض الأجور، والكساد الاقتصادي، وسوء التغذية، وتراجع الخدمات الصحية والتعليمية، وارتفاع معدلات الجريمة والعنف، وغيرها من المظاهر التي أصبحت تهدد استقرار وتماسك المجتمع.^(١)

وكان لذلك التقرير، ولغيره من المصنفات والفعاليات التي عُقدت بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، دور في زيادة الوعي الشعبي بضرورة وضع الأمن المجتمعي والأمن الإنساني على رأس الأولويات العربية، وتسخير الموارد المالية وبرامج التنمية وغيرها من السياسات

(١) برامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩) «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية»، بمشاركة عدد من المثقفين والباحثين.

لأجل حمايتهما، والعمل على توفير السلع، والخدمات، وتوزيعها على الأفراد بصورة متكافئة ودون أي تمييز.

وفي مقابل تنامي وعي الشعوب بحقوقها؛ استمرت السلطات الحاكمة في التمترس خلف معتقداتها الكلاسيكية بحق احتكار الثروات وإعادة توزيعها، فيما يحقق أمن السلطة، واعتبار أن وظيفة الدولة تتمثل في انتزاع الموارد من المجتمع على صورة ضرائب ورسوم وسياسات استخراجية، ثم إعادة توزيعها على المجتمع كسلع مادية ورمزية، بينما تقوم بإعطاء الأولوية لميزانيات التسليح الباهظة تحت ذريعة توفير الأمن والحماية للمجتمع من الاعتداءات الخارجية.^(١)

وفي مقابل صراع النخب الحاكمة مع الفئات المثقفة، يمكن ملاحظة ظاهرتين رئيسيتين على مستوى التفاعل الشعبي، هما:

١ - ضعف الثقافة الأمنية، وعدم وعي الشعوب بحقوقها الأساسية، نتيجة قلة المختصين في المجال الأمني، وندرة المؤسسات التي تهتم بالتوعية الأمنية.

٢ - ارتباط مصطلح «الأمن» بمفهوم «القمع»، وذلك نتيجة العنف الممنهج الذي مارسه أجهزة الأمن، وإتاحة المجال لتلك الأجهزة بارتكاب جرائم: القتل، والتعذيب، والاعتصاب، والاعتقال، والإخفاء القسري، والتهجير، وغيرها من الانتهاكات، مع ضمان حماية الجناة والتعهد بعدم تعرضهم للمحاسبة.

الدراسات الأمنية العربية

أما على الصعيد البحثي؛ فقد ظهرت مجموعة من الأبحاث التي تعرضت للحدوث عن مخاطر «المعضلة الأمنية» على المنطقة العربية، وما تسببت به من نزاعات مسلحة، وتدهور اقتصادي.

ونظراً لأن الدول العربية التي نشأت في النصف الثاني من القرن العشرين، هي دول قُطرية وليست قومية بالمفهوم المصطلحي؛ فقد وقعت معظم المصنفات العربية في خطأ الخلط بين ثلاث مفاهيم، هي:

(١) سيد أحمد قوجيلي (٢٠١٢) تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص.ص.

• «الأمن الوطني» المتعلق بأمن دولة محددة، وما يرتبط به من سياسات التسلح والحماية من الاعتداءات الخارجية.

• «الأمن القومي» الذي يتناول مختلف قضايا «الأمن العام»؛ كالأمن الإنساني، والاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والبيئي، والثقافي.

• «الأمن القومي العربي» الذي يشير إلى أمن الدول العربية مجتمعة، في سياق تفاعلها كأمة، وائتلافها كمنظومة إقليمية.

ولاحظ الباحث الجزائري، سيد أحمد قوجيلي، أن معظم المصنفات العربية بقيت تحت أسر النظرية الواقعية التي اعتبرت أن الفاعل الأمني الوحيد في السياسة الدولية هو الدولة، ما جعل تركيز تلك الدراسات منصباً على القطاعات العسكرية، وتبنيها مفاهيم «دولتية» للأمن، حيث ظهرت مصنفات عديدة باللغة العربية تحت عنوان «الأمن القومي»، لكنها في الواقع كانت تتناول أمن دولة عربية واحدة.^(١)

ونتيجة لذلك التداخل؛ فقد أخذ مفهوم الأمن القومي العربي نمطاً غير موضوعي، بحيث تمحورت معظم المصنفات حول تعزيز قدرات «الدولة» (وليس على قدرات «الإقليم» أو «الأمة»)، وذلك على اعتبار أن مفهوم «الأمن القومي» يرتبط بمجموعة سكانية تحت لواء دولة ذات حدود جغرافية وسياسية محددة.

واستمرت تلك الظاهرة حتى مطلع التسعينيات؛ حيث ظهرت تعريفات جديدة تستند إلى مفهوم «الأمن الشامل» الذي يتمحور حول الفرد، ونُشرت مصنفات تهتم بمواضيع ذات طابع تخصصي في الأمن الإنساني، مثل: سوسولوجيا الهجرة، والإجرام، والعلوم

(١) سيد أحمد قوجيلي (٢٠١٢) تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص. ٣٨. ومن ضمن تلك المصنفات، على سبيل المثال لا الحصر؛ حامد ربيع (١٩٨٤) نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، وعبد الإله بلقزيز (١٩٨٩) الأمن القومي العربي مصادر التهديد وسبل الحماية، وأمين هويدي (١٩٩١) أزمة الأمن القومي العربي، وأمين سعاتي (١٩٩٣) الأمن القومي العربي صيغة مناسبة لدخول القرن الحادي والعشرين، وهيثم كيلاني (١٩٩٤) دراسات في الأمن القومي العربي.

الشرطية، والطب النفسي، والتنمية، والأقليات، والإرهاب، والهجرة، إضافة إلى الاهتمام بالجانب التطبيقي الاحترافي للمؤسسات الأمنية كالجريمة والتحقيق الجنائي، والشرطة، والمؤسسات العقابية.^(١)

وتزامنت تلك التطورات مع ظهور مجموعة من المعاهد والمراكز البحثية العربية المتخصصة في الشؤون الأمنية، منها: جامعة نايف للعلوم الأمنية، وكلية فهد الأمنية بالمملكة العربية السعودية، وكلية العلوم الشرطية بالشارقة، وأكاديمية الشرطة بدبي، ومعهد دراسات الأمن القومي التابع لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة.

الأمن الصحي	الأمن المعنوي	الأمن الشخصي	الأمن العسكري
الأمن البيئي	الأمن الوقائي	الأمن الاقتصادي	الأمن المادي
الأمن التكنولوجي	الأمن المعلوماتي	الأمن الفكري	الأمن الغذائي
الأمن الإلكتروني	الأمن السياسي	الأمن الإنساني	أمن الحدود
الأمن السكاني	الأمن الصناعي	الأمن الوطني	أمن الموارد
الأمن الاجتماعي	الأمن الجيوستراتيجي	أمن الطاقة	الأمن الثقافي
	الأمن المائي	الأمن التربوي	أمن الكوارث

جدول (٢٠) المواضيع التي تناولتها المصنفات العربية المعاصرة في شتى المجالات الأمنية

(١) المرجع السابق، ص.ص. ٣٩-٤٠.

وعلى الرغم من الطفرة التي شهدتها قطاع النشر في مجال الأمن (٢٠١١-٢٠٢٢)،^(١) إلا أن الكم الكبير من الدراسات لا يعتبر معياراً كافياً بذاته، كما يرى قوجيلي، الذي لاحظ غياب المفهوم الدقيق للأمن، حيث اعتمد معظم الباحثين على تعريفات غامضة وغير محددة في أبعادها ومجالاتها، فيما حولت معظم الدراسات موقع التخصص من العلوم السياسية والعلاقات الدولية إلى مجالات أخرى كعلم الاجتماع، وعلم النفس والاقتصاد والعلوم الشرطية، بالإضافة إلى غياب عدد من البرامج البحثية عن أجندة الدراسات الأمنية العربية، وخاصة منها ما يتعلق بالأمن المجتمعي، وضعف الاهتمام بالنظرية الأمنية، وإدارة المخاطر.^(٢)

وتزامنت تلك الطفرة البحثية مع التحولات العميقة التي شهدتها المنطقة العربية ابتداء من عام ٢٠١١، حيث جلبت أحداث «الربيع العربي» حزمة جديدة من التحديات الأمنية التي لم تعهدها المنطقة من قبل.

(١) منها على سبيل المثال لا الحصر: علي ليلة (٢٠١٢) الأمن القومي في عصر العولمة، وهائل عبد المولى طشطوش (٢٠١٢) الأمن القومي وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، وميلود عامر (٢٠١٦) الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، وعلي عباس مراد (٢٠١٦) الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، وعلي سيد إسماعيل (٢٠١٩) الأمن القومي العربي: واقعه وأفاقه في ظلّ التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، وصالح المعاينة (٢٠١٩) الأمن الوطني بين مؤشرات التهديد التقليدية والحروب الرقمية والنشر الإلكتروني، ووصال الورفلي (٢٠٢٠) الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ومصطفى العبيدي (٢٠٢٠) الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية، وفاضل المدهاس (٢٠٢١) الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وعض حبيب (٢٠٢٢) الأمن القومي العربي والدور الإستراتيجي.

(٢) سيد أحمد قوجيلي (٢٠١٢) تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مرجع سابق، ص.ص.

تحديات التغيير

تغذية العنف

في عام ١٨٩٨ نشر الرأسمالي البولندي جان بلوخ (١٨٣٦-١٩٠٢) مؤلفه الضخم، والمكون من ستة مجلدات بعنوان: «حرب المستقبل» (La Guerre Future)، والذي ترجم إلى الإنجليزية تحت عنوان: «هل الحرب مستحيلة الآن؟» (Is War Now Impossible)، وكانت فرضيته الأساسية هي أن التطورات التقنية ستجعل الحرب أكثر تدميراً إلى حد الانتحار.

ورأى بلوخ أن: «التطورات التقنية التي طرأت جعلت الحرب وسيلة غير عملية، فأبعاد الأسلحة الحديثة وتنظيم المجتمع جعلتا مواصلة الحرب أمراً مستحيلاً من الناحية الاقتصادية، ولو حاول أحد نفي الدقة عن هذا التوصيف بإجراء اختبار على نطاق واسع لوجد أن النتيجة الحتمية هي كارثة تدمير كل التنظيمات السياسية القائمة». وتوقع بلوخ أن تؤدي زيادة القدرة التدميرية للأسلحة الصغيرة والمدفعية إلى خلق مناطق عميقة من الأراضي المحترقة التي يستحيل على القوات عبورها دون التعرض لخسائر بشرية فادحة، ولذلك فستجد الجيوش صعوبة في اقتراب بعضها من بعض، وستكون نتيجة ذلك أن يتبخر أي أمل في إمكانية تحقيق انتصار سريع. وتوقع أن تتراجع العمليات العسكرية الكبرى، وأن تحل محلها حروب استنزاف طويلة، تتحكم فيها الحصون والملاذات الآمنة، وتهيمن القوة النارية: «حيث يُستخدم المحتضرون والموتى دروعاً لتعزيز تلك الحصون».

ويُطلق على هذه الظاهرة اليوم مصطلح «الثورة العسكرية»، والتي تشير إلى ظهور تقنيات تدميرية تفرض نفسها على المفاهيم والقدرات العسكرية القائمة وتستلزم إعادة التفكير في: كيف؟ وبماذا؟ وعبر من؟ تشن الحرب، وخاصة فيما يتعلق اليوم بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، والأنظمة المستقلة، والمجسات، والتصنيع المتقدم، وعلوم ميكانيكا الكم، وغيرها من التقنيات التي غيرت مفهوم الحرب بشكل جذري.

وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته السنوات الأخيرة في تكنولوجيا الحرب إلا أن طبيعة الحرب لم تتغير، إذ بقي العنف هو السمة الأبرز، ما دفع بالدول للعمل على تفادي مقتل أعداد كبيرة من قواتها، عبر اللجوء إلى الشركات الأمنية الخاصة، وتسليح الميليشيات، وشن حروب الاستنزاف، وتحريض مجموعات من السكان المحليين لشن المعارك نيابة عنها.

وتُعدّ ظاهرة تزويد الصراعات في الشرق الأوسط بترسانة «أسلحة المشاة» الخاصة بأوروبا الشرقية الظاهرة الأكبر في العقد الماضي، حيث كشفت مصادر عسكرية عن قيام بعض الدول بشراء كميات كبيرة من الأسلحة السوفيتية القديمة، مثل: البنادق الآلية من طراز (AK-47)، وقاذفات الصواريخ، والأسلحة المضادة للدبابات، والمدافع المضادة للطائرات، والدبابات القديمة من طراز (T-55) و(T-72)، وقذائف الهاون، والرشاشات المتوسطة، والمسدسات الأوتوماتيكية، وإرسالها إلى مناطق النزاع في العالم العربي.

وكشفت «شبكة البلقان للتحقيقات الإخبارية»، في تقرير مشترك مع مشروع «تقارير الجريمة المنظمة والفساد» (٢٠١٦)، عن تحول دول شرق ووسط أوروبا إلى فاعلين مركزيين في سوق تصدير الأسلحة الصغيرة والمتوسطة وإرسالها إلى بؤر الصراعات الإقليمية، مشيرة إلى «طفرة غير مسبوقة» في تصدير الأسلحة من: البوسنة، وبلغاريا، وكرواتيا، والتشيك، وسلوفاكيا، وصربيا، ورومانيا، والجبل الأسود، عبر مسارات متعددة إلى مناطق الصراع في العالم العربي، حيث كشف رصد الذخائر والأسلحة المنتشرة في الصراع أن تلك الأسلحة استُخدمت بكثافة من قبل الميليشيات المتصارعة في حروب سوريا والعراق واليمن.

وتصدرت كرواتيا الدول الأكثر تصديراً للسلح إلى المنطقة، حيث قامت بتصدير أسلحة قيمتها حوالي ٣٠٢ مليون دولار، تلتها في المرتبة الثانية جمهورية التشيك التي استوفت تعاقدات تسليح بحوالي ٢٤٠ مليون دولار، فيما صدرت صربيا أسلحة بحوالي ١٩٤ مليون دولار، وكان نصيب سلوفاكيا حوالي ١٩٢ مليون دولار، مقابل تصدير بلغاريا أسلحة

بحوالي ١٢٢ مليون دولار، وحصلت رومانيا على تعاقدات تصدير بحوالي ٨١ مليون دولار، وحصلت البوسنة والهرسك على تعاقدات بحوالي ٧٢ مليون دولار. وأدت زيادة أرباح تصدير الأسلحة إلى تأسيس كيانات وسيطة في دول شرق أوروبا لتجميع الأسلحة سوفيتية الصنع، والتي انتشرت خلال الصراعات الأهلية الدامية بالبلقان مطلع التسعينيات، كما عادت مصانع السلاح، في هذه الدول، للعمل بقوة بعد فترة تعثر طويلة في مرحلة ما بعد انتهاء «الحرب الباردة».

وأكد رئيس وزراء صربيا، ألكسندر فوتشيتش، أن مصانع السلاح في دولته زادت إنتاجها بحوالي خمسة أضعاف، ولا تزال غير قادرة على تلبية الطلب المتصاعد على الأسلحة والذخائر، وتسليم شحنات الأسلحة التي تم التعاقد عليها، وهو ذات الاتجاه الذي ينطبق على صناعة الأسلحة في البوسنة وكرواتيا.

ورصد التقرير تصدير ٦٨ شحنة من الأسلحة إلى المنطقة العربية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، مُقدراً أن الشحنة الواحدة -على الأقل- تتضمن ١٦,٠٠٠ بندقية آلية، وثلاثة ملايين طلقة، وأكد أن الجيش الأمريكي نقل حوالي ٤٧ ألف طن من الأسلحة والذخائر من موانئ البحر الأسود إلى تركيا في ديسمبر ٢٠١٥ لإعادة تصديرها إلى مناطق النزاع. ووفقاً للتقرير فإن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت، بصورة مباشرة، عمليات تصدير الأسلحة من دول شرق أوروبا إلى المنطقة، حيث قامت «قيادة العمليات الخاصة» بوزارة الدفاع الأمريكية (SOCOM) بدور مركزي في عمليات شراء الأسلحة ونقلها إلى ساحات القتال. وعلى الرغم من عدم إعلان الولايات المتحدة عن وجهة شحنات الأسلحة، إلا أن الصور المنتشرة على مواقع التواصل الاجتماعي كشفت عن وصول معظم تلك الأسلحة إلى الميليشيات الكردية في سوريا.

ويعتبر تزايد تدفق الأسلحة من دول شرق أوروبا إلى بؤر الصراع العربي أحد أهم مؤشرات ضعف نظام ضبط التسليح، حيث تذهب معظم تلك الأسلحة إلى الميليشيات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة، وجماعات التطرف والغلو.^(١)

(1) Lawrence Marzouk, Ivan Angelovski and Miranda Patrucic, (2016) "Making a Killing: The 1.2 Billion Euro Arms Pipeline to Middle East", Balkan Insights, Balkan Investigative Reporting Network, (July 27, 2016).

فواعل ما دون الدولة

يتزامن ازدهار أسواق السلاح مع الجهود التي تبذلها بعض الدول الغربية لتمكين بعض الميلشيات الإثنية والطائفية، بعد رفعها من قوائم الإرهاب، بحيث أصبحت القوى الفاعلة خارج إطار الدول تُشكل مكوناً أساسياً في المعادلة العسكرية بالمنطقة العربية، ولم يعد من الممكن تحليل الأوضاع الأمنية بالتركيز على الدول وحدها.^(١)

وتُعرّف القوى الفاعلة خارج إطار الدول بأنها: «جماعات أو منظمات تتمتع بعدد من السمات وتتمثل في الاستقلال التام أو بدرجة كبيرة عن تمويل الحكومة المركزية التي تعمل على أرضها، وبامتلاك موارد خاصة بها، وبهوية متميزة، وبسياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدولة التي تنتمي إليها».^(٢)

وبخلاف الجيل الأول من الفاعلين، الذين ظهروا ضمن حركات التحرر ضد الاستعمار في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ينتمي الجيل الثاني إلى إثنيات وطوائف، كالشيعة والأكراد في العراق، والدروز والعلويين والأكراد في سوريا، والحوثيين في اليمن، والجنجويد في السودان، والبربر والأمازيغ والطوارق في الجزائر والمغرب.^(٣)

وتكمن الخطورة في إقامة تلك المجموعات أنماطاً من العلاقات شبه الرسمية دولياً رغم أجناداتها المتطرفة، كما هو الحال بالنسبة لميلشيا «حزب الله» اللبناني، و«وحدات حماية الشعب» الكردية في سوريا، والمنظمات التي تم رفعها من قوائم الإرهاب وضم عناصرها للجيش العراقي كالميلشيات التابعة لحزب «الدعوة» العراقي، وميلشيا الصدر، و«الحشد الشعبي».^(٤)

وتلقت تلك المجموعات دفعة كبيرة عقب الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣)، حيث تم اعتماد نظام سياسي يقوم على تقسيم الحكم بين الأكراد والشيعة والسنة، ومنذ ذلك

(١) إيمان أحمد رجب (٢٠١٢) «اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، المجلد ٤٧ (يناير ٢٠١٢)، ص. ٣٥.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦.

(٣) نبيل عبد الفتاح (٢٠١٣) «انتفاضة الإثنيات: أزمت الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية»، ملحق مجلة السياسة الدولية بعنوان «الإثنيات المضطربة» (يوليو ٢٠١٣)، ص ١٥-١٨.

(٤) المرجع نفسه ص ٤٠.

الحين ارتبط المشروع الأمريكي في المنطقة بترويج كفة الأقليات، وزيادة تمثيلها في أنظمة الإدارة والحكم، وذلك بعد أن قام الأمريكان بالدور الأكبر في تدمير القدرات العسكرية العراقية التي كانت أداة الردع الرئيسة في وجه التوسع الإيراني.⁽¹⁾

وفي المرحلة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ بدأت تظهر ملامح المشروع الأمريكي للشرق الأوسط من خلال برامج «دعم الديمقراطية» التي ارتبطت بفكرة «تمكين الأقليات»، حيث تحدث تقرير نشره معهد «غلوبال ريسيرتش» في شهر نوفمبر ٢٠٠٦؛ عن وجود تنسيق: أمريكي-بريطاني-إسرائيلي لتمكين الأقليات في المنطقة، وأكد سعي أجهزة الاستخباراتية الدولية إلى تشجيع الأقليات للمطالبة بكيانات سياسية مستقلة، ما يقدم حجة للتدخل الغربي تحت ذريعة حماية الأقليات فيها.⁽²⁾

وسرعان ما تنامي نفوذ تلك الميلشيات، وخاصة في العراق حيث تشكلت قوات «الحشد الشعبي» من نحو ٦٧ ميلشيا عام ٢٠١٦، وبلغ تعدادها نحو ١٥٠ ألف عنصر، وأصبحت تتقاضى رواتب ومخصصات من الحكومة العراقية كقوة شبه عسكرية، علماً بأن «الحشد الشعبي» ينتهي إلى الجيل الثاني من الميلشيات التي تمت شرعيتها بعد رفعها من قوائم الإرهاب، أما الجيل الأول فيتمثل في قوات «البهشمركة»، التابعة للحزبين الكرديين الرئيسيين: «الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، وكذلك ميلشيات «فيلق بدر» التابعة لمجلس الأعلى الإسلامي العراقي» بزعامة عبد العزيز الحكيم، و«جيش المهدي» التابع لمقتدى الصدر.

ومنذ عام ٢٠١٢؛ تنتشر في سوريا عشرات الميلشيات، أبرزها «الدفاع الوطني» التي تحصل على رواتبها من حكومة النظام، وبلغ تعدادها نحو ١٠٠ ألف عنصر، يضاف إليها عدد كبير من عصابات «الشبيحة» والفرق المسلحة التابعة لأجهزة الأمن، والتي ينتهي عناصرها إلى الأقلية العلوية في البلاد، وعدد من الميلشيات الشيعية الأجنبية

(1) Antony Cordesman and A. Toukan (2011) "US, Gulf and Israeli Perspectives of the Threat from Iran", Center for Strategic and International Studies, January 2011.

(2) Mahdi Darius Nazemroaya (2006) "Plans for Redrawing the Middle East", Global Research. 18th November 2006.

مثل «فاطميون» من الأفغان، وميلشيا «زينبيون» التي تم تشكيلها عام ٢٠١٥ من الباكستانيين الشيعة.

وتتحدث المصادر عن انخراط نحو ٥٠ ميلشيا خارجية؛ عراقية، ولبنانية، وإيرانية، وباكستانية، وأفغانية، موالية لإيران في القتال بسوريا، وتراوح تقدير مجموع عناصرها بين ٧٠ ألف و١٠٠ ألف، يضاف إليهم عدد من قوات العشائر، والميلشيات الكردية، وعلى رأسها «وحدات حماية الشعب الكردية»، والتي تنضوي تحت ميلشيا «قوات سوريا الديمقراطية».

في هذه الأثناء؛ يهيمن على المشهد السياسي اللبناني عدد من الحركات السياسية التي امتلكت (أولا تزال تمتلك) ميلشيات مسلحة، مثل «القوات اللبنانية»، و«جيش لبنان الجنوبي»، و«جيش لبنان الحر»، و«جيش لبنان العربي»، و«حراس الأرز»، و«حركة أمل»، و«نمور الأحرار»، و«الكتائب»، و«حزب الله»، و«الحزب التقدمي» و«عصبة الأنصار».

وكذلك في اليمن حيث تنشط العديد من الميلشيات التي تتلقى دعماً خارجياً، كالحوثيين في صنعاء، وميلشيات: «الحراك الجنوبي»، و«المقاومة الشعبية»، و«اللجان الشعبية»، و«لواء الحزام»، و«لواء العمالقة»، و«قوات النخبة الحضرية»، وغيرها. وتشهد ليبيا، منذ سقوط نظام القذافي، صراعاً مستمراً بين عدد من الميلشيات المسلحة التي تختلف توجهاتها وتنوع ولاءاتها، ومن أبرزها: «قوة الردع الخاصة»، و«كتيبة النواصي»، وميلشيا «الأمن المركزي»، و«كتيبة ثوار طرابلس»، ولواء المحجوب»، و«كتيبة المرسي»، و«لواء الحلبوص»، و«الجماعة الليبية المقاتلة»، و«الحرس الوطني»، وغيرها من الميلشيات.

وعلى الرغم من الاندفاع الغربي لتسليح تلك الميلشيات، وتمكينها من السيطرة على بعض الأقاليم؛ إلا أن جميع تلك التجارب قد باءت بالفشل، وخاصة في تجربة فصل جنوب السودان عن شماله (٢٠١١)، حيث مثلت تجربة جنوب السودان أحد أفضل مشاريع التدخل الأمريكي، إذ صنفت الأمم المتحدة دولة جنوب السودان على أنها «دولة

فاشلة»، مؤكدة أن اثنين من كل خمسة من مواطنيها يعانون من سوء التغذية، فيما فقد نحو ٤٠٠ ألف جنوبي سوداني حياتهم في الحرب الأهلية الجارية، وتصنف اليوم من بين أكثر بلدان العالم هشاشة وفساداً وتأثراً بالصراع.

ولم يكن المشروع الميليشيائي أوفر حظاً في العراق؛ ففي ٢٠١٥؛ هاجم رئيس الوزراء الأسبق، حيدر العبادي، تلك الميلشيات بسبب امتهاها السرقة والسطو المسلح والتضييق على حريات المواطنين الشخصية، فيما أكد عضو «التحالف الوطني» علي الربيعي، أن أعضاءها يتسلمون مرتباتهم الشهرية من الموازنة العامة للدولة، مشيراً إلى أنه: «من الخطأ اعتبار كل أعضاء الحشد الشعبي مجاهدين أو مقاتلين ضد داعش بل هناك فئة استغلّت الأوضاع لارتكاب جرائم قتل طائفية وسرقة وسطو مسلح وحتى اعتداءات أخرى، ويمكن ملاحظتهم بكل قوة عند المعارك الحامية يختفون وبعد انتهائها يظهرون للسرقة والاعتداء والتقاط الصور لتقديمها إلى مراجعهم العسكرية أو الدينية في العراق وبطبيعة الحال في إيران أيضاً».

وتلقي تلك التصريحات الضوء على الانتهاكات الواسعة التي ارتكبتها، ولا تزال ترتكبها، الميلشيات المدعومة أمريكياً أو إيرانياً في المنطقة العربية، وتورطها في أعمال القتل والتعذيب والتفجير القسري وتجنيد الأطفال، وغيرها من الانتهاكات الموثقة، والتي تؤكد أن تلك الميلشيات لا تقل إجراماً عن خصومها، ولا تمثل بديلاً عن الدول الفاشلة التي تعمل فيها.

ويمثل الصراع الكردي-الكردي نموذجاً أكبر للفشل، حيث تدور خلافات طاحنة بين مختلف الفصائل الكردية، بالتزامن مع مواجهات مسلحة وحروب إعلامية بين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«حزب العمال الكردستاني»، فضلاً عن خطوط الصدع الناشئة في المشهد السياسي الكردي داخل إقليم كردستان العراق، وعبر الحدود بين ميلشيات وأحزاب أكراد سوريا وأكراد تركيا، والذين تتباين اتجاهاتهم وولاءاتهم. وكذلك الحال في لبنان، حيث تحول الخلاف بين الفصيلين الشيعيين «أمل» و«حزب الله» إلى مواجهات مفتوحة (١٩٨٨)، استمرت ثلاث سنوات، وتسببت الخلافات

المسيحية-المسيحية، وخاصة بين «القوات اللبنانية» و«حزب الكتائب» بمواجهات دامية بين الطرفين.

كما عانت الطائفة الدرزية من الصراع بين الزعامتين الجنبلاطية والأرسلانية، وأخذ الخلاف منحنى عنيفاً في عدة مناسبات، خاصة بعد دخول رئيس «حزب التوحيد العربي»، وئام وهاب، على خط الصراع، فيما تخوض الميلشيات الدرزية في سوريا معارك فيما بينها حتى كتابة هذه السطور.

وتؤكد القائمة الطويلة من الصراعات الدامية داخل المكونات الطائفية أن ديناميكيات الصراع لا تتوقف عند حدود الإثنيات والطوائف، وأنه من السذاجة اعتقاد أن سياسات التجزئة والتقسيم ستحقق تجانساً مجتمعياً في المناطق التي يتم اقتطاعها لصالح ميلشيات أقلوية تدين بالولاء لقوى دولية متصارعة فيما بينها.

مخططات إعادة التقسيم

يُشير مصطلح «الدولة الفاشلة» إلى الدول التي تتولاها حكومات غير قادرة على القيام بالوظائف والمسؤوليات الأساسية لدولة ذات سيادة، كالدفاع عن وحدة أراضيها، أو إنفاذ القانون، أو العدالة، أو تقديم الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، أو عجزها عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما تعتبر الدولة «فاشلة» حين يتفشى في أراضيها وبين سكانها: العنف المدني، والفساد، والجريمة، والفقر، والأميّة، وتعجز الدولة عن توفير السلع والخدمات الأساسية، وتفشل في حماية سكانها، ما يؤدي إلى فقدانها الشرعية عند النخب والجماهير.

وفيما تستمر معظم الأدبيات الرسمية ووسائل الإعلام العربية في التغاضي عن المسببات الرئيسية للحالة التي وصلت إليها تلك الجمهوريات، تندفع مراكز الفكر الغربية لتقديم أطروحات راديكالية تتضمن إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة العربية، وتدعو إلى إنشاء كيانات سياسية بديلة تراعي التقسيمات الإثنية والطائفية.

وظهرت بواكير الاهتمام الغربي بإعادة رسم الخارطة العربية عام ٢٠٠١؛ حيث تناولت العديد من المصنفات ظاهرة تأثير الأزمات الداخلية في بلدان العالم العربي على الأمن

الدولي، معتبرة أن هشاشة البنى التحتية للجمهوريات العربية تمثل نموذجاً لانعدام الاستقرار الإقليمي الذي يمكن أن يؤثر بدوره على الأمن الدولي.

وشهدت الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦؛ ظهور دعوات غربية لتغيير البنية الجيو-سياسية للمنطقة العربية، أبرزها كتابات الضابط المتقاعد، ألف بيترز، الذي نشر دراسة ذكر فيها أن الحرب على الإرهاب ستبقى ناقصة ما لم تتم معالجة «قضايا الإرهاب الأصولي والتخريب والكراهية الصادرة من الدول المحافظة التي لعبت دوراً في تفويض الأنظمة العلمانية ونشر التطرف في العالم الإسلامي وإعادة حقوق الإنسان إلى الورا». ^(١)

وفي ورقة مقدمة إلى وزارة الدفاع الأمريكية (يونيو ٢٠٠٢)، دعا الخبير الاستراتيجي بمؤسسة «راند»، لوران موريس، الإدارة الأمريكية إلى تبني حلول عسكرية متشددة في المنطقة العربية، ^(٢) وذلك بالتزامن مع مشاركة القيادي في أوساط المحافظين الجدد، وليام كريستول، في مؤتمر بإيطاليا، تحدث فيه عن وجود أجندة أمريكية ستبدأ بالحرب على العراق وتنتهي «بإسقاط الأنظمة الملكية في الخليج العربي». ^(٣)

وتزامنت تلك الأطروحات المتطرفة مع نشر تقرير تقدم به مؤسس معهد «هدسون» للدراسات الإستراتيجية، ماكس سنجر، لوزارة الدفاع الأمريكية (أغسطس ٢٠٠٢)، يتلخص في الدعوة إلى إسقاط بعض الأنظمة العربية، وإنشاء جمهورية شيعية شرقي شبه الجزيرة العربية، وذكر المتحدث باسم البنتاغون اللفتانت، مايكل هوم، أن سنجر اجتمع بأندرو مارشال، وهو أحد المقربين من وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، ودار الحديث بينهما حول إمكانية إنشاء كيان شيعي جديد في الخليج العربي. ^(٤)

وفي الفترة التي ظهرت فيها التقارير الداعية إلى إعادة رسم الخريطة العربية عام ٢٠٠٢؛ كانت الإدارة الأمريكية منهكة في إعداد خططها لغزو العراق، الذي تأسس فيه نظام سياسي يقوم على محاصصة إثنية-طائفية شبه رسمية عام ٢٠٠٣.

(1) Ralph Peters, "The Saudi Threat" Wall Street Journal, (4th January 2002).

(2) A briefing at the Pentagon to the Defense Policy Board by Rand Corporation, prepared by Laurent Murawice, on 10th July 2002.

(3) Richard Cohen, "Kristol Unwelcome Message" The Washington Post, 11th June 2002.

(4) USA Today and the Financial Times, 21st August 2002.

وفي مارس ٢٠٠٣ نشر الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، ليسلي غليب، مقالاً بعنوان: «العراق.. حل الدول الثلاث»، دعا فيه إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول على أساس عرقي وطائفي، وتبنت «لجنة بيكر» هذا المقترح الذي أيدته أبرز أعضاء المجلس.^(١)

وفي شهر أبريل ٢٠٠٦، نشر معهد «غلوبال ريسيرتش» الكندي مقالاً، تحدث فيه الباحث، غاري هلبرت، عن وجود مخططات أمريكية لتقسيم منطقة الشرق الأوسط على أسس إثنية وطائفية، وأكد أن نائب الرئيس الأسبق ديك تشيني ونائب وزير الدفاع الأسبق بول ولفويتز، كانا من أبرز المؤيدين لفكرة التقسيم.^(٢)

وتزامن صدور ذلك المقال، مع نشر مركز «ستراتفور» للدراسات الجيوسياسية تقريراً، تناول خطط الإدارة الأمريكية لتقسيم العراق إلى ثلاث دول؛ بحيث يكون القسم الأول وسط العراق وعاصمته بغداد، والقسم الثاني هو إقليم «كردستان العراق» الذي يمكن أن يتحول إلى دولة تتمتع بحكم ذاتي، أما القسم الثالث فيقع جنوب العراق وعاصمته البصرة ويقوم على أسس طائفية بحتة، وورد الحديث عن إمكانية أن يضم القسم الثالث أجزاء من دول عربية مجاورة لتشكيل دولة شيعية كبرى، وأكد التقرير أن هذه المقترحات قد طرحت للنقاش في لندن مع بعض الساسة العراقيين في يوليو ٢٠٠٥.^(٣)

وفي يوليو ٢٠٠٦؛ نشرت مجلة القوات المسلحة الأمريكية دراسة للنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان الأمريكي، رالف بيترز، دعا فيها إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تعتمد من قبل الإدارة الأمريكية، إلا أنها عرضت للنقاش في كلية حلف شمال الأطلسي، وتم تداولها في دوائر رسمية عدة بالولايات المتحدة الأمريكية، وأكد أحد الباحثين في معهد الدراسات الدولية وجود خرائط أخرى لا تقل أهمية عن خريطة بيترز، إلا أنها لم تتسرب إلى الصحافة، وأدى نشر هذه الخريطة

(1) L. Glib, President of the Foreign Affairs Committee (2004) "Iraq: Three States Solution" New York Times, 10th March 2004.

(2) Mahdi Darius Nazemroaya, "Plans for Redrawing the Middle East" (Global Research, 18th November 2006).

(3) Stratfor Center for Geopolitical Studies, April 2006.

ومناقشتها في أروقة الناتو إلى احتجاج رئيس هيئة الأركان التركي لدى نظيره الأمريكي على «التجاوز الخطير المتمثل في الدعوة إلى إنشاء دولة كردية على حساب تركيا».⁽¹⁾ في هذه الأثناء واجهت مؤسسات «دعم الديمقراطية» الأمريكية تهماً رسمية بدعم الجماعات الراديكالية من خلال: إقامة ندوات حوارية، وعقد اجتماعات تنسيقية، وتنظيم برامج تدريبية، كبرنامج «قادة الديمقراطية» الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٨ وشارك فيه عدد من قادة الجماعات المتطرفة التي لا تؤمن بالديمقراطية من حيث المبدأ.⁽²⁾

ودأب عدد من المحللين الغربيين على دراسة مظاهر الدعم الأمريكي لهذه الجماعات المتطرفة وإبداء التفهم لمطالبها بالانفصال السياسي أو الحكم الذاتي، ومن أبرز هذه الدراسات: كتابات الباحث الأمريكي من أصل إيراني ولي نصر، الذي أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت مبدأ «تمكين الأقليات» في العالم العربي منذ عام ٢٠٠٣، وقد فرض ذلك عليها وضع سياسة جديدة للتعامل مع الأقليات في المنطقة الممتدة ما بين لبنان وباكستان.⁽³⁾

ورأى نصر أن مصالح الولايات المتحدة قد ارتبطت، منذ ذلك الحين، بجماعات إثنية وطائفية متحمسة لمشاريع دعم الديمقراطية الأمريكية، مؤكداً أن مفتاح التغيير في الشرق الأوسط ينبع من العراق التي تم تغيير موازين القوى فيها بصورة «أكثر واقعية»، حيث يضمحل دور الحركات العلمانية، وتندرس معالم الأيديولوجيا والفكر، في حين تفرز العمليات الانتخابية ممثلين عن الأعراق والطوائف بدلاً من منسوبي الأحزاب والحركات

(1) Ralph Peters, "Blood Borders: How a Better Middle East Look" Armed Forces Journal, (July 2006).

(2) Congressional Research Service, Bahrain: Political Structure, Reform and Human Rights, Kenneth Katzman, (28th February 2011).

(3) ولي نصر: باحث أمريكي من أصل إيراني، يحمل درجة الأستاذية في السياسة الدولية، وهو عضو بمجلس العلاقات الدولية الأمريكي، ومجلس الشؤون الأمريكية الإيرانية، كما يتمتع بصلة وثيقة مع أقطاب الإدارة الأمريكية وعدد من أعضاء الكونغرس، وقد اهتم مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأمريكي بنشر أبحاثه.

السياسية، ورأى أن هذه الجماعات هي التي ستهيمن على الساحة السياسية في الشرق الأوسط وستستحوذ على الموارد والثروات في مرحلة ما بعد الإطاحة بالديكتاتوريات.^(١) وفي دراسة حول ارتباط المصالح الأمريكية بالأقليات؛ توقع الباحث الأمريكي، جيمس لي، زيادة تأثير الأقليات على الشؤون السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية، خاصة أن إيران هي الدولة الأكبر في المنطقة، وأنها تمارس نفوذاً على عدد من الجماعات المرتبطة بها فكرياً وعقائدياً.^(٢)

ومثلت حقبة «الربيع العربي» فرصة لتقدم مجموعة من الباحثين الغربيين بأطروحات أكثر جرأة فيما يتعلق بإعادة رسم خريطة المنطقة؛ ففي الوقت الذي ركزت فيه الحركات الشعبية في الجمهوريات العربية على تعزيز الحريات العامة وإصلاح أنظمة الإدارة والحكم؛ طرحت بعض مراكز الفكر الغربية مقترحات جديدة لإعادة ترسيم الحدود، وكان من أبرزها محاضرة هنري كيسنجر بمدرسة «جيرالد فورد للسياسة العامة»، والتي طرح فيها فكرة تقسيم سوريا، قائلاً: «هنالك ثلاثة نتائج ممكنة: انتصار الأسد، أو انتصار السنة، أو نتيجة تنطوي على قبول مختلف القوميات بالتعايش معاً، ولكن في مناطق مستقلة ذاتياً على نحو أو آخر، بحيث لا تقمع بعضها البعض، وهذه هي النتيجة التي أفضّل رؤيتها تتحقق».^(٣)

ورأى الباحث في جامعة هارفرد، روجر أوين، أن التسوية الغربية للمنطقة العربية عقب الحرب العالمية الأولى أنتجت دولاً مصطنعة لا يزال تحقيق الاستقرار فيها متعذراً دون حكم عسكري استبدادي، ما يدفع بالمجتمع الدولي اليوم للبحث عن ترتيبات جديدة لتحقيق الاستقرار، عبر إعادة تقسيم المنطقة وفق حدود جديدة تحظى باعتراف عالمي كما وقع في السودان، أو من خلال تطبيق مفهوم «التجزئة ضمن الحدود» كما هو

(1) Vali Nasr, "Regional Implications of the Shia Revival in Iraq" The Washington Quarterly, Summer (2004): 7-24.

(2) James Leigh, "Shia Islam and Oil Geopolitics" Energy Bulletin, (23rd Dec. 2008).

(3) Henry Kissinger characterizes Syrian war as «ethnic and sectarian conflict», discusses other foreign policy issues at Gerald Ford centennial event, http://www.fordschool.umich.edu/news/?news_id=1111 (Monday, July 1, 2013).

الحال في العراق، معتبراً أن السيناريو الأخير هو الأفضل بالنسبة للحالة السورية، إذ إن البديل قد يتمثل في نشوء دولة فاشلة يمكن أن تؤثر سلباً على جيرانها.^(١) وفي دراسة موازية أشار الكاتب في صحيفة «نيويورك بوست»، أرنولد ألرت، إلى ظهور عوامل التحلل على خريطة المنطقة العربية بعد مرور نحو قرن ساد فيه الحكم الاستعماري ودعا إلى تأسيس نظام «ترويكاً» في سوريا، تتوزع السلطة فيه بين السنة والأكراد والعلويين.^(٢)

وعلى نهج سابقه؛ نشر الباحث بجامعة «جورج تاون»، غبريال شينمان، بحثاً أشار فيه إلى أن الشرق الأوسط يدفع ثمن أخطاء الدول الغربية عندما رُسمت خريطة المنطقة في مطلع القرن العشرين، مؤكداً أن مفتاح حل الأزمات السياسية في حقة «الربيع العربي» يكمن في إعادة رسم خريطة المنطقة فيما يحقق طموح الأقليات، واستشهد بمبادئ ولسون الأربعة عشر التي أقرت حق الشعوب في تقرير مصيرها خلال مفاوضات السلام التي أعقبت الحرب العالمية الأولى.^(٣)

جدير بالذكر أن مؤسسات الإعلام ومراكز البحث الإسرائيلية بادرت من جهتها إلى تبني مفهوم إعادة رسم خريطة المنطقة فيما يحقق مصالحها، إذ نشر رئيس تحرير صحيفة «هآرتز» العبرية، ألوف بن، مقالاً أكد فيه ضرورة أن تسفر تطورات المنطقة عن صياغة خريطة سياسية جديدة تحترم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك عبر تأسيس كيانات سياسية جديدة، وهو الأمر الذي سيكسر عزلة إسرائيل، ويتيح لها مجال المناورة، ويعزز فرص تواصلها مع شعوب المنطقة.

واختتم بن مقالته بالقول: «لا نستطيع تجاهل أن إسرائيل هي لاعب أساسي في السعي نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وترسيم حدودها، وفي سياق متصل لن تكون إسرائيل بمنأى عن تأثيرات تفكك الدول المجاورة لها، لا سيما الأردن وسوريا والمملكة

(١) روجر أوين، «المشرق العربي: من ترسيم الحدود إلى التجزئة ضمن الحدود»، صحيفة الحياة، ٣١ مايو ٢٠١٣.

(2) Arnold Ahlert, "Obama's Iraq Surrender," Frontpage Mag, <http://frontpagemag.com/2013/arnold-ahlert/obamas-iraq-surrender-brings-mideast-meltdown/> (May 31 2013).

(3) Gabriel Scheinmann, "The Map that Ruined the Middle East" The Tower, <http://www.thetower.org/article/the-map-that-ruined-the-middle-east/> (July 2013).

العربية السعودية، حيث يمكن لإسرائيل أن تتبنى سياسة ذكية تمكنها من تحديد الفرص الكامنة لانبثاق دول جديدة، وتساعدنا على استغلال هذه الفرص، وتجعلها قادرة على احتواء عملية التحول الحتمي بهدف تعزيز قوتها ونفوذها في المنطقة»^(١) ومنذ نشر كتابه: «كيف تدير العالم» عام ٢٠١١؛^(٢) يعتبر الباحث في مؤسسة «أمريكا الجديدة»، باراج خانا، أحد أبرز المنادين بإعادة رسم خريطة المنطقة، حيث توقع أن يصل عدد الدول المستقلة في العالم خلال الفترة القادمة إلى ٣٠٠ دولة بدلاً من ٢٠٠ دولة اليوم، ودعا إلى التعامل مع الأزمات السياسية في المنطقة من خلال حلول جذرية تتلخص في تأسيس دول علوية وكردية، وأخرى قومية في آسيا الوسطى تحت مسمى «أذربيجان الكبرى»^(٣).

وفي مقال نشرته مجلة «فورين بوليسي» بعنوان: «الانفصال قد يكون مفيداً»، رأى خانا أن ولادة دولة جنوب السودان مثلت بداية ولادة شرق أوسط جديد على أسس إثنية ومذهبية، واقترح حزمة من الآليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لضمان استمرارية هذه الدول، عبر المزج بين المرونة والقسوة في تحقيق طموحات شعوب المنطقة، إذ إن البديل الوحيد لحالة «الصراع الدائم» داخل هذه الدول يكمن في منح الشعوب حق تقرير المصير مهما كانت التكلفة. ودعا الدول الغربية إلى تقديم الدعم للهيئات الإقليمية والجماعات الانفصالية لتأهيلها حتى تكون قادرة على إنجاز عملية إعادة التقسيم»^(٤).

وفي مقابل الزخم الغربي للتقدم بحلول جذرية للمعضلة الأمنية العربية؛ لا تزال النخب العربية عاجزة عن التقدم بأطروحات ناضجة للتعامل مع المشاكل المجتمعية وتحديات الإصلاح السياسي، حيث تستمر المصنفات العربية في تكرار أطروحات حقبة

(1) Aluf Benn, "Caution: Middle East under Construction," Haaretz, 25th March 2011.

(2) Parag Khanna, How to Run the World: Charting the Course to the Next Renaissance, Random House (2011).

(3) Parag Khanna and Frank Jacobs, "The New World" The New York Times, September. 22, 2012.

(4) Parag Khanna "Breaking Up is Good to Do," Foreign Policy, (13 January 2011).

التسعينيات، دون القدرة على نقض أطروحات التقسيم الغربية، أو التقدم بمشاريع لمعالجة المشاكل الأمنية المستحكمة في المنطقة.

التغيير والعنف المصاحب

بعد انقضاء أحد عشر عاماً على أحداث الحقبة التي اصطلح على تسميتها «الربيع العربي» (٢٠١١ - ٢٠٢٢)، تحدثت بعض التقديرات عن خسارة الجمهوريات العربية نحو ترليون دولار من الدمار، ونصف ترليون دولار من الخسائر في البنى التحتية، وخروج ٢٥ مليون لاجئ عربي، وفقدان نحو ٣٠ مليون عامل وظائفهم، وتراجع ٧٠ مليون عربي تحت خط الفقر، وعدم قدرة ١٥ مليون طفل عربي على الالتحاق بالدراسة، فضلاً عن تفشي الكراهية والصراع المجتمعي، وتنامي عمليات «الإرهاب الدولي» التي يقع نحو ٤٥ بالمئة منها في المنطقة العربية، رغم أن سكانها لا يمثلون سوى ٥ بالمئة من سكان العالم. وبعد مرور أقل من ستة عقود على نشوء الجمهوريات العربية؛ تصارع كل من مصر وتونس والجزائر لاستعادة الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، فيما تفشل كل من: العراق، ولبنان، وسوريا، واليمن، والسودان، وليبيا، والصومال، في إدارة مؤسسات الحكم، وتعجز عن استعادة الدولة بالمعنى الصحيح.

والحقيقة هي أن التحولات التي شهدتها المنطقة العربية لم تحدث بصورة مفاجئة عام ٢٠١١، بل وقعت بصورة تدريجية، نتيجة متغيرات سياسية واقتصادية وديمغرافية، ففي الوقت الذي كانت تشهد فيه القارة الأوروبية تراجعاً في عدد السكان؛ ارتفعت نسبة الخصوبة بصورة غير مسبوقة في العالم العربي، حيث ارتفع عدد سكان الوطن العربي من ٧٦,٧ مليون نسمة عام ١٩٥٠، إلى ٤٢٢,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٨، أي إنه تضاعف نحو ستة أضعاف في أقل من سبعين عاماً.

وتزامنت تلك الزيادة المضطربة في السكان مع بروز ظواهر الهجرة من الريف إلى المدينة، وحركة الاغتراب الضخمة التي لم يشهد تاريخ الهجرات العربية لها مثيلاً في القرون الماضية، حيث يقدر عدد المهاجرين العرب اليوم بنحو ٥٠ مليون نسمة، يقطنون في

أمريكا اللاتينية وأوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب آسيا وغرب أفريقيا، ودول مجلس التعاون، وغيرها من الأقاليم.^(١)

وأسهم التدهور الاقتصادي، في تأجيج مظاهر السخط الشعبي في العالم العربي، والذي تمثلت أهم ملامحه فيما يلي:

• تنامي مظاهر الفساد، حيث صُنفت العديد من الجمهوريات العربية في ذيل قائمة مكافحة الفساد في تقرير «منظمة الشفافية» السنوي لمؤشر مدركات الفساد (CPI) الرابع والعشرين لعام ٢٠١٨، إذ حصلت ٨٦٪ من ٢٢ دولة عربية شملها المؤشر على درجة أقل من ٥٠٪، وكانت الصومال الأكثر فساداً محتلة المرتبة الأخيرة (١٨٠)، سبقتها سوريا واليمن اللتان تشاركتا المركز (١٧٨)، تبعتهما دول عربية تحدث التقرير عن الأوضاع فيها مشيراً إلى: «خضوع سياساتها وميزانياتها ومصارف أموالها لنفوذ شخصيات تعمل لمصالحها الشخصية على حساب المواطنين»، ما يفسر غياب الإرادة السياسية لمكافحة الفساد في القطاع العام، والعجز عن تحقيق الالتزامات الدولية حسب الاتفاقيات الأممية وعدم الوفاء بتعهدات التنمية المستدامة، وتقييد حق حرية الرأي والتعبير، ومنع استقلال القضاء لتفادي محاسبة الفاسدين واسترداد الأموال المهبوبة، وأدى ذلك إلى ارتفاع الكلفة التقديرية للفساد في المنطقة العربية بنحو ترليون دولار ومئتي مليار دولار عام ٢٠١٨.^(٢)

• ومثلت البطالة سبباً أكبر في تأجيج السخط الشعبي، حيث صنفت إحصائيات «البنك الدولي» بالتعاون مع «منظمة العمل الدولية» (سبتمبر ٢٠١٨) منطقة الوطن العربي بأنها أعلى منطقة جغرافية في العالم في نسب البطالة، إذ شكلت نسبة ٩,٨١٪ من

(١) يقدر عدد المغتربين (المقيمين خارج بلادهم) من المملكة المغربية بنحو أربعة ملايين ونصف، ومن الجزائر بنحو ٣ ملايين مغترب، ومن تونس بنحو مليون مهاجر. ويقوم بنحو ١٥ مليون مغترب عربي في أمريكا اللاتينية، ونحو ستة ملايين عربي في دول مجلس التعاون، ونحو خمسة ملايين في أندونيسيا، في حين بلغ تعداد المغتربين العرب في تركيا نحو خمسة ملايين نسمة وفق إحصائيات «الجمعية العربية» في إسطنبول عام ٢٠١٩.

(2) <https://www.transparency.org/cpi2018>

إجمالي سكان العالم العربي، وذلك مقارنة مع المعدل العالمي لنسبة البطالة الذي بلغ ٥,٣٨ بالمئة فقط.^(١)

• وأسهمت الأمية والفقير في مضاعفة حالة التردّي العربي، حيث أصبح نحو ٣٠ مليون عربي تحت خط الفقر عام ٢٠١٩، وتفشت الأمية التي شملت نحو ٥٧ مليون عربي لا يعرفون القراءة والكتابة وفق تقديرات نشرت عام ٢٠١٧، فضلاً عن عدم التحاق أكثر من ١٥ مليون طفل عربي بالمدارس عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

• وكان لحقبة «الربيع العربي» أكبر الأثر في زيادة مظاهر الترهل العربي، حيث بلغت القيمة التقديرية لإعادة إعمار البنى التحتية نحو ٦٠٠ مليار دولار،^(٢) فيما ارتفعت خسائر الناتج المحلي العربي إلى ٣٠٠ مليار دولار، فضلاً عن سقوط ملايين القتلى والجرحى في الحروب الأهلية والمعارك المستمرة.

ونتج عن حالة الانفلات الأمني تصدع عدة وحدات إقليمية عربية، مع خلق بيئة منفلة لم يعد من الممكن معها إيجاد ضابط إقليمي، أو حتى دولي، يمكن أن يضبط إيقاع صراعات الإقليم، بحيث لم تعد الدول هي الوحدة السياسية الفاعلة.

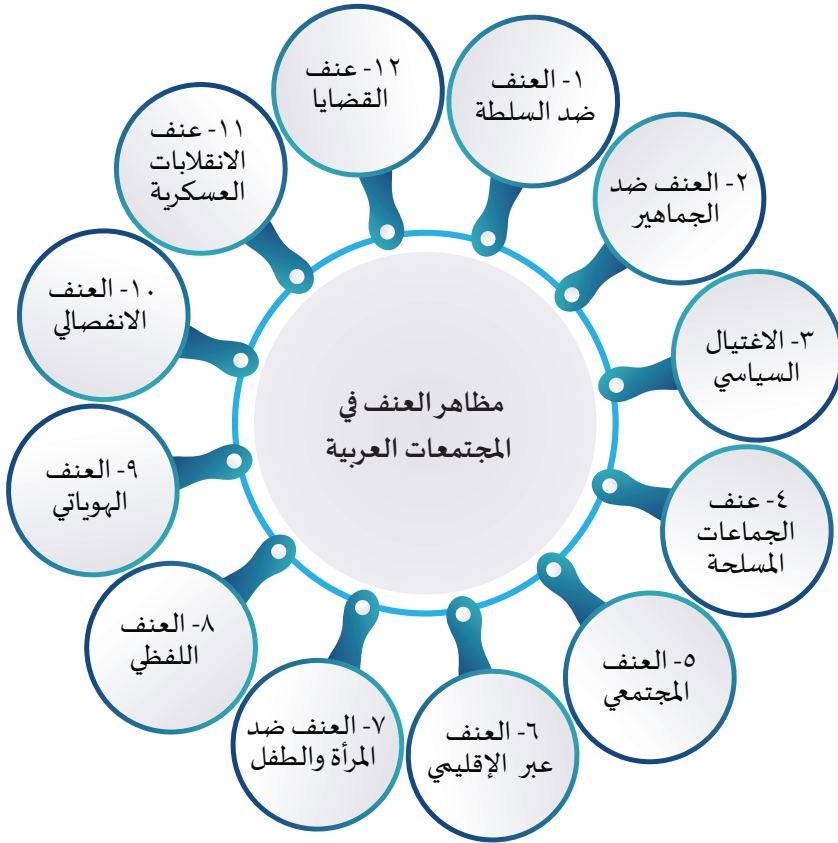
وفيما يتفاقم عجز حكومات الجمهوريات العربية عن صيانة أمن البلاد وسيادتها؛ تتنامى المهددات الأمنية الإقليمية العابرة للدول والحدود، بما في ذلك: الجريمة المنظمة، والعنف المجتمعي، والأزمات المالية والغذائية، والتغيرات المناخية، واستهداف أمن المعلومات، وجرائم الفضاء الإلكتروني، ومهددات أمن الطاقة وأمن الموارد المائية، وظهور أجيال جديدة من الفيروسات والأمراض السارية الخارجة عن السيطرة، والتهديد الناجم عن الاستحواذ غير المشروع على المواد النووية، وغيرها من المهددات التي تتطلب تعاوناً إقليمياً (ودولياً) لدرء مخاطرها.

وفي أتون تلك التحولات العنيفة؛ تعاني معظم الجمهوريات العربية من تردّي مفاهيم «التعايش الاجتماعي» و«الاندماج»، فيما تتنامى مظاهر العنف القائم على: «الاستخدام

(1) [https://www.ilo.org/global/about the ilo/newsroom/news/WCMS_615590 /lang en/index.htm](https://www.ilo.org/global/about%20the%20ilo/newsroom/news/WCMS_615590/lang-en/index.htm)

(2) <https://www.bbc.com/arabic/business37945918>

غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص، والإضرار بالملكات، ومختلف أنواع العقاب والاعتصاب والتدخل في حريات الآخرين»^(١) ويكمن التحدي الأكبر في استعادة القدرة على وقف مظاهر العنف المجتمعي الذي قد لا يرقى إلى مستوى الحروب الشاملة، لكنه يمثل مخاطر أكبر من الحروب بين الدول، خاصة وأنه يأخذ جملة من الظواهر التي تسفر عن وقوع انتهاكات جسيمة، أبرزها:



شكل (٩): مظاهر العنف في المجتمعات العربية

(١) مريم وحيد (٢٠١٣) «أثر الاحتقان: الأشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، المجلد ٤٨ (يوليو ٢٠١٣)، ص ٥.

- ١- العنف تجاه السلطة الحاكمة وقياداتها، عبر قيام فئات غاضبة بمهاجمة المسؤولين الحكوميين، أو الاعتداء على الشرطة وقوى الأمن باعتبارها رمزاً للسلطة.
- ٢- العنف تجاه الجماهير: والمتمثل في لجوء السلطات الحاكمة والمؤسسات والجماعات التابعة لها إلى ممارسة العنف ضد المدنيين بشتى الأسلحة والوسائل المتاحة.
- ٣- الاغتيال السياسي: وهي ظاهرة باتت شائعة في العديد من الجمهوريات العربية خلال العقد الماضي، وتمارس من قبل مختلف أطراف الصراع.
- ٤- عنف الجماعات المسلحة: حيث تنتشر الميليشيات المسلحة خارج إطار السلطة بسبب ضعف الحكم، وتلجأ إلى ممارسة العنف لتحقيق أهدافها.
- ٥- العنف المجتمعي: والمتمثل في قيام مجموعات سكانية باستغلال ضعف المؤسسات الأمنية وعجزها عن حفظ الأمن، للقيام بأعمال عنف ضد مجموعات مناوئة لها أو مختلفة عنها من حيث الانتماء الإثني أو المذهبي.
- ٦- العنف عبر الإقليمي: المتمثل في قيام قوى فاعلة عابرة للدول بممارسة العنف ضد الدولة والمجتمع على حد سواء.
- ٧- العنف ضد فئات من المجتمع وخاصة المرأة والطفل: حيث تعتمد بعض السلطات السياسية والجماعات إلى ارتكاب انتهاكات ممنهجة كالتحرش أو الاعتقال أو الاغتصاب، ضد الفئات الأضعف في المجتمع.
- ٨- العنف اللفظي: المتمثل باستخدام الكلمات النابية والأوصاف المهينة والألفاظ المسيئة التي تحمل عبارات السخرية والاستهزاء والشتم، والتي تلجأ إليها السلطة في الغالب للحط من قيمة معارضيهما، أو من قبل فئات مجتمعية ضد مناوئيهما عبر الإعلام الرسمي ووسائل التواصل الاجتماعي.
- ٩- العنف الهوياتي: حيث يؤدي تقاطع الهويات وتناقض المصالح بينها، إلى ممارسة العنف، خاصة في حال عجز السلطة الحاكمة عن إدارة التنوع، أو لجوئها إلى تأجيج الصراعات المجتمعية تحت شعار «فرق تسد».^(١)

(١) المرجع السابق، ص.ص ٦-٨.

١٠- العنف الانفصالي: المتمثل في رغبة فئات أو جماعات معينة بالانفصال أو الاستقلال عن السلطة الحاكمة، والانعزال بأنفسهم في كيان سياسي أو مجتمعي، وعدم القبول بالشراكة مع السكان المختلفين عنهم.

١١- عنف الانقلابات: وهو العنف الذي تمارسه المؤسسات العسكرية عبر الانقلاب على السلطة الحاكمة، وتعتبر من أكثر أنماط العنف انتشاراً في العالم العربي، على الرغم مما تشكله من تهديد للأمن الإقليمي والدولي.

١٢- عنف القضايا: وهي أعمال العنف التي تندلع نتيجة قضية محددة، وتدفع ببعض الفئات للتعبير عن سخطها من خلال ممارسة العنف، والاعتداء على الأماكن العامة وتخريب الممتلكات.^(١)

تعزير الاستقطاب

في ظل العجز العربي عن تشكيل نظام إقليمي متوازن؛ تعتمد القوى الخارجية إلى تبني منظومات إقليمية من شأنها تقويض فرص قيام مشروع قومي، حيث يطرح الإستراتيجيون الغربيون عدداً من المشاريع التي تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيو-سياسية للمنطقة العربية، مثل: «الشراكة الأورو-متوسطية»، و«الشرق الأوسط الجديد»، و«المبادرة الأمريكية لإصلاح الديمقراطية في الدول العربية»، وغيرها من المبادرات التي تقوم على أساس فرض الوصاية وتعزير علاقات «اللاتكافؤ»، وبالتالي إضعاف العلاقات العربية-العربية، وبناء منظومة علاقات تتخذ من هشاشة المشهد العربي أساساً للتغلغل والنفوذ.

ومن ضمن تلك المبادرات على سبيل المثال؛ المظلة الدفاعية الأمريكية التي اقترحها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (٢٠٠٦) لتأسيس آلية تعاون دفاعي بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، واقترح وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلنتون (٢٠٠٩) إنشاء مظلة جماعية لحماية دول المجلس ضد الهجمات الإيرانية المحتملة، عبر

(١) رضوى عمار (٢٠١٣) «فرص التغلغل: تأثير العالم الخارجي في العنف المجتمعي بعد الثورات»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، المجلد ٤٨ (يوليو ٢٠١٣)، ص.ص ٢٧-٢٨.

معاهدة دفاعية بين دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة على غرار حلف (الناو)، والتي من شأنها توريث المنطقة في سباق تسلح، تدخل فيه كل من روسيا والصين والهند كأطراف متنافسة، خاصة وأن الولايات المتحدة ترغب في ربط ذلك مع مشروعها في المحيط الهادئ ضد بكين.^(١)

وتأتي تلك المقترحات ضمن توجه السياسة الغربية لإعادة صياغة الترتيبات الأمنية والاقتصادية بالمنطقة، من خلال بلورة ثلاثة أنظمة فرعية عربية، هي:

١- نظام للأمن والتعاون في منطقة الخليج العربي: يعتمد على تواجد بحري دائم وقواعد عسكرية ثابتة، ويستهدف السيطرة الأمريكية على مصادر الطاقة وحصار النفوذ الروسي والصيني داخل أراضيها، والدفع بإدماج إسرائيل في منظومة الأمن والتعاون الخليجي.

٢- نظام للأمن والتعاون في القرن الأفريقي: يضم دول شرق أفريقيا، ويهدف إلى بسط النفوذ الأمريكي على منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر، والسيطرة على المعابر البحرية الدولية وموارد الطاقة، وتوفير قواعد لتنفيذ العمليات الوقائية في منطقة قوس الأزمات الممتد بين جنوب آسيا والمغرب العربي.

٣- نظام للأمن والتعاون في المغرب العربي، عبر تفعيل مبادرة التعاون الاقتصادي الأمريكية (ايزنستات) بين دول المغرب العربي، والاتفاقيات الأمنية الثنائية-الجماعية بين دول الساحل الصحراوي الإفريقي مع الولايات المتحدة، وتوسيع اتفاقيات التعاون الجماعي بين دول الشمال الأفريقي، بهدف السيطرة على مضيق جبل طارق، والحوض الغربي للبحر المتوسط.

جدير بالذكر أن هذه التحالفات والمنظومات الأمنية لا يمكن تصنيفها ضمن دائرة التعاون الإقليمي، إذ إنها تشكل تهديداً لدول المنطقة من حيث تعزيز التدخل العسكري الخارجي في أراضيها من جهة، وتوريثها في تنافس القوى الكبرى دون أن يعود ذلك عليها بأية منافع أمنية من جهة ثانية.

(١) عطا السيد فتوح، المظلة الدفاعية الأمريكية ومستقبل الأمن في منطقة الخليج، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، عدد ٥٩، خريف ٢٠٠٩م، ص ١١.

حقبة ما بعد الفرد

خسائر معركة المعلومات

ظهر رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي، سيرغي ناريشكين، خلال اجتماع مجلس الأمن القومي الروسي (فبراير ٢٠٢٢) وهو يتلثم أثناء سؤال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، له عن موقفه من الاعتراف بمنطقتين انفصالييتين في شرق أوكرانيا. وعندما قال ناريشكين، خطأً، أنه: يؤيد دمج إقليمي «دونيتسك» و«لوغانسك» بالأراضي الروسية، خرج بوتين، المتحفظ، عن طوره فقاطعه عدة مرات، ثم قال له: «لا نناقش ذلك، نتحدث عن الاعتراف باستقلالهما»، وبدأ التوتر الشديد على ناريشكين الذي صحح زلة لسانه بالقول: «أدعم مقترح الاعتراف باستقلالهما»، فيما استمر بوتين في مقاطعته، طالباً منه أن يكون «واضحاً».

كان ذلك الموقف المحرج هو قمة جبل جليد من توتر العلاقة بين بوتين وأجهزته الأمنية التي وقعت في سلسلة من الأخطاء، ما اضطره لشن حملة تطهير شملت جنرالات وضباط استخبارات نتيجة فشل التقييمات الاستخباراتية الروسية للعمليات في أوكرانيا، حيث دفع تراكم الأخطاء الأمنية ببوتين لإقالة ثمانية ضباط كبار، واعتقال قيادات بلواء «الخدمة الخامسة» (وهي الجهة المسؤولة عن إبلاغ بوتين بالوضع السياسي في أوكرانيا)، ووضع رئيسها، سيرغي بيسيدا، ونائبه، أناتولي بوليوخ، قيد الإقامة الجبرية، بعد اتهامهما بإرسال معلومات خاطئة عن الوضع في أوكرانيا.

ونج عن تلك الأخطاء؛ مقتل أربعة جنرالات من أفضل ضباط الجيش الروسي، هم: الجنرال أندريه كوليسنيكوف، قائد المنطقة العسكرية الشرقية، والجنرال فيتالي غيراسيموف، نائب قائد الجيش الروسي الحادي والأربعين للمنطقة العسكرية المركزية في روسيا، والجنرال أندريه سوخوفيتسكي، نائب قائد قوات الأسلحة المشتركة الحادي والأربعين للقوات البرية الروسية، والجنرال أندريه زاخاروف قائد فوج الدبابات السادس في فرقة الدبابات (٩٠).

وألفت الإخفاقات المتتالية للأجهزة الأمنية (GRU) و (SVR) و (FSB) الضوء على ضعف القطاع الاستخباراتي الروسي الذي ينتهي للحقبة السوفيتية، حيث تقوم عقيدته على مفهوم (ماسكرفوكا)، القائم على خليط من: «التعتيم» و «الخدعة» و «التمويه».

فعلى الرغم من براءة رئيس هيئة الأركان العامة، فاليري غيراسيموف، في استخدام تلك التكتيكات خلال عملياته السابقة، إلا أن أخطاء الإسناد المعلوماتي تسببت في فشل مهمته، حيث عانت الاستخبارات العسكرية الروسية من محدودية معلوماتها وتناقض إحداثيات «الجغرافيا المكانية» (جيوإنت) المقدمة لها، ما أدى إلى توتر العلاقة بين رئيس الأركان، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (GRU)، إيغور كوستييكوف، فيما واجه رئيس مجلس الأمن القومي (SVR)، سيرغي ناريشكين، انتقادات شديدة بسبب إخفاق عناصره في تنفيذ المهام الاستخباراتية والسياسية والاقتصادية والتقنية في الخارج، حيث أوكل بوتين إليه مهمة رصد «الحالة المزاجية» للدول المجاورة، وصدرت عنه تقارير مضللة تفيد بأن الموقف الألماني سيكون هادئاً إزاء العمليات في أوكرانيا، ولم يتوقع أن تبادل برلين إلى قطع خط أنابيب الغاز «نورد ستريم ٢».

ووقع الجهاز في خطأ أكثر فداحة، عندما توقع أن تحافظ باريس على موقف قريب من الحياد في حالة اجتياح أوكرانيا، مستنداً إلى ميل فرنسا، السابق، نحو إجبار كييف على تطبيق اتفاقيات «مينسك ٢»، واعتبر الجهاز أن روسيا ستواجه جبهة أنجلو-سكسونية معزولة عن محيطها الأوروبي، متوقعاً وقوف كل من إيطاليا والمجر على الحياد، وثبت أن كل التوقعات كانت خاطئة.

وبعد ستة أشهر من الغزو؛ قُدرت خسائر روسيا بأكثر من ١٢١,٠٠٠ قطعة عسكرية تتجاوز قيمتها ١٦ مليار دولار، ونحو ١٠٠ ألف عسكري بين قتل وجريح، منهم عدد من كبار الجنرالات الذين فقدوا حياتهم نتيجة مركزية بوتين واستبداده برأيه واعتماده على مجموعة من الشخصيات الأمنية غير القادرة على إدارة دفة الحروب العسكرية الحديثة.

كان إحباط بوتين ناتجاً عن كونه رجل أمن محترف، انخرط في المخابرات السوفيتية

(KGB) عام ١٩٧٥، وترقى فيها إلى وصل إلى رتبة عقيد، ثم عُيّن رئيساً لجهاز الأمن الفيدرالي الروسي عام ١٩٩٨، إلى أن نصبه الرئيس الروسي الأسبق، بوريس يلتسين، نائباً لرئيس الوزراء، وبذلك تكون حياته المهنية منحصرة على نحو ربع قرن في قطاع الأمن، ومثلها في قطاع السلطة، وتثير مركزيته المفرطة، ونرجسيته، وانفراده بالرأي، سخط كثيرين ممن عملوا معه.

الفرد في النظريات الغربية

تُلقى إخفاقات بوتين في الحرب الأوكرانية الضوء على دور «الفرد» في العمليات الأمنية وفي الحروب بين الدول، حيث انتهى موسوليني وهتلر وغيرهما من الحكام المستبدين بصورة مروعة نتيجة تركيز كم هائل من المهام والصلاحيات في أشخاصهم، وفي الدائرة الضيقة المحيطة بهم.

وفي المقابل؛ يتنامى الاهتمام بالأدوار التي يمارسها الأفراد في المنظومات الأمنية، وذلك على اعتبار أن الأفراد ليسوا مجرد متلقين سلبيين، بل هم لاعبون أساسيون يتأسسون الحكومات، ويديرون المنظمات المحلية والإقليمية، ويرأسون الشركات متعددة الجنسيات، والهيئات والمنظمات الدولية، كما يقودون الحرب، ويسهمون في صياغة القرارات التي تشكل المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الدولي.

ففي رؤيتهم لدور الفرد؛ يرى الليبراليون أن الأفراد، على مستوى القادة والنخب، يمتلكون القدرة على صناعة فروق ملموسة في المشهد الدولي، ويعتبرون أن شخصية الرئيس في الولايات المتحدة أو روسيا، على سبيل المثال، تحدث تغييراً فعلياً، وربما تقود إلى تحول في السياسات المحلية أو الخارجية، ما يؤكد على ضرورة الاهتمام بخصائص القادة، ودراسة خلفياتهم وتحليل سيكولوجيتهم، خاصة منهم القادة الذين يوصفون بأنهم على مستوى عال من الوطنية، ويتمتعون باحترام الشعوب لرمزياتهم ولدورهم الوطني، الأمر الذي يوسع مجال تصرفهم المنفرد وتحكمهم بالأحداث، حتى ولو كانوا في دول ديمقراطية.

ويضربون أمثلة من التأثير الذي أحدثه بعض الأفراد على المستوى الدولي، كالمهاتما

غاندي في الهند، وغورباتشوف في الاتحاد السوفيتي، ونيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا، وغيرهم من القادة الذين كانوا مصدر إلهام للملايين.^(١)

وفي المقابل؛ يميل الواقعيون إلى التقليل من أهمية الأفراد في المشهد الدولي، ولا يعترفون بالفرد كلاعب مستقل، وذلك لأن النخب السياسية تبقى مقيدة بالنظام الدولي، وهي مرهونة برغبة المؤسسة في تقديم الفرد ضمن نسق متكامل يمثل الدولة ومؤسساتها. وبالتالي فإن سياسات الدول تُصاغ من خلال مؤسسات الدول وحكوماتها، وليس من خلال السمات الفردية للأشخاص، وذلك على اعتبار أن «القوة» التي تملكها الدولة هي العامل الفاعل في تحقيق مصالحها داخل النظام الدولي.^(٢)

ويعترف أنصار المدرسة البنائية بأهمية الأفراد، ولكن في إطار تشكيلهم لهويات جمّعية، وخاصة بالنسبة للنخب التي تمارس أدواراً مهمة في القيادة، وفي الترويج للتغيير عبر دعوتهم لتصحيح الأفكار والمعتقدات، وينحازون بذلك إلى الرؤية الواقعية التي تقلل من قيمة الفرد في المشهد الدولي، معتبرين أن توجهات القادة وسياساتهم لا تأتي منفردة بحد ذاتها، بل تمثل تحولاً في تفكير المجتمع.

ويضربون مثلاً على ذلك بسياسة «بيرسترويكا» في الاتحاد السوفيتي، والتي لم تأتِ كرؤية خاصة بغورباتشوف، بل جاءت لتمثل تغيراً في قناعات المجتمع وتوجهاته، ولتلقى الضوء على تغلغل طبقة جديدة من الإصلاحيين ذوي التوجه الغربي في مؤسسات الحكم، ووقوف جيل شاب من المتخصصين في القضايا الدولية خلف تلك التوجهات، ما اضطر النخب لمراجعة حساباتهم، والاستجابة للتحولات الدولية، معتبرين أنه من غير الصحيح عزو تلك السياسة إلى أفكار غورباتشوف فحسب.^(٣)

لكن المدرسة البنائية تعترف في الوقت نفسه بالدور السلبي للأفراد من القادة، وخاصة فيما يتعلق بقرارات إعلان الحرب، إذ إن النزعات العدوانية والعنيفة لبعض القادة قد

(١) منغست وأرغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٣٧.

تدفعهم إلى استخدام مناصبهم لتحقيق أهدافهم، ما يؤدي إلى وقوع الحرب بين الدول، دون نفي أن يكون ذلك ناتجاً عن قناعات الجماهير وأدوار النخب.

أما في الدول النامية؛ فيمكن ملاحظة تمتع الأفراد بقدرة أكبر على إحداث متغيرات في مجرى الأحداث، وذلك نتيجة لعدة عوامل منها: عدم نضج مؤسسات الحكم، وغياب القيود المؤسسية في نمط الحكم الشمولي، حيث يعتبر الدكتاتور نفسه متحرراً من أي قيود محلية، وغير ملزم بتحقيق المشاركة المجتمعية، أو الاستجابة لمعارضيه، أو الالتزام بتوصيات المؤسسات البيروقراطية، ودون أن يعير في الوقت نفسه أي اهتمام للرأي العام.

أنماط الأفراد	الليبرالية	الواقعية	البنائية
النخب السياسية الخارجية	تأثير مهم في العلاقات الدولية عبر القرارات التي تتخذها	مقيدون بالنظام الدولي الذي يتسم بالفوضى وتغليب المصالح الخاصة	يمثلون تيارات شعبية ويحركون الأحداث والعمليات
الأفراد الذين لا يتولون مناصب رسمية	دور ثانوي لكن لهم القدرة على الانخراط في الممارسة السياسية	لديهم القدرة على حشد الجماهير في القضايا العامة	معتقدات الأفراد أكثر أهمية من أعمالهم
الأوساط الجماهيرية	يؤثرون على العلاقات الدولية من خلال الضغط على صناعات القرار	تصرفاتهم تنعكس على المصلحة الوطنية سلباً أو إيجاباً	قوى تغيير محتملة من خلال تشكيل المفاهيم ونمط الخطاب

جدول (٢١): أهمية الفرد في النظريات الحديثة^(١)

ويرى الباحثان؛ كارين منغست وإيفان أريغوين، أن الخصائص الشخصية لدى القادة المستبدين تمثل أهمية كبيرة في السياسات العامة بالدول التي تحكمها أنظمة شمولية، وذلك نتيجة غياب المرجعية المؤسسية، الأمر الذي يتيح لهم تجاهل القانون، ويُمكنهم

(١) المرجع نفسه، ص ٢٦٦.

من استخدام العنف أو اللجوء إلى التكتيكات المتطرفة لتنفيذ سياساتهم، كما هو الحال بالنسبة لأدولف هتلر وبنيتو موسوليني، وكيم إل سونغ، وغيرهم من القادة ذوي السمات النرجسية «المؤذية»، والذين يلجأون إلى استخدام العنف ضد معارضهم دون وازع أو ضمير.

وفي تحليل لشخصية الفرد المستبد؛ يرى الباحثان قدراً كبيراً من ضعف القدرة على استخدام «النمط العقلاني» في صناعة القرار،^(١) إذ إن البيئة العقلانية تتطلب جهداً جماعياً، يتمثل في: الحصول على سائر المعلومات ذات الصلة، ووضع الأهداف الوطنية، ودراسة الاختيارات المناسبة، ومن ثم اتخاذ القرارات التي تحقق تلك الأهداف.

ونظراً لاستحالة اختزال تلك العملية المعقدة برمتها في فرد واحد، فإنه من غير الممكن صياغة «قرار عقلاني» خارج الإطار المؤسسي، بل يؤدي انفراد بعض النخب الضيقة بهذه العملية إلى صدور قرارات غير عقلانية، تقوم على انطباعات شخصية، وغالباً ما تكون عدوانية ومتناقضة، نتيجة تأثرها بشخصية المستبد، الذي يعتمد على نمط نفسي-انطباعي، لصياغة القرار الوطني، بناء على الأسس التالية:

١- التسطيح والتبسيط: المتمثل في تقمص مفهوم التماسك المعرفي وفق أفكار الفرد وخلفياته، واللجوء إلى قواعد مبسطة لا تتناسب مع تعقيدات المشهد الدولي، كاعتبار أن «صديق العدو عدو» على سبيل المثال.

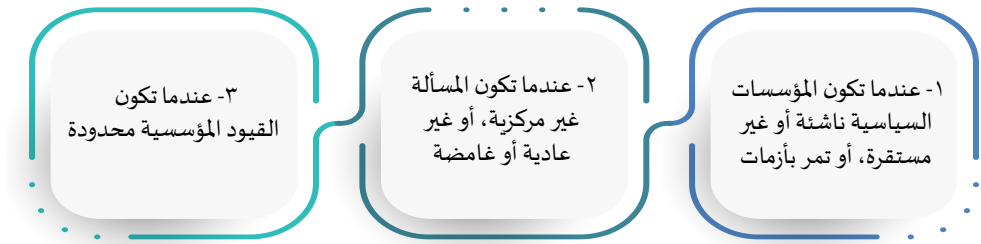
٢- التوافق في الرأي: حيث يميل المستبد إلى تقريب المستشارين الذين يتفقون معه، وأولئك الذين يوافقون توجهاته في تسطيح عملية اتخاذ القرار، وفي الحط من قيمة المعلومات التي تخالفه.

٣- الانطباعية بدلاً من المعلوماتية: حيث يتم تفسير الأحداث وتحديد آليات التعامل معها من منظورات شخصية انطباعية، تستند إلى ادعاء الخبرة والتعلم من تجارب الماضي.

(١) يتطلب الخيار العقلاني (rational choice) توظيف التفكير المنطقي لاختيار سياسة ما، ويشترط توفر هدف لا بد من إنجازه، والاطلاع على سائر الخيارات المتاحة والإستراتيجيات البديلة، والقدرة على اختيار السياسة التي تحقق الهدف بأفضل صيغة.

٤- الشيطنة: حيث يصوّر المستبد مخالفه بصورة شريرة، ويفترض أنهم غير قابلين للتفاهم أو التفاوض، ويعمل على تشويه صورتهم مقابل منح صورة إيجابية ومرنة لنفسه في الإعلام الرسمي.

٥- الإرضاء: الميل للبحث عن الحلول المفضلة ذات الطابع البسيط، والتي توصف بأنها حلول «جيدة»، بدلاً من البحث عن آليات المعالجة ذات الطابع الاحترافي. ويمكن تلخيص سيناريوهات تأثير الأفراد في الأحداث في الشكل التالي:



شكل (١٠): سيناريوهات تأثير الأفراد في الأحداث

الفرد في العالم العربي

عانى العالم العربي من هيمنة عنصر الفرد في مؤسسات الحكم خلال العقود السبعة الماضية، وذلك نتيجة تغلب الطابع العسكري - الانقلابي، وتفشي ظاهرة الحكام المستبدين.

إلا أن عقد الجنرالات بدأ في الانفراط مع مطلع الألفية؛ حيث مات الرئيس السوري السابق حافظ الأسد عام ٢٠٠٠، تبعه الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين الذي أطيح بحكمه عام ٢٠٠٣ (أعدم عام ٢٠٠٦)، وتوفي بعدهما الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات عام ٢٠٠٤، ما أدى إلى حالة من الفراغ لم يتمكن خلفاؤهم من ملئه حتى اليوم. وسرعان ما شهدت جمهوريات شمال إفريقيا حالة شبيهة تمثلت في: فرار الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي، وتنازل الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك

عن الحكم، ومقتل الرئيس الليبي السابق العقيد معمر القذافي عام ٢٠١١، واستقالة الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة عام ٢٠١٩، فيما أطيح بالرئيس السوداني السابق عمر البشير في العام نفسه.

وفي اليمن أرغم الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح على التنازل عن الحكم عام ٢٠١٢، وقُتل عام ٢٠١٧.

وآذنت تلك التطورات بانتهاء حقبة الحكم الفردي-المركزي، الذي هيمن على العالم العربي عقب مرحلة سابقة أطلق عليها مرحلة «الاستعمار»، والتي خاضت فيها القوى الشعبية صراعاً مبرحاً للانعتاق من ربقة النظم الاستعمارية-الانتدابية في النصف الأول من القرن العشرين.

فيما أسفرت المرحلة التي اصطلح على تسميتها «الربيع العربي» (٢٠١١-٢٠٢٢) عن حالة من الفوضى، وعدم قدرة النخب الجديدة على ملء الفراغ الذي تركه أسلافهم المستبدون، وعززت، في الوقت نفسه، جدليات أنصار المدرسة الواقعية بأن الإطاحة بالقيادة المستبدية يكلف خسائر إنسانية واقتصادية كبيرة، ويخلف حالة من الفوضى، ويقوض مفاهيم السيادة في الدول، ويعود بنتائج وخيمة على الأمن والسلم الدوليين. وفي المقابل؛ استمر أنصار المدرسة الليبرالية في تغليب الأدوار الإيجابية التي مارسها المجتمع، وفي قدرة الجماهير على ممارسة أعمال الحشد والتفاعل والتأثير، وصياغة الرأي العام.

وفي ظل تنامي مظاهر العنف المصاحب للتغيير، برزت عدة فرضيات حول قدرة المجتمعات العربية على تخطي مرحلة الفرد التي هيمنت في العقود السبعة الماضية، ومدى قابليتها للمساهمة في الخروج من أتون الفوضى، حيث رأى البعض استحالة ذلك في ظل عدم توفر الثقافة السياسية والأمنية على المستوى الشعبي، وتعدّر إعادة بناء الدولة خارج الأطر المؤسسية التقليدية للحكم.

لكن أتباع فرضية «الديمقراطية القاعدية»^(١) (grassroots) خالفوا ذلك الرأي، معتبرين أن الجماهير تمتلك خاصية التنظيم الذاتي والقدرة على التفكير والتصرف تماماً كالنخب، وأنها تعمل وفق سيكولوجية مشتركة، وتتمتع بخصائص بيولوجية تمكنها من العمل خارج الأطر المؤسسية التقليدية، وأن لديها القدرة على إنتاج الآراء والأفكار المشتركة عند اللزوم، وأنها تمتلك الحس اللازم لحماية الصالح العام وتبني مفاهيم الفضيلة، ومحاربة الاستبداد والفساد، والتحلي بالوعي والجرأة التي قد لا تتوفر لدى النخب.

ورأى أقطاب تلك المدرسة أن الجماهير تمتلك القدرة على العمل بصورة مشتركة وإيجابية، حتى ولو لم تتوفر القيادة، متفقين مع المدرسة الليبرالية التي تفترض الخيرية في البشر، وترى أن الأوساط الجماهيرية تمتلك القدرة على تشكيل المصلحة العامة خارج الإطار الرسمي.^(٢)

ويمكن تلخيص أبرز ملامح تأثير الأفراد من الجماهير في السياسات العامة من خلال الشكل التالي:

(١) الديمقراطية القاعدية (Grassroots democracy): مصطلح يشير إلى تحول سلطة صناعة القرار إلى أدنى مستوى اجتماعي للدولة أو المنظمة، من خلال تركيز قدر أكبر من السلطة في أيدي عناصر القاعدة الوطنية. يهدف تجنب احتكار السلطة من قبل حفنة أفراد معزولين، وتحقيق ممارسة ديمقراطية تشاركية عبر نُظُم تمثيلية تسمح للمجتمعات المحلية بانتخاب ممثلين تُسند إليهم مسؤولية اتخاذ القرارات. ويطلق عليها كذلك مصطلح «الديمقراطية المباشرة»، وهي نمط من أنماط الديمقراطية التي يتخذ فيها الشعب القرار بشأن المبادرات السياسية عبر التصويت المباشر، على عكس «الديمقراطية التمثيلية»، وتسمح الديمقراطية المباشرة بثلاثة أشكال من العمل السياسي هي: الاستفتاء، الاستدعاء، والمبادرة.

(٢) منغست وأريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. ٢٦٠-٢٦٥.

١
الجماهير تفكر وتعمل تماماً مثل النخب،
وتتشارك في سيكولوجية عامة وبخصائص مشتركة

٢
تمتلك النخب القدرة على التعبير عن الرأي العام
وتكثيف قضاياها بالطرق التي تصب في مصالحها

٣
تتميز بالقدرة على العمل دون الخضوع
لقيود المؤسسات الرسمية

شكل (١١): تأثير الجماهير في السياسات المحلية والخارجية^(١)

ويدعونا الجدول المحتدم حول تقييم قدرات الجماهير؛ إلى تحليل طبيعة الأجيال الجديدة، من خلال محورين رئيسيين:

١- تهاوي المركزية في العالم العربي: حيث تشهد المنطقة العربية في العقد الثالث من الألفية تراجعاً في مركزية الدولة، ومركزية الحاكم (المستبد)، وكذلك في مركزية العواصم الرئيسية كمراكز للسلطة السياسية، فبالإيمان مع تهاوي سلسلة الزعماء الانقلابيين-العسكريين خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩)؛ فقدت كل من: بغداد، ودمشق، وبيروت، وصنعاء، والخرطوم، وطرابلس، نفوذها التاريخي على المدن والمحافظات الأخرى، وبرزت أدوار جديدة لحواضر منافسة كعدن، وبنغازي، والبصرة، وأربيل، والسليمانية، وحلب، وإدلب، ووقعت تلك الأحداث بالإيمان مع تراخي القبضة الأمنية في تلك الحواضر والمدن.

٢- ظهور جيلين جديدين في المشهد العربي، هما: جيل الألفية (Millennial Generation)، من مواليد الأعوام (١٩٨٠-٢٠٠٠)، وجيل ما بعد الألفية (Generation Z)، من مواليد الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، والذين تتراوح تقديراتهم ما بين ٢٧٠ و٣٠٠ مليون شابة وشباب

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٩.

في العالم العربي، يمثلون أكبر تكدس سكاني عرفته المنطقة في تاريخها المدون، وتشكل سلوكياتهم نمطاً مختلفاً عن الأجيال التي سبقتهم، حيث يتميزون بتحصيل علمي أكثر من سابقهم، وبقدرتهم على توظيف التقنيات الرقمية والتواصل الشبكي، كما أنهم أكثر وعياً بحقوقهم، وأكثر استعداداً للمجازفة من أجل تحقيق ما يؤمنون به، وهم في الغالب أقل أيديولوجية وتزمتاً من الأجيال السابقة.⁽¹⁾

ولا تشكل هذه الفئة الشابة ثورة في سوق العمل فحسب؛ بل يتسع تأثيرها ليشمل قطاعات التعليم والصحة، والخدمات، ويمتلكون مهارات عالية في توظيف التكنولوجيا لتعزيز التواصل والتأثير في الجموع، بصورة تفوق قدرة مؤسسات الدولة. ولا يؤمنون بالمرجعيات الإيديولوجية الكلاسيكية التي سادت في الحقبة الماضية، بل يعتمدون على منظومات شبكية في العالم الافتراضي.

ويهيمن على هذه الفئة الشابة، حالة من القلق إزاء انعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي، وعدم قدرتهم على تحقيق الاستقلالية المادية، وحرمانهم من فرص العمل والعيش الكريم، فضلاً عن ارتفاع تكاليف المعيشة، وتفشي البطالة والفساد، وتحملهم سائر تبعات الثورات والحروب العربية، إذ يُعتبرون الفئة الأكثر معاناة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية الناتجة عن تلك الحروب، ويُصنف الملايين منهم ضمن ضحايا حركات الهجرة، والنزوح، واللجوء خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٣، ما يدفعهم للانفتاح نحو الخارج والاهتمام بالمشاكل الإقليمية والدولية مقابل تضائل الحس الوطني وضعف الشعور بالهوية والانتماء الوطني.⁽²⁾

ومن المرجح أن يفرض هذا الجيل معايير جديدة في مفاهيم السيولة السياسية والاقتصادية العابرة للحدود، حيث يُتوقع أن تشهد المجتمعات العربية تحولات كبرى لدى استحواذ هذه الفئة تدريجياً على الحياة العامة، بالتزامن مع استمرار تراجع

(1) <https://www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr16.shtml>

(2) Syria Regional Refugee Response, United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), last updated July 31, 2018, <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71>

أدوار القادة (الأفراد) في شتى المجالات؛ السياسية والثقافية والمجتمعية، حيث تتراجع المركزية-الهرمية التي صبغت المشهد العربي في العقود السبعة الماضية. وتمثل ظاهرة تنامي السيولة مقابل انهيار مفاهيم الفردية والمركزية السياسية حالة «انكشاف أمني»، نتيجة عوامة الأزمات الاقتصادية، وانتشار شبكات التطرف والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ونشوء مفاهيم جديدة للقوة تقوم على دور التكنولوجيا في تعزيز التنافسية الاقتصادية، وبروز اقتصاديات جديدة، أبرزها «اقتصاد المعرفة» الذي يمثل نحو ٧ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي العالمي.^(١)

تغير أنماط الحروب

بالتزامن مع تراجع أدوار الجيوش الوطنية وضعف قدرتها على شن الحروب المحلية والإقليمية؛ تُسهم الثورة التكنولوجية في تغيير شكل الحرب وأدواتها، وخاصة فيما يتعلق بمفاهيم: «حروب الشبكات» و«حروب الفضاء الإلكتروني»، و«حروب الجيل الثالث من القوى الفاعلة خارج إطار الدول»، كالجماعات التي تستخدم التقنيات الحديثة لتهديد أمن الفضاء الإلكتروني، وقطع الكابلات البحرية، وممارسة القرصنة الإلكترونية، وتهديد أمن شبكات الاقتصاد الدولي، وتشكيل «جيوش إلكترونية» تستهدف مرافق حيوية... دون إراقة الدماء.

وتبرز حروب إعلامية موازية في العالم الرقمي الذي يمثل تحدياً أكبر في صياغة الثقافة الأمنية العربية وفي معارك تحديد الهوية، يضاف إليها جملة من المهددات العابرة للدول وعلى رأسها المهددات البيئية، مثل تضاؤل موارد المياه، حيث يتوقع أن يبلغ شح الموارد المائية مستويات خطيرة بحلول عام ٢٠٢٥م بغض النظر عن تغير المناخ، وخاصة في المشرق العربي الذي يفقد سمات الخصوبة نتيجة تدهور الإمدادات المائية من الأنهار الرئيسية، وارتفاع درجات الحرارة، وما يمثله ارتفاع مستوى البحار في كل من البحر

(١) عادل عبدالصايق (٢٠١٠) «الفضاء الإلكتروني وتهديدات جديدة للأمن الوطني»، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، العدد ١٨٠ (أبريل ٢٠١٠)، ص ١٠٢.

الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي من مخاطر على النشاط الزراعي وعلى المراكز السكنية.

وكان للعمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا (٢٠٢٢-٢٠٢٣) دور في إبراز جملة من التحديات الجديدة المتمثلة في: أزمة الغذاء العالمية، والتضخم، وما يمثله تهديد أمن الطاقة من أهمية للمنطقة العربية التي يقع فيها ثلثا الاحتياطي العالمي للطاقة، وما يمكن أن يمثله تراجع مكانة النفط لصالح الغاز الطبيعي الذي يتنامى الاعتماد العالمي عليه.

يضاف إلى ذلك ما تشكله العولمة الاقتصادية من مهددات لدول المنطقة، حيث يتنامى نفوذ الشركات متعددة الجنسيات، والمجموعات الصناعية والاقتصادية العابرة للحدود، والكيانات المالية العملاقة التي تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة بعيداً عن رقابة السلطات المحلية، وتنامي نشاط هذه الكيانات المالية خارج إطار الدول، وما تقوم به هذه الشركات من خدمة لمصالح القوى الكبرى مقابل إضعاف الاقتصاديات الوطنية الهشة.^(١)

(١) محمود محي الدين (٢٠٠٢) «مظاهر وتأثيرات العولمة في المجال الاقتصادي»، ورقة بحثية بندوة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ص ٦٢.

الفصل الثالث

تطبيقات الأمن الإقليمي

الأبعاد التطبيقية

أدوار جديدة لأجهزة الأمن

مثل تعيين وليام بيرنز مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) عام ٢٠٢١؛ تحولاً كبيراً في نمط عمل الوكالة، خاصة وأنه يتمتع بنفوذ في «مجلس الأمن القومي»، ويقدم المشورة للرئيس الأمريكي، متفوقاً على سائر منافسيه في الأجهزة الأمنية الأخرى كمكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكالة الاستخبارات الجغرافية المكانية الوطنية، ووكالة استخبارات الدفاع.

ويتميز بيرنز بأنه دبلوماسي مخضرم، عمل في سلك الخارجية الأمريكية لثلاثة عقود، خدم فيها خمسة رؤساء، وعشر وزراء خارجية، ويتمتع بعلاقة وثيقة مع عدد من المسؤولين العرب، حيث عمل سفيراً لبلاده في الأردن (١٩٩٨-٢٠٠١)، وشغل منصب؛ مساعد وزير الخارجية للشرق الأدنى، والمساعد الخاص للرئيس ومدير شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، كما أنه يتكلم العربية بطلاقة.

وفي أثناء عمله بالخارجية الأمريكية؛ أوكلت إليه مهمة إقامة علاقات ودية مع موسكو كسفير لبلاده فيها (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، وحقق نجاحاً في عمله، ما دفع بالسلطات الروسية لاعتباره «الشخصية الأمريكية الأقل إضراراً بمصالحها»، وفقاً لصحيفة «كوميرسانت» الروسية التي نقلت عن مسؤولين روس قولهم إن بيرنز كان يصنف على أنه شخصية يمكن التفاهم معها بفضل اتصالاته السابقة بالمؤسسات الروسية.

كان وليام بيرنز يتوقع أن يقود فريقه الأمني في المهمة الرئيسية المنوطة به والمتمثلة في تحجيم الصين؛ إلا أن الغزو الروسي لأوكرانيا غير حساباته بالكامل، حيث كلفته الإدارة الأمريكية بمهمة قيادة الاستخبارات الغربية في المعركة الأمنية ضد روسيا.

ففي المرحلة الأولى للغزو الروسي؛ تبنت الوكالة مهمة مشاركة المعلومات السرية، ونشر ما تحصل عليه عبر منظومة «سيجنا-إنتلجنس» حول العمليات العسكرية الروسية في وسائل الإعلام.

وأضيفت فيما بعد حزمة مهام أخرى للوكالة، تمثلت في: الإشراف على عمليات تبادل المعلومات مع جهاز المخابرات الداخلية الأوكراني (SBU)، وتأمين وصول العتاد العسكري لكيف، والتعاون مع رئيس الاستخبارات العسكرية الأوكرانية، كيريلو بودانوف، الذي انخرط في معركة «شائعات مضادة»، تهدف إلى «تضخيم ونشر» المعلومات المثيرة ضد موسكو، ومنها الشائعات التي تحدثت عن: قيام بعض «مواطني القوقاز» بمحاولة اغتيال فاشلة لفلاديمير بوتين، وعن معاناة الرئيس الروسي من «عدة أمراض خطيرة»، ومحاولة مسؤولين في الكرملين الإطاحة به.

وساعد بيرنز نظيره الأوكراني، كيريل بودانوف (وهو لواء حاصل على رتبة من معهد القوات البرية في أوديسا عام ٢٠٠٧) في مهمة نشر الشائعات في الأوساط الأمنية والإعلامية الدولية، وذلك ضمن إستراتيجية جديدة يطلق عليها: «محاربة الإشاعات والحروب الهجينة واستعادة الأراضي المحتلة».

وفي انخراط ميداني مباشر؛ شرع بيرنز في تزويد الجيش الأوكراني بمعلومات نوعية على الأرض، مؤكداً (٢٠ يوليو ٢٠٢٢): «نشارك قدرًا كبيراً من المعلومات الاستخباراتية مع الأجهزة والقيادة الأوكرانية التي تستخدمها بشكل فعال».

ومن جهتها؛ كلفت الاستخبارات الفرنسية «وكالة الابتكار الدفاعي» بمهمة تأسيس منصة لحرب المعلومات من خلال شركة (Bloom)، وذلك في أعقاب معلومات حصلت عليها «شركة الاستخبارات الأمريكية للتهديدات الإلكترونية» (Record Future)، وأرسلها بيرنز إلى نظرائه في أوروبا، تفيد بأن فرنسا وألمانيا وبولندا وتركيا، هي الدول الأكثر استهدافاً من قبل موسكو وحلفائها.

وعملت الوكالة الفرنسية على برنامج لمكافحة المعلومات المضللة مستعينة بعدد من المطورين المحليين، وعلى رأسهم شركة (Airbus) التي عملت على تعزيز وحدة دعم الابتكار المزدوج (RAPID) التابعة لوكالة الابتكار الدفاعية الفرنسية، والتي تعمل في مجال المعلومات الدفاعية والهجومية للقوات المسلحة الفرنسية، وتميز محتوى الشبكات الاجتماعية ومستخدميها من أجل تحديد الاتجاهات والإشارات.

وبالإضافة إلى تنسيقه مع الاستخبارات البريطانية والفرنسية والأوكرانية، وثق بيرنز علاقته بمدير جهاز المخابرات الخارجية الروماني (SIA)، غابرييل فلاسي، وتعاون معه في جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية بشأن روسيا، خاصة وأن فلاسي، تولى مهمة تبادل المعلومات الاستخباراتية حول أوكرانيا مع واشنطن خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. ومنذ انضمام رومانيا للاتحاد الأوروبي (٢٠٠١)، وحلف شمال الأطلسي (٢٠٠٤)، يبذل جهاز المخابرات الخارجية الرومانية ووكالات الاستخبارات الرومانية الأخرى جهوداً كبيرة لتعميق التعاون الأمني مع واشنطن، عبر المساهمة في عمليات «مكافحة الإرهاب»، والمشاركة في العمليات العسكرية الأمريكية بالعراق وأفغانستان، واستضافة سجون سرية لووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية على أراضيها.

وفي مقابل المعركة الاستخباراتية المفتوحة ضدها؛ بادرت الاستخبارات الروسية إلى تنفيذ عدة برامج للخروج من عزلتها، وتعزيز نفوذها الخارجي عبر «الوكالة الفيدرالية لشئون كومنولث الدول المستقلة»، والتي يديرها يفغيني بريماكوف «الصغير»، حفيد أول رئيس لجهاز المخابرات الخارجية السوفياتية، حيث تمت زيادة مخصصاتها السنوية بمقدار ثلاثة أضعاف نظراً لتنامي أهميتها في الحرب الأوكرانية.

وتتملك الوكالة المقربة من أجهزة الاستخبارات الروسية، ٩٢ فرعاً في مختلف أرجاء العالم، ويعمل فيها طاقم ضخم يتولى مهام تنسيق المساعدات المرسلة إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الروسي جنوب شرق أوكرانيا، ويسهم في نشر سرديّة الكرملين حول الحرب بأوكرانيا، وخاصة في «دونباس» حيث نشرت الوكالة معلومات حول «التأييد الشعبي» للعملية الروسية، وأصدرت كتيباً بعنوان: «الحرب الأهلية في أوكرانيا ٢٠١٤-٢٠٢٢»، وترجمته إلى ١٤ لغة، بهدف عرض وجهة نظر الكرملين للعالم، كما تدير الوكالة موقعاً على شبكة الإنترنت يُدعى: «جرائم الحرب في كييف»، والذي يسعى إلى مواجهة المواقع المؤيدة لأوكرانيا.

وتعمل الوكالة بالتعاون مع «مؤسسة دراسة الديمقراطية»، التي يرأسها الروسي، مكسيم غريغورييف، وتدعم الكرملين بالدراسات حول أوكرانيا وسوريا بشكل أساسي.

علماً بأن الوكالة هي جزء من شبكة كبيرة شيدتها روسيا خلال السنوات الماضية بهدف التعريف بالثقافة الأدبية والتاريخية لروسيا، لكنها تحولت في الآونة الأخيرة إلى أداة لنشر رسائل الكرملين والترويج لسياسات بوتين.

وبالإضافة إلى المعركة الثقافية والمعلوماتية؛ انخرطت الاستخبارات الروسية في حرب اقتصادية ضد الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، حيث برز دور المستشار الاقتصادي للرئيس، ماكسيم أوريشكين، في تحديد سبل استجابة الكرملين لمواقف الغرب المناوئة له، وينسب له الفضل في تجنب روسيا أسوأ الأضرار الاقتصادية التي كان يخشى حدوثها عندما فُرضت العقوبات لأول مرة، خاصة بعد أن نجح في تعزيز أداء الروبل نتيجة تدفق عشرات مليارات الدولارات واليورو من صادرات الطاقة، وذلك بفضل توجهاته بفرض الروبل في إمدادات الغاز إلى أوروبا، كرد على العقوبات الغربية، ما أجبر الاتحاد الأوروبي على التراجع.

وأمام تلك التحولات غير المسبوقة؛ اضطر الرئيس البيلاوسي، ألكسندر لوكاشينكو، للقيام بعملية إصلاح واسعة النطاق في وكالة المخابرات الوطنية، معتمداً على ثلاث مسؤولين أمنيين مرموقين، هم: رئيس الإدارة الرئاسية، إيغور سيرجينكو، ورئيس مجلس الأمن القومي، ألكسندر فولفوفيتش، ومدير وكالة (KGB)، إيفان تيرتل، والذين أوكلت إليهم مهمة توسيع نطاق عمل الوكالة في مجال المعلومات، وتعزيز الأدوار التي يقوم بها الجيش الإلكتروني البيلاوسي، وجمع المعلومات الاستخبارية في المجال السيبراني، بالإضافة إلى عسكرة الهياكل المدنية مثل: وزارة الطوارئ، والوكالة الوطنية لحماية النباتات والحيوانات، والتي يرأسها يوري تيرتل، الأخ الأصغر لرئيس الوكالة. كما تضمنت الإجراءات تشكيل ميلشيا شعبية بيلاوسية، وإنشاء قيادة عملياتية جديدة للجنوب. وتمثل تلك التحولات العملية ثورة في عمل أجهزة الأمن الغربية، التي شرعت في خوض أولى معاركها التقنية-المعلوماتية في الألفية الثالثة ضد خصم عنيد يمتلك شبكة واسعة وتقنيات متقدمة.

وتشمل الحرب الاستخباراتية الجديدة خليطاً غير مسبوق من: الدبلوماسية، والمعلومات،

والاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، والإعلام، فضلاً عن خوض غمار العمليات العسكرية من خلال فرق متخصصة في هذا المجال.

وعززت تلك التحولات حالة الانفصام القائم بين النظريات التقليدية وبين التطبيقات المعاصرة التي لم تعد تقتصر على المفاهيم الضيقة والتقليدية حول الأمن ووظائفه.

محاولات تقديم نماذج تطبيقية للأمن

في خطوة باتجاه تقديم رؤية تطبيقية للأمن الإقليمي؛ حاول الباحثان؛ هرير دكمجيان وهوفان سيمونيان،⁽¹⁾ الإجابة على جملة من التساؤلات المتعلقة بتقاطعات الأمن، من خلال اتخاذ الدول المطلة على بحر قزوين نموذجاً لتقصي تداخل الأمن الإقليمي مع الأمن الدولي، مؤكداً أن النظريات الأمنية الغربية لم تتمكن من استشراق ما آلت إليه الأوضاع في تلك المنطقة، وما نتج عنها من صراع بين القوى الفاعلة (أذربيجان، وتركمانستان، وإيران، وكازاخستان، وروسيا) عقب اكتشاف النفط، حيث ظهرت عوامل جديدة في الصراع الإقليمي لم تكن في الحسبان؛ ومن جملتها: ظهور لاعبين جدد خارج إطار الدول، كالمنظمات المالية الدولية، والمجموعات الدينية المسلحة، والحركات القومية، وغيرها من القوى التي انخرطت في الصراع، وأصبحت تقوم بأدوار أكبر مما يمكن أن تفعله بعض الدول، وما مثلته مظاهر العولمة الاقتصادية، والعولمة الثقافية، وعولمة الاتصالات، من فرص لتدخل القوى الكبرى في شؤون الإقليم.⁽²⁾

ولمعالجة مشكلة قصور النظريات التقليدية عن فهم خصوصيات الأمن الإقليمي؛ اقترح الباحثان أربعة محاور للتحليل، هي:

١- تحليل المجتمعات والمكونات السكانية داخل دول الإقليم على المستوى الأصغر (micro level)

(1) Hrair Dekmejian and Hovann H. Simonian (2003) Troubled Waters: The Geopolitics of the Caspian Region, Tauris.

(2) Ibid, pp. 3-4

٢- تحليل العلاقة بين الدول في الإقليم، على مستوى علاقة الدولة بالدولة (state to state level)

٣- تحليل العلاقة بين الدول المحورية والدول الهامشية في الإقليم، بناء على مستوى الموقع والأهمية والموارد، مقابل الدول الهامشية التي لا تمتلك تلك العناصر.

٤- تحليل علاقة دول الإقليم بالقوى العظمى الفاعلة، وتأثيراتها في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

وأضافا بعد ذلك عنصراً خامساً، يتمثل في الدمج ما بين ثلاثة مكونات رئيسية، هي: العولمة، والجيوبولوتيك، والتاريخ.

وفي العام التالي (٢٠٠٤)؛ نشر مايكل كريغ دراسة بعنوان: «تقييم البدائل الأمنية للخليج العربي عبر إطار نظري»، حاول فيها تقديم نموذج تطبيقي ضمن نظريات العلاقات الدولية، حيث استعرض ثلاثة نماذج هي:

١- النموذج الواقعي المتمثل في إنشاء ميزان ديناميكي للقوى، تتغير فيه علاقات التحالف والصداقة والعداء وفقاً للتحويلات.

٢- النموذج القائم على قيام قوة مهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية) بإنشاء تحالف يضم دول المنطقة، ويعمل على توظيف الأدوات الاقتصادية والعسكرية للحد من سباق التسلح والحد من محاولات الدول المتمردة (إيران) حيازة السلاح النووي.

٣- النموذج الليبرالي القائم على مفهوم «الأمن التعاوني»، والذي يضم سائر الأطراف في منظومة تقوم على مفهوم المنافع المشتركة.

واعتبر كريغ أن تحقيق الأمن المستدام مرهون بقدرة دول المنطقة على النموذج الثالث، والمتمثل في إقامة علاقات مستقرة فيما بينها، وليس على نموذجي «الردع» أو «الهيمنة الخارجية»، ووضع ثمانية شروط لضمان نجاح نموذج الأمن التعاوني، هي:

١ إنشاء منظومة توافقية لرسم السياسات الخارجية بصورة مشتركة بين الدول الأعضاء.

٢ التوصل إلى ترتيبات "عادلة" و"شرعية" يمكن أن يقوم السلام والاستقرار على أساسها.

٣ تحليل قدرة الإقليم على استيعاب سائر الدول والأطراف ما دون الدولة ضمن آلية تحظى بالاعتراف الدولي.

٤ تأسيس نظام "ردع" يمنع سائر الأطراف من تبني سياسات عدائية شريطة أن تكون ضمن المنظومة الإقليمية بدلاً من أن تُفرض من قبل قوة خارجية مهيمنة.

٥ توفير المؤسسات اللازمة لسن القوانين والتشريعات، ومراقبة التزام سائر الأطراف بها.

٦ تبني ثقافة إقليمية ترفض اللجوء إلى العنف في معالجة النزاعات البينية.

٧ تنفيذ برامج إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي، تعود بالنفع على سائر الأطراف.

٨ موامة المنظومة الإقليمية مع الإرث التاريخي للإقليم، وضمان معالجة النزاعات التاريخية بصورة جذرية لضمان عدم لجوء أي من الأطراف إلى العنف من جديد.

جدول (٢٢): شروط إنشاء نظام أمن إقليمي تعاوني

ومثل نموذج كريغ محاولة جريئة للدمج بين بعض أطروحات المدارس التقليدية الثلاثة، مستعيراً مفاهيم «الردع» و«القوة المهيمنة»، و«توازن القوى»، و«نزع السلاح»، ومستوعباً الأبعاد المفاهيمية عبر الحث على برامج إصلاحية شاملة، وتبني ثقافة سلمية من قبل سائر الأطراف كما يرى البنائيون.

وفي تحليله للوضع القائم؛ رأى كريغ أنه لا يمكن تطبيق النموذج الأوروبي على الحالة العربية، لأن دول المنطقة لم تمر بالنمط التدريجي الذي شهدته مرحلة التشكل الأوروبي الشاق عبر ثلاثة قرون، واعتبر أن الانتقائية في التحالفات، ولجوء الدول إلى إبرام اتفاقيات جانبية، وعدم قدرتها على إدماج سائر الأطراف في توافقات مشتركة؛ حالت

دون تحقيق الأمن والاستقرار، خاصة وأن بعض القوى (إيران) تتعرض للعقوبات، فيما تتشارك دول أخرى (دول مجلس التعاون) المنافع الاقتصادية المشتركة، ورأى أنه لا يمكن إنشاء حالة توازن إقليمي في ظل الفروق الكبيرة بين دول المنطقة، الأمر الذي يفرض تبني إصلاحات داخلية تهدف إلى إنشاء منظومة إقليمية تقوم على «توازن المصالح» بدلاً من «توازن القوى».⁽¹⁾

وفي العام نفسه (٢٠٠٤)، نشر الباحث الإيطالي، فولفيو أتينا، دراسة استعرض فيها عدة نماذج يمكن تطبيقها لإنشاء منظومة أمن إقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط،⁽²⁾ وأتبعها بدراسة في العام التالي؛ رأى فيها أن التطبيقات الأمنية تتغير بتغير الزمان والظروف، وأن النماذج الواقعية القائمة على الهيمنة العسكرية وتوازن القوى لم تعد قابلة للتطبيق، وخاصة في آسيا وأفريقيا، حيث تتطلب صياغة النظام مراعاة الخصوصيات الإقليمية، وفهم أنماط الصراعات القائمة فيها، والانطلاق من ذلك لنسج منظومة تقوم على أدوات مغايرة تتضمن:

- ١- إبرام اتفاقيات أمنية.
- ٢- إنشاء منظمات إقليمية.
- ٣- اتخاذ إجراءات بناء ثقة.
- ٤- تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري
- ٥- إنشاء مؤسسات للحوار، بهدف التوصل إلى رؤى مشتركة حول سبل تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي.

ورأى أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال توصل الدول إلى رؤى مشتركة للاعتمادية وفض النزاعات بالطرق السلمية، شريطة عدم تدخل أية قوى خارجية، بهدف تفادي سياسات الاستقطاب ودرء التدخل الخارجي.

وبعد استيفاء تلك الإجراءات؛ يقوم نموذج فولفيو على أربعة عناصر رئيسة هي:

(1) Michael Kraig (2004) "Assessing Alternative Security Frameworks for the Persian Gulf", Middle East Policy, (September 2004) vol. 11 (3), pp. 139-156.

(2) Fulvio Attina (2004) "The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region", Institute of European Studies.

١- الشروط المسبقة: والتي تتضمن وعياً مشتركاً لدى دول الإقليم بمقتضيات الاعتمادية المتبادلة لتحقيق السلام، والإيمان بأنه لا يمكن لأية دولة بمفردها أن تحقق ذلك من خلال محاولات الهيمنة والنفوذ، وأن يكون الإقليم خالياً من الحروب والنزاعات وسباقات التسلح، وأن لا يكون منخرطاً في صراعات خارجية.

٢- الشروط: يشترط في النموذج الأمني توافق جميع الأطراف الفاعلة على أن تحقيق الأمن المشترك يتم عبر التعاون فيما بينها، وخاصة فيما يتعلق بآليات الحد من العنف، وتحقيق الاستقرار الداخلي في الدول المعنية، وتبني برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي. ٣- البنية والآليات: والتي تتضمن صياغة اتفاقيات شاملة توقعها جميع الأطراف، وإنشاء منظمات توفر المراقبة وتضمن الامتثال، وتتخذ حزمة من الإجراءات والآليات لمعالجة النزاعات بالطرق السلمية.

٤- النتائج: ردم الهوية بين الدول الأعضاء، والنتيجة عن اختلاف رؤاها للأمن وآليات تحقيق الأمن والاستقرار المستدام، والعمل على خلال إخراج الأمن من مفهومه الوطني الضيق إلى بعده الإقليمي، والتعاون بين الدول في معالجة المهددات العابرة للحدود.

م	الشرط	تقييم أداء جوار أوروبا الشرق أوسطي
١	الوعي بضرورة الاعتمادية ومقتضياتها	مرتفع
٢	الاستخدام المحدود للعنف	متوسط
٣	عدم وجود صراع قوى في المنطقة	هنالك صراع قوى
٤	توفر الإجماع على الحد من العنف وتغليب السلم	متوسط/منخفض
٥	التوافق على تحقيق الاستقرار الداخلي	متنوع
٦	التوافق على تحقيق التنمية الاقتصادية	مرتفع
٧	عدم الانضمام إلى أحلاف عسكرية متصارعة	هنالك تحالفات متعارضة

م	الشرط	تقييم أداء جوار أوروبا الشرق أوسطي
٨	اتفاقيات أساسية مكتوبة	لا يوجد
٩	الاتفاق على إجراءات عملياتية ومكاتب مشتركة	لا يوجد
١٠	إجراءات مشتركة لإدارة النزاعات ومعالجتها	غير واضح
١١	عدم تدخل قوى من خارج الإقليم	هنالك تدخل خارجي
١٢	تقليص الاختلاف في الثقافة الأمنية	غير واضح
١٣	الاتفاق على نزع السياسات الدفاعية من إطارها الوطني	لا يوجد
١٤	العمل على إنشاء مجتمع أمني	غير واضح

جدول (٢٣): نموذج فولفيو لإنشاء منظومة شرق أوسطية
تتكامل مع امتدادها الأوروبي، مع تقييم إمكانية تنفيذه^(١)

وفي عام ٢٠٠٥؛ نشر الباحث الدنماركي، بيورن ميولر، دراسة قدّم فيها توصيات للدول العربية حول تحقيق الأمن الإقليمي وفق رؤية «مدرسة كوبنهاغن»، حيث استعرض ملامح أولية لإنشاء نموذج أمني، وآليات تطبيقه، عبر منظومة تدمج بين مفاهيم: «توازن القوى»، و«الردع»، و«الحد من التسلح»، و«بناء الثقة»، و«السلام الديمقراطي»، و«الاندماج الإقليمي»، ورأى أن النموذج الأوروبي غير قابل للتطبيق في الحالة العربية نظراً للفوارق الكبيرة بين أوضاع الإقليمين.

وفي محاولة لتطبيق أطروحات بوزان؛ وضع بيورن ستة عناصر أساسية لإنشاء «مركب أمني إقليمي»، ثلاثة منها على مستوى الدول، هي: الدول الكبرى، والدول الصغيرة، والقوى الخارجية، وثلاثة أخرى على مستوى القوى ما دون الدولة هي: الجماعات الإثنية

(1) Attina, Fulvio. (2005) Regional security partnership: the concept, model, practice, and a preliminary comparative scheme. JMWP No.58.05, July 2005. [Working Paper]

والمذهبية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الدولية كالأمن المتحدة وأوبك والبنك الدولي وغيرها من المنظمات.

ورأى ميولر أن التحدي الأكبر يكمن في القدرة على تحقيق التجانس بين هذه المكونات التي تتبنى في الوقت الحالي تصورات متباينة، وتقوم على أنظمة مختلفة، في بيئة تتسم بالندية والصراع.

واعتبر أن التباين في أحجام الدول، وفي تعداد سكانها، وفي مواردها ومستوى تسليح كل منها، يعرقل فرص إقامة نظام «توازن للقوى» في المنطقة، فضلاً عن انخراط تلك الدول في تحالفات ومنظمات مختلفة في توجهاتها، الأمر الذي يمنعها من تحقيق المواءمة الأمنية فيما بينها، خاصة وأنها كانت مسرحاً لحروب طاحنة كالحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وغزو الكويت (١٩٩١)، وغزو العراق (٢٠٠٣) الذي غير توازنات المنطقة لصالح إيران. وبناء على هذه المعطيات؛ استبعد بيورن إمكانية إقامة نظام وفق مفهوم القوة أو وفق هيمنة طرف خارجي، واقترح بديلاً يتمثل في إيجاد آلية تجمع الحلفاء والخصوم في توافقات تتمتع بالشرعية الدولية، وتحظى بتعاون المنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة.^(١)

وفي ٢٠٠٦؛ قدم مايكل نايتس نظرة أكثر شمولاً، تمثلت في اقتراحه استبدال السياسات التقليدية، القائمة على «العمودين المتساندين» (twin pillars) بمبدأ الارتكاز على: «مجموعة أعمدة» (multi pillars) تتوزع فيها المسؤوليات وتقل فيها نسب المخاطرة.^(٢) وظهرت عقب ذلك العديد من الدراسات الأمنية، إلا أن معظمها كان ينزع إلى التحليل السياسي وتقييم الأوضاع الأمنية وتحليل تبعاتها، دون أن يرقى أيٌّ منها إلى مستوى تقديم نماذج أمنية شاملة، ولذلك فإن المباحث التالية ستحاول تقديم بعض التطبيقات، والمعايير التي يمكن الاستناد عليها لإنشاء نظام أمن إقليمي عربي.

(1) Bjørn Møller (2005) Security Models and their Applicability to the Gulf, DIIS Working Papers, Issue 3, Danish Institute for International Studies.

(2) Michael Knights (2006) Troubled Waters: Future U.S. Security Assistance in the Persian Gulf, The Washington Institute for Near East Policy.

المواءمة بين النظريات

حروب أوروبا الطويلة

يطلق مصطلح «حرب المئة عام» على صراع طويل بين فرنسا وإنجلترا استمر ١١٦ سنة (١٣٣٧-١٤٥٣)، نتيجة ادعاء الملوك الإنجليز أحقيتهم في العرش الفرنسي وشنهم أربع حملات عسكرية طويلة لتحقيق ذلك، وانتهت الحرب بطرد الإنجليز من فرنسا.

وتُعتبر هذه الحرب من النزاعات الأهم في تاريخ حروب القرون الوسطى، لكنها لم تكن الأكثر دموية، إذ إن حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨-١٦٤٨) كانت أكثر شراسة من سابقتها، خاصة وأنها قامت في البداية على أساس ديني بين الكاثوليك والبروتستانت، وشاركت فيها معظم القوى الأوروبية، ونتج عنها تدمير أقاليم بأكملها، تُركت جرداء من نهب الجيوش، وانتشرت خلالها المجاعات والأمراض، حيث تحدثت المصادر التاريخية عن انخفاض عدد سكان ألمانيا بنحو ٣٠ بالمئة، وتراجع عدد سكان الأراضي التشيكية بمقدار الثلث، فيما دُمّر الجيش السويدي وحده ٢,٠٠٠ قلعة و ١٨,٠٠٠ قرية و ١,٥٠٠ مدينة في ألمانيا. ووفقاً لموسوعة «قصة الحضارة»، فقد: «هبطت حرب الثلاثين بسكان ألمانيا من عشرين مليوناً إلى ثلاثة عشر ونصف مليون».

وما لبثت أن شهدت أوروبا سلسلة حروب أخرى، أُطلق عليها «الحرب النابليونية»، ابتداء من عام ١٧٩٩، وحتى هزيمة نابليون في معركة «واترلو» عام ١٨١٥، وتشكلت في غضون ستة تحالفات من مختلف الدول الأوروبية ضد نابليون، وسقط فيها نحو ستة ملايين قتيل.

لكن خسائر هذه الحروب مجتمعة لا تقارن بحجم الدمار الهائل الذي خلفته الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، ومن ثم الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، واللتان انطلقتا من أوروبا، نتيجة حسابات لم تتمكن القوى الأوروبية من تصفيتهما في القرن التاسع عشر. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ نجحت أوروبا في النهوض من كبوتها الطويلة، فطورت منظومة أمنية مشتركة، لتتحول إلى إقليم آمن يتمتع مواطنوه بالرفاهية والأمن والاستقرار، ويمكن استعراض أهم ملامح ذلك التحول من خلال سلسلة الإجراءات التي قامت بها الدول الأوروبية لإنشاء منظومتها الأمنية الخاصة، على النحو التالي:

تشكيل مجموعة الفحم والفلواذ من ستة دول أوروبية	١٩٥٢
إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ومجموعة الطاقة الذرية	١٩٥٧
إقرار الاتحاد الجمركي، وتأسيس تعرفه جمركية خارجية مشتركة	١٩٦٨
انضمام الدنمارك وإيرلندا وبريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٩٧٣
إبرام اتفاقية (Lome) بين المجموعة و٤٦ دولة نامية	١٩٧٥
استكمال مفاوضات النظام النقدي الأوروبي، انتخابات البرلمان الأوروبي	١٩٧٩
انضمام اليونان إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية	١٩٨١
انضمام إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتحقيق توافق حول البيئة والتكنولوجيا	١٩٨٦
توحيد ألمانيا الشرقية والغربية بعد سقوط جدار برلين	١٩٩٠
إبرام اتفاقية ماستريخت للاتحاد السياسي، وتأسيس سياسة خارجية ودفاعية مشتركة، وعملة موحدة، وبنك مركزي إقليمي، وتحول التحالف إلى اسم (EU)	١٩٩٢
انضمام النمسا والسويد وفنلندا إلى الاتحاد الأوروبي	١٩٩٥
توقيع معاهدة أمستردام في مجالات العدالة والقضايا المحلية وتعريف المواطنة الأوروبية	١٩٩٧
تبني سياسة نقدية موحدة وإطلاق عملة اليورو	١٩٩٧
انضمام عشرة دول جديدة، وبدء التفاوض على الدستور الأوروبي	٢٠٠٤
انضمام بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي	٢٠٠٧
التصديق على معاهدة لشبونة التي منحت صلاحيات أكبر للبرلمان الأوروبي	٢٠٠٩

جدول (٢٤): أبرز محطات تشكل الاتحاد الأوروبي^(١)

(١) منغست وأريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. ٣٠٥-٣٠٦.

وأُسفرت تلك الإجراءات عن تأسيس مجموعة من المنظمات الإقليمية الناظمة للعلاقة بين الدول الأعضاء، أبرزها:

المسؤوليات	العضوية	المؤسسة
تقديم المقترحات، حماية المعاهدات، تنفيذ السياسات	27 عضواً، وطاقم مساعد من 23 ألف موظف	المفوضية الأوروبية
وضع الأهداف السياسية، والتنسيق، وحل الخلافات	وزراء من الدول الأعضاء	المجلس الوزاري
التشريع، تصديق الميزانية، مراقبة السلطة التنفيذية	736 عضواً من الدول الأعضاء	البرلمان الأوروبي
هيئة أساسية للمبادرات الأوروبية	رؤساء الحكومات، يعقدون قمة مرتين في السنة	المجلس الأوروبي
هيئة أساسية للمبادرات الأوروبية	344 عضواً من المجموعات الاقتصادية والاجتماعية	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
النظر في النزاعات وفق معاهدات الاتحاد	قضاة ومحامون عامون معينون من قبل دولهم	محكمة العدل الأوروبية

جدول (٢٥) أبرز المنظمات الإقليمية الأوروبية^(١)

وتؤكد التجربة الأوروبية ضرورة مراعاة التدرج، وبذل الجهود المشتركة ضمن إطار «الاعتمادية»، التي تعتبر أن تصرفات وسلوكيات وأفعال ومواقف وتوجهات أية وحدة سياسية تؤثر بصورة مباشرة على سائر الدول الأعضاء، الأمر الذي يتطلب عملية مواءمة بين دول الإقليم من خلال ثلاثة مجالات رئيسية، هي: المواءمة المفاهيمية، والمواءمة الهيكلية، والجمع بين النماذج، ويمكن مقارنتها بالحالة العربية فيما يلي:

(١) المرجع السابق، ص ٣٠٩.

المواءمة المفاهيمية

في مقابل التطور الذي شهده قطاع الأمن في الغرب؛ تعاني المنطقة العربية من مشاكل عديدة تعترض احتذاء النموذج الغربي، وذلك نتيجة عدم مواءمة النماذج الغربية مع خصائص المنطقة العربية، وفشل محاولات فرض المعيارية الغربية على منظومات الأمن الإقليمي، بالإضافة إلى تراكم إخفاقات «الدولة القومية» العربية التي حالت دون إنشاء نظام أمني فاعل.

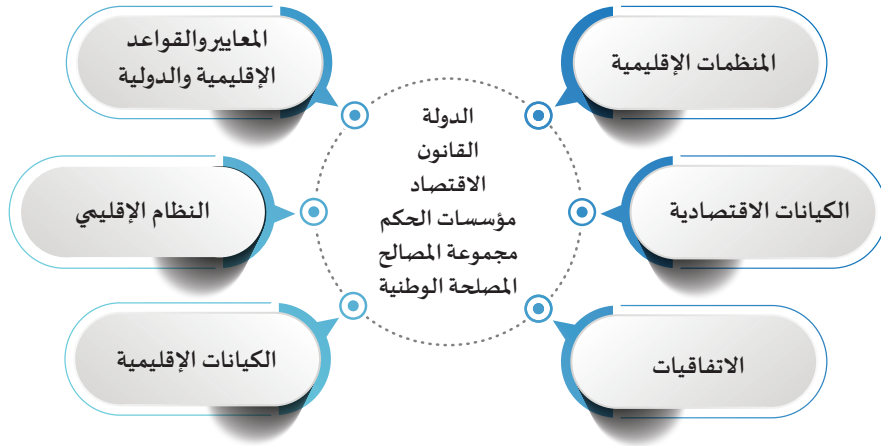
ونتيجة لغياب الثقافة الأمنية على مستوى الشعوب والنخب؛ عانت المنطقة العربية من العسكرية المفرطة للنزاعات، ومن التدخلات الخارجية، ومن سياسات المحاور وسباقات التسلح، الأمر الذي جعل المنطقة تراوح في حقبة إدارة النزاعات، وليس في إطار إنشاء المنظومات، وعزز نقص الخبرات، وقصور مراكز الفكر والجامعات ظاهرة ضعف الثقافة الأمنية لدى صناع القرار.

ولذلك فإنه من الضروري التنبيه إلى أن مسألة إنشاء «مجتمع أمني» تتطلب تحقيق المواءمة المفاهيمية من خلال إنشاء: «منظومة معتقدات» (Belief System) بهدف التوصل إلى إدراكات متكاملة بين دول الإقليم، وتستند إلى مزيج من التاريخ والثقافة والخلفيات المشتركة بين الدول والمجتمعات، والتي تعمل بدورها على تحديد الأولويات وتبني السياسات.

وغالباً ما يتم الاعتماد على «الجماعات المعرفية» (Epistemic Community) التي تتكون من خبراء ومتخصصين وفنيين، يشتركون في طرق مقارباتهم للمشكلات ومعالجتها، وذلك من خلال إنشاء منظومة أمن وطني تعتمد على ثلاثة أسس هي: السلطة، والإدارة، والقانون، وتشرف تلك المجموعة على إنشاء آلية لإقامة علاقات مستقرة بين الدول الأطراف تتيح لكل دولة داخل المنظومة تسخير طاقاتها ومواردها لتحسين حياة مواطنيها بدلاً من هدر الطاقات في مواجهة المهددات منفردة، وذلك من خلال الاعتماد على ثلاثة مكونات هي: حيازة القوة، والإدارة السلمية للنزاعات، والاحتواء.

ولا بد في هذا المجال من التمييز بين مقتضيات الأمن الوطني، ومقتضيات الأمن الإقليمي،

فالمجال الوطني يتسم بأنه مركزي لا يحتمل التعدد والاختلاف، ويجب أن يكون ملزماً لجميع المواطنين، ولا بد من فرضه بقوة القانون. أما المجال الإقليمي، فهو مجال سياسي، يقوم على أساس اللامركزية بين الدول الأعضاء، ويعمل بصورة أفقية تتطلب مزيجاً من التكافؤ بين الأعضاء والقدرة على إدارة النزاعات.



شكل (١٢): مقتضيات الأمن الوطني والأمن الإقليمي

المواءمة الهيكلية

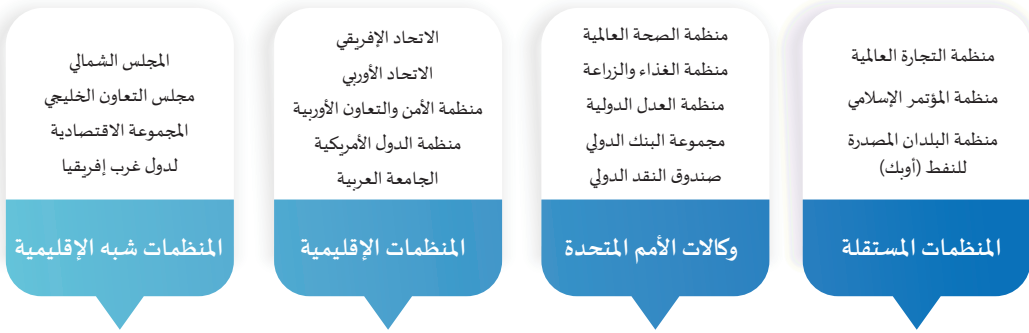
تمت المواءمة الهيكلية من خلال ثلاثة إجراءات رئيسية هي:

١- تعزيز قدرة مؤسسات الأمن الوطني على الاستجابة للمخاطر المحلية: عبر تبني برامج «إصلاح القطاع الأمني» (security sector reform)، والتي تعمل على إصلاح أو إعادة بناء الأمن عبر تحسين مستوى خدمات الأمان والعدالة الفعالة والقوية، وتشمل جميع المؤسسات المعنية بتوفير الأمن للدولة ولشعبها.

٢- صياغة منظومة أمن إقليمي: تقوم على مفهوم المعالجة الدبلوماسية للنزاعات بدلاً من عسكرتها (militarization)، ففي السابق كان التحالف العسكري بين دولتين يمثل أفضل صورة للتقارب والتنسيق الأمني بينهما، لكن الصورة تغيرت اليوم بحيث أصبحت التحالفات الأمنية أكثر أهمية من التحالفات العسكرية، خاصة وأن التحالفات

العسكرية لا تحمي الدول من المهددات المحلية أو المهددات الإقليمية، ما يفرض عليها بذل اهتمام أكبر بصياغة منظومات أمن إقليمية كوسيلة لتعزيز الأمن الوطني.

٣- الانخراط في المنظمات والتحالفات الخارجية ذات الطابع التمثيلي، والتي تشكل نمطاً من الحماية ضد سائر المهددات الاقتصادية والعسكرية، ومن أبرز تلك المنظمات، على سبيل المثال:



شكل (١٣): أبرز المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية

المواءمة بين النماذج

يتمثل الإسهام الأبرز للمدارس النقدية، في محاولة معرفة الأولويات التي تقوم عليها النظريات الحديثة، ومن ثم الدمج بينها فيما يتواءم مع البيئة العامة للإقليم. ويمكن تلخيص أهم مبادئ النظريات الليبرالية المؤسسية والواقعية الجديدة والبنائية في الجدول التالي:

البنائية	الواقعية الجديدة	الليبرالية المؤسسية	التوصيف
النظام الدولي هو بناء اجتماعي	النظام الدولي يتسم بالفوضى	الاعتماد المتبادل، المجتمع الدولي، الفوضى في العلاقات	
لا يوجد حد فاصل بين الدولي والمحلي	الدولة هي اللاعب الرئيس	الدول، المؤسسات الدولية، المنظمات غير الحكومية، القوى التابعة للدول	القوى اللاعبة

التفاعلات	من الطابع الفوضوي إلى الاعتماد المتبادل	القطبية، والمحاور، وتوزع موازين القوى	تفاعلات مستمرة
إمكانية التغيير	استحالة التغيير الراديكالي، ضرورة التدرج في التغيير	التحول البطيء الناتج عن تغير موازين القوى	التغيير يتم عبر التحولات في المعايير والهويات والقيم الاجتماعية

جدول (٢٦): أبرز مبادئ النماذج الواقعية والليبرالية والبنائية^(١)

١- النموذج الواقعي: الذي يقوم على أساس سعي الدولة للوصول منفردة إلى مستوى من الأمن، بحيث تمتلك القدرة على الفاعلية في المنظومات الإقليمية والدولية، ويتضمن الإجراءات التالية:



شكل (١٤): أهم ملامح المنظور الواقعي للأمن الإقليمي

٢- النموذج الليبرالي: الذي يرى ضرورة تحقيق الأمن عبر الشراكة مع المحيط الإقليمي، لأن المحيط يؤثر على الأمن الوطني لكل دولة، ما يفرض على الدول المتجاورة تأسيس

(١) المرجع السابق، ص ١٦٩.

منظومات أمن إقليمي، وذلك من خلال التوصل إلى تفاهات واتفاقيات في شتى مجالات: التجارة، والتكنولوجيا، والخدمات، والاتصالات، وذلك بهدف تعزيز التواصل والتقارب، وتفعيل أدوات الاحتواء لمنع وقوع صراعات.

١	إنشاء تحالفات مع دول الجوار ضد أي دول معتدية أو مخاطر مشتركة
٢	تبني منظومات تسليح مشترك
٣	توقيع اتفاقيات دفاع مشترك
٤	تبني سياسات الاحتواء المشترك
٥	تطبيق إستراتيجيات الأمن الشامل
٦	اللجوء إلى التحكيم والقانون الدولي

جدول (٢٧): تصور الليبرالية المؤسسية لتحقيق الأمن الإقليمي

٣- النموذج البنائي: المرتكز على بناء منظومة مفاهيمية وتطبيقية ووضعها ضمن إطار مؤسسي يحقق المواءمة بين المنظومات الوطنية والإقليمية والدولية، على النحو التالي:

١	صياغة منظومة مفاهيم مشتركة للأمن الإقليمي
٢	مأسسة الأمن المشترك (وضعها في إطار مؤسسي تعددي، وليس منفرد أو مزدوج)
٣	مواءمة الأمن الوطني والإقليمي مع منظومات الأمن الدولي، فيما يحقق الأمن ويحفظ السلام
٤	سن تشريعات وقوانين ملزمة لجميع الأطراف

جدول (٢٨): أهم ملامح المنظور البنائي للأمن الإقليمي

وبعد تحديد الأولويات في النماذج الثلاثة أعلاه، تتم عملية المواءمة مع خصوصيات البيئة الإقليمية على النحو التالي:

١- تحديد الخصوصيات الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للإقليم المستهدف، وبناء منظومة قيمية تقوم على أساس القواسم المشتركة بين مختلف الدول الأعضاء.

٢- إخراج المهددات والمخاطر من إطارها الوطني إلى إطار إقليمي، ووضع تعريفات وتطبيقات على مستوى الإقليم، وفق عملية يطلق عليها (denationalization)، بهدف إنتاج ما يمكن تسميته «مجتمع أمني» (security community).

١ عقد حوارات أمنية بين دول الإقليم لتحديد المهددات المشتركة واتخاذ إجراءات مشتركة إزاءها

٢ العمل على وقف الصراعات البينية والتوافق على إجراءات بناء ثقة لمنع اندلاع الصراع

٣ التزام الدبلوماسية والتواصل وليس الوسائل العسكرية لحل الخلافات

٤ صياغة اتفاقيات أمنية يتم من خلالها الاتفاق على مبادئ مشتركة

٥ إنشاء مؤسسات أمنية وغرف عمليات مشتركة

٦ تشكيل نظم مشتركة لإحلال السلام والمحافظة عليه

جدول (٢٩): أبرز أدوات تحقيق المركب الأمني (security community)، في مراحله الأولية

الإجراءات التأسيسية

حضارة حوض المتوسط

في سنوات اعتقاله بألمانيا (١٩٤٠-١٩٤٤)؛ صنف المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل، كتابه: «المتوسط والعالم المتوسطي في زمن فيليب الثاني»، والذي يعتبر من أكثر الكتب علمية في تاريخ الفكر الفرنسي، وكان قد دونه في مئات الدفاتر المدرسية صغيرة الحجم، معتمداً على ذاكرته، وما احتفظ به من ملاحظات وقصاصات، بالإضافة إلى الكتب التي توفرت له بعد ذلك في مكتبة معتقل «مايانس» بألمانيا.

وبعد أن حطت الحرب العالمية الثانية أوزارها نشر بروديل كتابه عام ١٩٤٧، والذي جاء في ١٢٢٢ صفحة، تناولت في القسم الأول: «التأثيرات الجغرافية: العلاقة بين ما هو اجتماعي وما هو مرتبط بالمكان»، معتبراً أن: «الرصد الجغرافي هو الذي يسمح لنا بأن ندرك التغيرات الأكثر بطناً التي يعرفها التاريخ، كانزياحات مواقع المدن أو التبدلات البطيئة في رسم الطرقات».

وتناول في القسم الثاني ما أسماه: «مصائر الجماعية وتحرك الجماعات»، والذي رسم فيه دروب التواصل البحرية والبرية، وحدد سرعة عمليات التبادل من خلال تطور سرعة السفن ووسائل النقل، متوقفاً عند أهم الأسواق والمدن الرئيسة على حوض المتوسط.

وبعد استيعاب المكان والزمان، تناول بروديل في القسم الثالث والأخير ما يتعلق بشؤون البشر أنفسهم، من منطلق تأثر الأفراد بحركة التاريخ، مع التركيز على خصوصية الشعوب المتوسطية في علاقتها بما عرفه هذا البحر الجامع «جغرافياً وتاريخياً».

وتُلقي منهجية بروديل الضوء على مدرسة «الحوليات» الفرنسية التي وصل تأثيرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وينسب لها الفضل في تجديد مناهج علم التاريخ ومصطلحاته وأدواته.

وكانت هذه المدرسة قد تأسست بمدينة ستراسبورغ في عشرينات القرن الماضي على يد المؤرخين الشهيرين مارك بلوخ ولوسيان فيفر، ثم نهضت على يد الجيل الثاني من كبار

المؤرخين الفرنسيين كفرنان بروديل، وجورج دوبوي، وجاك لوغوف، وغيرهم من المؤرخين الذين اهتموا بدراسة البنى الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والديمغرافية، بدلاً من الاقتصار على سير الملوك والعظماء والسلالات الحاكمة والأحداث السياسية والمعارك العسكرية.

وعبر سلوك ذلك النهج؛ أرجع بروديل قيام النظام الدولي الحديث إلى القرن السادس عشر الذي شهد حركة تواصل نشط، مُتخذاً من حوض المتوسط قاعدة لقراءة التحولات الحضارية وتأثرها بتلاقح الثقافات، ويتطور العلاقات بين معتنقي الأديان التوحيدية الثلاثة، ليثبت أن حركة التاريخ لا ترتبط بنقطة معينة في مكان معين، وأنه من المهم دراسة التاريخ بشموليته لفهم الظواهر البشرية من مختلف أبعادها.

وبدلاً من اتخاذ التطورات السياسية في أوروبا محوراً للتحول الكوني؛ اتجه بروديل إلى طريقي «الذهب» و«التوابل»، وما يحيط بهما من مدن وأراض خصبة في المنطقة العربية، وانطلق بعدها لتحليل التأثير العثماني كأحد أبرز العوامل التي أثرت في التاريخ السياسي والاقتصادي بأوروبا في القرن السادس عشر.

وبالإضافة إلى العامل الجغرافي، شكّل التاريخ عاملاً أكثر أهمية بالنسبة لدور المنطقة العربية في انتقال التاريخ البشري إلى الحقبة الوسيطة نتيجة الفتوحات العربية، حيث رأى المؤرخ البلجيكي، هنري بيرين،^(١) أن اندثار العصور الكلاسيكية القديمة والانتقال إلى الحقبة الوسيطة في التاريخ البشري قد تم نتيجة الفتوحات الإسلامية خلال القرن الثامن الميلادي، وأكد على الاستمرارية الرئيسية لاقتصاد البحر الأبيض المتوسط الروماني، وذلك من خلال أطروحة رأى فيها أن الفتوحات الإسلامية هي التي شكلت القطيعة النهائية مع العصور القديمة، والانتقال إلى العصر الوسيط.^(٢)

(١) هنري بيرين (١٨٦٢-١٩٣٥): راند المؤرخين البلجيكيين، اشتهر بأطروحته الشهيرة حول أصول العصور الوسطى في تكوين الدولة القائمة على رد الفعل، والتحويلات في التجارة؛ وطريقة عرض مميزة لتاريخ العصور الوسطى في بلجيكا؛ وله نموذج تنمية مدينة العصور الوسطى.

(2) Henry Pirenne (1937) Mohammed and Charlemagne English translation by Bernard Miall, 1939. From Internet Archive. The thesis was originally laid out in an article published in Revue belge de Philologie et d'Histoire 1 (1922), pp. 77-86.

ووافق في ذلك المؤرخ الفرنسي إميل برييه، الذي قال: «تحددت مصائر الغرب في العصر الوسيط جزئياً بالفتح العربي الذي امتد من الهند إلى إسبانيا وتقدّم وصولاً إلى جنوبي إيطاليا والجزر اليونانية ليقوم ما يشبه الحاجز بين أوروبا وآسيا».^(١)

الصورة النمطية والصورة البديلة

ثمة مشكلة في تحديد «الصورة النمطية» و«الصورة البديلة» للمركب الأمني العربي، تتمثل في انطلاق معظم الدراسات الأمنية التقليدية من سردية تاريخية تتخذ من أوروبا مركزاً، ومن اتفاقية ويستفاليا (١٦٤٨) مرجعاً، لنشوء النظام الدولي الحديث، وهي افتراضات خاطئة دفعت ببعض المفكرين للدعوة إلى عوامة التجربة الليبرالية-الديمقراطية بقوة السلاح، على افتراض أنه لا يمكن تحقيق السلام العالمي إلا من خلال النموذج الليبرالي الأوحده.

وانحرفت بعض المصنفات الغربية نحو اتجاهات أكثر خطورة عندما تتبع تاريخ النظام العالمي من خلال سردية تبدأ من: تجربة سيادة دول المدن الإغريقية سنة ٤٠٠ قبل الميلاد، ثم النظام الذي أسسته الإمبراطورية الرومانية خلال الفترة ٥٠ ق.م-٤٠٠ م، وبعد مرور الكرام على حقبة العصور الوسطى (٤٠٠-١٠٠٠م) والعصور الوسطى المتأخرة (١٠٠٠-١٥٠٠م) شرعت في تحليل الحقبة الحديثة ابتداءً من اتفاقية ويستفاليا، على اعتبار أنها نقطة توقف الحروب الدينية، وبداية احترام سيادة الدول، وظهور الدولة القومية، وبروز النظام الرأسمالي الاقتصادي. وتنطلق السردية بعد ذلك للحديث عن ظهور نظام توازن القوى الأوروبي (تعدد الأقطاب)، ونظام الحرب الباردة (ثنائي القطب) حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي.^(٢)

ودفعت تلك السردية الانتقائية عدداً من كبار المفكرين للتحذير من خطورة حصر التطور النظري العالمي في التجربة الأوروبية، وتجاهل تجارب الحضارات العالمية الكبرى، وذلك لأنها تفوت على الباحثين فرص الاستفادة من النظم العالمية الأخرى،

(١) إميل برييه (د.ت) تاريخ الفلسفة، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١١٥/٣.

(٢) يمكن تتبع هذا النسق من السردية، على سبيل المثال، في: منغست وأريغوين (٢٠١٣) مبادئ العلاقات الدولية،

مرجع سابق، ٩٨-٣٤.

وخاصة منها الحضارة الإسلامية التي أسهمت خلال عصورها الذهبية (٧٠٠-١٧٠٠) في بناء عدة أنماط من العلاقات الدولية، ووضعت أسساً مهمة للممارسة الدبلوماسية، وللمعاهدات والاتفاقيات بين الدول.

ومع الإقرار بضرورة الاستفادة من التجارب الغربية المعاصرة؛ إلا إنه لا بد من التحلي بنظرة أوسع أفقاً إزاء الأبعاد التاريخية والجغرافية للمنطقة العربية التي ازدهرت ضمن إطارها العالمي (cosmopolitan) ذي الطابع التعددي، وتدهورت لدى التحول إلى النمط القومي/القُطري في العقد الثاني من القرن العشرين، والذي شابته العديد من التشوهات البنيوية أثناء عملية التأسيس.

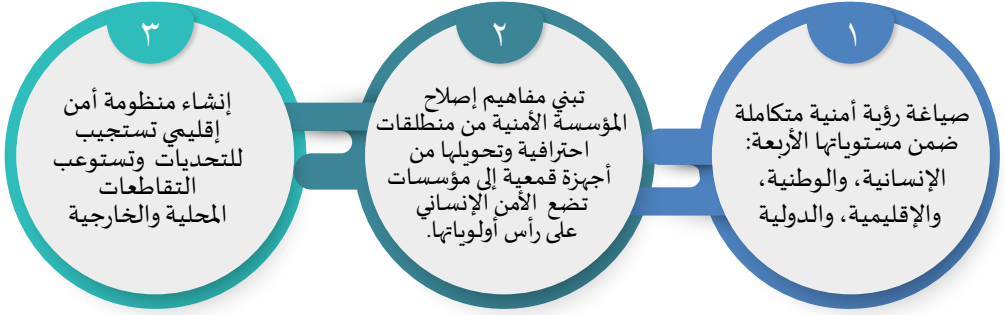
ونتج عن تلك التشوهات بروز «صورة نمطية» مروعة في النصف الثاني من القرن العشرين، تقوم على النموذج الانقلابي-العسكري، وعلى إخفاق الدولة في تحقيق التمثيل السياسي والعدالة الاقتصادية والمجتمعية، ونزوع الأنظمة الاستبدادية إلى عسكرة النزاعات، وإجهاض محاولات إقامة نظام إقليمي مشترك، ما أدى إلى انهيار المنظومة الجمهورية برمتها سنة ٢٠١١.

وبناء على ذلك فإن «الصورة البديلة» يجب أن تقوم على: «إنشاء بيئة وطنية آمنة ومستقرة تتيح لكل دولة مجال تحقيق متطلباتها الأمنية وتطوير اقتصادها الوطني وتنمية مجتمعاتها دون تدخل خارجي ودون أن تمثل أوضاعها المحلية مخاطر على جيرانها».

وبعد ذلك يمكن العمل على رفق تلك البيئة بمنظومة إقليمية تتضمن إقامة علاقات مستقرة بين الدول الأطراف، وتتيح لكل دولة داخل المنظومة تسخير طاقاتها ومواردها لتحسين حياة مواطنيها بدلاً من هدر طاقة كل دولة في مواجهة المهددات منفردة.

ولا شك في أن القيام بذلك سيعود على سائر الأطراف بمكاسب متساوية دون أن يتضرر منها أحد، وسيتمكن جميع الأطراف من مواجهة المهددات المشتركة بسياسات ناجعة، وسيحد من قدرة القوى الخارجية على التسبب بالفوضى والانقسام.

ويمكن تحقيق تلك الرؤية من خلال العناصر الثلاثة التالية:

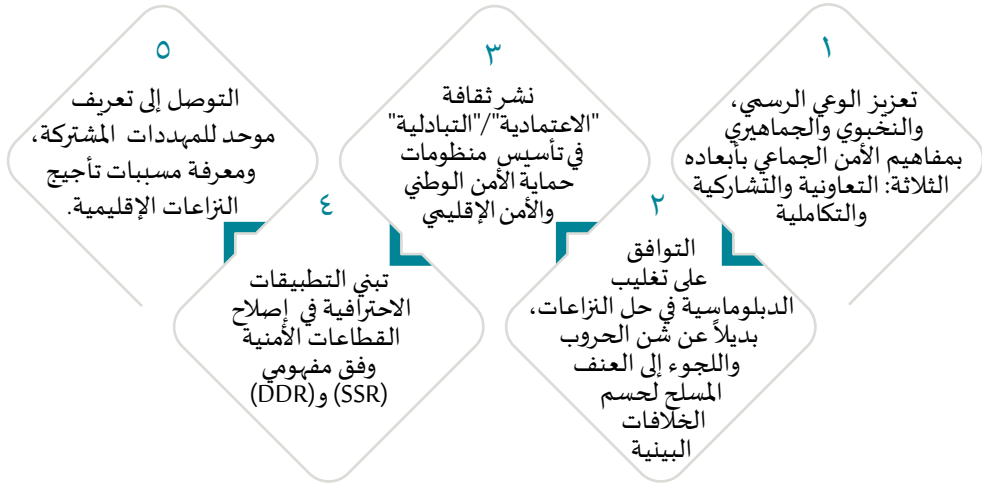


شكل (١٥): العناصر الرئيسة لتحديد «الصورة البديلة»

ولتحقيق تلك الرؤية: يتعين الاعتماد في المراحل الأولى على المدرسة البنائية، وذلك لدورها الرائد في تحليل الخصوصية الإقليمية، وتوفيرها الأسس القيمية والفكرية والمفاهيمية، مع ضرورة تجنب الأطروحات الراديكالية التي تدفع ببعض الدول لمهاجمة جيرانها، أو محاولة صياغة نماذج أممية تلغي الهويات الوطنية من جذورها.

التهيئة

- تتم عملية التهيئة من خلال الخطوات التالية:
- مراجعة السردية التاريخية، واستقراء الإرث العربي الإسلامي في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية، وتأثيره في النظام الدولي.
 - تنوع أنماط الإنتاج الاقتصادي.
 - تغليب الدبلوماسية على العسكرية في النزاعات.
 - تعزيز العلاقات البينية.
 - تبني مفاهيم العولمة الكلاسيكية عبر التجسير بين الحضارات، دون أن يؤثر ذلك على منظومة القيم الوطنية.



شكل (١٦): إجراءات مرحلة التهيئة لإقامة نظام إقليمي

وتتطلب عملية التهيئة استقطاب عدد محدود من الدول التي تتفق فيما بينها على مفاهيم وأسس عامة، وتؤمن بإمكانية تحقيق الأمن وتبادل المنافع الاقتصادية فيما بينها، ومن ثم توسيع دائرة التعاون بصورة تدريجية، على أن تعمل المجموعة المصغرة وفق البرنامج التالي:

١ توفر الإجماع لدى الحكومات المعنية بضرورة تشييد منظومة أمنية لتعزيز الاستقرار الوطني والإقليمي، والتوصل إلى آليات حفظ السلام وتحقيق الرخاء الاقتصادي عبر هذه المنظومة.

٢ وضع تصورات لمعالجة المشاكل المتعلقة بالحروب القائمة والتحالفات المتعارضة في الإقليم.

٣ محاولة التوصل إلى توافق بين الدول الفاعلة على مبادئ مشتركة وتعريفات متقاربة للأمن والاستقرار.

٤ تحقيق الثقة لدى كل دولة بأن أقرانها لن يقوموا بإفساد ما يتم التوافق عليه.

٥ تعهد الدول المشتركة باحترام سيادة واستقلال الدول الأخرى، وعدم محاولة التأثير على ذلك أو إضعافه.

٦ التوافق على آليات لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة،
وفرض الالتزام بها (enforcement mechanism)

٧ التغلب على محاولات المجموعات والإيديولوجيات
العابرة للحدود إثارة العداء بين الدول أو التأثير على سيادتها واستقلالها.

٨ تعزيز الاستقرار عبر تبني سياسات محلية وإقليمية مستقرة وغير متطرفة وغير متأثرة
بالحركات الراديكالية بصورة تؤثر على مستوى الثقة بين دول المجموعة.

جدول (٣٠): إجراءات المجموعة المصغرة لهيئة ظروف إقامة نظام إقليمي

حياة أدوات التنظيم

يجب أن لا تعتمد عملية بناء المنظومة الإقليمية على النوايا الحسنة فحسب، بل يتعين استحداث حزمة أدوات تنفيذية تيسر عملية التأسيس وتضمن نجاحها واستدامتها، وذلك من خلال الآليات التالية:

١	إبرام اتفاقيات شاملة تستلهم التجارب الخارجية الناجحة وتراعي ضرورات التدرج وخصوصيات الإقليم.
٢	تأسيس آليات عملية للتعاون تتضمن: إنشاء مكاتب مشتركة ومنظمات إقليمية فاعلة.
٣	صياغة منظومة إجرائية محلية وإقليمية تضمن منع وقوع صراعات مسلحة بين الدول الأعضاء.
٤	ضمان وجود قوى كبيرة فاعلة لإنجاح عمل المنظومة وتحقيق فاعليتها.
٥	الاتفاق على آلية لمعالجة الخلافات البينية بين الدول الأعضاء في النظام الإقليمي.

شكل (١٧): أبرز أدوات النظام الإقليمي

ويتطلب تشكيل «المركب الأمني» حصر العوائق التي يمكن أن تطرأ خلال عملية التهيئة،
ومن أبرزها:



شكل (١٨): عوائق إقامة نظام أمن إقليمي

كما تتضمن عملية التهيئة؛ التوصل إلى رؤية موحدة بين الدول الأعضاء للمنافع المشتركة، والأهداف المرجوة من إنشاء مجتمع أممي إقليمي، ومن أبرزها:

- ١ تعزيز الأمن الوطني، ومنع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدول الإقليم
- ٢ تضيق الفجوة بين البيئات الأمنية والثقافية المتعارضة بين دول الإقليم
- ٣ تعزيز الأمن ونظم الدفاع المشترك على المستوى فوق الوطني
- ٤ صياغة آليات مستدامة للحد من النزاعات المسلحة وتجنيد شعوب المنطقة ويلات الحروب
- ٥ تبادل المنافع الاقتصادية وتبني مشاريع التنمية
- ٦ نزع أسلحة الجماعات المنفلتة، والقضاء على المشاريع الفئوية والتفتيتية العابرة للحدود
- ٧ التكامل مع منظومات الأمن الدولي، وتعزيز التعاون في مواجهة المهددات الدولية
- ٨ الحد من التدخل الخارجي في شؤون دول المنطقة

جدول (٣١): المنافع المشتركة من النظام الإقليمي

صياغة الإستراتيجية الأمنية

بين «الزمرة» و«الطغمة»

بعد احتلال بريطاني استمر لأكثر من ١٢٠ عاماً، لم يهنأ اليمن الجنوبي بالاستقلال الذي أُعلن في نوفمبر ١٩٦٧، إذ دخلت البلاد في دوامة من الصراعات بين تيارين متصارعين هما: «الجمهة القومية» و«جمهة التحرير».

وعلى الرغم من حسم الصراع لصالح جناح عبد الفتاح إسماعيل رئيس الحزب الاشتراكي اليمني، إلا أن البلاد عانت من تنامي العنف والفوضى، نتيجة تبني الحكم سياسة ماركسية متطرفة، وشن مؤسساته حملة ضد من وصفتهم بالطبقة «البرجوازية»، وملاحقتها رجال الدين وشيوخ القبائل باعتبارهم يمثلون زعامات «رجعية»، وقيامها بتأميم الممتلكات الخاصة والعقارات والأراضي ومحاربة الملكية الخاصة، ما دفع بآلاف المواطنين للفرار باتجاه اليمن الشمالي.

وسرعان ما دب الصراع داخل الحزب الحاكم بين فصيل موالٍ للرئيس السابق عبد الفتاح إسماعيل، أُطلق عليه اسم «الطغمة»، وفصيل آخر تابع للرئيس علي ناصر محمد، الذي أُطلق عليه اسم «الزمرة».

وكان يكمن خلف المصطلحات الشيوعية المقعرة؛ خلافات عشائرية وأحقاد مناطقية دفيئة، لم تتمكن الماركسية ولا اللينينية من محو أثرها، إذ مثل جناح «الزمرة» منطقتي «أبين» و«شبوّة»، ومثل جناح «الطغمة» مناطق «الضالع» و«يافع» و«لحج».

وفيما كان يُفترض أن يكون اجتماعاً عادياً للمكتب السياسي للجنة المركزية، في الساعة العاشرة من صباح الثالث عشر من يناير ١٩٨٦؛ أوعز رئيس الدولة علي ناصر إلى حراسه بتصفية خصومه، وأخطر رفاقه بعدم الحضور، وعندما وصل خصومه إلى قاعة الاجتماعات أطلق حرس الرئيس النار، فقتلوا عدداً من قادة الفصيل المعارض؛ وعلى رأسهم علي عنتر، وصالح مصلح، وعلي شايح.

وفي شهادته للصحفيين؛ قدم الرئيس اليمني الجنوبي الأسبق، علي ناصر، رواية مغايرة

قال فيها: «اتجهت من منزلي، الذي يقع على تلة لا تبعد سوى عشرات الأمتار من مبنى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، قبيل الساعة العاشرة من يوم الثالث عشر من يناير، حيث كنت ذاهباً إلى الاجتماع بصحبة ابني جمال وحربي الخاص، وعندما اقتربت سيارتي من مدخل مبنى اللجنة المركزية وترجلت منها انطلقت صيحات المرافقين والحرس، الذين كانوا يتجمعون على المدخل، تطالبني بالرجوع وتحذرنني من أنهم يريدون قتلي، وما كادت هذه الصيحات تصل مسامعي حتى انهمرت زخات كثيفة من رصاص الرشاشات باتجاهي، فقتل ابني جمال على الفور وكان يقف بجانبني».

وسرعان ما انفجر الوضع في عدن بكاملها، حيث اندلعت مواجهات شاملة في المدينة، استمرت عشرة أيام، دُكت فيها العاصمة بالقذائف من البر والبحر والجو، وقُطعت خدمات الكهرباء والماء والاتصالات، وأسفرت المواجهات عن مقتل ثلاثة عشر ألف شخص، وسجن سبعة آلاف، وتشريد ٢٥٠ ألفاً من المواطنين الذين فر معظمهم إلى الشمال.

وقُتل من الحزب الاشتراكي ٥٢ قيادياً، وتمت تصفية الجرحى في المستشفيات، وقتل المعتقلون في السجون على أساس الهوية الشخصية، التي تثبت الانتماء القبلي والعشائري للمعسكر المعارض أو إلى الفئة الأخرى المعادية، ثم دهست جثثهم بجنازير الدبابات، فيما تم إجلاء نحو خمسة آلاف من رعايا الدول الأجنبية.

وبينما كانت الاستخبارات المركزية الأمريكية تراقب الوضع عن كثب، وترسل التقارير إلى واشنطن، دون أن تتدخل في المواجهات، تلقت الاستخبارات السوفيتية تعليمات صارمة من موسكو بتجنب الوقوع في فخ الصراعات اليمنية، وذلك على الرغم من استيلاء كبار مناصري موسكو على السلطة في عدن.

لم تنته القصة عند ذلك الحدث، حيث أعقب إعلان الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٩٠)، اندلاع حرب أهلية ثانية عام ١٩٩٤، تلتها حرب ثالثة عقب سيطرة الحوثيين على صنعاء (عام ٢٠١٥)، ولا تزال المعارك مستمرة... حتى اليوم.

تحليل الخلفية التاريخية

تلقي قصة الصراع المستمر في اليمن الضوء على أهمية معرفة المحركات التاريخية والاجتماعية للصراعات، والتي تمثل ركناً أساسياً في تحليل العوائق التي تحول دون تشكيل مركب أمني (Regional Security Complex)، فمن خلال النموذج اليمني، وغيره من النماذج العربية الأخرى، يمكن تقصي أهم ملامح تشوهات التشكل القومي/القطري في الأبعاد التالية:

١- البعد الاستعماري: فبعد نحو أربعة قرون من الحكم العثماني؛ خضع الجزء الأكبر من العالم العربي للاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي،^(١) ما أدى إلى ظهور حركات التحرر الوطني في غضون النصف الأول من القرن العشرين، وانخرطت تلك الحركات في معارك قومية وثقافية وعسكرية، انتهت بإبرام اتفاقيات مع القوى الاستعمارية، وما لبث أن تشكلت الدول «القومية» التي رُسمت حدودها وفق مصالح القوى الخارجية المتنفذة.

٢- التشكل العسكري-الجمهوري: عقب الاستقلال؛ وقعت جميع الجمهوريات العربية في دوامة الهيمنة العسكرية نتيجة هيمنة الانقلابات كآلية وحيدة لتداول السلطة، وذلك بخلاف الملكيات العربية التي ظهر معظمها في القرن الثامن عشر.^(٢)

٣- الحرب الباردة: وقعت المنطقة العربية في دوامة الانحياز لأحد المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، إذ قامت دولة شيوعية في اليمن الجنوبي، وتولت أحزاب شيوعية الحكم في بعض الدول العربية، وازدهرت الإيديولوجيات الاشتراكية القومية في معظم الجمهوريات،

(١) الدول التي خضعت للاستعمار الأوروبي هي: العراق (١٩١٧-١٩٣٢)، وسوريا (١٩٢٠-١٩٤٦)، ولبنان (١٩٢٠-١٩٤٣)، وفلسطين (١٩٢٠-١٩٤٨)، والأردن (١٩١٨-١٩٤٧)، واليمن (١٩٣٧-١٩٦٧)، ومصر (١٨٨٢-١٩٢٢)، والسودان (١٨٩٩-١٩٥٦)، وتونس (١٨٨١-١٩٥٦)، وليبيا (١٩٣٤-١٩٤٣)، والجزائر (١٨٣٠-١٩٦٢)، والمغرب (١٩١٢-١٩٥٦)، والصومال (١٨٤٤-١٩٦٠)، وجيبوتي (١٨٩٢-١٩٧١)، إضافة إلى مشيخات الخليج العربي (١٨٢٠-١٩٧١).

(٢) الجمهوريات التي ظهرت في تلك الفترة هي: الجمهورية العربية السورية (١٩٤٦)، والجمهورية المصرية (١٩٥٣)، وجمهورية السودان (١٩٥٦)، والجمهورية التونسية (١٩٥٧)، والجمهورية العراقية (١٩٥٨)، والجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢)، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (١٩٦٢)، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٦٧)، والجمهورية العربية الليبية (١٩٦٩).

ما أدى إلى «حرب باردة» عربية تمثلت في صراع الدول الاشتراكية التي انحازت للمعسكر الشيوعي مع الملكيات التي انحازت إلى المعسكر الرأسمالي، فيما انخرطت سفارات الدول الغربية في دعم مختلف أطراف الصراع لترجيح كفتها في المنطقة.

٤- عسكرة النزاعات: نظراً لعدم نضج مؤسسات الدولة في حقبة التشكل الجمهوري، فقد هيمنت عصبويات ما دون الدولة على المشهد السياسي، حيث اندلعت النزاعات الداخلية والحروب الأهلية على أسس إثنية وطائفية ومناطقية وعشائرية، كما شهدت المنطقة مواجهات مسلحة بين الدول نتيجة خلافات حدودية، وفتحت تلك الصراعات المجال واسعاً للتدخل الخارجي.

٥- البعد الديمغرافي: حيث تضاعف عدد سكان الوطن العربي نحو ستة أضعاف في أقل من سبعين عاماً. وتزامنت تلك الزيادة المضطربة في السكان مع بروز ظواهر الانزياحات السكانية، والتي تعتبر الأضخم على مستوى العالم، بما في ذلك الهجرة من الريف إلى المدينة، وحركة الهجرة المستمرة التي شملت نحو ٥٠ مليون عربي خرجوا من المنطقة، فضلاً عن حركة اللجوء الناتجة عن «الربيع العربي»، والتي جعلت المنطقة تعاني من أكبر نسبة لجوء ونزوح في العالم، وفق إحصائيات الأمم المتحدة.

٦- التدهور الاقتصادي: تسببت النزاعات الإقليمية وسياسات العسكرة وسباقات التسلح في إهمال حكومات المنطقة سياسات التنمية، ودخولها في دوامة الفساد والتضخم والبطالة، وغيرها من ملامح التدهور الاقتصادي.

وبالتالي فإن الجمهوريات العربية لم تتمتع بحالة استقرار يمكن من خلالها تشكيل منظومة أمن إقليمي، إذ إنها راوحت بين الخضوع للاستعمار الغربي، والانحياز لهيمنة إحدى المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، والوقوع بعد ذلك في ربكة النفوذ الإيراني أو الإسرائيلي والأمريكي، وخاضت تلك الدول عدداً كبيراً من الصراعات البينية والحروب الأهلية، ولا تزال تعاني من عدم النضج البنوي رغم مرور أكثر من سبعة عقود على التأسيس.

وتتمثل أبرز عوائق التشكل الإقليمي في: هيمنة التنافس الدولي في المنطقة منذ انعتاقها

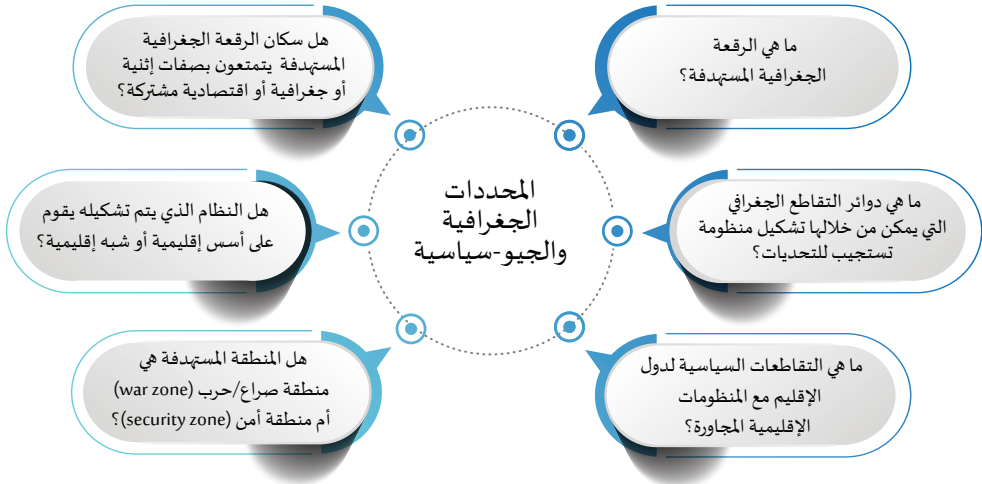
عن الحكم العثماني، وتنامي التدخل الخارجي نتيجة وقوع بعض الدول العربية بين مثلث إقليمي متصارع (تركيا-إيران-إسرائيل)، بالإضافة إلى ضعف تجارب إدارة الدولة الوطنية أو التعاون الإقليمي، وفشل النخب الحاكمة في التوافق على مبادئ مشتركة وتعريفات متقاربة للأمن والاستقرار، ولجوءها إلى عسكرة النزاعات، فضلاً عن تنامي النزعات الانفصالية وهيمنة عصبويات ما دون الدولة، وظهور الميلشيات المسلحة العابرة للحدود وتأثيرها على سيادة الدول العربية واستقلالها.



شكل (١٩): الصورة النمطية وعوائق التشكل الإقليمي

تحديد الرقعة الجغرافية

تتطلب عملية إنشاء نظام أمن إقليمي تحديد الرقعة الجغرافية التي يتم استهدافها، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات المحورية التالية:



شكل (٢٠): المحددات الجغرافية والجيوسياسية

وتأتي تلك التساؤلات لتصحيح مسار بعض المقاربات التي حاولت استقراء تجارب دول ناضجة ضمن أقاليم مستقرة، ومحاولة تطبيقها، دون إدراك أن الدولة النامية لا تتمتع بمميزات التعاون والاستقرار المتوفرة في الدول المتقدمة، إذ يتطلب العمل في مناطق النزاعات والحروب مهارات أكبر، وخاصة في مجالات إدارة الصراع، ومعالجة التهديدات، وفي تبني برامج إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح، وما إلى ذلك من برامج قد لا تمثل أولوية في الأقاليم التي تتمتع بقدر أكبر من الأمن والاستقرار.

مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن وجود الوطن العربي بين قارتي آسيا وأفريقيا، ووقوع العديد من دوله على حوض كل من: المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر العرب، والخليج العربي، إضافة إلى الاشتراك مع دول أخرى في الأنهار الرئيسية كنهري النيل و نهر الفرات، قد منح المنطقة ميزة التقاطع مع عدد كبير من الأقاليم والمحاور والتحالفات، والمنظمات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يتطلب عناية بالغة في تحديد الرقعة الجغرافية وامتداداتها.

ويرى بعض الباحثين أن البدء من إنشاء منظومة «شبه إقليمية» ناجحة، ومن ثم العمل على تعميمها، هي الوسيلة الأنجع لتفادي العديد من التناقضات والصراعات، مدللين على ذلك بالفاعلية النسبية لدول مجلس التعاون الخليجي، بالمقارنة مع ترهل مؤسسات جامعة الدول العربية وتراجع أدائها.

ونظراً لما تعانيه المنطقة من سيولة مجتمعية، وهشاشة بنيوية؛ فإنه يتعين أخذ سائر قطاعات ما دون الدولة وما فوقها بالحسبان في عملية حصر الأطراف الفاعلة وتحديد الرقعة المستهدفة، وذلك وفق التصنيفات التالية:

- ١- دول عربية كبيرة وفاعلة.
- ٢- دول عربية متوسطة الحجم أو الفاعلية.
- ٣- دول عربية صغيرة الحجم.
- ٤- دول إقليمية فاعلة خارج المنظومة العربية: تركيا، إيران، إسرائيل.
- ٥- دول خارجية تمتلك قواعد عسكرية في الإقليم: أمريكا، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا.
- ٦- قوى محلية ما دون الدولة: ميليشيات إثنية وطائفية مسلحة.
- ٧- قوى خارجية ما دون الدولة: جماعات سياسية عابرة للحدود، ميليشيات إيرانية، وباكستانية، وأفغانية، شركات أمنية.
- ٨- قوى مجتمعية عابرة للدول: منظمات مجتمع مدني، منظمات دولية غير رسمية، جماعات وأحزاب سياسية ذات طابع قومي وأمي، جماعات عشائرية عابرة للحدود، طوائف وأقليات دينية.
- ٩- منظمات إقليمية: جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجموعة الدول الفرنكفونية، منظمة الدول الإفريقية.
- ١٠- منظمات دولية: الأمم المتحدة، حلف شمال الأطلسي، التحالف الدولي لمحاربة «داعش».



شكل (٢١): تصنيف القوى الفاعلة في الإقليم

المعالجة الأمنية

يتعين إقامة النظام الأمني الإقليمي على أساس: المعالجة الدبلوماسية، وتعزيز مفهوم الاعتمادية، واستحداث أدوات تحقيق الأمن الجماعي، بديلاً عن نمط العسكرة الذي طغى على نزاعات الفترة الماضية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال عملية احترافية تراعي خصوصيات المنطقة وعمق الأزمات التي مرت بها، وأن تطرح مجموعة من الأسئلة المحورية لتحديد الأهداف المرجوة من التنظيم الإقليمي، ومنها على سبيل المثال:

١ لمن يجب توفير الأمن؟ (الفرد، الدولة ومواطنيها، الأمة، الأطراف الإقليمية، القوى الخارجية)

٢ من هي الأطراف الفاعلة؟

٣ ما هي الأسس التي يمكن أن يقوم عليها النظام الأمني؟

٤ ما هي المخاطر التي يتعين على النظام الأمني معالجتها؟

٥ ما هي الأدوات التي تتم بها مواجهة المخاطر الأمنية؟

٦ ما هي تكلفة تحقيق الأمن؟

٧ ما هي الفترة الزمنية المطلوبة لتحقيق الأمن؟

٨ كيف نربط بين تحقيق الأمن الوطني والمصلحة القومية؟

٩ كيف يمكن إنشاء حالة من الوعي الأمني المشترك لدى القوى الفاعلة بمواجهة المخاطر المشتركة؟ هل الجميع متساوون في تقديرهم للمخاطر الأمنية ومعاناتهم منها؟

١٠ ما الذي يجب أن نقدمه من تضحيات (خسائر) وما الذي يمكن أن نحققه من مكاسب؟

جدول (٣٢): الأسئلة المحورية لعملية التنظيم الإقليمي

وبعد الإجابة على تلك الأسئلة، يتم تحديد المهددات التي يتعين معالجتها، وذلك من خلال تحديد الدوائر المحلية والإقليمية والدولية للمهددات وتقاطعاتها، على النحو التالي:

١	فقدان السيادة والاستقلال وتنامي التدخل الخارجي
٢	تفشي الفساد وغياب الحكم الرشيد
٣	الحروب الأهلية والافتتال الداخلي
٤	هجرة الكوادر البشرية، وخروج رأس المال
٥	فوضى انتشار السلاح ومخاطر وقوع أسلحة بيولوجية وكيميائية بيد جماعات متطرفة
٦	التدهور الاقتصادي
٧	تفشي التضخم والبطالة
٨	تدهور القطاع الصحي والتعليمي
٩	ضعف البنى التحتية والخدماتية
١٠	الآثار السلبية لحركات النزوح والهجرة واللجوء
١١	تنامي إيديولوجيات الغلو والجماعات المتطرفة
١٢	انتشار الميلشيات العابرة للحدود
١٣	تفشي الكراهية والاحتقان الطائفي والتوتر المجتمعي
١٤	انتهاك الحقوق الأساسية لمختلف فئات الشعب
١٥	مهددات الفضاء الإلكتروني
١٦	ضعف مؤسسات الحكم المدني
١٧	تغول أجهزة الأمن وتفشي ممارسات القمع
١٨	مهددات العولمة على صعيد الهوية والثقافة المحلية
١٩	غياب الحريات العامة والتنضيق على الصحافة والإعلام
٢٠	صراع الهويات وسياسات التهجير والتطهير العرقي والطائفي

جدول (٣٣): المهددات المحلية

الهجرة واللجوء	١
النزاعات الحدودية	٢
تحول المنطقة إلى بؤرة استقطاب لعمليات الإرهاب الدولي	٣
انتشار الجماعات المسلحة وشبه العسكرية والميليشيات المنفلتة	٤
الجماعات الإثنية والطائفية العابرة للحدود	٥
تضاؤل موارد المياه	٦
تهديد موارد الطاقة	٧
تعرقل حركة التبادل التجاري	٨
الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الأزمات المحلية والإقليمية	٩
ضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية	١٠
تنامي النزعات الانفصالية وعسكرتها	١١
انتشار الأسلحة الإستراتيجية والقواعد العسكرية الخارجية	١٢
مخاطر انتشار المنظومات الصاروخية وأسلحة الردع على المجال الجوي	١٣
تدهور أمن البحار والمعابر المائية	١٤
تنامي مخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية	١٥

جدول (٣٤): المهددات الإقليمية

مهددات الأمن الدولي:

الإرهاب الدولي العابر للحدود	١
الهجرة واللجوء	٢
مهددات أمن الطاقة	٣
مهددات أمن البحار	٤
مهددات أمن الملاحة الجوية	٥
مهددات أمن الحدود والمعابر والطرق	٦
مهددات أمن الفضاء الإلكتروني	٧
مهددات الأمن البشري والجرائم ضد الإنسانية وتدهور حقوق الإنسان	٨
مهددات أمن البيئة	٩
انهيار المنظومات العسكرية التقليدية وانتشار الميليشيات والجماعات العابرة للحدود	١٠
سباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل	١١
تنامي فرص وقوع حروب دولية نتيجة تحول الصراع الدولي من الحالة المنضبطة إلى الانفلات	١٢
مخاطر النزعات التوسعية الإيرانية والأعمال العدائية الروسية والصينية	١٣
تنامي مخاطر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية	١٤
مخاطر الاحتقان الطائفي وعنف الجماعات العابرة للحدود	١٥

جدول (٣٥): مهددات الأمن الدولي

إصلاح قطاع الأمن الوطني

يتطلب النظام الإقليمي وجود دول قوية ومستقرة، وقادرة على معالجة مشاكلها دون تدخل خارجي، ونظراً لما عانته أجهزة الأمن العربية خلال العقد الماضي من الترهل والضعف، فإنه من الضروري تبني برامج شاملة لإصلاح القطاع الأمني (security sector reform) عبر حزمة إجراءات تم وضعها في تسعينيات القرن الماضي لإصلاح المؤسسات الأمنية المنهارة في أوروبا الشرقية عقب انعتاقها من الحكم الشيوعي، وتتضمن إصلاح، أو إعادة بناء، القطاع الأمني للدول التي فشلت في توفير الأمن لشعوبها بشكل فعال، وأصبحت مؤسساتها مصدر تهديد دولي نتيجة قيامها بأعمال القمع والممارسات المسيئة، وسياسات التمييز.

وتهدف عملية إصلاح القطاع الأمني إلى تحسين مستوى خدمات الأمن والعدالة الفعالة والقوية، عبر تحديد المؤسسات المعنية التي يمكن محاسبتها من قبل الدولة التي تحظى بالتمثيل الشعبي.

وتستهدف عملية إصلاح القطاع الأمني جميع المؤسسات المعنية بتوفير الأمن، بما في ذلك: القوات المسلحة، وأجهزة الأمن، والاستخبارات، والشرطة، والمؤسسات المسؤولة عن خدمات الجمارك، ومؤسسات العدالة، والمؤسسات العقابية، والمؤسسات التي تلعب دوراً في صياغة السياسات الأمنية، مثل: الوزارات، والبرلمانات، ودواوين المظالم، ولجان حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وتعمل ضمن إطارين:

• أولهما معياري نظمي

• والثاني تنفيذي تشغيلي

وتصنف عملية إصلاح القطاع الأمني ضمن قطاع «الأمن البشري»، فيما يصنفها البعض ضمن مجال «الحكم الرشيد»، ويتم تطبيقها في الدول التي تنتقل من نظام سياسي إلى آخر، أو الدول الفاشلة التي تحتاج إلى عملية إعادة ترميم شاملة في فترات ما بعد الصراع، حيث تكون المؤسسات الأمنية قد دُمّرت أو فقد الشعب الثقة فيها أو أصبحت منبوذة، وذلك نتيجة تورطها في ممارسات التعدي والقمع.

مع ضرورة التنبيه إلى أن الهدف الرئيس من عملية إصلاح القطاع الأمني هو: حماية أمن الإنسان، وما يتعلق به من حماية أمن المجتمع، وتوفير خدمات العدالة، وإنشاء المؤسسات التمثيلية، وتعزيز عمليات الإشراف والمحاسبة، ونشر ثقافة احترام حقوق الإنسان.



شكل (٢٢): إجراءات إصلاح القطاع الأمني

تطبيقات معاصرة

«اللعبة الكبرى»

يتفق المؤرخون على أن الدول العربية قد نشأت في بيئة نزاعات معقدة، وأن «الشرق الأوسط» الذي نعرفه اليوم، ولد من رحم الحرب العالمية الأولى، وكلف الغرب نحو ربع مليون قتيل من أجل رسم الخريطة السياسية التي نراها اليوم.

وكان مصطلح «اللعبة الكبرى» قد ظهر عام ١٨٣٠، كنزاع سياسي ودبلوماسي بين بريطانيا والإمبراطورية الروسية على أفغانستان ومحيطها خلال القرن التاسع عشر، حيث كانت بريطانيا تخشى من محاولة روسيا اجتياح «جوهرة التاج البريطاني»، أي الهند، فوضعت ضمن أولوياتها منع روسيا من الوصول إلى تلك المنطقة، وذلك من خلال جعل بلاد فارس والأقاليم العربية الخاضعة للحكم العثماني منطقة عازلة تحمي الهند من المخططات الروسية.

وسرعان ما تنامت أهمية المنطقة العربية في الخطط البريطانية لينتج عنها ما اصطلح على تسميته «المسألة الشرقية»، والتي تشير إلى التحالفات الإستراتيجية بين الدول الغربية في نهاية القرن التاسع لاقترام أراضي الدولة العثمانية، وظهرت تلك «المسألة» عقب هزيمة الدولة العثمانية على يد الروس، وخسارتها أجزاء كبيرة من أراضيها في البلقان عام ١٧٧٤، ما أدى إلى انقسام الدول الأوروبية إلى قسمين، قسم يريد تسريع انهيار الدولة بزعامة روسيا، وقسم آخر (تترجمه بريطانيا والنمسا) يريد إطالة أمد حياتها خوفاً من التمدد الروسي في حالة انهيار الدولة العثمانية أمام التقدم الروسي.

وفي مطلع القرن العشرين؛ تنامي اهتمام بريطانيا بقناة السويس باعتبارها «جوهرة ثانية» في التاج البريطاني، وذلك بعد أن ساهم العرب في العمليات العسكرية البريطانية ضد الأراضي التي كانت خاضعة للعثمانيين، ليفاجأوا فيما بعد بأن حلفاءهم الغربيين قد اتفقوا على خذلانهم واقتسام المنطقة فيما بينهم.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، انساقَت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة

لمنع المد الشيوعي، وسرعان ما غرقت في أتون صراعات المنطقة، إلى درجة دفعت بكلية «العلوم الدولية المتقدمة» في جامعة «هوبكنز» لعقد ندوة حول «التوتر في الشرق الأوسط» (صيف عام ١٩٥٧)، كان من ضمن محاضريها مدير معهد الأبحاث للسياسة الخارجية في جامعة بنسلفانيا، روبرت شتراوس-هوبيه، الذي قال: «إن الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية يعني مجموعة معقدة من المشاكل المتداخلة في الإستراتيجية والدبلوماسية والاقتصاديات الدولية، أكثر مما يعني منطقة جغرافية... وقد أصبح التعبير اليوم عملياً أكثر من أي وقت مضى، فالشرق الأوسط هو الجهة الجنوبية المواجهة لحلف شمال الأطلسي، وهو عالم القومية العربية، وأكبر مخزونات النفط التي يعتمد عليها الغرب، والرابط الواهي للتحالفات التي تقيمها أمريكا في جنوب شرق آسيا».

ورأى شتراوس-هوبيه أن الشرق الأوسط يمثل «تربة خصبة للنزاع»، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام أربع عناصر مختلفة ومتناقضة في الشرق الأوسط:

- الأول: الخوف من السيطرة السوفياتية والامتداد الشيوعي
- الثاني: الصراع التقليدي على الزعامة العربية
- الثالث: التصارع الغربي على مناطق النفوذ
- الرابع: الصراع العربي-الإسرائيلي، والذي تحولت فيه الولايات المتحدة إلى طرف رئيسي.
- وجاء بعد ذلك عامل النفط ليزيد عنصراً خامساً إلى معادلة الصراع، حيث اندفعت الشركات الأمريكية للفوز بحقول النفط العربية، ما أكد القاعدة القائلة: «كلما بدأ أن أهمية الشرق الأوسط بدأت تنخفض كلما تبين أنها أضافت إلى نفسها أهمية أخرى».^(١)

تفكيك المعضلة عبردمج التطبيقات

تبدو عملية إنشاء منظومة أمن إقليمي مهمة عسيرة في ظل الإرث الإقليمي المعقد والمتشابك، وما أسفرت عنه حقبة «الربيع العربي» من زعزعة مؤسسات الحكم وتعزيز سطوة الجماعات الإثنية والطائفية، الأمر الذي يجعل تطبيق نموذج أوحده أمر غير

(١) سمير عطا الله (١٩٩٥) جنرالات الشرق، مرجع سابق، ص. ١٠-١٥

ممکن، فالنظرية الواقعية تقوم على أسس تنافسية وتتطلب توازن قوى مستقرة تتبادل المصالح فيما بينها، وهي حالة لا تنطبق على الواقع العربي. وكذلك الحال بالنسبة للنظرية الليبرالية التي تقوم على أسس تعاونية وتعمل على تحقيق توازن المصالح بين الأطراف الفاعلة وعلى توفير الضمانات المشتركة عبر آليات الأمن التعاوني أو التشاركي أو التكاملي، وهو أمر متعذر في حالة الجمهوريات العربية التي تواجه مخاطر وجودية من قبل خصومها، وخاصة تلك التي تقع بين المثلث الإيراني-التركي-الإسرائيلي.

ونظراً لما تمثله الأبعاد المفاهيمية من أهمية للنظرية البنوية؛ فإن المعطيات التي تقدمها عبر الدمج بين إستراتيجيات «الإلزام» و«الردع»، لا تبدو قابلة للتطبيق في المنطقة العربية التي تمر بمرحلة إعادة تشكّل، ولا يبدو من الممكن في الظروف الحالية إنشاء توافق مفاهيمي بين دولها.

ومن خلال تلك المعطيات يمكن القول إن الحالة العربية تتخطى معطيات النظريات الثلاثة الرئيسية، نظراً لتفشي سياسات المحاور، واحتدام صراعات الهوية، واندلاع الحروب البينية، وتنامي أطماع الهيمنة الخارجية والتفوق العسكري.

وفي مقابل المطالب (المحققة) بالحد من الدولة الأمنية التي تحولت إلى مؤسسات تمارس «القمع»؛ إلا أن غياب الدور الأمني يمثل معضلة أكبر في العديد من الدول المنفلتة، ما يؤكد ضرورة إنشاء نظام أمن احترافي يتمتع بالشرعية الوطنية.

وعليه؛ فإن عملية تفكيك المعضلة العربية يجب أن تبدأ من تحقيق الأمن الإنساني، بدلاً من الصيغة الحالية المتمثلة في تغول مؤسسات حكم استبدادية معزولة عن المجتمع، تسعى للمحافظة على سلطتها عبر الاعتماد المفرط على أجهزة الأمن.

وفي حال تحقق ذلك الشرط؛ يمكن الاعتماد على نظريات القوة لدى المدرسة الواقعية في إعادة بناء الدولة، ومن ثم الاستفادة من النظرية الليبرالية في توسيع دائرة التحالفات الخارجية وتحفيز دور المنظومات الأمنية خارج إطار الإقليم، ومحاولة التوصل إلى مفاهيم مشتركة للأمن ومخاطر غيابها من منظور المدرسة البنائية، وذلك وفقاً للنموذج التالي:

المركب الأمني في العالم العربي



شكل (٢٣): الجمع بين النماذج لتشكيل نظام أمن إقليمي

إستراتيجيات المعالجة

أ. إدارة العلاقات الفرعية أو الثنائية

يرى بعض أتباع النظرية الواقعية أنه في حالة تعذر إنشاء منظومة أمن إقليمية ذاتية فإنه لا بد من قدر من التدخل الخارجي، والقبول بوصاية أو نفوذ دولة كبرى على الإقليم بهدف الوصول به إلى صيغة تحفظ أمنه واستقراره.

وهذه الطريقة التي اتبعتها الولايات المتحدة مع دول غرب أوروبا المنهكة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تبنت «مبدأ أيزنهاور» عام ١٩٥٧، وأنشأت جسراً من المساعدات الاقتصادية والدعم اللوجستي لمنع تلك الدول من الوقوع في براثن الشيوعية خلال الحرب الباردة.

وتقوم هذه النظرية على مبدأ: «أصداقنا لهم الحق في الدعم المالي والعسكري ضد أعدائنا»، وتتضمن قيام قوة خارجية مهيمنة بفرض وصاية إيجابية تقوم على أساس الصداقة والتحالف، وهو نظام ثنائي انتقائي وليس تعددي أو تكاملي.

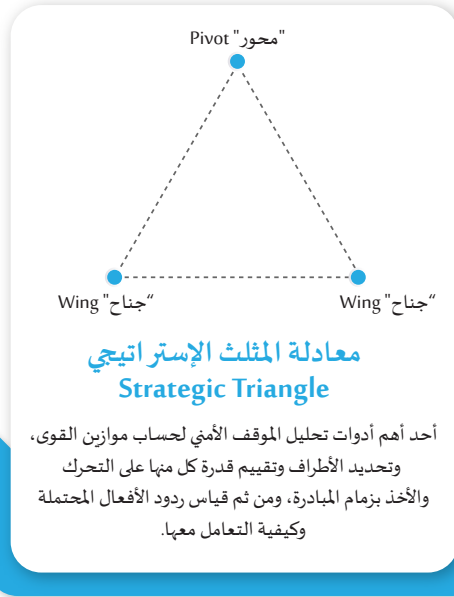
ويبدو تحقيق ذلك المبدأ صعباً في الحالة العربية، نتيجة انحياز واشنطن المطلق لسياسات إسرائيل التوسعية، بالإضافة إلى شنها عدداً من الحروب أو تأجيجها بالمنطقة، ودعمها عدداً من مؤسسات القمع العربية، ووقوف أجهزتها خلف جملة من الانقلابات العسكرية التي رسخت الإرث الاستبدادي.

وعلى الرغم من ذلك السجل المروع؛ إلا أنه من غير الممكن تجاهل دور الولايات المتحدة وقواتها العسكرية الضخمة في المنطقة، إذ إن اللعبة تقوم على مبدأ أنها واقع مفروض، لا بد لجميع الدول من أن تعترف به، وأن تتعامل معه، وإلا فإنها ستتحول إلى أدوات بيد أطراف أخرى، وسيتم في هذه الحالة استخدامها فيما لا يحقق مصالحها.

يفرض ذلك على الدول العربية الفاعلة أن تعمل على الحد من الأدوار الخارجية، عبر إستراتيجية تهدف إلى تقليص الخلافات البينية لدى دول الإقليم، وأن تسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار الذي يمكن معه إقامة نظام أمن إقليمي. ويتطلب ذلك نظم علاقات متوازنة بين عدد من الدول الفاعلة، عبر الاستفادة من أدوات التحليل الإستراتيجي كمعادلة «المثلث الإستراتيجي» (strategic triangle)، والتي تعتبر أحد أهم أدوات تحليل الموقف الأمني لحساب موازين القوى، وتحديد الأطراف، وتقييم قدرة كل منها على التحرك والمبادرة، ومن ثم قياس ردود الأفعال المحتملة وكيفية التعامل معها.

وتتكون المعادلة من مثلث متساوي الأضلاع تسيطر على قمته نقطة تسمى: «محور» (pivot)، وضلعين آخرين يمثل كل منهما طرفاً في المعادلة يسمى: «جناح» (wing).

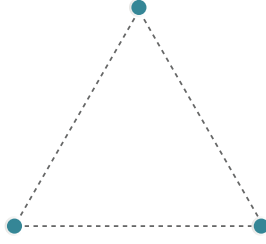
وهنالك ثلاثة صيغ رئيسة تحكم العلاقة بين المحور والأجنحة، بالإضافة إلى أربع أنماط من ردود الأفعال، اثنتان منها تصنف بأنها: «متماثلة» (symmetrical): أي تقوم على التعاون في المبادئ والقيم المشتركة، والتعاون الاقتصادي، واثنتان أخريتان تصنفان بأنهما: «غير متماثلتين» (asymmetrical): وتقومان على مفهوم الردع أو الجمود العسكري، أو الغزو أو التلويح به.



شكل (٢٤): أضلاع المثلث الإستراتيجي



شكل (٢٥): علاقة الحب الثلاثية

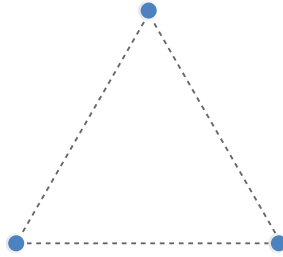


المثلث الرومانسي Romantic Triangle

تفاهم بين المحور وجناحي المثلث، مع وجود علاقة عداً بين الجناحين

وهي أفضل صيغة بالنسبة للدولة المحور لأنها تسمح لها بإدارة التوازنات الإستراتيجية والاستفادة من الصراعات بين الطرفين لصالحها. فوجود علاقة تفاهم بين الأطراف الثلاثة خطر على المحور بسبب وجود إمكانية تفاهم الجناحين ضده

شكل (٢٦): المثلث الرومانسي



الزواج المستقر Stable Marriage

تفاهم بين المحور وأحد جناحي المثلث، وعداوة كل منهما مع الجناح الثالث

عندما يواجه أحد الأجنحة مشكلة تعاون المحور والطرف الآخر ضده، فعليه اللجوء إلى إدخال لاعبين جدد، والسعي إلى حيازة عناصر القوة، والعمل عبر تغيير تركيبة اللعبة من خلال تحييد أحد أطرافها أو كسبه ضد الآخر

شكل (٢٧): الزواج المستقر

مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة استخدام المثلث الإستراتيجي في المعادلة الأمنية العربية بصورتها الشمولية، وإمكانية اللجوء بدلاً من ذلك إلى تطبيقاته في معادلات أمنية مجتزأة، وخاصة فيما يتعلق بتحليل العلاقات البينية على مستوى ما دون الدولة، كما هو الحال في العراق على سبيل المثال، حيث يمكن الاستفادة منه لنظم العلاقة بين المكونات السنية والشيعية والكردية، أو في نظام «ترويكاً» اللبناني، أو في النماذج شبه الإقليمية، حيث يتم الرجوع إلى تطبيقات المثلث الإستراتيجي في تحديد أنماط العلاقة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية وإيران.⁽¹⁾

ب. الإستراتيجيات الشاملة

يقوم مفهوم «الإستراتيجية الشاملة» على إنشاء منظومة تجمع الحلفاء والخصوم في بوتقة واحدة، بحيث تشمل المعادلة جميع الأطراف، وذلك على افتراض أن الخصوم سيضطرون إلى الانضمام للمنظومة، بهدف حماية مصالحهم، بغض النظر عن مستوى الخصومة أو ضعف الثقة بالأطراف الأخرى، الأمر الذي يساعد على تقليص ممارسات الهيمنة، ويسهل مهمة وضع آليات وقواعد وقوانين وضوابط مشتركة، وتجريم من يخالفها.

وتمثل هذه الصيغة إحدى أنماط التطبيق الليبرالي الذي يقوم على إنشاء علاقة تعاونية بين مختلف الأطراف، وتوظيف عدد من الأدوات لتثبيتها، كإبرام الاتفاقيات، ومنح الشرعية السياسية، وتقديم المساعدات الاقتصادية، وتبادل المصالح، وغيرها من «المميزات» و«الحوافز» التي تضمن استمرارها.

وبناء على هذا الطرح؛ يمكن إنشاء معادلة جزئية داخل الإقليم، وفق ثلاثة تطبيقات في آن واحد:

١- تشكيل مثلث إستراتيجي (strategic triangle)، أو «مربع» أو «سداسي» إستراتيجي، يقوم على سياسة «واقعية» تعزز مفاهيم الأمن، وتُمكن الأعضاء على مستوى الدول

(1) Lowell Dittmer (1983) "The Strategic Triangle: An Elementary Game-Theoretical Analysis", in (Edit.) Klaus Knorr (1983) Power, Strategy and Security, Princeton University Press, pp. 37-67.

(state actors)، داخل المثلث من حيازة أدوات القوة وتوظيفها في حالات «الردع» أو «الإلزام».

٢- التعامل مع الأطراف الخارجية والقوى والأطراف غير التابعة للدول (non state actors) كالجماعات الإثنية والمذهبية، والتيارات السياسية، والمنظمات العالمية، والشركات العابرة للحدود، ضمن سياسة ليبرالية، من خلال استحداث أدوات تعاونية أو تشاركية، تعتمد على المصالح المشتركة وعلى تقديم الحوافز، والتمتع بمميزات الأمن المشترك.

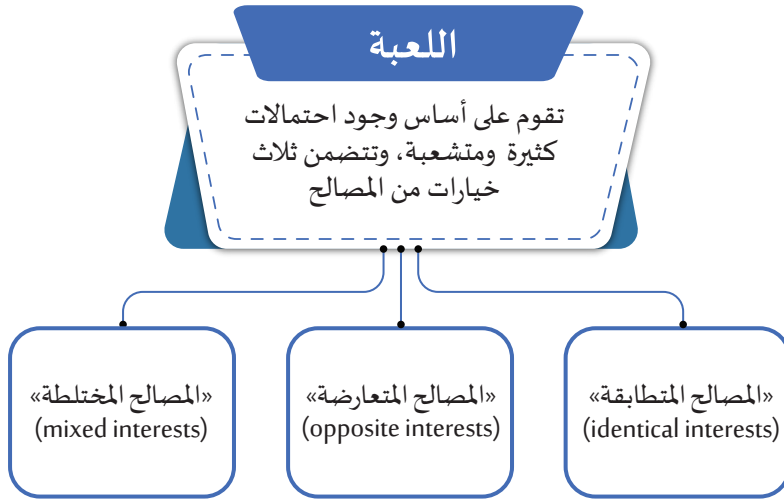
٣- إنشاء «مجتمع أمني» وفق النظرية البنائية، عبر صياغة تعريفات مفاهيمية وسياسات مشتركة تعزز الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتضبط أنماط العلاقة بين مختلف الفئات المجتمعية، وتعالج المؤثرات الناتجة عن العولمة على الأمن الداخلي. ونظراً لتداخل المعادلة الإقليمية، وتعدد أطرافها، واختلاف أنماطها؛ فإن تطبيقات نظرية المباريات، تمثل الأرضية الأمثل لتحقيقها، وذلك من خلال الخطوات التالية:

نظريات المباريات

تحليل رياضي لحالات تضارب المصالح بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات في ظل الظروف المعطاة تؤدي إلى الحصول على النتيجة المرغوبة»

تستخدم كلمة «اللعبة» كترديد لمصطلح «المشكلة»، التي يشترك فيها مجموعة من اللاعبين، مع محاولة كل طرف أن يتنبأ بأفكار وتحركات الآخرين من خلال دراسة الاحتمالات الممكنة، وسعي كل طرف للحصول على أفضل وضعية ممكنة في المعادلة

شكل (٢٨) نظرية المباريات



شكل (٢٩) خيارات المباريات

مفردات الإستراتيجية	٢
تحديد الأطراف الفاعلة في اللعبة	١
ما هي أسباب الصراع والصورة المرغوبة في التعامل معه من حيث فضه أو إدارته أو الإبقاء عليه؟	٢
ما الأهداف التي يجب تسخير اللعبة لتحقيقها؟	٣
المعلومات الأساسية حول طبيعة اللاعبين وإستراتيجياتهم، وآليات إبقاء التواصل مع أكبر عدد منهم	٤
الخيارات المتاحة، وتقدير سلوك اللاعبين إزاءها، وانتقاء الخيار الأفضل الذي يجب أن تقوم اللعبة عليه	٥
تحديد مصادر القوة وأدوات الممارسة المتاحة وفق النظرية "الواقعية"	٦
القوى التي يمكن التنسيق معها لإنشاء منظومة تعاونية أو تشاركية وفق النظرية "الليبرالية"	٧
فرص التوصل إلى توافقات تشكل منهجاً شاملاً لمعالجة المهددات المشتركة وفق النظرية "البنائية"	٨

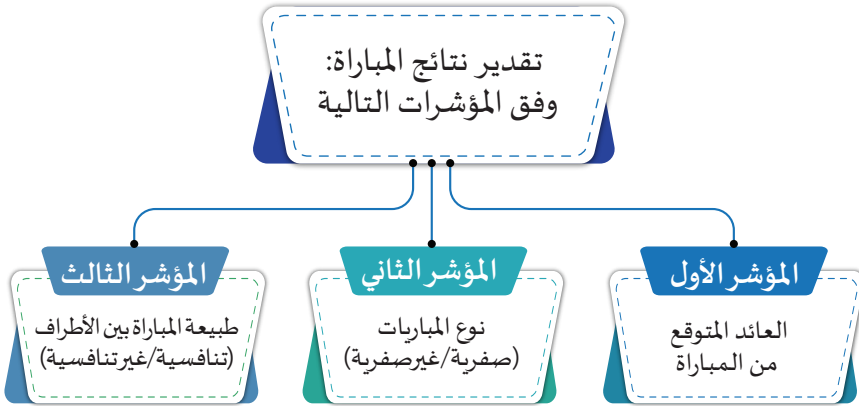
جدول (٣٦): مفردات تطبيق نظرية المباريات من خلال الدمج بين النظريات الواقعية والليبرالية والبنائية

ويتم التحكم باللعبة، وفق المسارات الثلاثة التالية:

أ- مباراة الحركة المتزامنة: وهي مباراة ناقصة المعلومات، تقوم على أساس أن اللاعبين سيستجيبون للموقف بصورة عقلانية، في وقت واحد، على أساس تقدير التكلفة أو الربح.

ب- مباراة الحركة التالية: وهي مباراة يحدد الأطراف فيها مواقفهم بشكل متتالي، أي أن أحد اللاعبين سيقوم بتحريك محدد، يتبعه الآخر عقب الحصول على المعلومات المحيطة بالموقف.

ج- تقييم مستوى العقلانية: وتتمثل في قياس التصرفات العقلانية أو غير العقلانية، والتعامل معها بمقياس حساب الخسائر والأرباح، ومن ثم تقييم البدائل المتاحة من قبل مختلف أطراف اللعبة.



شكل (٣٠): تقييم نتائج المباريات

اللعبة الكبرى

في كتابهما: «المياه المضطربة» حدد الباحثان، هرير دكمجيان وهوفان سيمونيان،^(١) مجموعة من المكونات التي يمكن الاستفادة منها لرسم خارطة «اللعبة الكبرى»، وذلك من خلال العناصر التسعة التالية:

(1) Hrair Dekmejian and Hovann H. Simonian (2003) Troubled Waters, p. 9.

أولاً: تحديد القوى الفاعلة في الإقليم (اللاعبين الرئيسيين) وأنماط التفاعل بينها، مع الأخذ في الحسبان أن الخريطة ديناميكية، وأن مجموعة الدول الفاعلة قد تتغير بتغير الظروف.

ثانياً: تحديد الدول المتوسطة والصغيرة، باعتبارها أطرافاً في منظومة الدول الفاعلة (State Actors)، والتي تشمل سائر الدول الأعضاء، ويمكن التعامل معها بصورة منفردة، أو بصفة تكتلات شبه إقليمية.

ثالثاً: تحديد القوى الإقليمية خارج المنظومة والدول المؤثرة بصورة مباشرة في الإقليم. رابعاً: تحديد العناصر المؤثرة خارج إطار الدول (Non State Actors)، والتي تشمل المجموعات الإثنية والمذهبية، والجماعات المتشددة، والشركات العالمية، والمنظمات غير الرسمية العابرة للحدود.

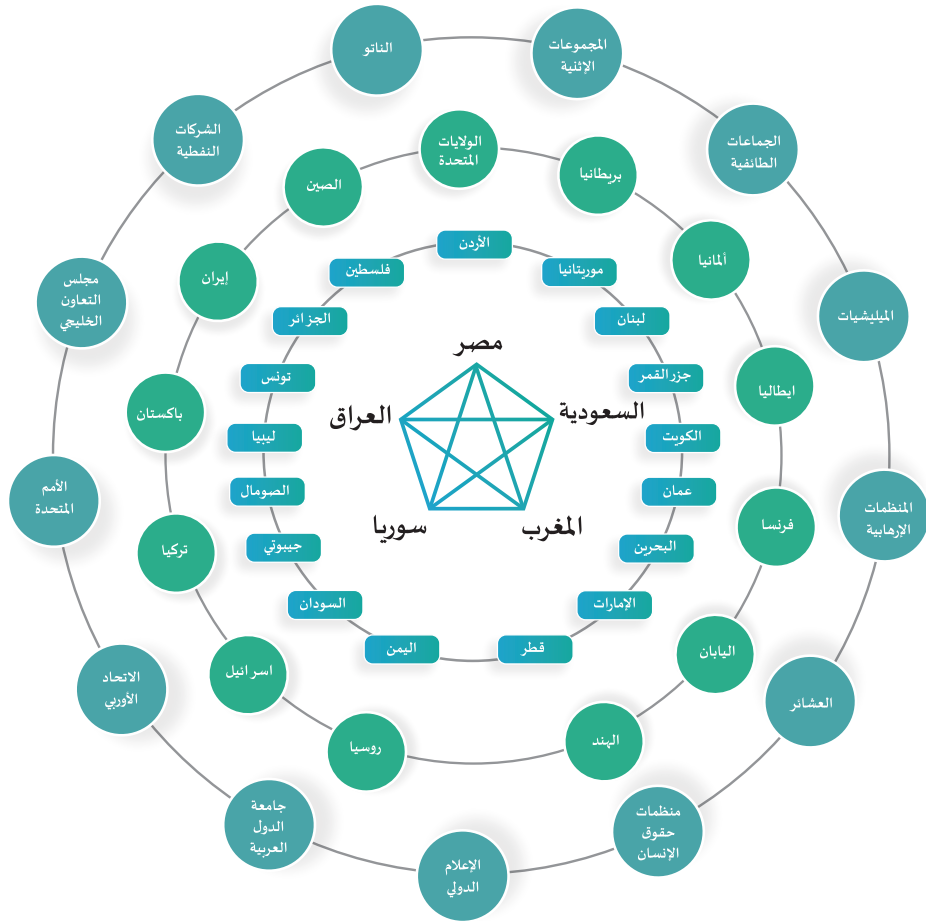
خامساً: تحديد المؤسسات الخارجية التي يمكن أن يكون لها تأثير خارجي في شؤون الإقليم، كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، وغيرها من المنظمات. سادساً: تحديد المهددات الوطنية وتقاطعاتها الإقليمية والدولية.

سابعاً: تحديد الأدوات المتاحة (وفق النظريتين الليبرالية والبنائية)، بما في ذلك: أدوات الدبلوماسية والانتشار العسكري، والمعاهدات، والتحالفات، والتشريعات والقوانين، والعقوبات والحوافز، ومراقبة الأسلحة ونزع السلاح.

ثامناً: تحديد مصادر القوة (وفق النظرية الواقعية)، وتتضمن القوة العسكرية، والردع، وتوازن القوى، والموارد والثروات الطبيعية، والموقع الجغرافي، والإنتاج الصناعي، والقوة الاقتصادية، والقوة المعنوية المتمثلة في الصورة الوطنية والتأييد الشعبي والقيادة.

تاسعاً: تحديد إستراتيجية إقليمية وفق مفاهيم المصالح المتطابقة والمتعارضة والمختلطة وآليات تحقيقها.

ويمثل الشكل أدناه نموذج معادلة شاملة للعبة الكبرى في المنطقة العربية تشمل جميع الأطراف، وتحدد مصادر القوة وأدوات الممارسة للتوصل إلى مركب أممي إقليمي متكامل.



أدوات الممارسة	
تشريعات وقوانين	انتشار عسكري
تحالفات	معاهدات واتفاقات
مراقبة التسلح	حواجز
نزع السلاح	عقوبات

مصادر القوة	
القوة العسكرية	الاقتصاد
الردع	القوة المعنوية
توازن القوى	الجغرافية
الإنتاج الصناعي	الموارد الطبيعية

شكل (٣١): اللعبة الكبرى في العالم العربي

إستراتيجيات إدارة الصراع

تغير مفهوم «الحرب»

راوحت النظريات الكلاسيكية في إطار التعريفات التقليدية للحرب باعتبارها: «نزاعاً مسلحاً بين دولتين أو أكثر من الكيانات، بهدف إعادة تنظيم الجغرافيا السياسية، للحصول على نتائج معينة».

ويدخل في هذا الإطار التقليدي؛ المعارك التي تشن عبر القوات المسلحة بين الدول، و«حروب العصابات»، و«الحروب الأهلية»، و«حروب الوكالة»،^(١) و«الحرب الباردة»،^(٢) إضافة إلى الحروب التي تخاض بالأسلحة الفتاكة كالحرب البيولوجية والحرب الكيميائية. إلا أن التطورات التكنولوجية فتحت المجال لأنواع أخرى من الحروب مثل؛ «حرب الفضاء الإلكتروني»، و«حرب الإنترنت» التي تنطوي على إجراءات تتخذها دولة قومية أو منظمة دولية بهدف مهاجمة نظم المعلومات التابعة لدولة أخرى أو محاولة إلحاق الضرر بها، و«حرب المعلومات» المتمثلة في تطبيق القوة المدمرة على نطاق واسع ضد نظم المعلومات ومواردها، وأجهزة الكمبيوتر، والشبكات الداعمة للبنى التحتية الحيوية كالشبكة الكهربائية، والاتصالات، والأموال، والنقل، حيث يُقدّر حجم الخسائر الناتجة عن تلك الأعمال غير القانونية بأكثر من ترليون دولار سنوياً كقيمة ملكية فكرية، وسرقة التصاميم المتطورة كالتائرات والمسيرات.

وتمثلت الظاهرة التقنية الأخطر في: «تسليح الفضاء الحاسوبي»، والذي ظهر للمرة الأولى عام ٢٠١٠ من خلال عملية «سرية» قامت من خلالها الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية بتطوير برنامج عرف باسم «ستكسنت» (stuxnet)، واستخدمته لتخريب وحدات الطرد المركزية في المفاعلات النووية الإيرانية، ونجحت في إحداث نشاط حركي

(١) حرب الوكالة: حرب تنتج عندما تستعين قوتان بأطراف أخرى بدلاً من قتال بعضهما البعض مباشرة.

(٢) الحرب الباردة: نمط من التنافس الدولي الذي يخلو من أي نزاع عسكري مباشر، لكنّه ينطوي على تهديد دائم باستخدام القوة العسكرية.

في العالم الحقيقي وليس في العالم الافتراضي، متسببة في خروج الآلات عن السيطرة وتدمير نفسها.

ومنذ ذلك الحين، غير فيروس «ستكسنت» قواعد اللعبة السيبرانية بشكل كامل، إذ بدأت الدول تضيف إلى مخزونها التقليدي؛ أسلحة تقنية، وطائرات مسيرة، وأسلحة سيبرانية، بحيث لم تعد تقنيات التخريب السيبراني تقتصر على الفضاء الإلكتروني فحسب، بل باتت تُستخدم لإحداث أضرار فعلية في العالم الحقيقي.^(١)

وبالإضافة إلى تسليح الفضاء الإلكتروني؛ يُتوقع أن تُحدث الأسلحة الموجهة باستخدام أشعة الليزر والطاقة الموجهة تحولات كبيرة على مستوى إدارة وتكاليف الاشتباكات المستقبلية، بالإضافة إلى الطباعة ثلاثية الأبعاد، والتي تتمثل في تحويل «البيئات» (bites) إلى «ذرات» (atoms) يتم من خلالها إنتاج أشياء ملموسة باستخدام مختلف المواد كالبللاستيك والتيتانيوم، ويعتبر كثير من المحللين أن الطباعة ثلاثية الأبعاد قد دشنت دخول البشرية في التصنيع الرقمي المباشر، وأدخلتها في تقنيات الصراع، وخاصة في مجالات: البرمجة العسكرية، وتصميم وتصنيع الأسلحة المتطورة بما في ذلك تصنيع وتطوير الطائرات المسيرة.^(٢)

ويتزايد اليوم عدد الجيوش التي تقوم بتطوير منظومات الصراع من خلال توظيف التقنيات الحديثة، حيث يعتمد ٨٧ جيشاً على منظومات جوية غير مأهولة (طائرات آلية مسيرة)، ويمتلك نحو ١٠٠ جيش برامج حرب سيبرانية، منها ٢٠ جيشاً لديهم قدرات سيبرانية متطورة.

وقد أحدثت تلك الطفرة التقنية تحولات كبيرة في أنماط الحروب، على مستوى الدول وعلى مستوى الجماعات، خاصة وأن العديد من الميليشيات باتت تستخدم تقنيات لم تتمكن بعض الجيوش العربية المترهلة من مواكبتها بعد.^(٣)

(١) بيتر سينجر (٢٠١٤)، «دروس الحروب الماضية الاتجاهات التكنولوجية» بحث في كتاب: الحروب المستقبلية في القرن العشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص.ص ٨٧-٨٨.

(٢) المرجع السابق، ص.ص ٩٠-٩٢.

(٣) المرجع نفسه، ص.ص ٩٦-٩٧.

مشكلة الفراغ الإستراتيجي

ترى العديد من الدراسات المعاصرة استحالة إنشاء نظام إقليمي مستقر في المنطقة العربية لأنها تحولت إلى «بيئة حرب» (war zone) نتيجة ما أفرزته حقبة الثورات الشعبية (٢٠١١-٢٠٢٢) وما تسببت به من فوضى عارمة، ولذلك فإنه من غير الممكن إنشاء نظام إقليمي وفق المواصفات التي تم طرحها في الفصول الماضية، بل يجب أن تكون الأولوية لبرامج تحقيق السلم الأهلي، وتوفير الظروف المواتية لاستعادة الأمن. وللفصل بين مختلف الآراء المتضاربة حول طبيعة المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، يتعين تحليل المرحلة التي وصل إليها الصراع، من خلال آلية القياس التالية:

١- مرحلة نزاع المجتمع مع الدولة (statism)، والتي أنهت احتكار السلطة للقوة، وحدت من قدرتها على تسوية النزاعات بالقسر، حيث باتت العديد من المجموعات السكانية مسلحة، وقادرة على تحدي الدولة.

٢- مرحلة الصراع المجتمعي (populism) والتي تراجع فيها دور الدولة، مقابل احتدام الصراع بين مختلف الفئات المجتمعية التي تناقضت مصالحها وتعارضت رؤاها.

٣- مرحلة تعدد أطراف الصراع (pluralism) والتي اتسمت بتعدد الفاعلين المحليين والإقليميين، والقوى العابرة للحدود، وما في حكمها من إثنيات وطوائف شكلت ميليشيات مسلحة وأسهمت في تأجيج الصراع.

٤- مرحلة الأزمة الدولية (international crisis) المتمثلة في التدخلات الخارجية التي أخرجت الصراع من إطاره المحلي، ونقلته إلى مستوى العالمية.

كما يمكن استخدام حزمة معايير أخرى لتحديد الأطوار التي مرت بها صراعات المنطقة، ومعرفة إذا ما كانت قد نضجت بالقدر الملائم لمعالجتها، ومن ضمن تلك التصنيفات، ما يلي:

١- صراع عنيف: تورطت فيه النظم الاستبدادية بارتكاب أفعال سببت الإيذاء الجسدي والنفسي والاجتماعي والبيئي للشعوب، وأججت الأزمة عبر احتكار العنف المسلح واستخدامه ضد الجماهير.

٢- صراع مسلح: نتج عن تسليح بعض الدول الخارجية عدداً من المجموعات المحلية، ولجوء سائر أطراف الصراع إلى استخدام القوة المسلحة، وفق قواعد الاشتباك المتعارف عليها في المعارك بين الدول.

٣- صراع دولي: تمثل في تدخل عدد من الدول الخارجية، والأطراف الفاعلة دون الدول، بحيث تحولت الثورات الشعبية إلى صراع دولي تتنازع فيه أطراف خارجية على المصالح ومناطق النفوذ.

وفي هذا النمط من الصراع المركب يتعين تبني إستراتيجيات مغايرة، تتضمن تحليل الصراع، الذي يقوم في الحالة العربية على الأضلاع الثلاثة التالية:

١- اتجاهات الصراع: والتي تتضمن استقراء رؤية مختلف الأطراف لأدوارهم الخاصة، ونظرتهم لمآلات الصراع، والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها.

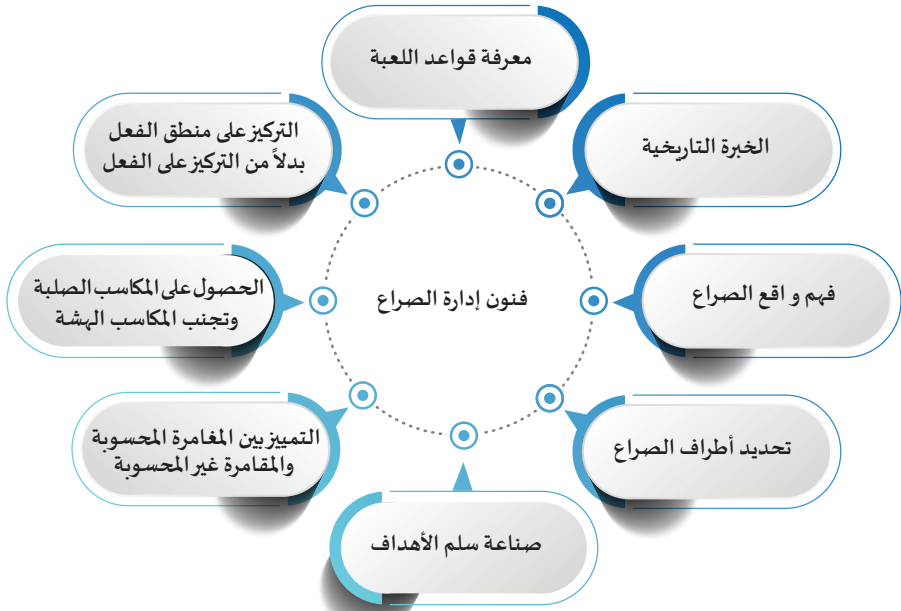
٢- سلوك الأطراف المتصارعة: بما في ذلك الممارسات العنيفة، والأدوات الاقتصادية، والحملة الإعلامية، واستشراف المدى الذي يمكن أن تصل إليه الأطراف في سلوكها.

٣- السياق: الذي يتطلب وضع نمط هيكلي يتضمن مسببات الصراع، والاستقطابات الفكرية والمذهبية، وتحولات منظومات القيم والمفاهيم الحقوقية، وغيرها من السياقات المترادفة التي تسهم في تحديد وتيرة الصراع.

مع التأكيد على أن حالة الصراع مستدامة في سائر النظريات، وهي ظاهرة شاملة زماناً ومكاناً، إذ إنه من غير الممكن إنهاؤها بصورة مطلقة، وبالتالي فإن المعالجة الأنسب في مثل هذه الحالة تتمثل في إعمال أدوات فض النزاع، والحد من آثاره السلبية، وإدارته عبر التوفيق بين المصالح المشتركة، والحد من الاشتباكات المسلحة عبر اللجوء إلى التفاوض والدبلوماسية.

إدارة الصراع

للخروج بألية فاعلة في التعامل مع الصراعات العربية المستمرة؛ يتعين وضع تصور لكيفية إدارتها، وذلك وفق الخطوات التالية:



شكل (٣٢): فنون إدارة الصراع

صراعات «ما دون الدولة»

مثل عام ٢٠١١ النقطة الفاصلة ما بين منظومات الصراع الكلاسيكي في الدولة العربية، وما بين آليات الصراع الحديث، حيث أسهم الانسحاب الأمريكي من العراق في تعزيز الفراغ الأمني، وعزز دور إيران التي مارست عبر أذرعها الخارجية نفوذاً كبيراً في عواصم عربية كبغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، وقامت بتسليح الجماعات الطائفية المعارضة في العديد من الدول الأخرى.

وتتج عن تلك التدخلات تنامي أدوار الميليشيات المسلحة التي عمدت إلى تشكيل «أجنحة» سياسية تنشط في شتى قطاعات العمل المدني، وفي ساحة التنافس الحزبي، وشاركت في الانتخابات الوطنية، حيث تولى بعض عناصرها مناصب وزارية وإدارية وبرلمانية مستنديين إلى الدعم والتمويل الخارجي.

وبالإضافة إلى التغول الإيراني في المنطقة العربية، أسهمت الاحتجاجات الشعبية وسوء

إدارة النُظْم الاستبدادية لأزماتها في إضعاف الأمن الإقليمي، ونتج عن ذلك نشوء منظومة إقليمية (٢٠٢٣) معقدة، تقوم على نماذج مشوهة من الدولة، أبرزها: (١)
• دولة فيها حكومة لكنها غير قادرة على الحكم (government without governance) (سوريا).

• دولة تتمتع بحدود رسمية لكنها مقسمة داخلياً إلى كيانات شبه مستقلة (العراق).
• دولة تمارس فيها القوى الفاعلة خارج إطار الدولة دوراً أكبر من الدولة نفسها (لبنان).
• دولة متشظية، غير قادرة على فرض حكم مركزي، وتخوض صراعات داخلية مع منافسها (ليبيا).
• دولة تقوم فيها حكومتان تقسمان الرقعة الجغرافية وتتصارعان على الشرعية والنفوذ (اليمن).

وفي ظل ذلك المشهد المعقد، تخفق النظريات التقليدية في وضع آليات ناجعة لإدارة تلك الصراعات، خاصة وأن فشل الجمهوريات العربية المعاصرة قد عاد بالمجتمعات العربية إلى أنماط صراع ما قبل الدولة، حيث تتحارب القوى: القبلية، والإثنية، والمناطقية، والدينية، والطائفية، في معارك عبثية تدمر البنى التحتية وتستنزف الموارد والثروات. وكشف تعامل النظم الاستبدادية مع الاحتجاجات الشعبية عن تفوق مفهوم «أمن السلطة» على «أمن الدولة» في العالم العربي، إذ لم تتوانى أجهزة الأمن في بعض الجمهوريات العربية عن ارتكاب الانتهاكات الممنهجة والقمع المنظم ضد المدنيين، بهدف المحافظة على سيطرة النخب الحاكمة، حتى ولو أدى ذلك إلى تقويض الدولة. وعلى الرغم من العنف المفرط الذي مارسته أجهزة الأمن في بعض الجمهوريات العربية؛ إلا إنها كانت أبرز الخاسرين في حقبة «الربيع العربي»، حيث فشلت في تطوير آليات عملها، ولم تتمكن من مواكبة التحولات، بل آثرت الاستمرار في ممارسة العنف المفرط ضد المدنيين، كوسيلة وحيدة لحماية النخب الحاكمة.

وفي مقابل ترهل أجهزة الأمن، تنامت أدوار الاستخبارات التابعة لجماعات ما دون

(١) إلباس حنا (٢٠١٤)، «مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين، الشرق الأوسط نموذجاً»، بحث في كتاب: الحروب المستقبلية في القرن العشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص ٣٠٤.

الدولة، بحيث بات بعضها يمتلك القدرة على توظيف التكنولوجيا الحديثة في مجالات: جمع المعلومات، والقيام بأعمال التحليل والاستشراق، وتوظيفها في إضعاف الدولة بدلاً من تقويتها، وفي إذكاء الصراعات الداخلية بدلاً من حسمها، معتمداً على التمويل والدعم السخي من بعض الدول الكبرى.

وفي ظل تراجع أدوار مؤسسات الأمن التابعة للدول؛ يُتوقع أن تُشعل الشركات الأمنية الخاصة المزيد من الصراعات، وأن تستمر في تنفيذ أجنداث خارجية تحقق مصالح الجهات الممولة لها.

وبالإضافة إلى تدهور القطاع الاستخباراتي؛ تراجعت أدوار المؤسسات العسكرية التي استنزفت معظمها في انقلابات عسكرية، وحروب أهلية، وصراعات داخلية، ما أدى إلى تراجع أعداد القوات المسلحة وتدهور أدائها، خاصة وأن جيوش الجمهوريات العربية تعتمد على نظام التجنيد الإجباري الذي فقد فاعليته في ظل حركات اللجوء والنزوح والهجرة التي تعتبر الأضخم في العالم.

وفي مقابل ذلك التراجع؛ تنامت أدوار الميليشيات المسلحة، التي كسبت خبرات واسعة في تشغيل المنظومات الصاروخية والطائرات المسيّرة، إضافة إلى اعتماد الدول الخارجية على تلك الميليشيات في مهام الدعم المدني الذي يتطلب أفراداً لا يستخدمون الأسلحة ولا يشاركون في الأعمال القتالية.

النظريات الحديثة وتطبيقاتها في إدارة الصراع

تدعونا تلك التطورات للتأكيد على عدم فاعلية النماذج التقليدية في إدارة الصراعات، وضرورة تبني إستراتيجيات بديلة تتواءم مع الصراعات المركبة والمتشابكة في المنطقة، والتي يمكن حصرها في الأنماط التالية:



شكل (٣٣): أنماط الصراع في المنطقة العربية

وبالإضافة إلى ضرورة امتلاك مهارات إدارة الصراعات الحديثة وإتقان تقنياتها المتطورة، يتعين على القوى الفاعلة أن تعمل وفق مجموعة مهمة من القواعد الحاكمة لإدارة الصراع بين الأطراف الإقليمية، أبرزها:

القاعدة الأولى: تجنب تحويل الاختلاف بين القوى الصديقة والحليفة في مناهج معالجة الأزمات إلى صراعات رديفة، خاصة وأن الرؤى والتحليلات بشأن تفسير ظاهرة الصراع وآليات التعامل معه تتعدد وتختلف من مدرسة إلى أخرى، ولتفادي تحول اختلاف

الرؤى وآليات المعالجة إلى صراعات رديفة، يتعين إيجاد الأطر المشتركة من منظور تطبيقي ومفاهيمي على حد سواء.

القاعدة الثانية: التوصل إلى الحد الأدنى من المبادئ التي يمكن لسائر الأطراف أن تعمل تحت مظلتها، إذ إن توافق مختلف الأطراف على منظومة من المبادئ سيقبل من فرص اندلاع الصراع العنيف.

القاعدة الثالثة: العمل من خلال خارطة تشمل سائر أطراف المعادلة، وتحديد الوضع الحالي والتموضع المأمول، وما تقتضيه عملية الوصول إلى مستوى التكافؤ والقدرة على اتخاذ القرار المستقل.

القاعدة الرابعة: تحديد نمط التعامل مع مختلف القوى وفق نسق «إدارة العلاقات» من خلال أجندة تهدف إلى تعزيز قدرات الأطراف على الصمود، وتجنب تحولها إلى مجرد أدوات يتم استخدامها من قبل قوى خارجية في حروب الوكالة.

القاعدة الخامسة: استبعاد سيناريوهات تحقيق نصر حاسم على سائر أطراف الصراع في معركة صفرية، والعمل وفق إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب ودرء أكبر قدر من الخسائر، وذلك من خلال توظيف الأدوات المتاحة كسياسات الردع، والحد من التسلح، والتحالفات العسكرية، والاتفاقيات، والمعاهدات، والحوافز، والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، وغيرها من أدوات الدبلوماسية المباشرة والوسيطية.

وعندما تتمكن القوى الفاعلة من التوافق على الحد الأدنى من المبادئ التي يمكن التوافق عليها، يصبح المجال مفتوحاً لتفكيك الصراع وفق الخطوات التالية:

مفردات المعالجة	٢
تغيير الأولويات فيما يتناسب مع ديناميكية الصراع وتنوع مساراته.	١
جعل الأهداف محددة قابلة للتحقيق بدلاً من التوسع فيها وفق منطلقات إنشائية.	٢
تحديد المدى الذي يمكن أن تصل إليه أطراف النزاع في تعاملها، وتقييم مخاطر الاحتمالات المتاحة.	٣
توسيع دائرة دعم القرار وتعزيز الظهير الشعبي.	٤
استدراج الخصوم نحو السيناريوهات التي يمكن إدارتها، وعدم التورط في معارك يصعب خوضها.	٥
الإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة، وعدم الانجرار خلف الضغوط المفروضة.	٦
البحث عن مخارج غير مذلة في الصراعات غير المتكافئة، وتفادي تقديم تنازلات كبيرة.	٧
إحكام السيطرة على عملية اتخاذ القرار وإيجاد نمط من الانضباط بين مختلف الجهات الفاعلة.	٨
توفير الروافد المعلوماتية اللازمة لتقييم خيارات التصعيد والتهدئة واتخاذ القرارات الصائبة.	٩

جدول (٣٧): نموذج تفكيك الصراع

ولأشك في أن غياب الكوادر المحترفة في مجالات إدارة الصراع قد جعل معظم الجمهوريات العربية الطرف الأضعف في الصراع الدولي، واللاعب الخاسر في الصراع المجتمعي.

نهاية مفهوم «الصراع الصفري»

بالإضافة إلى الصراعات الداخلية والتوتر الإقليمي؛ مثل العالم العربي خلال القرن الماضي حلبة صراع دولي، تدخلت فيه العديد من القوى الخارجية. إلا أن التوقعات المستقبلية تشير إلى انتهاء مفهوم «الصراع الصفري» الذي يتم من خلاله استئصال الخصم والقضاء عليه بالكلية، وذلك نتيجة عجز القوى الكبرى عن تحقيق انتصارات نهائية في حروب الألفية، فيما تستمر القوى المهزومة بشن عمليات استنزافية تمتد لسنوات طويلة.

فعلى الرغم من استخدام القوة المدمرة، والأسلحة التي لم يُعرف لها مثيل في التاريخ البشري في معارك القرن الحادي والعشرين، إلا أن الولايات المتحدة قد وجدت نفسها مضطرة

للخروج من العراق (٢٠٢١) وأفغانستان (٢٠٢٢)، بعد أن أنفقت نحو ١,٦ ترليون دولاراً من ميزانيتها على الحروب في البلدين المنكوبين، فيما تستمر معضلة أمن الممرات المائية في المنطقة على الرغم من انقضاء أكثر من ٢٨ عاماً على نهاية حرب الخليج الأولى (١٩٩١). وينتشر اسم «الحرب الطويلة» للإشارة إلى «الحرب على الإرهاب»، والتي لا تزال قاصرة دون تحقيق أهدافها على الرغم من إنفاق واشنطن نحو ٦ ترليون دولاراً في محاربة «الجماعات الإرهابية» عبر العالم دون التمكن من إعلان النصر عليها. وإذا أضفنا تقديرات خسائر حروب «الربيع العربي»، فإنه من الواضح أن المشكلة لا تقتصر على إحصاء خسائر الحروب الحديثة فحسب، وإنما في استدامة الأزمات الناتجة عن تلك الحروب وعدم القدرة على حسمها، إذ تشير الدراسات الاستشرافية إلى أنه لم يعد من الممكن كسب أية حرب مستقبلية نظراً لتعقد المشهد الدولي وتداخل أطراف الصراع، بل يتوقع أن تزيد وتيرتها نتيجة تنامي الاعتماد الدولي على جماعات ما دون الدولة من ميليشيات طائفية وعشائرية وإثنية لخوض الصراعات نيابة عن الدول التي ستناى بنفسها عن خوض الحروب وتكتفي بتوفير التمويل لتلك الجماعات المتصارعة. وبالنظر إلى تردي المؤسسات العسكرية في المنطقة؛ فإنه من المتوقع أن يتحول الصراع من الحروب بين الجيوش النظامية (الحروب المتماثلة) إلى الحروب بين المجموعات السكانية (الحروب اللامتماثلة)^(١)، والتي ستعتمد بصورة أساسية على المواجهات المباشرة بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة دون اللجوء إلى الأسلحة الثقيلة والدفاعات الجوية، في حين ستقتصر الدول الكبرى على نشر منظومات الردع وتقنيات التشويش والطائرات المسيرة في شن عمليات محدودة دون الرغبة في شن المزيد من الحروب، ما يضعنا أمام حسابات مختلفة تماماً في سبيل تحقيق الأمن الوطني والإقليمي.

(١) الحرب اللامتماثلة (Asymmetric Warfare) هي حرب تحددها التباينات الكبيرة بين المقاتلين في القوة العسكرية وفي طريقة تنظيم القوة وتوظيفها، ومنها: حروب العصابات، وحروب التحرير، وحركات التمرد، وغيرها من أنماط الحروب التي تقوم فيها قوات صغيرة ومتنقلة، ودون زي عسكري بمهاجمة تشكيلات عسكرية أكبر حجماً، وتستخدم فيها أسلحة خفيفة ومتوسطة، ويلجأ فيها المقاتلون إلى أنماط: التفخيخ، وزراعة الألغام، والكمائن، والعمليات الانتحارية، والاعتقالات، وغيرها من الإستراتيجيات التي لا تقوم بالضرورة على المواجهة المباشرة بين جيشين نظاميين.

العودة إلى الأصول

بين «الأصولية» و«العودة إلى الأصول»

يمثل مصطلح «الأصولية» مفهوماً سلبياً عند الغرب، وذلك لارتباطه بالتزمت الديني، وما تركته حقبة الحروب الدينية في أوروبا من شروخ عميقة في الذاكرة الغربية، عززتها سياسات القمع والاضطهاد الذي مارسته الكنيسة في العصور الوسطى.

وننتج عن ذلك بروز تيارات غربية ضخمة تمجد العلمانية، وتربط النص الديني بالتطرف والإرهاب، وخاصة تلك التي ترتبط بالدين الإسلامي، نتيجة الصراعات التي اندلعت مع الغرب المسيحي عبر القرون، وذيوع بعض المفاهيم الليبرالية التي ادعت أن «الخطر الإسلامي» هو المهدد الأكبر للحضارة الغربية.

ويُعرّف الأصولي الإسلامي في المفاهيم الغربية اليوم بأنه: «مؤمن داخل الإسلام يطرح نقداً للدول العلمانية، ويسعى إلى تغيير سلوكيات الدول والأفراد لتتوافق مع قراءة متزمنة للنصوص الإسلامية»، لكن التعامل الغربي يتخطى ذلك التعريف، بحيث بات يمتد ليشمل الدين الإسلامي ككل.

ويمكن تتبع حالة التشنج إزاء الإسلام لدى العديد من الكتاب الغربيين، وعلى رأسهم هنتنغتون، الذي رأى أن الصراع القادم سيكون بين «العالم المسيحي» بقيمه العلمانية من جهة، و«العالم الإسلامي» من جهة أخرى، معتبراً أن الإسلام يعاني من: «حدود دموية في مناطقه الداخلية»، ومشيراً إلى صراعات المسلمين مع الأديان الأخرى.

ورأى هنتنغتون أن المشكلة الأساسية ليست في الأصولية الإسلامية، بل في الدين الإسلامي، واعتبر أن معضلة الدين الإسلامي تكمن في الغرب نفسه، ذو الحضارة المختلفة التي يقتنع أهلها بعالمية ثقافتهم، ووصف المسلمين بأنهم: «عنيفون بالفطرة... فحيثما نظر المرء على امتداد حدود الإسلام يجد أن المسلمين لديهم مشكلات في العيش بسلام مع جيرانهم، فقد نشبت حروب وصراعات بينهم وبين شعوب الحضارات الأخرى

من الكاثوليك، والبروتستانت، والأرثوذكس، والهندوس، والصينيين، والبوذيين، واليهود».

ولإثبات دعواه، استشهد هنتنغتون بدراسة إحصائية قام بها الباحث الأمريكي تيد غور، في تسعينيات القرن الماضي، واستنتج فيها أن المسلمين شاركوا في ٢٦ صراعاً من أصل ٥٠ نزاعاً عرقياً-سياً، ما يعني أن الصراعات التي انخرط فيها المسلمون مع أطراف أخرى تشكل ثلاثة أضعاف ما وقع بين جميع الحضارات الأخرى غير الإسلامية.

وبناء على تلك المعطيات؛ دعا هنتنغتون الغرب إلى ممارسة الهيمنة العسكرية والاقتصادية، معتبراً أن القوة هي ما سيحدد شكل الصراع بين الغرب والحضارات الأخرى مهما حاول الغرب أن يقول إن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والعلمانية والدستور هي قيم عالمية، ومؤكداً أن تلك القيم لا تبدو منطقية في عقلية المسلمين، وستؤدي إلى ردود فعل سلبية لديهم، وتوقع أن يشهد المستقبل القريب اندلاع الصراع بين الغرب والدول ذات الأغلبية المسلمة.

ومثلت علاقة، فوكوياما، مع العالم العربي والإسلامي نمطاً أكثر جدلية من علاقة أستاذه هنتنغتون، حيث رأى فوكوياما أن الأصولية الإسلامية: «مدفوعة بحقد ثقافي أكثر من كونها نظاماً بديلاً»، واعتبر أنها «تحمل أوجه شبه سطحية مع الفاشية الأوروبية، من ناحية دعوتها للانقلاب على كل قيم التنوير والعقلانية».

لكن الأستاذ وتلميذه التزما الصمت المطبق إزاء الحروب الكبرى التي شنها الغرب،^(١) وإزاء الانتهاكات المروعة التي ارتكبتها الحضارة الغربية في أوج سطوتها، مقابل إحداث حالة من الصخب الإعلامي إزاء سلوك بعض الجماعات والدول المسلمة في الحقبة المعاصرة.

(١) قُدرت خسائر الحرب العالمية الأولى بنحو ٢٠ مليون قتيل، فيما استمرت الحرب العالمية الثانية مدة ٢١٩٤ يوماً، وحصدت أرواح ما بين خمسين إلى ثمانين مليون نسمة، فيما تسببت حروب كوريا وفيتنام وأفغانستان والعراق بتدمير واسع وإصابة وإزهاق أرواح الملايين من الأبرياء.

استعادة الرصيد التاريخي والفكري

وتكمن المفارقة في أن الإسلام مثل أسس النهوض الحضاري للعرب في ذات الحقبة التي عانت فيها أوروبا من التخلف نتيجة استبدال الكنيسة، خاصة وأن الإسلام قد احتوى على مفاهيم مهمة فيما يتعلق بتقدير العلم، وتعزيز الحريات العامة.

ففي العصر الذهبي للإسلام، والذي امتد خلال الفترة ما بين القرن الثامن والرابع عشر الميلادي، أسهم استتباب الأمن، وما نتج عنه من استقرار اقتصادي واجتماعي، في بناء حضارة واسعة النطاق، اتسمت بالتنوع والثراء، وأتاحت للبشرية مجال الإسهام في حقول: الفن، والزراعة، والتجارة، والاقتصاد، والفكر، والأدب، والفلسفة، والعلوم، والطب، وغيرها من المجالات.

وشهدت العشرات من المدن والحواضر العربية حالة متقدمة من الرقي والازدهار، وخاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث كان للترجمة الدور الأكبر في نقل العلوم والمعرفة إلى أقاليم أخرى، وخاصة في أوروبا حيث أسهم دخول الفلسفة والعلوم الإسلامية إليها في تحريرها من الكهنوت المسيحي والانتقال إلى «عصر النهضة».

علماً بأن البشرية شهدت في ذلك القرن حقبة طويلة من السلام الذي أفضى إلى ازدهار الحركة التجارية على ضفاف بحار العالم القديم، ما نقل الاقتصاد العالمي من الإقطاعية إلى الرأسمالية، ودفع بعجلة الإنتاج الاقتصادي، وشجع حركة التبادل التجاري والصناعة وقطاعات المواصلات والخدمات.

ولاشك في أن النزعة الليبرالية للحط من الدين الإسلامي قد أدت إلى خسارة رصيد نُظْمِي كبير في قطاع الدراسات الأمنية، إذ إنها فوتت على الباحثين عشرة قرون من التجارب الرائدة في مجالي العلاقات الدولية، والممارسة الدبلوماسية، وخاصة منها التجربة العثمانية في الأقاليم العربية خلال القرن السادس عشر، حيث صاغ العثمانيون نسقاً متكاملًا من العلاقات الدولية التي أسهمت في إقامة نُظْمٍ سياسية واقتصادية واجتماعية عابرة للقارات.

ولتأكيد تلك الحقائق؛ قام الباحثان، بيبا نوريس ورونالد إنغلهارت، بدراسة القيم

السياسية والاجتماعية في المجتمعات الغربية والمسلمة، بالاستفادة من قاعدة بيانات «الدراسة الاستطلاعية للقيم العالمية»، ووجدوا أن مُثُل الحرية والتحضر لدى المسلمين لم تكن أقل منها عند الغرب، وأن الغرب لا يمتاز عن الإسلام في تبني تلك المُثُل. وإذا كانت أوروبا تعتبر تجربتها الأمنية، المتمثلة بمنع وقوع الحروب على أراضيها خلال العقود السبعة التي تلت الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-٢٠٢٢)؛ إلا أن ذلك لا يعني أن العالم قد نعم بحالة من الأمن والاستقرار خلال الحقبة نفسها، بل كان أمن الغرب معتمداً بالدرجة الأولى على نقل المعارك من أوروبا إلى مناطق أخرى نائية في كوريا وفيتنام وأفغانستان والعراق، وغيرها من الأقاليم التي نُكبت بالعمليات العسكرية الغربية، وأسفرت عن ملايين القتلى والجرحى والمشردين.

أما بالنسبة للمنطقة العربية في الحقبة المعاصرة؛ فإن تجربة الدولة-القومية بدأت متعثرة منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك نتيجة للتشوهات التي شابت عملية التأسيس، واستمر التردّي منذ ذلك الحين، حتى بلغ أدنى دركاته في مطلع العقد الثالث من الألفية؛ حيث عانت المنطقة (ولا تزال تعاني) من ظروف سياسية واقتصادية مروعة، بالتزامن مع: استمرار الصراعات العنيفة، وسباقات تسلح، وتهديد أمن الطاقة، وعرقلة طرق المواصلات العالمية، وتفشي أفكار التطرف وانتشار الميلشيات المسلحة وجماعات الغلو، ولفظ الدول العربية النسبة الأكبر من اللاجئين والمهاجرين عبر العالم.

وللخروج من دوامة العنف والتردّي الأمني العربي؛ حاولت هذه الدراسة نسج منظومة من المفاهيم والتطبيقات عبر الجمع بين: النظريات الفلسفية، والمدارس النقدية، والمناهج الاستقرائية، والتطبيقات المعاصرة، مع التأكيد على مراعاة الخصوصية الإقليمية للمنطقة.

وأكدت الدراسة في الوقت نفسه أن عملية التخارج من دوامة العنف تتطلب جهداً أكبر من محض الترجمة أو الاقتباس من تجارب الآخرين، إذ إنها تتطلب إنشاء «مجتمع أمني عربي» يقوم على مرجعية فكرية تنبع من الخصائص الجغرافية ومن الرصيد التاريخي الغني للمنطقة التي شهدت ظهور نماذج متعددة من نُظُم الإدارة والحكم.

وهنا تكمن مشكلة المهزومين قبل دخول المعتزك، والذين يميلون إلى استبعاد الرصيد العربي الإسلامي الثري، مؤثرين النموذج الغربي المتمثل في «نهاية التاريخ»، ومعتقدين بالليبرالية-الديمقراطية مُخْلِصاً، ومختزلين القرون العشرة من الدبلوماسية الإسلامية (٧٠٠-١٧٠٠) على أنها مجرد «حقبة استبداد»، ما يدعونا للتأكيد على ضرورة تبني مشروع علمي تأصيلي يتناول مختلف النظريات الأمنية وتطبيقاتها في العالم العربي والإسلامي خلال القرون الأربعة عشر الماضية.

وفيما تغص المصنفات العربية المعاصرة بالنقولات عن فلاسفة الغرب كأفلاطون، وهيغل، وكانت، وروسو، ومنتسكيو، ولوك، وهوبز، وحتى بأطروحات الراديكاليين مثل ماركس وميشيل فوكو؛ يمكن ملاحظة الإحجام عن الاستشهاد بنصوص الحقبة العربية-الإسلامية، والاستفادة من تجاربها، وهو أمر يصعب تبريره في ظل وجود مرجعة نظمية متكاملة سبقت الكثير من النظريات الحديثة بنحو ١٤٠٠ عام، ومن جملتها ما يلي:

م	المصطلح	القاعدة	النص القرآني
١	deterrence	الردع: سياسة الاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة وترسانة أسلحة لإحباط أي معتد محتمل من القيام بعدوان.	«وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم»
٢	collective security	الأمن الجماعي: مفهوم أن العدوان ضد دولة ما يجب أن يهزم بطريقة جماعية لأن العدوان ضد دولة واحدة هو عدوان ضد الجميع.	«وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله»
٣	Security complex	«المركب الأمني»: مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية بصورة وثيقة، بحيث أنه لا يمكن بحث أوضاعها الأمنية الوطنية بمعزل عن بعضها البعض.	«والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض»
٤	Economic Security	الأمن الاقتصادي، وارتباطه بحركة التبادل التجاري.	«لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»

م	المصطلح	القاعدة	النص القرآني
٥	pre-emptive war	الحرب الاستباقية: التي تشنها قوة ما في محاولة منها لصد أو هزيمة هجوم وشيك أو منع غزو متوقع، أو لاكتساب ميزة إستراتيجية في حرب وشيكة لا مفر منها	«وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء»
٦	Anarchy structure	يقوم النظام الدولي على الفوضى وتضارب المصالح، وليس على أساس الانسجام بين الدول التي تقوم العلاقات بينها على أساس صراع مستمر.	«ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض»
٧	belief system	منظومة المعتقدات: إدراكات منظّمة ومتكاملة لدى الأفراد في مجتمع ما تشمل صانعي قرار السياسية الخارجية، والتي غالباً ما تستند إلى الماضي الذي يرشدهم إلى تفضيل سياسات معينة عن غيرها.	«خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين»
٨	Epistemic communities	الجماعات المعرفية: جماعات عابرة للحدود الوطنية من الخبراء والمتخصصين الفنيين الذين يتشاركون في مجموعة من العقائد وفي طريقة مقاربات المشكلات.	«ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر»
٩	limited wars	الحرب المحدودة: نزاعات مسلحة عادة ما تكون بين الدول يعترف فيها المتحاربون بحدود في كل الموارد المستخدمة، وفي الأهداف السياسية، أي هدف ما أقل من الهزيمة الكاملة للخصم أو استسلامه اللامشروط.	«وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله»
١٠	Humanitarian intervention	التدخل الإنساني: أعمال توجب التدخل من خلال المنظمات الدولية أو الجماعة الدولية عموماً باستخدام القوة القسرية لتخفيف المعاناة الإنسانية	«أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا، وإن الله على نصرهم لقدير»
١١	Total war	الحرب الشاملة: نزاعات مسلحة عادة بين دول قوية عديدة تسبب في دمار واسع وفقدان كبير في الأرواح، يستخدم المشاركون فيها القوة بلا حدود لتحقيق أهدافهم السياسية.	«فإما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم»

م	المصطلح	القاعدة	النص القرآني
١٢	Just war tradition	الحرب العادلة: فكرة أن الحروب يجب أن يحكم عليها وفقاً لبندين في العدالة هما: عدالة الحرب ذاتها وعدالة سلوك كل طرف مشارك في الحرب.	«واقتلوهم حيث ثقفتموهم، وأخرجوهم من حيث أخرجوكم، والفتنة أشد من القتل»
١٣	Nation	الأمة: مجموعة من الناس تتشارك لغة مشتركة أو تاريخاً مشترك أو ثقافة مشتركة.	«كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله»
١٤	peace building	بناء السلام: النشاطات السياسية والاقتصادية بعد النزاع، والتي تهدف إلى حفظ تسويات السلام وتقويتها، وتشمل الإدارة المدنية والانتخابات والتنمية الاقتصادية.	«يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة»
١٥	sanctions	العقوبات: اقتصادية ودبلوماسية وحتى عسكرية قسرية لتطبيق سياسة دولية أو سياسة ما.	«ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله، وليخزي الفاسقين».

جدول (٣٨): مقارنة المصطلحات الحديثة بالنص القرآني في القضايا الأمنية

وبناء على ضرورات تنوع المصدرية في التنظيم الأمني؛ تدعو الدراسة إلى تبني مشروع أمن إقليمي يحقق الأمن الشامل للأمة العربية، ويصحح مسارها، ويعيد الاعتبار للإنسان باعتباره محور العملية الأمنية برمتها، وذلك من خلال التأسيس لمرجعية فكرية تمزج الأصالة بالمعاصرة، وتتضمن المصادر التالية:

- النصوص الإسلامية
- التجارب التاريخية
- المناهج الكلاسيكية
- النظريات الحديثة
- المدارس النقدية

مع مراعاة الخصائص الجغرافية والثقافية للمنطقة، والانطلاق منها لتشكيل رؤية

متكاملة تشمل إعادة تعريف المحاور التالية من منظور يراعي خصوصيات المنطقة ويستلهم رصيدها وثقافتها:



شكل (٣٤): المحاور المفاهيمية للأمن

المراجع

المراجع العربية

- إبراهيم أبوخزام (١٩٩٨)، الحروب وتوازن القوى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- إبراهيم العناني (١٩٩٧)، النظام الأمني الدولي، القاهرة.
- إبراهيم محمود حبيب (٢٠١٠)، أصول دراسات الأمن القومي، مركز التخطيط والدراسات الاستراتيجية بوزارة الداخلية والأمن الوطني، غزة.
- أحمد حمادي الأمن القومي العربي (٢٠٢٠)، تحديات وحلول، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
- إسماعيل صبري مقلد (١٩٩١)، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول و النظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- أليسون ج . ك. بيلز و أندرو كوتي (٢٠٠٦)، التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي و العشرين، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- إلياس حنا (٢٠١٤)، «مستقبل الحرب في القرن الحادي والعشرين، الشرق الأوسط نموذجاً»، بحث في كتاب: الحروب المستقبلية في القرن العشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- إميل برهيه (د.ت)، تاريخ الفلسفة، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت.
- أمين هويدي (١٩٩١)، أزمة الأمن القومي العربي، دار الشروق، القاهرة.
- أمين ساعاتي (١٩٩٣)، الأمن القومي العربي صيغة مناسبة لدخول القرن الحادي والعشرين، دار الفكر العربي، القاهرة.
- أمين هويدي (١٩٨٢)، في السياسة والأمن، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- إيمان أحمد رجب (٢٠١٢)، «اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٨، المجلد ٤٧ (يناير ٢٠١٢).
- بيتر سينجر (٢٠١٤)، «دروس الحروب الماضية الاتجاهات التكنولوجية» بحث في كتاب: الحروب المستقبلية في القرن العشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

- بيتر جران (١٩٩٣)، الجذور الإسلامية للرأسمالية ترجمة محروس سليمان، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة.
- جوزيف ناري (٢٠١٢)، القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبد العزيز الثنيان، مكتبة العبيكان، ٢٠١٢.
- حامد أحمد مرسي هاشم (١٩٨٤)، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- حامد ربيع (١٩٨٤)، نظرية الامن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط، دار الموقف العربي، القاهرة.
- حسين حموده (٢٠١٢)، «معضلة الأمن: مؤسسات الأمن الداخلي بين إعادة الهيكلة والبناء في مصر»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، أبريل ٢٠١٢.
- ديما الخضرا (٢٠١٦)، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
- سليم قسوم (٢٠٢٠)، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- سمير أمين، سعيد صديقي وآخرون (٢٠٠٤)، العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سمير عطا الله (١٩٩٥)، جنرالات الشرق دور العسكريين الأجانب في العالم العربي بين الحربين، دار الساقى، بيروت.
- سيد أحمد قوجيلي (٢٠١٢)، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي
- صالح المعاينة (٢٠١٩)، الأمن الوطني بين مؤشرات التهديد التقليدية والحروب الرقمية والنشر الإلكتروني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي.
- ضوى عمار (٢٠١٣)، «فرص التغلغل: تأثير العالم الخارجي في العنف المجتمعي بعد الثورات»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، المجلد ٤٨ (يوليو ٢٠١٣).

- عادل عبدالصديق (٢٠١٠)، «الفضاء الإلكتروني وتهديدات جديدة للأمن الوطني»، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، العدد ١٨٠ (أبريل ٢٠١٠).
- عبدالإله بلقزيز (١٩٨٩)، الأمن القومي العربي مصادر التهديد وسبل الحماية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة
- عبد الخالق فاروق (٢٠١٢)، «كيف توخّش جهاز الأمن» في كتاب: «كيف نعيد بناء جهاز الأمن»، تحرير عبد الخالق فاروق، مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة.
- عبد الرحمن عبد الله الشيخ، ترجمة (٢٠٠٠) السجل الكامل لأعمال أفونسو دلبوكيرك، أبو ظبي.
- عبد المنعم المشاط (١٩٨٩)، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة.
- عطا السيد فتوح (٢٠٠٩)، «المظلة الدفاعية الأمريكية ومستقبل الأمن في منطقة الخليج، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، عدد ٥٩، خريف ٢٠٠٩.
- علي عباس مراد (٢٠١٦)، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- علي سيد إسماعيل (٢٠١٩)، الأمن القومي العربي: واقعه وافاقه في ظلّ التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، دار التعليم العالي، الإسكندرية.
- علي ليلة (٢٠١٢)، الأمن القومي في عصر العولمة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.
- عوض حبيب (٢٠٢٢)، الأمن القومي العربي والدور الإستراتيجي، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- فاضل المدهاس (٢٠٢١)، الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، دار العلاء للنشر، القاهرة.
- فريد هاليداي (٢٠٠٤)، دراسات شرق أوسطية، ترجمة أحمد رمو، دار علاء الدين، دمشق.
- فرنسيس فوكوياما (١٩٩٣)، نهاية التاريخ والرجل وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- فرنسيس فوكوياما (٢٠٠٧)، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض.

- كارين منغست، وإيفان أريغوين (٢٠١٣)، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد، دمشق.
- مادلين أولبرايت (٢٠٠٧)، الجبروت والجبار، تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم، القاهرة.
- محسن العجيجي (٢٠١١)، الأمن والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض
- محمد أمين البشري (٢٠٠٠)، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- محمد المجذوب (٢٠٠٢)، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- محمود محيي الدين (٢٠٠٢)، «مظاهر وتأثيرات العولمة في المجال الاقتصادي»، ورقة بحثية بندوق أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة.
- مريم وحيد (٢٠١٣)، «أثر الاحتقان: الأشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، المجلد ٤٨ (يوليو ٢٠١٣).
- مصطفى العبيدي (٢٠٢٠)، الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
- ممدوح منصور (١٩٩٧)، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأتحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- ميلود عامر (٢٠١٦)، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- نبيل عبد الفتاح (٢٠١٣)، «انتفاضة الإثنيات: أزمت الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية»، ملحق مجلة السياسة الدولية بعنوان «الإثنيات المضطربة» (يوليو ٢٠١٣).
- هايل عبد المولى طشطوش (٢٠١٢)، الأمن القومي وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- وصال الورفلي (٢٠٢٠)، الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، دار رسلان، دمشق.

- وليد عبد الحجي (٢٠٢١)، «مؤشرات العسكرة والاستراتيجيات الأمنية في الدول العربية»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (أغسطس ٢٠٢١)، بيروت.
- يزيد الصايغ (٢٠١٦)، «معضلات الإصلاح: ضبط الأمن في المراحل الانتقالية في الدول العربية»، معهد كارنيغي، (٣٠ مارس ٢٠١٦).

- Amitav Acharya (1997) "The periphery as the core: The third world and security studies", In Keith Krause and Michael C. Williams (ed.), *Critical Security Studies :Concepts and Cases* , UK: UCL Press. p. 301.
- Anthony H. Cordesman, Sam Khazai (2014) , and Daniel Dewit, *Shaping Iraq's Security Forces, US-Iranian Competition Series :Centre for Strategic and International Studies*, December 16, 2014.
- Antony Cordesman and A. Toukan (2011) "US, Gulf and Israeli Perspectives of the Threat from Iran", Center for Strategic and International Studies, January 2011.
- Barry Buzan (1984) "Economic Structure and International Security: The Limits of the Liberal Case." *International Organization*, vol. 38, no. 4, 1984, pp. 597-624.
- Barry Buzan (1991) *People State And Fear: An Agenda For International Security Studies In The Post Cold War*, Boulder, Lynne Rienner Publishers.
- Barry Buzan and Ole Waever (2003) *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Benjamin Miller (2007) *States, Nations and the Great Powers: The Sources of Regional War and Peace*, Cambridge Studies in International Relations.
- Bjørn Møller (2005) *Security Models and their Applicability to the Gulf*, DIIS Working Papers, Issue 3, Danish Institute for International Studies.
- Dan Vergano (2013) "Half-Million Iraqis Died in the War, New Study Says: Household survey records deaths from all war-related causes, 2003 to 2011", *National Geographic*, 16 October 2013.
- David Baldwin (1997) "The Concept of Security", *Review of International Studies* 23, no. 1, pp. 5-26.
- Edward Azar And .C.I. Moon (1988) *National Security In The Third World*, Center For International Development And Conflict Management , University Of Mary Land.
- Fernand Braudel (1949) *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, Sian Reynolds translator, Harper Colophon Books.
- Fernand Braudel (1995) *A History of Civilizations*, Penguin Books, London.

- Francis Fukuyama (1989) "The End of History", *The National Interest*, vol. 16, (Summer 1989).
- Fulvio Attina (2004) "The Building of Regional Security Partnership and the Security Culture Divide in the Mediterranean Region", *Institute of European Studies*.
- Fulvio Attina, (2005) *Regional security partnership: the concept, model, practice, and a preliminary comparative scheme*. JMWP No.58.05, July 2005. [Working Paper]
- Grace Halsell (1986) *Prophecy and Politics*, Lawrence Hill & Co.
- Halford Mckinder (1904) "The Geographical Pivot of History", *The Geographical Journal* Vol.170, No.4, December 2004, pp 298-321.
- Hans J. Morgenthau (1978) *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 5th ed. New York: Knopf.
- Harsanyi, C. John (1969) "Game Theory the Analysis of International Conflict" in Rosenau, N. James, edit *International Political and Foreign Policy*, Free Press New York. p.p 370-379.
- Helga Haftndorn (1991) "The security puzzle :Theory-building and discipline building in international security", *International Studies Quarterly*, Vol. 35, p.12.
- Henry Pirenne (1937) *Mohammed and Charlemagne* English translation by Bernard Miall, 1939. From Internet Archive. The thesis was originally laid out in an article published in *Revue belge de Philologie et d'Histoire* 1 (1922), pp. 77-86.
- Hrair Dekmejian and Hovann H. Simonian (2003) *Troubled Waters: The Geopolitics of the Caspian Region*, Tauris.
- Immanuel Kant (1957) *Perpetual Peace*, ed. Lewis White Beck, New York: Macmillan.
- Jackson, P. and Siegel, J. (2005) *Intelligence and Statecraft: The Use and Limits of Intelligence in International Society*, Praeger.
- Jean Claude Maurice (2010) *Si vous le répétez, je démentirai*, Plon, Paris.
- John H. Herz (1950) "Idealist Internationalism and the Security Dilemma", *World Politics*, Vol. 2, No. 2 (January 1950), pp. 157-180.
- John Mueller (1989) *Retreat From Doomsday: The Obsolescence of Major War*, Basic Books, New York.
- John J. Mearsheimer (1995) "A Realist Replay", *International Security*, Vol. 20, No.1. pp. 5-49.

- John von Neumann and Oskar Morgenstern (1944) *Theory of Games and Economic Behaviour*, Princeton University Press.
- Joseph S. Nye, Jr (2004) *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, Public Affairs, New York.
- Kedourie (1988), "Ethnicity, Majority and Minority in the Middle East", in Milton E. and Rabinovich I., editors (1988); *Ethnicity, Pluralism and the State*, London, pp.25-31.
- Kenneth Waltz (1979) *Theory of International Politics*, McGraw-Hill.
- Ken Booth (2004) "Realities of Security", *International Relations*, Vol. 18 No. 1, pp. 5-8.
- Lowell Dittmer (1983) "The Strategic Triangle: An Elementary Game-Theoretical Analysis", in (Edit.) Klaus Knorr (1983) *Power, Strategy and Security*, Princeton University Press.
- Mahdi Darius Nazemroaya (2006) "Plans for Redrawing the Middle East", *Global Research*. 18th November 2006.
- Madeleine Albright (2007) *The Mighty and the Almighty: Reflections on America, God, and World Affairs*, Harper Perennial, New York.
- Matt McDonald (2011) "Constructivism", *Security Studies: An Introduction*, ed .Christopher Hughes and Lai Meng. Routledge.
- Michael Knights (2006) *Troubled Waters: Future U.S. Security Assistance in the Persian Gulf*, The Washington Institute for Near East Policy.
- Michael Kraig (2004) "Assessing Alternative Security Frameworks for the Persian Gulf", *Middle East Policy*, (September 2004) vol. 11 (3), pp. 139-156.
- Mohammed Ayoob (1986) *Regional Security in the Third World*, Croom Helm.
- Morton Berowitz and P.G. Bock (1965) *American National Security*, Free Press, New York.
- Nye, Joseph S., and Sean M. Lynn-Jones (1988) "International Security Studies: A Report of a Conference on the State of the Field", *International Security* 12, no. 4, pp. 5-27.
- Parag Khanna (2011), *How to Run the World: Charting the Course to the Next Renaissance*, Random House.
- Paul William (2008) *Security studies*, Routledge, New York.
- Pramod Mishra (1976) "The Concept of Security." *India International Centre Quarterly* 3, no. 2 (1976), pp. 85-94.

- Paul Viotti , Mark V . Kauppi (1997) *International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism, And Beyond*, Allynand Bacon, Boston.
- Ramsbotham, Oliver (2005) "The Analysis of Protracted Social Conflict: A Tribute to Edward Azar", *Review of International Studies*, 31, no. 1, pp. 109-126.
- Raymond, Andre (1994) "Islamic City, Arab City: Orientalist Myths and Recent Views", *British Journal of Middle Eastern Studies* 21, no. 1 pp. 3-18.
- Richard H. Ullman (1983) "Redefining Security", *International Security*, Vol. 8, No. 1 (Summer 1983), pp. 129-153.
- Robert Gilpin (1981) *War and Change in World Politics*, Cambridge University Press.
- Robert Keohane and Joseph .S. Nay (1977) *Power And Interdependence*, Little and Company, Boston.
- Robert Mac Namora (1968) *The Essence Of Security*, Haspen and Row, New York.
- Sarah Tarry (1999) "Defining Security: Normative Assumptions and Methodological Shortcomings", *Journal of Military and Strategic Studies*, Vol2, (Fall 1999).
- Stephen Walt (1988) "International Relations: One World Many Theories", *Foreign Policy* 110, (Spring 1988).
- Stephen M. Walt (1991) "Renaissance of Security Studies," *International Studies Quarterly* Vol. 35, No. 2 (June 1991), pp. 211-239.
- Sean M. Lynn-Jones (1991) "International security studies after the cold war : An agenda for the future", *CSIA* 1, (December 1991), pp. 11-91.
- Thomas Hobbes (1968) *Leviathan*, ed. C. B. Macpherson, Harmondsworth: Penguin.
- Thomas C. Schelling (1981) *The Strategy of Conflict*, Harvard University Press.
- Vali Nasr (2004) "Regional Implications of the Shia Revival in Iraq," *The Washington Quarterly*, Summer (2004), pp. 7-24.
- Wendt, Alexander (1992) "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics", *International Organization*, 46, no. 2, pp. 391-425.

* * *

هذا الكتاب

يُمثل الأمن الركيزة التي تقوم عليها حياة البشرية، وتزدهر حضاراتها، وهو المكون الأساس لقيام الدول وإدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مر العصور، إلا أن الثقافة العربية لا تزال حبيسة مفاهيم سادت في مراحل مبكرة من القرن الماضي، فيما تعاني غالبية دول المنطقة العربية من التدهور الاقتصادي والأمني واحتدام النزاعات المسلحة، الأمر الذي جعل منها بيئة طاردة تفرز أكبر حركات الهجرة واللجوء والنزوح في العالم، وفق إحصائيات الأمم المتحدة.

ويحاول هذا الكتاب تقديم مادة ميسرة للقارئ المبتدئ، أو غير المتخصص في مجال الأمن، بهدف المساهمة في نشر الثقافة الأمنية، وتصويب الانحرافات المفاهيمية والتطبيقية التي طرأت في الثقافة العربية، ورفد المكتبة العربية بنماذج تسهم في النهوض بالقطاع الأمني، حيث يسلط الضوء على خصوصية المنطقة العربية التي تمثل أهمية كبيرة للأمن الدولي برمته، ويقدم نماذج تطبيقية يمكن الاستئناس بها لإعادة صياغة المعادلة الأمنية العربية فيما يحقق الاستقرار، ويعزز فرص التنمية، ويحيي الحريات العامة، ويصون الكرامة الإنسانية... بدلاً من انتهاكها.